

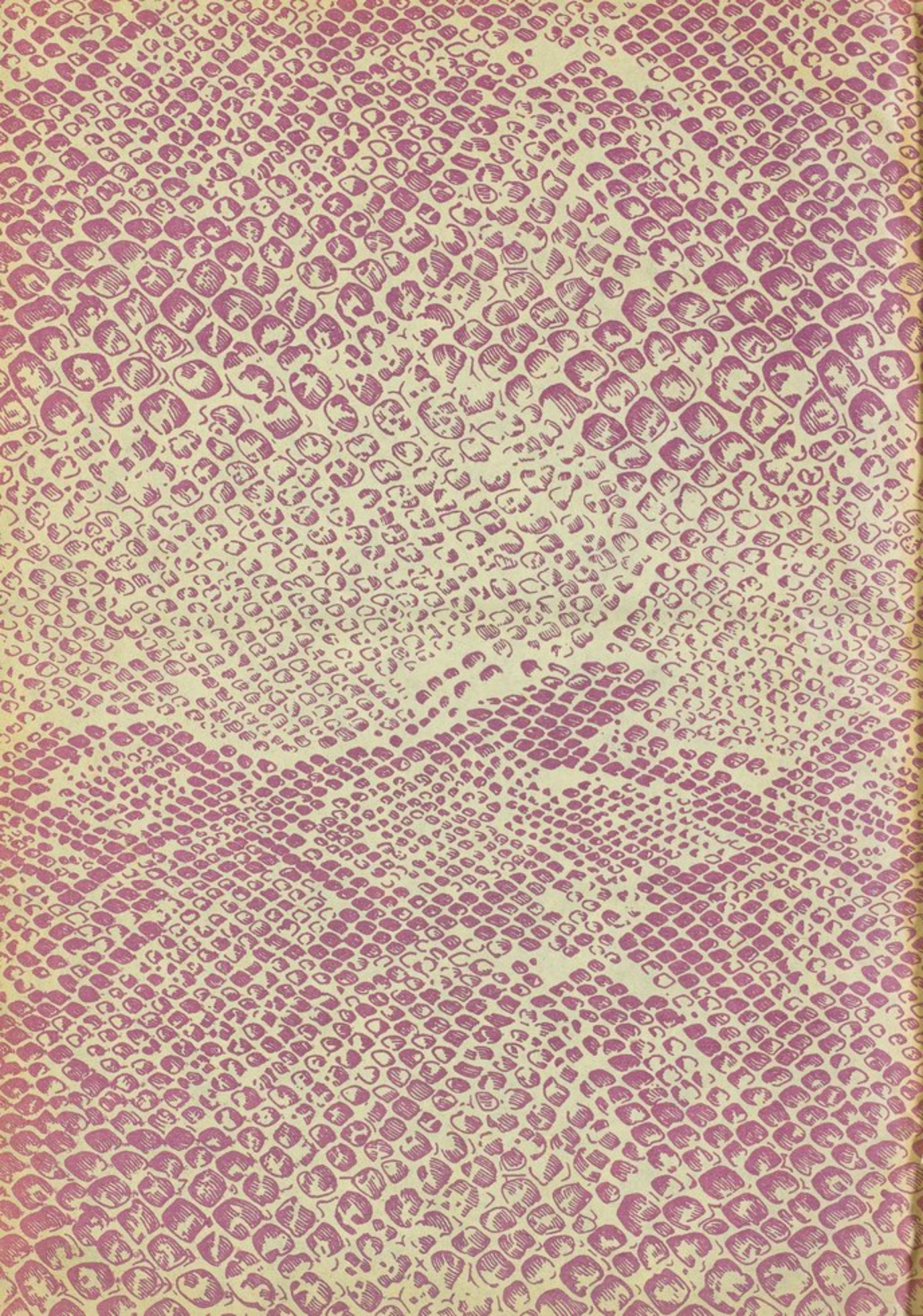

(الجزء الاوّل)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لالفية ابن مالك فى النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبى
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين

٢

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الالمعى المتفنن الشيخ يس بن زين)
(الدين العليمى الحمصى رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الايمان ظلام الفكر الحالك وأرشد الانام الى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال *(وبعد)* فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمى الحمصى غفر الله له ولوالديه وأحسن فى الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كملة المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطى والشهاب أحمد الزرقانى الشهير بابن جلة وشيخنا عبد الله الدنوشرى بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم فى عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقانى على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمى معه من المناقشات وضممت الى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد فى سلوك سبيل الرشاد وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى فى كل المآرب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم فى المشارق والمغارب *(ترجمة الشارح رحمه الله)* هو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجى الشافعى النحوى يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد وتحول الى الازهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجرى والشمنى والزين الابناسى ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة يشبك الدوادار (قوله الملهم لتحميده) يأتى قريبا فى كلام الشارح تفسير الالهام وقال لتحميده دون لحمده اشارة الى المبالغة فى حمده الله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو أجنبى * فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدا على الصحيح فلا يلزم الفصل باجنبى ٣ وبها يعمل فى المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقانى فى شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل فى نظير ما هنا لكن فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول وقرأ أبى متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أبى متاعا نصب بمتاع لانه فى معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمد الشاكرين وأعجبنى ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد فى قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر فى الاصل كان معمولا للحمد فى موقع المفعول كقولك حمدا له فجاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام فى الدار قياما الى الساعة



شهادة

(قوله موافيا لنعمه) قال فى الصحاح وافى فلان أى أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة فى مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشرى معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكروه ويقال كون الحمد ملاقيا لنعمه واضح وكونه مساويا لمزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوى أقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جملة الحمد لله الخ انشائية وهى لانشاء الحمد بمضمونها كما قالوا فى الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف بالمساواة فتامل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضا زرقانى وكون وحده حالا أى مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو على الى أن وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا افرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أى مستقرا فى انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لان كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسيأتى فى باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو ومن غير خصوصية بكلمة الشهادة وللامام السبكى رسالة فى نصب وحده سماها الزفرة ذكرها السيوطى فى الاشباه والنظائر

---

٣ قول الهشى باجنبى وبها يعمل الخ كذا فى النسخة التى بايدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله باجنبى ولعل الاصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل

(قوله شهادة مخلص) مفعول مطلق مغمول لاشهد (قوله فى توحيده) لعله تمجيده أو تحميده دنوشرى ولاضرورة لذلك اصحة ما عبر به الشارح كما لايخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده) يجوز رفع أشرف وأعظم على انهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى انه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أى انه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع للكمال البشرى رجح عليهم كما ذكره الامام الرازى على ما نقل الطوخى وقد حررنا ذلك فى حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى) لايخفى ما فى الجمع بين العبد والمولى والفقير والغنى من الطباق الذى هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الايجاد كما فى قوله تعالى ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أى كثير الفقر وان يكون صفة مشبهة أى دائم الفقر (قوله الحنفى) أى المبالغ فيه من حفيت به بالكسر بالغت فى اكرامه (قوله الربانى) نسبة الى رب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أولان لقبه اشتهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبى وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره هو فى بعض كتبه ورأيته بخطه فى الحواشى ٣ والذى ذكره السيوطى فى حسن المحاضرة والصفدى فى تاريخه أعيان العصر وهذا على ما فى بعض النسخ والذى فى النسخ الصحيحة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع فى بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفى الصحاح وفلان نسيج وحده أى لانظير له فى علم أو غيره وأصله فى الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله فى هذا النحو وشكله) لايخفى ما فى قوله هذا النحو من التورية (قوله غيرانه) بيان للداعى لشرحه مع انه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) بسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشئ سفرا من باب ضرب أى كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمى (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الامير المجاز) هو الطريق وما ألطف (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة بنى سلطاننا برقوق جسرا * بعدل والانام له مطيعه مجاز فى الحقيقة للبرايا * وأمر بالسلوك على الشريعه (قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك وأستغفر الله مما يقع لى فى الخيال دون أن يقول وقع يقتضى تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبى بقوله انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه (قوله أو بصيرة) هى نور فى القلب كالنور فى العين

شهادة مخلص فى توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده * (وبعد) * فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الازهرى عامله الله بلطفه الخفى وأجراه على عوائد بره الحفى ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك فى علم النحو للشيخ الامام العلامة الربانى جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تغمده الله بالرحمة والرضوان فى غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع فى ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود فى هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفى مكنوناته ماوراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه فى المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما أمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار اليه اما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحته بعشرة أمور مهمه مشتملة على فوائد جمه أحدها انى مزجت شرحى بشرحه حتى صارا كالشئ الواحد لايميز بينهما الا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انى تتبعت أصوله التى أخذ منها ورمز

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وبينت عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كأنه لان ذلك لم يقع فى كلام المصنف (قوله انى طبقت الشرح على النظم) أى غالبا فقد أهمل ذلك فى باب التصريف (قوله وأسال الخ) سال تارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كما فى قوله تعالى ولا يسالكم أموالكم ومنه نحن فيه فمن مفعولا الاول وقوله فيما ياتى أن يدرأ مفعوله الثانى ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثانى بعن نحو يسالونك عن الاهلة أو ما فى معناها نحو فاسال به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن وان مجرورها المفعول الثانى وأنكر ذلك البصريون وتاولوا الآية على ان الباء للسببية قال فى المغنى وفيه نظر لانه لا يقتضى قولك سالته بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تاويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا قال البيضاوى به متعلق باسال أو بخبيرا قال المولى سعدى أو بهما فى الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع فى المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لان المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول ٤ واحد وبما ذكر هنا يظهر ما ذكر فى سورة النبا فانهم جوزوا فى قوله تعالى ان جهنم كانت مرصادا للطاغين ما آتاوجوها منها أن تعلق للطاغين بما تا أو مرصادا فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهرى لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أى جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبر به اشارة الى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشرى الحسد ظلم ذى النعمة بتمنى زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذى يفسد به الجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله اذا عثر الخ) اذا ظرف يتعلق باسال وعثر عليه أى أطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائى اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغو طغيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذى ينبغى ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وصدور ما لا ينبغى والمعنى اذا عثرت على شئ حاولت فيه الصواب فخلت عنه بغير اختيار والباء من به فى الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على انه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أى يدفع (قوله و يحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضى الله عنهما انما سمى انسانا لانه عهد اليه فنسى فعليه فاصله انسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا فعلان (قوله العدوانى) قال فى لب اللباب العدوانى بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انى ذكرت ما أهمله من الشروط فى بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها انى كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها انى ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انى طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها انى ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انى ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها فى الاذهان والحزم بمعرفتها تاسعها انى بينت المعتمد من المواضع التى تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انى بينت المواضع التى اعتمدها مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عند ياته أقول قولى هذا وأستغفر الله مما يقع لى من الخلل فى بعض المسائل المسطوره وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفؤا نور الله بافواههم وبابى الله الا أن يتم نوره وأسال فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر فى علمى النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشا والمات وقد رأس واتفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بابى الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الاسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمى معدان الفيل وسمى ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدوانى والرابع والخامس ولدا أبى الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمى وعيسى ابن

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمى بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في قضية الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا للتصريح ابن الاثير في جامع الاصول انه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة الى فراهيد بطن من الازد وسيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بان الفراهيد بالدال المهملة وان الخليل ينسب اليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشان والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الاول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثاني ان حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحب قلب وان حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الامر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالامر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو اثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الابتر والاجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو أبتر ترشيح اما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الرهاوي) بضم الراء نسبة الى رها مدينة رومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافظاهر الروايتين ان ذهاب الاجذمية لا يتخلص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لان كلا منهما الخ) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بالغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين اما اذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لان القيدين يتعارضان فيتساقطان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يفيد ان ذهاب البركة لا يتوقف على احدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شيء فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد ان ذهاب الاجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بانها تتضمن الحمد لان فيها ثناء على الله بصفة الرحمة واعلم ان شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الاول كون البدء حقيقيا وان معنى بدء الشيء تصديره به وجعله قبل

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قال ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة ابي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزأ والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين * قال الشيخ رحمه الله تعالى * (بسم الله الرحمن الرحيم) * اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من

كل عمل يعمل فيه ولاشك ان هذا المعنى اذا حصل فى بداءة أمر ذى بال بشئ من البسملة والحمدلة لايمكن ان يحصل فى تلك البداءة بالآخر الثانى ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء بتلك الامور المذكورة تقديمها فى الذكر اللسانى الذى يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس ان المراد من البسملة والحمدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المبانى الخمسة لما أمكن ان يمنع منعا مستندا الى سند يقويه افترق الناظرون فى دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك الممنوع مع سنده مسلكا أما مسلكان الاولان فتقريرهما ان التعارض انما يلزم اذا كان المراد بالبدء فى الحديثين الحقيقى وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحدهما الحقيقى وفى الآخر الاضافى مقيسا الى بعض ما يتعلق بذلك الامر ذى البال او فى جميعهما بدأ اضافيا مقيسا الى نفس ذلك الامر ذى البال او المراد به فيهما البدء العرفى الذى يسع الامرين فاكثر وهذان الجوابان وان كانا فى جسم مادة الشبهة سببين الا ان الثانى أوجه لان اطلاق لفظ البدء على العرفى أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على حقيقى او اضافى او مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض أشد حسما لمادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى ان الثانى غير مطرد لعدم جريانه فى ذى بال لايكون له امتداد عرفى لاتسمع لان تفسير الامر ذى البال بما له شرف حسى او شرعى او عقلى يقتضى ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادى المقرون بالتهيؤ العادى المستدعى لقدر من الامتداد والبدء الذى لايكون كذلك لايستحق ان يسمى بدء أمر ذى بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما فى الذكر اللسانى نظرا الى تبادر هذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهما لسياق الاحاديث لاتكون دفع التدافع موقوفا عليهما والاوجب ان يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة او الملابسة او جعلت صلة للبدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم فى الذكر اللسانى والذكر الجنانى والعمل الاركانى والتحرير البانى وتقديم الحمد خاصة فى العمل الاركانى يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فات حمل البدء فى الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كان يحمل فى الكل على الحقيقى فانه لايتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين او حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الاول وهو الذى جعل مسلكا ثالثا فلان السالكين له اسندوا فى منع التدافع تارة الى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لاتنافى الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملابسة وذكروا ان الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذى بال ويذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتدا آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم ببيان امكان الابتداء بامر ذى بال حال الاستعانة بشيئين متعاقبين فى الوجود اللفظى ودونه خرط القتاد لان مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمرا ممتدا وأن لايكون العدول عن العرفى الممتد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولاشك ان اقتران مثل هذا الابتداء للاستعانة باحد هذين ان أمكن لكن اقترانه فى تلك الحالة لآخر منهما لايكاد يمكن وأما ضعف الثانى فلان المراد من الملابسة المعدودة من معانى الباء هو معنى المصاحبة اى المعية والمقارنة وحينئذ اما أن يكون المراد الآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فانهم يطلقونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فانهم يطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لايتم المقصود لان زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذى البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هذا الزمان متأخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما فى الوجود اللفظى الذى لايمكن تحقق معناها اللغوى المراد هنا البتة ولان كلا من البسملة والحمدلة زمانى لآنى لتركبه من أجزاء زمانية هى الحروف وكل ما هو زمانى يمتنع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقق الحمد الذى هو زمانى يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلا على أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة على ان ما ذكره البعض لايستقيم فى الافعال التى تشغل اللسان عن الملابسة بشئ آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والاكل والشرب وهو منافٍ للاستغراق الذى نطقت به كلمة كل فى كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذى مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما فى المسلك الاول فتقديره أن يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا فى التصدير بهما فى الذكر اللسانى وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها من غير ايرادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بان يقال كل من البسملة والحمدلة وجود فى الذهن ووجود فى العبارة ووجود فى الكتابة كالان للحمد وحده وجودا فى الاركان فانحاء وجود الحمد أربعة وانحاء وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنا عشرة

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كلتاهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقى وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاحاطة بالاجمال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم فى الذكر اللسانى فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ماذكر فى الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وايضاح المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أى بناء على انها اضافة بيانية أى خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الدنوشرى المراد انه مثله فى العموم والخصوص وان كان فى المشبه مطلقا وفى المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لارشاد حسن الاداء) لان فى اسقاطه ابهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبنى على هذين القولين مسئلة منطقية وهى ان جملة البسملة هل هى قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهى كلية ولا يراد ان الكلية هى التى موضوعها كلى ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالموضوع ماهو الموضوع فى المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيد بزيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم فى المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثانى تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجىء الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائى أو تاليفى وتخصيص الابتداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه فى كل ابتداء للمتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه فى بسم الله على الاحتمال الاول لفظ الجلالة الذى هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أى ذكر الاسم وقد يتوقف فى كون هذا مفيد الجواب وكذا فى الذى بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جىء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل فى الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا فى الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأى المعتزلة والثانى قول الاشعرى وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لمالك رضى الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظى وذلك ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشئ فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازى انا لم نجد شيأ معتادا به فى النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة

للحمد (قوله رأى المعتزلة) اختار الامام الرازى والبرهان الجعبرى وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أى لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب

ثم لا يخفى أن الخلاف الذى وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله فى الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وهذا لم يدع فيها أحد القول الثالث فانما ادعوه فى ماصدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك فى المشتق ان كان اسم صفة يوجد أثرها فى الغير كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتامل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظى) أى كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أى فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما فى سبح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أى المعينة فى الخارج فهو علم شخصى لا جنسى وليس كليا انحصر فرده فى الخارج والا لما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ماحرر فى المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله حررناه فى حواشى الفاكهى فى باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمى فى شرح الشعراوية والواضع له هو مسماه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وفاقا لابن الهمام اه وفى دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ماوضع لشئ مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن فى وضع الجلالة بانه يكفى التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التى نقلها القرطبى فى الخلاف فى اشتقاق الاسم هل هو من السمو او من السمة فانه ذكر ان القول الثانى مبنى على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان فى الازل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضع له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر اله بكسر اللام

وقول الشارح من الاله أولى من قول غيره من اله لان الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لان استفهامهم ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال ان الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخرانه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لافادة المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه بالواو وعبارة بعض من كتب على البيضاوي فان قلت اذا جعل المتعدى لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز ومافي حكمها مما صار ملكة راسخة لهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الانسان أو صار ملكة له بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لافادة المبالغة بسبب ماذكر وليس معناه انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منها وفعيل وان عده سيبويه منها فانما هو اذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدى وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وان كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ ٨ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التامل

(فائدة) نقل الدماميني عن بعض المتاخرين ان صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعلل ذلك بان المبالغة ان تثبت للشئ أكثر مما له وبان المبالغة انما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة ويشبه أن فيكون تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الانعام) فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غايتها التي هي فعل أو ارادة فعل كما مر لا مبدؤهما الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان أوهم كلام التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشري من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال باجماع الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزمخشري ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا ونحن نقولها الا في محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتاليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكانه قال ملتبسا ومتبركا بسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختياري) يوهم انه يشترط في المحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتعرض للمحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بازاء نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الانعام

واد خال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بازاء نعمة وغيرها

(قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا اطلاق ولا تقييد أي لاجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الافعال الاختيارية خصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة الى الشاكر يقتضي ذلك لان هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بلسان لا على نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة كما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحامد أما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق اذ الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي ان لم يعتبر في الشكر وصول النعمة الى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة الى الحامد وان اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد ٩ متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد في الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال الفنري أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حرره في حواشي السنوسية

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد والم أن صرف العبد الجميع واحدا اعتبارا كالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام حمد ان لغوي وعرفي وشكر ان كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادني توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك

(٢ تصريح ل) فتنبه له (قوله فالشكر أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي (قوله لاختصاص تعلقه بالباري) أي لانه لا يكون الا لله تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فان متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لانه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو ماخوذ من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبة المختصر ولا يخفى انا لا نسلم أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا اذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل اليه عن الجملة الفعلية وفيه اشارة الى أن الفعلية هي الاصل ووجهه أن الحمد من المصادر الساده مسد أفعالها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هي حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة (قوله اذ نظر الكون المقام مقام الحمد) أي مقام افادة الحمد لا افادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لانا نقول

استفادته منها بمعونة شئ آخر بقى انه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتى والاهتمام بالحمد عرضى والاول ان لم يقدم فى الاعتبار على الثانى فالتساوى لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتى أو العرضى وأجيب بان كلا منهما يرجح بقصد المتكلم ألا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفى ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأل فى الحمد الخ) ايضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أى كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفى الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لها لدخولها فى ضمن الافراد اذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر فى اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الاول) أى كون اللام فى لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثانى) أى كون اللام فى لله للتعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه اشارة الى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهى متعلقة بالحمد الذى هو المبتدا فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفى لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد لان معنى كونه لله أنه لا يؤتى به الا له تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى فى شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجى وأجاب بعض الافاضل بان الحمد ماخوذ من المصدر المبنى للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى والمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أى مشبهة (قوله من ربه) أى بمعنى ساسه قال فى المصباح ورب زيد الامر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما مر ومجئ الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضى وبضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوى كالكشاف بقولهما كقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية) قال الزرقانى أى فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة المشترك وكان الاولى تركه قوله فى الاصل هنا أو ذكره فى الاول أيضا والحاصل حكاية قولين قول فى أصله واختار البيضاوى الثانى وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشاف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ واما لفظا فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل المتعدى لازما (قوله للمبالغة) أى فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهى لا توصف به (قوله ومنه) أى من اسمه مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يكفى فى كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم مجرى الصفة وان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقى لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أى فى اعرابه (قوله لو كان جمعا) أى كما قال شارح السراجية وفيه أى شارح السراجية اشارة الى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا بخير) أى فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووى فى دقائق المنهاج وفى شرح المنهج أول كتاب الصلاة هى لغة مأم

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل فى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله * فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم * فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيأ فشيأ ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمى به أولانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

أول الكتاب وقال أوله انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففي الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلى عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرحمة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم في طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لا نهاية له وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا (قوله ولو خطا) ممن قال بذلك الغزالي والزين العراقي وهو الموافق لاطلاق غيرهما كراهة الافراد وحمله على خلاف الاولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بان الافراد في الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عمن ترك السلام باحتمال انه أتى به لفظا فان ذلك انما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية (قوله الاتمان الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا أن تنزل منزلة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستفزه) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول اهو قد يقال من كثرة خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده تفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسياتي في جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه في تقدير واجعل كلا منا الاضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أي ماخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الاصل أيضا على الشئ الذي عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشوه الخلقة والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك المحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضا لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضا لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد وزنه فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضب وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه

وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر (وأمام المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أي دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القولين في التصغير

الاولى حذفه لانه يريد بيان ماخذه الاصلى لا بقيد ما هنا وهو فى الاصل من آل اليه رجع اليه بقرابة أو رأى أو نحوه وقد يجاب بانه راعى المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائى وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل * فان قيل لو كان أول أصلا لآل لنطق به العربى فقال أول وأوائل * أجيب بانه انما لم ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض فى كلامهم لان كل واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائى مادتين مختلفتين كما قال الدمامينى وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثانى (قوله فقال الشافعى الخ) انما فسره الشافعى رضى الله عنه بذلك لانه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما فى مقام الدعاء فالانسب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا تو كيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لان اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشرى المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما فى العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل ههنا فى المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا فى سلام وهذا مما تأباه القواعد والمعنى أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذى يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلى صلاة وأسلم سلاما انتهى * وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ما ذكر اذ لا يصح ذلك الا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر مفعولا بالاجنبى وهو الخبر أعنى قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملهما) يفهم منه ان ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سيأتى فى باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال وفى التقوية والتقدير يوجدان فى المبين للنوع والعدد وهو بينا فى ظاهر قول الناظم * تو كيدا أو نوعا يبين أو عدد * ووجه المنافاة انه جعل ما ذكر أقساما للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى فى كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقانى الاضافة بيانية أى معنى هو الشرط أى وفيه معنى التفصيل فى غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أى فقط قال الدنوشرى قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أى التعليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هى دالة على استلزام أمر لآخر كما قال الرضى والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضى حيث قال اما موضوعة لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شئ لشئ ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول العلامة مكى) الذى قاله مكى هو نص كلام المصنف فى هذا الكتاب فيما سيأتى للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أى متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتى وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكى بالاعتراض عليه فى قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه اما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لاما فى غالب أحوالها لا فى خصوص هذا الموضع * قوله هذه اشارة الى لفظه اما من حيث هى على ان اسم الاشارة ليس فى كلام مكى أو بناء على ما بحثه المصنف فى حواشى التسهيل مما يقتضى ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها ما يعادل اذ لم يوجد سيأتى فى كلام الشارح نقل كلامه وممن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا)

فمن قال أصله أهل قال فى تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال فى تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الاول أشهر وأكثر ثم اختلف فى معناه فقال الامام الشافعى أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف لانهم أهله وأوآل أمرديهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) تو كيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقريرهما (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أى بقاء (لسموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا فى الشعر كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * هذا خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدمامينى حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اهو هى هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه فى المغنى فى أما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكى فى حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول فى الزمان جاء زيد بعد عمرو

قال الزرقانى قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقانى من هنا تفهم ان الجواب فى محل جزم (قوله فهما هنا مبتدا الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشى مختصر المعانى والبيان (قوله اقامة للازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتاء له بجعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نصبه على ماذكر عدم شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واو اقامة المقيم لانه بالتاويل بماذكر متحدان لان فاعل جعلت الشخص الذى هو فاعل الاقامة (قوله أو بدلان) أى بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذى منعه الشارح فى اعرابه وفيه كلام يبناه فى شرح الالفية عند قولها خير مالك (قوله ويمتنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجىء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا أن يقال سلمهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لانهما قد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا ١٣ وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الانسب للشارح التعليل بذلك (قوله والالهام مايلقى فى الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الاعلى قال تعالى فالهمها فجورها وتقواها وذلك نحو مايعبر عنه بلمة الملك وبالنفث فى الروع كقوله عليه السلام ان للملك لمة وان للشيطان لمة وان روح القدس نفث فى روعى وأصله من التهام الشئ ابتلاعه والتهم الفصيل مافى الضرع ابتلعه وفرس لهم كانه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو مبنى على ان الالهام يكون فى الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فالهمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانهما اسما مصدرين كما مر الا أن يقال المراد انهما على طريقه لا منه حقيقة كما يدل عليه اقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أى فى القرآن ومن أصدق من الله قيلا أو الذى نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أى لان التمدح بها أعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين فى الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس فى الاصطلاح البديعى أخذ شئ من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا ولا باس بتغيير يسير وافهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد بالاقتباس مجرد الاخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذى مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالاظهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظر للمقام والا فاضافته الى النكرة معنوية مقيدة للتخصيص كما

وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والمكان باعتبار الرقم واختلف فى ناصبها اذا وقعت بعد أما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل أما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول أما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثانى نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شئ بعد (حمد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء أو الشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وبقاء اثره فى الجملة (مستحق الحمد وملهمه) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعى ابهاما أو للتخصيص المستدعى عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام مايلقى فى الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أى أوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى مافى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (باحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء فى الاول وضمها فى الثانى فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لابى البقاء العكبرى حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذى خلصت محبته والصفى المختار (وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه) معطوفات على

يأتى فى باب الاضافة وقوله خلافا لابى البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسى والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتى فى كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بينى وبين آل بعلى (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخدن اذ لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل كسكير الا ما شذ من نحو شهيد واشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف فى أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين فى المخرج كان الجناس مضارعا كيهنون وينأون وان لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أى مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالاوصاف الآتية ثابت حمد أو لم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذى جعل بعد الحمد القول والاخبار والاعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فانى قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة فى الحال فلا يحسن الجواب الا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أى الذى هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لان كتاب اسم ان والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وسيجىء فى باب الحال ان ان واكن لا يعملان فى الحال والاظهر انه حال من الخلاصة وشرط مجىء الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغنائه عنه وأن يقال فان الخلاصة أو انه صفة على ما حرر فى قول التلخيص وكان القسم الثالث من

أحدهما

مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثنى عشر علما كما قاله الزمخشرى وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذى لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناء افرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير فى حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه فى حاشية شرح القطر للفاكهى فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتبارى كما نقلناه عن السيد فى تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أى فهو مجاز لغوى وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم الخ (قوله الطائى) أى نسبا الجيانى بلد الاندلسى أقليما الدمشقى منشأ وداراو بدمشق توفى فى ثمان عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو احدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهرى ونظيره شاهد واشهاد وفى التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثانى فظاهر وأما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فانى قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر الاراك أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قولهسر ناذات مرة أى مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (فى علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم لنحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة فى عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبى عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائى) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفى كلامه مخالفة لاصلين

قل لابن مالك ان جرت بك أدمعي * حمر ايحاكيها النجيع الفائق فلقد جرحت القلب حين نعيت لي * فتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يهون ما أجن من الاسى * علمي بنقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة
فقول الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز أن تقول
مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة
وجاز فيه ذلك وجاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما الاولى فقول الشارح في شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب
بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك أيضا وان جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله
أو قع في النفس) أي خولف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تاتي فيما سبق للذم أيضا وبعضهم
خصه بغير اللقب الذي اشتهر الانسان به أما ما اشتهر به الانسان عرفا كالقاب الخلفاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله
على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وان لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب
على الافصح تاخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما اضافة ونعتا) ١٥ فان المبتدا مضاف والخبر منعوت ومع

أحدهما أن الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم
اللقب على الاسم والجواب على الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب
ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هنا اللقب مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح
أولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما
سياتي (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا (صغر
حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت
لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا
باقيين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت
مرتفقا فهما خبران لا نعت لكتاب لان الجمل الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء
يقال ليس لمن فقه حجم أي نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب
على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن
عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان
ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قطع النظر عن هذا النعت يصح الاخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكانه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبران) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة في الاخبار به الا أن يقال التنوين للتعظيم وكانه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم اه ووجه النظر ظاهر لان الشارح جعل مسوغ الاخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما اضافة ووصفا

واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الاول لا صفة كتاب الثاني فاين مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح
لانه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما
وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الالغاز التي لا تكاد تفهم الا بعد العسر
الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز أولا فكانه قال لا عيب فيه الا عيب
واحد وهو قربه من الالغاز لكن قال الزرقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر
وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لاطراده في نحو القوم
أخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالابتداء والتجرد ويمكن احداث قول به يجمع بين الاقوال وهو
أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن
تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والافهي على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانها وان
كانت مبنية فهي محل اعراب لانها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لاضافتها الى المبني
وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك بجعل ما لا يلي في المضاف من المضاف اليه كانه المضاف اليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا

يرد أن المضاف اليه لا يكون الا اسما لان ذلك فى المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة فى الظاهر الى الجمل وهى فى الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك ليرد أنه معرب واندفع الاشكال الذى نقله الدمامينى وضمير يرجع للناقة والاوقال ثمر المقل (قوله واللغز الخ) نظم ذلك بعضهم فقال

واللغز كالقفل وجاء كالرطب * وعنق فاحفظه بغت الارب ونظمه أيضا فقال

ولغز كرطب وعنق * والقفل فاحفظ ما أتى وحقق (قوله أى أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بابين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد فى نطقت الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد ببحل يبين لانه يلزم من الحل البيان لانه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بان شبهت الالفاظ بالاشياء التى عقد عليها ما يمنع الوصول اليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكى المنكر للاستعارة التبعية (قوله بفتح الياء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بانه للتنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضيل لانه لا مدح فى حل أوضح المعانى وفيه أن هذه النكتة لا تطرد فى ضبط الشارح مبانية اذ لا محال لتوهم أن الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أى تصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أى

قاله فى المغنى (أنه) بفتح الهمزة والضمير للكتاب (لافراط) أى مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أى قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدمامينى قال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أى ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أى بشرح مختصر (يدانيه) أى يقاربه فى مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه فى حجمه لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أى مبين وكاشف وبه اشتهر (يسايره) أى يحاذيه وقيل يمشى مشيه (ويباريه) أى يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أى أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أى أكشفها وأبينها (وأحلل) أى أفكك (به تراكيبه) أى مركباته (وأنقح) أى أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومبانى الكتاب ما تبنى عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أى أحلى ومنه الماء العذب (به موارده) جمع مورد وهو الماء وهى فى الاصل طرق الماء بالطاء المهملة (وأعتل) أى أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أى نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلى) أى أترك (منه مسئله) مفعوله من السؤال وهى ما يرهن عليه فى العلم (من شاهد) أى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربى فصيح (أو تمثيل) أى مثال وهو جزئى من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير أنا (فيه الى خلاف) فى بعض المسائل أى مخالفة للناظم وغيره كقوله فى باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أى انتقادا على الناظم كقوله فى باب الوقف فى مسئلة تاتى وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو يحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى الى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر فى جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (فى توضيحه) أى تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أى تنقيته وتصفيته (وربما خالفته فى تفصيله) كما فعل فى الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلام (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل فى باب نائب الفاعل

فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهى وكلام الشارح ماخوذ من كلام السعد فى المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل ماض مبنى للمجهول والمعنى ربما أشير فى الخلاصة الى ذلك يعنى فيصرح المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم آل جهدا) فى هذا التركيب كلام طويل فى المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فان ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا غير محول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل فى الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

(قوله لارب غيره) اعلم أن لا التى لنفى الجنس أى لنفى صفته يكون الخبر بعدها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبر اللا لان ذلك يقتضى أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لان بعض الافراد لا يغايره الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهى مقيدة للاستثناء والمعنى أن الارباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شئ والخبر محذوف أى لا غير الله يطلب منه شئ (قوله ولا مامول الا خيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مامول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضى على من معانيها الاستعلاء أى بيان أن شيأ تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه أو حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه ويمكن أن يكون فى الكلام استعارة تبعية فى الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به الى اعراب قول الناظم الكلام وما يتالف منه والى أنه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الاعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدا حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أى افهم أو خذه ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أى هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ابقاء لركن الاسناد قال المصنف فى حواشيه على التسهيل انما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولانهم لما يتممون التراجم يصرحون به * فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعدا الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافى بانها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة الى ذلك ورده الفارسى فى التذكرة بانه يقتضى اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جنى بان الشئ اذا سلب وصفه فالاكثر أنه يبقى عليه حكمه ١٧ كباب التسوية فانه بقيت عليه المصدرية ولا يخرج عن ذلك الا قليلا وأجاب آخرون بانه أشار لما فى نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار الى الباب مع أنه غائب لانه متوقع قريب

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب * (وسميته أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) * ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أى أمتنع (وأساله العصمة) أى المنع (مما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مامول الا خيره عليه توكلت واليه أنيب) أى أرجع قال الناظم * الكلام وما يتالف منه * هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

(٣ تصريح ل) ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أى يأتى بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشئ فهو باب وهو حقيقة فى الحسيات مجاز فى المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض اذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسى فى التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا فى أوائل الابواب انما وضع غير مشار به ليشار به اذا وجد ما أريد من الاشارة اليه خطا لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الاشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأنا من المكنى الذى يدلان عليه وانما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يريدون بها أنها من قرب اقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما وضع لفظ الماضى والمعنى الاستقبال انتهى وانما قدر شرح دون أحكام لقوله فى بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطا فانه لم يتكلم فى هذا الباب على شئ من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التى يتالف منها اه ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به فى التسهيل وغيره قال السيوطى فى حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظة حد اشارة منه الى عسر الحد فانه لا يكون الا بالجنس والفصل القريبين وأقول مازال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية فى صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم فى اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى أحد كبار أئمة العربية والمعقول فى كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بينى وبين رجل من أهل الادب فى مسئلة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازاة ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة فى أخرى

انما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليقه حدودا النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشئ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتالف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذ العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفي * فان قلت شرح الشئ تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتالف منه الكلام * أجيب بان ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فان قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسيره له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تتبين باجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتالف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتالف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناظم وما يتالف منه عائد على غير من هوله فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضيته تاليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه أمر اصطلاحي لا حجر فيه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتالف هو الكلام وقال المصنف في تعليقته الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشئ الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشئ من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورا وجزأه العلماء أعشارا وأخماسا وأحزابا (قوله والتالف والتاليف وقوع الالفة الخ) هذا بالنسبة الى التاليف تفسير باللازم وللتاليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بيتالف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التاليف ١٨ وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بانه انما يحسن لو اعتبرت الالفة والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتاليف الامجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالفة والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدا بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب والتركيب والتاليف فراجعه وانه لا فرق بين التالف والتاليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتالف وما دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الا أن يجاب بان يتالف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضي القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا فتفي الترجيح بها مالا يخفى (قوله من غير عكس) أي لغوي (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأي سيبويه أو لان محل منع مجيء الحال من المبتدا اذا كان مبتدا في الحال والاصل وليس الكلام مبتدا في الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وصح مجيء الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعني والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أي معبر به وهي مصدر عبر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان تام أو ناقص افاد فع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر في عرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أولا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقي كما صححه في الارتشاف وقيل مجازي فيه حقيقي فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

(ما يتالف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمورا الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بان هذا اطلاق مجازى لا حقيقى فلا يشترط وفيه ما ذكروا الاشارة وما يفهم من حال الشئ ما فى النفس من المعانى قال المصنف الى العبارة عنها مفيدة وهو ماخوذ من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازى وقيل انه فى الاخير حقيقى وقيل مشترك بينه وبين ما فى النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحى منقولا عنه بقى أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذى هو المصدر وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان اطلاقه عليه حقيقى واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقانى عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أى الكلام مطلقا الذى من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظرا لاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسى المذكور وعلى الكلام اللفظى الدال على الكلام النفسى ومحل بسطه كتب الكلام (قوله فى اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بانها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أى لا زائد عليهما مما زاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركيب والقصد للافادة على ما سيأتى أو اعدم تصوره كاشتراط بعضهم فى الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه فى حواشى النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الامرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب ١٩ أيضا بان المجتمع فيه مجموع الامرين والمجتمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا للكل (قوله أى انه صلى الله عليه وسلم فى نفسه أسوة حسنة) أى قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما نقول فى البيضة عشرون منا حديدا أى هى فى نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة واما على غيرها فالاسوة وبمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدى متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت فى على طريق الاستعارة التبعية فى الحرف (قوله لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقانى بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفى انما هو اجتماع الظرف الحقيقى مع المظروف الحقيقى فتامل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشرى لو قال ذلك لكان باطلا لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلف اهـ ويجاب بان المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ فى الاصل مصدر) قيد بقوله فى الاصل لما سيأتى أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتى وبجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمى وهو فعل الرامى وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبى حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ ومن ثم أجاب المصنف بانه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة جائز وظاهر كلامه ان اللفظ الرمى مطلقا وهو حاصل ما فى الحواشى العصامية على الجامى لكن قال فى شرح رسالة الوضع اللفظ فى اللغة الرمى من الفم لا الرمى مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به فى الاساس وقال السيد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من الفم والمعنيان مصدريان وقيد فى الاول باصل اللغة لانه الموضوع له وأما غيره فمنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال فى الثانى ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أى من حيث خصوص كون الرمى من الفم اما من حيث عموم كونه رميا فهو من افراد الموضوع له فى الاصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه فى الاصل مصدر بمعنى الرمى فهو منقول فى عرف النحاة الى ما ذكر ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك فى شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره فى القاموس وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (فى اصطلاح النحويين عبارة عما) أى مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة أى انه صلى الله عليه وسلم فى نفسه أسوة حسنة كما قاله فى الكشاف والمعنى الكلام فى نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ فى الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

(قوله من الفم) هذا يقتضي ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضي وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله * فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله * أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتسبيح الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوانى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على ما فى التوشيح وسلمه بان نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقى ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف ابت وهى بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا ء الكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتاكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاقا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الاربع واعترض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الايرادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٢٠ ذلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فيكون مقبولا وقال السيف الحنفى ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله مادل) أى وضعا بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره

من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كالفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب

كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربى وقد نص السيد على ان الافعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحكى بنفى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بان السكوت خلاف المتكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلو الصفة من عائد والثانى ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر الشئ آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية أجيب بان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم كل شخص فلا ينظر ان بذكره المتكلم للتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لزذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبنى للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلامية الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا برد نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه لا يكون الا اسما اذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى بانه يقتضى أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد رابط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشئ غيرهما مع انهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفى دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة فى التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا فى أمثال ذلك ويرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا (تنبيه) * عرف المفيد دون الافادة مع أن التعبير بها اذ هى التى يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذى اشتق منه وتعريف الاخص يستلزم تعريف الاعم فحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهى ومن لم يقصد ويعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطى فى التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا مع ان رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو مصرح به فى التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف فى التعليقة الكبرى أن القصد منوط تحت اشتراط الافادة قال لان المتحرر فى حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال وللمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذى تحرر لى هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه فى التوضيح لانه ترك الصريح به فى تعريف الكلام ثم فى تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع فى الشذور ولا هو مفسر المفيد بتفسير يشتمله كما صنع فى التعليقية ٢١ ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره الرضى والشاطبى فى الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه فى التسهيل ولم يشترطه فى الالفية بانه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما فى المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما فى الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهى الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافى نحو غلام والمزجى كبعلبك والاسنادى المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

هذا فقد يكون للعالم المجتهد نظر فى وقت لا ترتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان ومثل هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقينى فى كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعى والنووى من التناقض فى الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بان ذلك فى الماهيات الحقيقية المحصلة فى الخارج لا فى الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود فى الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بان اللفظ يكون مسموعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون الا مسموعا ومخيلا فى الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتبارى كما هو مقرر فى محله ثم كلام الشارح قال الدنوشرى فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذى بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقى ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت يستثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمى وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى فى نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحح أبو حيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بان يفيد المخاطب ما يجعله أو تكفى الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الاصفهانى مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

* فان قلت انما يكون خبرا اذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بان المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع وان سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن فى ظن المتكلم لا فى نفس الامر * فان قلت لا يتصور ذلك فى ظن المتكلم وهو من الامور المعلومة لكل أحد * قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجرى فى مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد ان الفائدة المعتبرة فى الكلام غير المعتبرة فى باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل وبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا أفادها وهو فى غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء وأما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما فى غاية البعد والاوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت المحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أى العربى لا الوضع بمعنى القصد لانه مر أنه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية أنه لا يحتاج الى الوضع العربى احترازا عن الكلام العجمى ومادلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيدا غلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لانه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من

ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتالف الكلام) خبرا

المناطقة عند تقسيم الدلالة فى وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل كان فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل فى الجميع (قوله باعرابه المخصوص) احتراز عما لو سمعه من غير اعراب بل على طريق التعداد فانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدا والخبر فى اللسان العربى انما هو الحركات الاعرابية ولا يرد على تقييد الاعراب بالمخصوص أنه لو أعرب باعراب خطا بان نصب الفاعل فى قام زيد فهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تاليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتالف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قد يتالف من أكثر مما ذكر وبقى عليه سابعة وهى تالفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنة وهى من صور الاقل وهى تالفه من حرف واسم نحو الا ماء لان ألا التى للتمنى لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء والاتيان بالتاء فى العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذى هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف اليه المعدود يجوز معه الاتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه) أى الشرط وجوابه ما ذكره تبعا للمصنف فى شرح القطر من أن الكلام فى الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قيد الاسناد المعتبر فى الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الاسناد الذى فى الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلاما ان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر لك ذلك بالتامل فى قولك ان ضربتنى ضربتنى فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر فى بحث تقييد المسند بالشر (قوله وأقل ما يتالف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أى وأقل تالف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبقى للاقل صورة قدمناها قال فى شرح القطر وما صرحت به من

ان ذلك أقل ما يتالف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اه يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظر الما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراده بما يجري مجراهما ما ارتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يردان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي الاوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكانه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتالف والمتالف منه بالضرورة والافلا تالف وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الا عبارة عنهما قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتالف هو المجموع من حيث هو والمتالف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تاليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم الفعل على الاسم في تاليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقام الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقة المصنف مثل أبو على الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتاخرين بان هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب ان الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولاحظ الثالث في ذلك قال وللمشاح أن يشاح في دار زيد

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التاليف من فعل واسم (استقم فانه) أي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بانت) ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور أحدها التنبيه على انه مثال لامن تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على

أيضا لان التنوين حرف معنى فالمثال السالم ذا أحد بقي انه انما يتم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على ان الاسناد شرط لاجزاء على ما مر ولا يصح الجواب عنه وما قبله بان المراد من اسمين ملفوظين لانه يندفع مع قوله ومنه

استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك بمجرد كلام وفيه تامل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المفيد حبذا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حبب فعل وذا فاعل ومما قيل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الاقوال وانما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا بازيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لا بد فيه عن مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وان يا تمال والحرف لا يمال وانما أميلت لقيام يا مقام الفعل وأما كون يا زيد انشاء وادعو زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى فدفوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الاحكام (قوله أي التالف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أي متالف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من حذف مضاف أي تالف استقم (قوله المقدر بانت) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقا للمقدر به ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتغاوتهما بالاتصال والانفصال لان المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله بقوله ومنه لامور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لامن تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييد البيان انه لا قرينة على ارادة التقييد (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد او ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين ان الكلام يتالف من حرف واسم نحو ما قال الجلال المحلي أثبته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتالف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظة لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتالف منه الكلام أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ما صدقاته أو الضمير في يتالف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا مبني على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي وهو وما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها او يسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسياتي ما ينبني عليهما (قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أي جواز امسا ويالتانيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التانيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان في التصغير مردودا الى الواحد فيصغر على كليمة لا على كليم وبعضهم يوقعه تمييز الاحد عشر واستدل الحامي على انه اسم جنس بتذكير وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث ورد بانه لا دلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضي وأما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحال كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتانيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اجراء ظاهره وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعروا وانقعرت وانقعرن اه وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتانيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والظلحات ضربوا نظرا الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو

أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود وبان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة (والكلم) الذي يتالف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي هي وليس بجميع خلافا لما وقع في شرح الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

للانواع

الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعا فيفيد جواز تذكير الضمير في الوصف اذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي يدل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هي هي ومال الرضي الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد انه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال انه استعمل في الجنس في ضمن افراد ثلاثة فاكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الافرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فمراد الشارح ومن يوافقه كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند بالام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الامع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحدة لكن مشى السعد في بحث كون المسند اليه مبنيا على الاول حيث قال في قوله تعالى انما الله اله واحد ان اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال فى قوله وأستفيد كونه جمعا من قوله واحدة كلمة فان الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون التكلم مبتدا وما بعده خبره اه الاصل تاخير الخبر لا يقال يعارضه أن الاصل فى الخبر الافراد لان الرضى نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما فى كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلام مبتدا مخبرا عنه بما قبله أى والكلام اسم وفعل وحرف أى ينقسم الى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط فى اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكلى الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كلاما وكذا الباقى وأجيب باختيار الشق الثانى وحمل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان الكلام أسماء وأفعال وحروف أى ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلى الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حمل على معنى والكلام أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم الى جموع فى هذه الانواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضح الخ) ٢٥ يشكل عليه أن المراد بواحده

للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال وأحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن مغط لجاز فان اسم الجنس الجمعى يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهى) أى الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (لاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هى بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازى لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودى مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمى وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمى وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا غنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعى الى ثلاثة أقسام ما يفرق فرد من معناه وهو فرد من ما صدقات مفهوم الكلمة لان مسماه ثلاثة افراد فصاعدا من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط فى مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

(٤ تصريح ل) الظاهر وان وقع فى بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذى يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد و بقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ما صدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هى لا للكلمة المرادة فى قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أى واحد فرد من الافراد يسمى كلمة وهى أى الكلمة أى مفهومها من حيث هى لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أى تنقسم الى ذلك فتامل بقى أنه على ما عدل اليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقانى أى فى كلام الموضح لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا ان الموضح لم يجعل الاقسام خبر المبتدا محذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون فى كلام الناظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الاول وهو الذى مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعى الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعى كذلك وسياتى فى باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنم وما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تامل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بانها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هى اسم أو فعل لتعارض الادلة والقول بانها أحدهما ليس حكما بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازى الخ) قد يمنع مذكره من أصله فى الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقانى بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الاجسام قاله القيرانى * أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذ فرقنا بكم البحر

وحاصل ماقاله القرافي ان فرق مخففا في المعاني ومضارعه يفرق بسكون الفاء وفرق مشددا في الاجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء
(قوله كلمة وكلم) قال الزرقاني كلمة كنسوة وكلم مفرد الكلام اه وهذا مخالف لقول غيره الكلمة نوع من النبات وهي بفتح الكاف وكذا الكلم (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي) أيضا المجموع قوله والكلام اسم جنس جمعي واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعي بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة وأستفيد من كلامه اعتبار أمرين في مفهوم اسم الجنس الجمعي الدلالة على جماعة أي جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثاني نقص معناه أي زوال دلالته على المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ماقبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلاق الموضح اسم الجنس الخ وقد يقال لاحاجة الى ذلك لان الضمير في قوله كونه راجع للكلام والكلام مما يفرق بينه وبين واحده التاء والتاء في المفرد الا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو مادل على جماعة واذا زيد عليه والتاء نقص معناه (قوله نحو خروج نحو كمء وكماة) سقط هذا من قوله ان المصنف أراد الاول يعني ما التاء في مفرده (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال

لاحاجة لذكر ذلك لان التاء فيه في المفرد لا في الجمع بخلافه هنا فليتامل (قوله وبهذا التقدير سقط ماقيل الخ) والشطرية والشرطية متنافيان لان الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط ان الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفي بان المراد بالشرط مالا بد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوي هذا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم ان الافادة شطر بل هي كاللفظ شرط لان الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة عن مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما ثبتت من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعي الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله أن الكلم يدل على جماعة لان اثنين فما فوقهما جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي * فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة في ذكره والاخبار به * قلت فائدته ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لا تهتدي الى علم ماذكره فلله در المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والا لقال ينطلق على كلمتين وكبتا تركيب الاعراب أولا وهو خلاف ماقدمناه في تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركبت تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر قاله السيف الحنفي قال تلميذه السيوطي في التوشيح قلت الموجود في عبارتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصانع في شرحه على الالفية واعلم أن

بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع كماة وكم وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم وروحي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس وأراد الاول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (اذا زيد على لفظ تاء التانيث فقيل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهي الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهي مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كم وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ماقيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كم وكماة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و(الافادة) وبهذا التقدير سقط ماقيل أنه جعل الافادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (أنه) قد يتالف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أي من مجموع هذين الامرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الاربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه) فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا (و) على (غيره) أي غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب

الكلم يطلق فى مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث واعم منه بانه بشرط الفائدة هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله احداها أن ذكر هذه النسبة قال الحلوانى الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسير، تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة فى شرحه لانه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وماهو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معرضين الخ) اعلم ان المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فاكثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صورة أفلح المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والافعال والحروف والصورة هى المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة فى هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف واخص من جهة اللفظ أى اللفظ الذى يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلام والحاصل أن اللفظ الذى يطلق عليه لفظ الكلام أخص من اللفظ الذى يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر فى النسبة الا الى معنى الكلم (قوله الثالثة ان ماصدق الاجتماع الخ) لا باس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انهما يتصادقان فى مثل قد أفلح المؤمنون ٢٧ اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه

المركب من كلمتين فاكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التى هى زيد وقام وأب بدون الهاء (بل الاربعة) بالهاء من أبوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أى كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفى كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلوانى يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد فى اللذين بينهما فى عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين ، ثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اه الثانية انه جعل جهة العموم فى الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هى بحسب اللفظ فكان ينبغى أن يقول الكلم أعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما فى حد الآخر والمتغايران فى المفهوم ينبغى ان يتغايرا فى الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية فى التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

أمران اللفظ والافادة وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح فى حديهما بان يقال انهما غير مميزين لانهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه

وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحيثية معتبر فى الامور التى تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميزا له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من أفراد الكلام مندرج فى حده وبالاعتبار الثانى ليس من أفراده وخارج عن حده فهو من أفراده وليس من أفراده وداخل فى حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح فى صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف فى صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها ليحتاج الى الجواب لانه لم يشترط فى الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا فى الكلم عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أى معبر به والمراد لفظ قول وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة للافعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما مرادفة الكلام والثانى مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفى بعض الحواشى وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة فى المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان فى باب ظن من التسهيل وجزم به أبو البقاء فى اللباب اه

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه اطلق القول فى الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طلحة الاندلسى فى شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعم الجميع عبارة ردية لانه اوعم الجميع لاطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد ومالا يفيد معا فى حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا فى حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر انه مبنى على قول الامام الرازى انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشئ وانتفائه اذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما وسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك فى معنييه فى الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد لعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لا فعلا ماضيا مع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعم الثلاثة أى يشملها ولا يفيد صريحا انه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذفت منه الالف كما فى بر والاصل بارفهو اولكونه أفعل تفضيل فى التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله ولى هنا ٢٨ تشكيك الخ) هذا التشكيك مبنى على ان المركبات ليست موضوعة

وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط فى التلويح وغيره * فان قيل قد ذكر السيد فى حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره فى حاشية العضد فانه صرح بان الخلاف فى ان المجاز موضوع أولا لفظى منشؤه ان وضع اللفظ للمعنى بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع فى المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازى بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة صالحا لا يوضع والثانى تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا ففى المجاز وضع نوعى قطعا اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصى فربما ثبت فى بعض اهو لعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثانى والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافى هذا ان المصنف ذكر فى شرح اللمحة ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للمجتهد نظر فى وقت ولا يرتضيه فى وقت آخر وبهذا يكون له فى المسئلة الواحدة قولان (قوله كما فى المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصى لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعى بدليل جعله دلالة المركبات والمجازيات عقلية والذى حققه السعد فى التلويح فى مباحث العام ان كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغى للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد فى شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح أو ضمنى كما فى تقاصرت أفهم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيدا عند سيبويه) سيأتى الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه) هذا يقتضى انها تطلق على

قال فى النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد المركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده فى مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموما من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شئ من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم فى قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولى هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كآخ فانه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله فى شرح الفطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو آخ واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى فى شرح التسهيل فضلا عن أن يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعى يحل كذا أى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فى نحو قولهم من أنت زيدا عند سيبويه قاله ابن الناظم فى نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبى الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشئ باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قائلها أى ان مقالته من قال رب ارجعون لعلى أعمل

الكلم الذى ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السنهورى فى شرح الآجرومية (قوله لاقليل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفى التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ماذكره فى تعليقه من ان قد فى كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بانها ان كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لانه كثيرا والى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن ردبانها فى عرف المصنفين للتقليل قال المصنف فى تذكرته هى للتقليل من غير ارادة شئ منهما بل أراد انه قليل فى الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل فى الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اه وبهذا تعلم ان الشارح مسبوق بقوله ولك ان تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقانى اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها فى كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم فى الجملة وأما اللام فى قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة او الشمول بلا ريب اه وحاصل ما أشار اليه ان اللام للعهد الذهنى على رأى المعانيين أى الحقيقة فى ضمن بعض الافراد وكانه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتميز بها فى كيف قال الشهاب ينبغى أن لا يكون هذا الكلام الا سهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق فى ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا لوجوده فى ضمنه فليتامل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يجاب بانها للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر فى قول العرب على كيف تبيع الاحرين هذا ويرد انه يلزم على ارادة العهد الذهنى ان يكون تعريفا بالاخص وقد جوزه بعضهم (قوله لانه يدخل فى اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال فى تعليقه ان ذكر حرف الجر يرجح بان على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة

صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
* ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) فى الورود (لاقليل) كما يفهم من قول الناظم * وكلمة بها كلام قد يؤم * لانه قد شعر بالتقليل فى عرف المصنفين كما ذكره الموضح فى باب الاضافة ولك أن تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات
(فصل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهى المشار اليها فى النظم بقوله بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم (احداها الجر) وهو فى الاصل مصدر جر (وليس المراد به) فى النظم (حرف الجر) أى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اه وكما قال الموضح فى النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أى حرف الجر (قد يدخل فى اللفظ على ما ليس التى هى الجرور جحه شارح اللب أيضا لان الجر يكون فى الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا بتاويل كذا فى التوشيح وقال اللقانى الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله * ما ليلى بنام صاحبه * اذ قوله من أن قمت مدخول من اسم تاويلا وقوى الشهاب فى حواشى التكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع ان قمت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل فى حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما فى حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر فى هذا وجد الجر لانه فى محل جر فلا مزية لانا نمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ فى محل جر انه فى محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق فى الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ماذكر بشئ آخر كدخول حرف الجر اه وماذكره من ان الجر لا يتحقق فى الاسم المجرور محلا ياتى عن ابن قديد خلافه هذا وفى كلام المصنف اشارة كما قال اللقانى الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ما هى علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أى انتفاء ما هى علامة له عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أى تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الامران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم مايقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ماذكر بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم مايقبل هو ومعناه احدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها او مايقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح
(١) قوله فى الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وهى غير ظاهرة فليحرر

(قوله على التقديم والتاخير الخ) قال الدنوشرى يمكن ان يقال عليه لا تقديم ولا تاخير وحاصل المعنى حينئذ لانه فى بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا فى اللفظ على ماليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ماذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم علل فى شرح الكافية بغيره هذا فقال وهو أى التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة (قوله فليتامل) قال الدنوشرى تاملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفى المدعى فى قوله وليس المراد به حرف الجر أى دخوله فى اللفظ أى التلفظ على ماليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول فى اللفظ على ماليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الاشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتاخير والجواز هو الظاهر لان قوله فى اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفى الاسمية وفى الحقيقة لا بد منهما فلو قيل بان المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقانى الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضى نفى الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول فى اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ماليس باسم أصلا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذا من قوله ماليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر) قال ابن قد يدفيه نظر لان الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلا ولذا قالوا انه مبتدأ فى قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة فى نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم اهونظر (لفظا فيه فى التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى ان موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أى نائب الكسرة اشارة الى قول نحوى الحجاز (٣) فى قوله المسماة رفع الستور والارائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والمثنى والجمع اهوقال السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لان الكسرة هى الاصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما فى التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا تقول فى الفتحة التى هى نائبة عن الكسرة لا تحصل بها التمييز عند المبتدى لانه يرى صورة الفتحة موجودة فى الفعل فلا يكفى هذا عنده فى التمييز وكذا الياء يراها فى نحو تفعلين فلا يكفى عنده فى التمييز وان كان كل مما ذكر يختص بالاسم فوضح ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخييلية التى هى قرينة المكنية التى هى التشبيه المضمر فى النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقة والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو فى الاصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

ماسم) على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ماليس باسم فى اللفظ لان الغرض نفى الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتامل (نحو عجبت من أن قمت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم فى اللفظ وان كان اسما بالتاويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجر (الكسرة التى يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار فى قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت فى البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وانما أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح اللمحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعنى بالتبعية كجاءنى زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال فى شرح الشذور وقسمتها يعنى المجرورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) فى الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفى الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلحق الآخر) أى تتبعه

(٣) قوله فى قوله المسماة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو وجمع قولة يعنى فى حاشيته اه

أصله كما قال العجيسي فاندفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الاسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لان التنوين مصدر نوّنت الحرف أي ألحقته نونا كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافا اه (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لان التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما ياتي وبقولي لا خطا فجعله المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا لمحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقولي لا خطا لانه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولي لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من الالف أيضا والا لم يحتج لغير توكيد في نحو لنسفعن ومن عمم كابن المصنف لم يحتج لذلك ٣١ ولا يرد عليه زيد في الوقف حيث تكتب بعوضها لان السقوط خطا يكفي في بعض الاحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه ان وجه الايراد ثبوت في الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الالف حتى في الدرج فكان الاولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله وبقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغني عن قيد الآخر وفيه أن اغناء المتاخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفي في حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا اذ ما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله في التوشيح أن قول والده نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لان هذه نفس الآخر الا أن يقال لما كانت للالحاق كانت كأنها ليست آخرا حقيقة فتامل (قوله لئلا يخرج بعض افراد التنوين الخ) أي فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقي عليه أن يقول ولئلا يدخل النون في نحو يضربون وقفا فانها ليست ساكنة اصالة وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما لم ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الالف الخ) أجيب أيضا بان الميم كلها هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تاخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الالف أنه غير مسلم وانما لحق الهمزة فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض مشايخنا ان الهمز مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت الالف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أي قبل التنوين فانه آل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة لانه انما لحق الهمزة (قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظر لان تنوين التمكين مركب اضافي منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان

(لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضا (النون) الاولى (في ضيفن للطفيلي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس (و) النون الاولى في (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) وبقيد عدم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لانها لا تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ماء بالقصر والتنوين فان الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد وحكما كيد (و) خرج (بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وستأتي) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال توكيدا لها المصورة تنوينا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحمدا نطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللاحق التبعية (و) خرج (بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين)

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة المنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبا لما ياتي من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فانه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سياتي في باب الاضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا الاعن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لدى زيد وكم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفة فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللحوق للاسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للاسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التي لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا الغالب الاسماء شيء واحد فاحد التقييدين لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفة حقيقي كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها ٣٢ لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر فاطلاق انها منصرفة حقيقة اصطلاحية لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوشيح وأورد عليه نحو صه لو سمي به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بانه لا يخلو اما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علما ولا يرد حينئذ وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تحكيه أولا فان حكيته ثبت في التنوين محكيا وهو على كسرة فنقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجرى مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحركه فهو كسقر وانما يمكن أن يقال ذلك في مثل يدودم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فاذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشري ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشري الظاهر انه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال أبي في حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده في أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخولهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلت

والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا تمكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيدو) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاءه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها قويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) في فرعيتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استزدت مخاطبك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا أردت شخصا ما) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أي حديث

هذا الذى ذكره آخرا من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيته فى جمع الجوامع وقررته فى شرحه وفى الاشباه والنظائر النحوية وانما نبهت على ذلك لانه قد يستغرب فيظنه من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشرى هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل فى معناه مثل ضرب فى ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام فى ذلك وقال الزرقانى قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول فى حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تامل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشرى فيه فان أسماء الاصوات المحاكى بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بانها ليست اسما الملا جامى وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير فى هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله فى نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشرى ربما ينافى ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه فى ٣٣ مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقانى

كان (نونتهما) فقلت سيبويه وابه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وابه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الشمانينى النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب جعلوه فى مقابلة النون (فى نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه والذى يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شئ والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال آخر ان الالف والتاء فى مقابلة الواو والنون لانهما علم الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

محصل ما فهمه الشارح عن الرضى ان التنوين فى جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذى فى مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان فى قيام كل منهما مقام التنوين الذى فى مفرده فاين المقابلة مع ان كلام الرضى ليس كذلك اذ قال عقب ذكره يكون التنوين فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ما نصه فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط

(٥ تصريح ل) وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شئ من معانى أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شئ من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتانيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أى لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شئ (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أى علما فان فيه العلمية والتانيث واعترض بانه لو كان للمقابلة فى هذه الحالة وسيأتى انه يجوز ترك التنوين اما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشرى قد يرد هذا الرد بقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن فجبر بالتنوين وقيل انه نائب عن الفتحة أى النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته فى حالتى الرفع والجر ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب) قوله ليست هى التاء التى فى الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هى وحمل الباقى على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقانى لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية فى جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشرى لعل وجهه ان الالف والتاء فى مقابلة الواو والياء أيضا لان الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أى جعله الشئ عوضا عن شئ آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شئ كأن الشارح فهم ان الاضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بانه عوض عن الياء فاقتضى ان فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد ان فعل الفاعل عوض عن شئ والتنوين هو العوض وأضيف الى فعل الفاعل لكونه سببه فليتامل وهو ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي فانه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من اضافة المسبب الى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الاضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فان التخفيف علة غير موجبة وهذا انما يتاتى على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال اما على القول بان الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لانه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فانه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف الا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمنفي لا للنفي (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه ٣٤ تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتاتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج الى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن افعل فقط وقوله ابيطر من وبيطر أي مضارع بيطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول لنحو جوار وفي هذا الاذ بدون كلمة نحو للاشارة الى ان الاول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني لا ثاني لاذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتاخرين الى قياس اذا الظرفية على اذ في ذلك وانها اذا حذفت الجملة التي تضاف هي اليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى واذا الآتيناهم اذا لامسكتم اذا لاذ قنالك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيك اذا أكرمك بالرفع على معنى اذا أتيتني أكرمتك فحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن انه منفرد بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله أبو حيان في تذكرته عن ابن رزين والزركشي في البرهان وقال به الخوبي من أئمة المتاخرين وبه أقول وقد قررته ابسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم اذ تغلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارسا الان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به الى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لان اذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء خاصا تذكر الجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فان فيه رجوعا الى الاعراب الذي هو أصلي في الاسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

وليس هو عوضا عن شئ فاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لاجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم وبعيل مصغري وأعمى وبعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زينة نحو أبيطر وبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (اذ في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها) والاصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ووجهه أن يوم للزمان واذ للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله نحوى الحجاز وقال السيف الحنفى فى العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوازو غواش أى لكل منقوص ممنوع من الصرف والثانى ما هو عوض عن مضاف اليه اما مفرد نحو كل وبعض واما جملة وهو اللاحق لاذ (قوله لان التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه فى حواشى الفاكهى (قوله وهذه الانواع الاربعة الخ) أورد عليه أنه بقى من أنواعه أربعة أخر ستاتى فى كلام الشارح وهى أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى فى الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف فى تعليقه والحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به فى الثالث أيضا لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص فى كلامه اضافى بالنسبة للترنم والغالى بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان فى مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفى التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التى ذكرها مستوية فى اطلاق التنوين عليها لان ذلك شان الجنس وأنواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف فى اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبى الربيع فى شرح الايضاح متى أطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أى التمكن فاذا أريد غيره من التنوينات فقيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا أطلقت فانما يراد التى للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت اه وهذا قد يعطى أن التنوين

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر أراك وفاقا للدمامينى ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع أنه ذكره فى المغنى لان التحقيق أن ينوبنهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف (وهذه الانواع الاربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح فى المغنى على هذه الاربعة (تنوين الترنم) أى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب انما جىء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فى التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح فى اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية

حقيقة فى الاول مجاز فى الباقى لان التقييد شان المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره فى الالف واللام فانها فى الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتايد الاول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بانه يرى أنه داخل فى التمكين وذكر ابن الحاجب فى شرح منظومته الوافية ما نصه ونعنى بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكانه يرى دخولهما فى التمكين وهذا كله وان لم يرجح ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الاصل والباقى فروع وقد قررت فى حاشية المغنى وفى الاشباه والنظائر أن كل باب ذى أدوات ففيه أداة هى الاصل وباقى أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام ويا أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اه * أقول وفى دعوى أن للتنوين أدوات تامل وانما هو أداة واحدة تاتى لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسئل هل هى حقيقة فى التمكين مجاز فى غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أى المحصل للترنم) حاصل الكلام فى المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تاويل بل لا يصح التاويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لابهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أى ترك الترنم والاضافة لادنى ملابسة (قوله أبدل منها) قال الدنوشرى فيه تانيث الضمير راجع لحرف العلة لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اه ويرد على الجواب الثانى أن تانيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدا التانيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بان الحرف يذكر ويؤنث لان ذلك فى حروف التهجى كالباء والجيم لا فى لفظ حرف الذى الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذى يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أى بسبب كراهته وارادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها أى ضحى يومها اذ العشية لا ضحى لها ٣ بياض بالاصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ماسبق وفيه اشكال اذ آخرها على ماسيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ماذكر وليس كذلك اذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعاريض المصرعة والافكيف يصح التمثيل بقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قوله أقلي الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصراع بيت والا فالشاهد في اصابن فقط اذ القافية هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كأفد ٣٦ وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبر أولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين والاظهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لابد من الاتيان بالمضاف دفعا للايهام اشارة الى جواز الامرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار لما سلكه في شرح العمدة والتسهيل الى جواز الامرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد * فان قيل بين هذا أي قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف * قيل معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أحد حروف الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لامفعول له لان الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتأمل (قوله ومن ثم سمي غاليا) على لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمي الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسر وأما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غاليا لقلته) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضربا وان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمة عن قلة وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولانهما يكونان في الاسم والنون لا تكون الا في الفعل ثم ان فتحة اضربا للتركيب كما في خمسة عشر لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق (كقوله) وهو جرير
(أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن (الاصل العتابا وأصابا بفتح ياء بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقلي أمر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة أفد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قد
الاصل قدي فحي بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ماصرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلان لهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبر أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ماصرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله (ومن ثم سمي غاليا) وسمي الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد ان في آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ماقبله بالكسرة كما في صه ومه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ماقبل نون التوكيد كاغزبا وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ماقبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

قومن واقعدن بخلاف نحو قم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشري قد يقال أن ماذكره ضده فان التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لا انه نظيره من كل وجه فليتامل (قوله وقاتم الاعماق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوي المخترق مهب الرياح أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والاتحمي بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترنم لا الغالي اذ هو بدل من الالف لان أصله انهجا كما ينبئ عن ذلك بقية الابيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج اشجانا وشجوا قد شجا * لاما زعمه ابن الناظم من أنه * ياصاح ماهاج العيون الذرفا * فان عجز هذا * من طلل أمسى يحاكي المحصفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعروف بما تقدم ولا بد من اثبات ذلك والا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا ٣٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل

على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحق امارة على الوقف اذا لا يعلم في الشعر المسكن الآخر أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا التنوين انما يلحق الكلام اذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني اه والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوي المخترق * والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحمي انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقير امعدما قالت وان) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى أترضين به وان كان هذا البعل فقير امعدما قالت رضيت به وان كان فقير امعدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان حذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية (انهما) ليسا بتنوين بل هما (نونان زيدتا في الوقف) وتقدم حكاية ما في شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيلي (في الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شئ لثبوتهما مع أل) كالعتابن المخترقن (وفي الفعل) كاصابن وانهجن (وفي الحرف) كقدن وان وأول الامثلة للترنم وثانيهما للغالي (وفي الخط والوقف والحذف هما في الوصل) وليس شئ من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا) التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الامن جهة أنه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفي المنادى المضموم كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قوملك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله مكن وقابل وعوض والمنكرزد * ورنم اضطر غال واحك ماهمزا

هذا يرجع الى الاختلاف في نقل الاصطلاح فمن سمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على ان التنوين اسم لما هو أعم مما ذكرتم ومن لا يسمي ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما عرفناه لا غير فليتامل وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هي أمور اعتبارية فاي فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها وأي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول ان تنوين الترنم والغالي

من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاحي ففي قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير وان كان أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولا كاولئك انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا ان التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكرزد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ما همزا اشارة الى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زد اشارة الى شئ ويحتاج انه دخل في الضرورة قسما تنوين المنادي وصرف مالا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا تحته

افراد لتكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين مالا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله
رداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمى لايجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويجاب بان هذا مصدر سماعى لاقياسى وقد
صرح فى القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أى ادخال اذهو الذى يطلق عليه النداء المنفى (قوله قد تدخل فى اللفظ) تقدم
مافى نظير هذه العبارة فى الجر (قوله فقيل بافيهما الخ) رد المصنف فى التعليقة الجواب بين بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان
ماد خلت ياعليه فى مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها لامن يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم
الاول بانه كما لاينادى الا الاسماء لاينبه الا الاسماء لان التنبيه يستدعى منبها وهو المنادى ورد الناظم فى التوضيح الثانى بان القائل
لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقانى ان قلت النداء هو الدعاء
وهو وصف المناوى بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى
مدلولها قلت المنادى المفسر بها ماخوذ من نودى لامن نادى والمراد بندائها كون مدلولها منادى أى مدعوا انتهى وحاصل جواب الاشكال الاول ان النداء هنا مصدر نودى المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم والا فات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لايكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمى عن الاشكال الثانى بقوله لك أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أى مطلوبا اقبالها) أى اقبال مدلولها على مام وقد يرد على المصنف انه علل عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع ان كونه منادى انما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لايكون الا اسما بان كونه تدخل مفعول به علامة خفية لايدركها المبتدى ولاشك ان كون الكلمة مناداة أى مطلوبا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول (قوله غير الموصلة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لايحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال فى التوشيح يعنى على رأى الناظم والا فقد صرح بمخالفته فى المغنى وان ذلك خاص بالشعر وفى شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس فى كلام المصنف مايقتضى أن دخولها عام أو خاص اختيارى أو غيره وحيث دخلت عليه لاطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا الا بتكلف ان العلامة دخولها دخولا لاضرورة فيه ولاقبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لامحل لها لاطلاق أن جملة صلة الموصول لامحل لها محل خلاف بين الدمامينى وغيره بسطناه فى حواشى الفاكهى (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لايقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكر

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أى بالنداء
(دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين
يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل فى اللفظ على ماليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول
(نحو ياليت قومى) والثانى نحو (ألا ياسجدوا) لله (فى قراءة الكسائى) رحمه الله فانه يقف على يا
ويبتدئ اسجدوا واختلف فى توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى
محذوف تقديره ياقوم ليت قومى ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس فى الامر كالآية والدعاء كقوله
ألا يا اسلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أى مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص (نحو
يا أيها الرجل) ويا أيتها المرأة (ويا فل) بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه
والاخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الدنىء الاصل الشحيح النفس وانما خص
هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة
(الرابعة أل) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام)
من العقلاء (فاما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض
الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما يقله الموضح
عنه فى شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن
مروان (ماأنت بالحكم الترضى حكومته *) ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين المحكم بحكمه الخصمان فى الامر والترضى
بادغام اللام فى التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول أل
على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن
من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد

وقد قال ابن الخباز انما لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله المسند اليه كما فى طلع الشمس والثانى ان حكومته مصدر فعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا وفى قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشئ ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التى يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين الاسناد المعنوى) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظى هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم فى الكافية الشافية لكنه فى التسهيل خص الاسناد بالمعنوى (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجانى قدس سره ورد على الرضى فى جعله الاسناد فى هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن آخرى مدلول عليهما بهما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى المهملات قال والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية فى أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائه من المبانى فاذا أردت أن تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هنالك ضرب دال على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفادا له من غيره والمقصود

تدخل على الفعل الماضى نحو أفعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه) أى الى الاسم من قوله يتميز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه ما) أى حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كما فى) نسبة القيام الى تاء (قمت و) كما فى نسبة الايمان الى (أنا فى قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوى كما مر واللفظى فى نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما قال فى الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحكم أو أعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء

* (فصل ينجلى الفعل) * و يتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها فى النظم بقوله

بتا فعلت وأتت ويا أفعلى * ونون أقبلن (احداها تاء) ضمير (الفاعل) فى المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل فى علامات الفعل وأخذ الفعل فى تعريف الفاعل وأما الايراد

انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه واسمية المبتدا وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال لها اذا استعملت فى معانيها ولعل الناظم فى التسهيل يجنح لما قاله السيد ويقول بمثله فلا يلزمه ما قاله المصنف فى الباب السابع من المغنى من غلط النحاة فى قولهم الفعل لا يخبر عنه

والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف فى معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقانى يرد عليه ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر

* ان لوا وان ليتا عناء * فشددا الواو أى ان قوله لوو ليت عبثا لا فائدة فيه أنشد هذا الرضى فى باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه يقال من بتشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا هو ما مشى عليه الرضى وقال فى الكافية بعد هذا البيت وضعف الثانى فى لوو ما أشبهها وفى التسهيل وان كان ما سمى به حرفى هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيدودم ولم تضعف وفى اعرابه نظر على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه الوضعى فى البناء الا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أى أجعل تلك الاداة التى نسبت لها الحكم اسما للاسناد اليها والاسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت اما لقصوره على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) فى حاشية السيف الحنفى الاضافة فى قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل المعنوى فلا يرد ان هذا يصدق على التاء من قولك ما قام الا أنت من جهة انها منسوبة الى أن التى هى للفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل فى تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والايراد وانهما اتفقا فى

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذى أخذ فى تعريف الفعل هو المعنوى والفاعل الذى أخذ الفعل فى تعريفه الاصطلاحى وأما الجواب عن الايراد فحاصل جواب الشارح ان المراد تاء هى ضمير والتاء فى أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفى أن لا يراد مبنى على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هى الفاعل وهذه ليست كذلك وما ذكر الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر فى العبارة مضافا والمحشى جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال فى التوشيح فيه ايماء الى ما قاله ابن مالك فى شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيسى فى شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التانيث الساكنة وفى قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث الساكنة) قال العجيسى زاد الامين المحلى المنسوب معناها الى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال * فان قلت فاى وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلى ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل * قلت اختصاصهما بالماضى والماضى مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق بارادة قال تعالى انما أمرنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فاى وقع الماضى الذى هو أراد أولا وياء افعلى ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والامر * فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت * قلت لانها لا تلحق فى وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أتت فقد تلحق الحرف فى كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فان تاء فعلت أحد ركنى الاسناد دون تاء أتت كذا فى التوشيح وليتامل قوله وأما تاء أتت فقد تلحق الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ فان هذا لا يتصور الا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بحركة الاعراب) أى بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل فى المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادى وقد علمت انه لا حاجة اليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلى فلعل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أى اذا كانت فى الآخر أو الكلام فى التاء المتمحضة للتانيث فلا يرد ان المتحركة حركة بناء تكون فى الافعال أولا كتقوم هند لانها لحقت أولا وتدل على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحولا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقانى قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفى ولا الرجاء فليتامل * فان قيل فان لم يفعلا هما فقد قاما به فيكون فاعلا * قلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وتبين بهذا ان فى الرد بالتاء الساكنة نظرا اذ التاء التانيث هى الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هى فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلان معناهما ان كان أمدح أو أذم فكذلك وان كان أحسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن أى الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفى النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيهما لمشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمى بان المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا فى الجملة وان لم يكن فاعلا فى ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على التانيث فى الجملة وان لم تكن للتانيث فى نفس الامر بل فى نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقانى من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر فى تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم ناف وراج فتامل * أقول ويمكن أن يجاب فى تاء المخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما ست هند ومن قال معناها النفى مراده الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بانت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أبو البقاء فى اللباب أما ليس فمن البصريين

فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الا أنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هى الفاعل وهى اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) فى الاصل (كقامت وقعدت) ولا الالتفات الى عروض الحركة نحو قالت أمة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء فى الاولى وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحركة الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسى ومن تابعه كأبى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفى

(و)

(٣) هكذا بياض بالاصل الذى بايدينا ولعل الكلمة التى كانت هى فيه هى مدلولها فيكون الكلام اذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو ذلك تامل اه

من قال هي حرف وان الضمير المتصل بها الشبهها بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية هما وفي الجمع هاؤا وأبو علي يشير اليه في كتبه كثيرا ويقوى ذلك انها لا تدل على زمان وانها تنفى كما تنفى ما وانهم شبهوها بها في ابطال عملها بدخول الاعلى الخبر في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما ويدل على انها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما (قوله لقبولهما التاءين) ولاتصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سياتي في بابهما ان في نقل الخلاف فيهما طريقين وفي التبيين لابي البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما في الاصل صفة لموصوف محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بهما كما حكى الكسائي نعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسماء الوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة تتصل بهما كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون في الاسماء * فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويدل على الفرق بينهما ان التاء في نعمت ٤١ تدل على تانيث الفاعل كدلالة التاء في قامت والتاء في ربت وثمت تدل على تانيث الكلمة في نفسها لا على التانيث في غيرها وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا لاه ولم يقف أحد على نعمت بالهاء * فان قيل لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز ان يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على ان الحجة في جواز

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يدل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة (الثالثة ياء) ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي (باهند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالزمخشري (ان هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح انهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في أرم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

دخولها لا في وجوبه * (تنبيه) * قال ابن ابار في شرح الفصول

(٦ تصريح ل)

اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها دالة على تانيث فاعله لان الفعل لا يقبل التانيث لان مدلوله المصدر الذي هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل في التانيث هي الحقيقة التي لها فرج وبازاء ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التانيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه أمارة التانيث فيصدق بها تانيثه وتانيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطا (قوله فهات بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيدا فقيه مذهبان انه اسم للفعل مسماه أعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى الى الخليل انه فعل والهاء في أوله بدل من همزة اتى يؤاتي ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتي للماضي بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الافعال قال * لله ما يعطي وما يهاتي * أي وما ياخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه الاهات بكسر التاء انه أمر من هاتي كعاطى (قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أقائلن كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أتى رجل من العرب

أمه له فلما حبلت جعدها فانشأت تقول أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا أقائلون أحضرى الشهودا *
فظلت من شر اللداة كيدا * كالذئب ربى صائدا فاصطيدا * وكذا أورده السكونى فى كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل
وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأورده ابن الدهان فى الغرة بلفظ أقائلن أحضرى الشهودا وقال
انما جسره على ذلك عمله فى الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم فى قوله
وما أدرى وظنى كل ظن * أمسلمنى الى قومى شراحى (قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقانى أى ينكر وقوع احضار
الشهود منه وذلك لان الاستفهام فى قوله أقائل أنكارى ووجه أنكار ذلك ان من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر
وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين فى نون أنا) أى بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار
مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقانى وفى كل من الوجهين المذكورين مرجوح ومسقط وذلك لان الحذف على الاول اعتباطى وهو غير
قياسى والادغام على الثانى غير قياسى لان المحذوف لعلة كانه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا
الشنوانى فيه أمور أحدها ماذكره انه يعتبر فى المقيس الخ فيه نظر من وجهين الاول انه يعتبر فى المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه
فى علة الحكم لا فى غيرها وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس فى العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع
وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع مما يطول الثانى سلمناه ما ذكره لكن نقول ان الالف الثانية فى المقيس عليه محذوفة وصلا فى قراءة غير ابن عامر لان ابن عامر قرأ باثبات الالف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وباثباتها وقفا وكفى بذلك فى كون المقيس على وزان المقيس عليه * ثانيهما ان فى اعطاء ماذكر نظر الجواز ان المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها * وثالثها ماذكره من بناء الفعل المؤكد

أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا
(أقائلن أحضروا الشهودا) فضرورة نادرة أى دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذى سوغ
ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن ورأيت أصله أرأيت حذفت منه
الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذى شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول أخبرنى ان جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أم
أنت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لانسلم ان فى قوله أقائلن
توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين فى نون أنا على
حد قوله تعالى لكنا هو الله ربى قاله الدمامينى وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت
الهمزة ثم أدغم التنوين فى نون أنا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر فى
المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية فى المقيس عليه مذكورة
وفى المقيس محذوفة والثانى ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما اذا
كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العينى قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه
مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك
بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم
أقف على نص فى ذلك

فصل

بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم أقف على نص فى ذلك فان الذى وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره وأما ان بناءه
على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره فى شئ مما وقفنا عليه فان كان الشارح أطلع على نقل فى ذلك فسمعا وطاعة والا فهو محل
توقف واقتصر الدنوشرى على قوله يمكن ان يقال انما يشترط مما يلى المقيس فى علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على ان
الشارح سيأتى فى كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حد وان امرأة خاطت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم انه لم يسبق بما قاله
وكأن وجه كون ما سيأتى للشارح كذلك ان هل ليست كان من كل وجه لان ان مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة (قوله على ان
العينى الخ) قد يقال العينى انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم أقف على نص فى ذلك) قال
الدمامينى ما نصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون
أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه
مضبوطا كذا فى كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يسئل
حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضى للبناء انتهى وهو صريح فى انه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح
حينئذ بان النون انما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل فى الاسماء الاعراب فبقى على أصله مع انه لا ضرورة فى بنائه

بل فى لحاق النون به وقد اختلف فى بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لا يحسن فيه شئ) السيف الحنفى تساهل فى تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفى قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر فى الاسم بتمييز لان من علاماته الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر فى الفعل بيدجل لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر فى الحرف بيعرف لان علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقانى كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كان تقع الكلمة أحد ركنى الاسناد فانها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضا ان كلامه منقوص بكيف فانها لا يحسن فيها شئ من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد فى اللفظ أو فى المعنى كما تقدم فى قط فلا نقض قال الشهاب القاسمى لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى فى المغنى عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين لانا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لان الوقف يبين الغير ويقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل شيا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع ان فى معرفة الحرف بعدم حسن شئ من العلامات التسع معه انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقى انه ٤٣ أورد على معرفة الحرف بما ذكر

* (فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شئ من العلامات التسع) * المذكورة للاسم والفعل لا غيرها واليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفى) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) فى النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه (فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيا كهل) حيث لم يكن فى حيزها فعل فانها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان فى حيزها فعل فتختص به اما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان فى حيزها وجب نصب الاسم بعدها فى باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها) الجر (كفى نحو وفى الارض آيات) للموقنين (وفى السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها لم يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

كما اشار اليها بالمثال (قوله فتختص بالفعل) أى فتكون داخلة عليه لا على الاسم لان اللفظ بوضعهم انها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أى على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لا يختص ان لا يعمل وما اختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفى اختصاص اسمها وقال الزرقانى فى قوله المشبهات بليس نظرا لانها حيث اشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا الاوان وأمالات فهى لا والتاء فيها للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أى على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيهه قال الاشمونى وانما عملت لن أى واخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام التعريف) أى لتنزيلها منزلة الجزء ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص واقول يرد عليه أن واخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل بعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به فى محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفى فى هذا الاختصاص انتهى وفى كلام الاشمونى فى شرح الالفية ان ان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجر لما يذكر فى بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أى على خلاف الاصل كقد

والسين وسوف أى لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمى ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء * (تنبيه) * تحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكر وا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله والفعل جنس) أى اضافى فلا ينافى انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللقانى والاظهر ان المراد الجنس اللغوى (قوله وانما سمى مضارعا الخ) قال فى الغرة * فان قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبنى مضارعا لمشابهته الحرف * فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أى القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمى مضارعا لالتبس المقصود ورأيت فى بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال * فان قيل لما شابه الفعل

الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد فى الاسم كذلك وجد فى الفعل وانما بعض العوامل التى تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشئ له بعض وانما الحركات هى التى تتبعض وليست الحركة عنده هى الاعراب وقال أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابه للحرف السكون فهو اذا لا يتبعض واعطى المشابه للاسماء بعض الحركات * فان قيل لما شابه الفعل الاسم أعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فانهم انسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر فى الاسم اعرابا وللافعال حروف تختص بها فاحدثت فيها اعرابا انتهى ما فى الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة انها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها لاعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم) قال اللقانى ينتقض بنحو يافى يازيد فانها نائبة عن ادعو وهى حرف الان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظر الان الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا نقض بيا

---

* (فصل والنعل) * بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضح فى المغنى وقواه وسياتى تقريره (احدها) الفعل (المضارع) أى المشابه وسياتى وجه الشبه وعلامته أن يصلح لان يلى لم بان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها فى النظم بقوله * فعل مضارع يلى لم كيشم * (والافصح فيه) أى فى يشم (فتح الشين) مضارع شمم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح فى الماضى) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل انه جاء من بابى فرح يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثانى وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ اه والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابى وغيرهما كما قال المرادى (وانما سمى) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتى اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفى تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتى بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبى وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم فى الذكر على أخويه) الماضى والامر فينبغى للشخص أن يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه (ومتى دلت كلمة من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن باحد الزمانين المحل أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهى اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غدا واما الفعل (كاوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فاوه اسم لاتوجع وأف اسم لاتضجر وفى أف أربعون لغة ذكرها فى الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة فى المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى لانسلم أنه قياس فى اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولوسلم فلانسلم أن القياس فى اللغة ممتنع ولوسلم أنه ممتنع لكن لايمتنع مطلقا بل فى المدلولات أما فى الاحكام كما هنا فلايمتنع نبه عليه ابن جماعة فى غير ذلك وقال ابن الانبارى هو أى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الاولى فيلزم أن لاتكون أفعالا الان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء ٤٥ لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع)

فهو اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة افى بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثانى) الفعل (الماضى ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا الله وعسيت أنا وليست (أو تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعسيت وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما أومأ اليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعنى تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله اه وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لاتثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين ان أل فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال بالتاء للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضى) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضى (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات أربعون لغة ذكرتها فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب لايقال يشكل عليه أفعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وجبذا فى المدح فانها أفعال ماضية ولاتقبل احدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشا من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر) أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشات من اللام لامن الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قومن) فانه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم * (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذى هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته (وان دلت) كلمة (على الامر) الذى هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو

* صبرا بنى عبد الدار * بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هى حرف نحو كلا بمعنى انته (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) فى قول الناظم

والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

تقرير الدور واضح لانه عرف الامر بان يدل على الامر ووجه الدفع ما قاله المصنف فى التعليقة أن الامر المعرف هو الامر الاصطلاحى وهو لفظ والامر المعرف به هو الامر اللغوى وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران بقى أن المصنف أورد على علامة الامر المذكورة افعل فى التعجب كقولك أحسن بزيد فانه فعل أمر مع أنه لايفهم منه الامر وأجاب بان شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فان قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بان يدعى أن يفعل فى التعجب أمر للمخاطب بان يتعجب ولان فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا اشكال لانه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله

* فاحر به من طول فقر واحريا *

أراد أحرين فابدل النون فى الوقف ألفا قلت لالان هذا وان كان قولا لقوم من النحاة الا أن الناظم لايقول به ولايرى قولك أحسن بزيد الامساويا لقولك ما أحسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال الدنوشرى جعل العلامة هنا وفيما تقدم فى المضارع والامر منعكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شاهاها فلينظر وجهه اه * وأقول قد عرفت وجهه فى علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول وأدرك من الادراك ولامانع أن يكون أنزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

قال الحفيد لا نسلم أنها تدل على الامر بل على الزجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه أن الذى علم مما تقدم هو مطلق أسميتهما والمراد هنا اسميتهما للفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو نزال ودراك لانه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا محذور فى ترك التمثيل بهما واورد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمه نزال ودراك مما تقدم أنه يفضى الى بطلان العلامة التى ذكرها الحرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بان غاية ما يلزم أنه من قبل التعريف بالاعم وقد أجاز القدماء لانه يفيد التميز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل فى بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو ان مادل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تم أقسام اسم الفعل) أى لان الناظم ذكر من أسماء الفعل الامر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهومى الخ) معطوف على الاقسام أى وحيث تم مفهومى علامة الامر وذلك لان علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح ببيان القيد الثانى (قوله التى أغفلها) صفة للاشياء المتمم بها * (هذا باب شرح المعرب والمبنى) * مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار اليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وانما قدم) قال الزرقانى * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب وهو يفهم منه لانه خلافه فكأنه ٤٦ ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وهل جىء بها لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها لا فى اللفظ ولا فى التقدير أو هى مع ذلك شرطية فيقدر جواباً أو لا يحتاج مع كونها شرطية الى جواب فيه كلام مضطرب للسعد بيناه فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط * وأجيب عما أشار اليه الشارح من الاعتراض بان معرفة المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما استعرفه قريبا فى حكم الاسماء قبل التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراض لانها محل لها (قوله تأصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الاصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية جرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبارا المجرد صلاحية استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا المعرب الذى هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أما قبله فهى مبنية اه وقال الزرقانى قيد بذلك لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجىء منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجىء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حمل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك قال الشارح فيما ياتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد فى كون الاسم معربا وجود الاعراب بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان * (تنبيه) * محل الخلاف فى الاسماء قبل التركيب الاسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

(فان اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لانهما يقبلان التنوين) تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بما فيه لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان فى علامة الامر أو لا فيخالف ما اختاره أو لا فيهما والله دره حيث تمم أقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع ومفهومى علامة الامر التى أغفلها الناظم

* (هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبنى) *

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتفريعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار به الى أن فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فمنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراف بان عبارة النظم تقتضى بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومن شىء آخر وهو لم يذكره

ضرب

الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه ثانيا وفيه نظر لان منه ومنه لا اشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المتصلة الشائعة
في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر
حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بانه لما
ذكر ان المبني ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قد ضربان في
كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الراجح فالمتجه أن يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال اذ الفرع انما
يناسب الاصل بمعنى ما ينبني عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على
الاصل والفرع من أن المرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا ممنوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كما ان المعرب
راجح في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تتبين المعاني المعتورة عليه فالمبني مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو
الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصالة المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له
في معناه أو نحوه فتامله اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بان الاصل في الاسماء الافراد
فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الاصل
فافرادها وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير
الآخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثنى
في النصب والجر والتغير في الصفة ان تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدنوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم
المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي أمكن والا سمي غير أمكن وانما يعرب
الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية
والمفعولية والاضافة تفتقر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب (مبني) وذهب قوم الى ان المضاف
لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس بشئ (و) المبني (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه
(غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه
منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني *
(وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار
اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون
الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول)
وهو الموضوع على حرف واحد (كتاء قمت) أي كالتاء من قمت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء

قال المبني ما ناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه
فلم يدع أحد انه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوي وللغفلة يتوهم ان الشبه في أب نحوه من الموردات قوي
فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تأصله ومن ثم أعربت الظروف مع
تضمن معنى في وغير مع تضمن الا فاما قوله حين يأتي غيره وقوله غير ان نطقت فقال الناظم المقتضى للبناء اضافتها الى مبني وجعل
البناء في الثاني أولى لصلاحية غير فيه لحلولها محل الا بخلاف الاول ولك ان تقول أتى ويأتي يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما
(قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات
موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس
نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله
موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لان محل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قائمة (قوله
أو حرفين) قال اللقاني يرد عليه مع فانها منصوبة نظرفا أو حالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهي
الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند
الرضي اه وأجاب في الهمع بانها انما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لان أيا لا تلزم الاضافة
والعارض لشبه الحرف انما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الالفية فانها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أي كالتاء من قمت) جعل

اضافة التاء الى قت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف نحوه والظاهر ان الاضافة لادنى ملابسة وانها على معنى اللام اذ التاء ليست جزأ من قت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التى بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقانى فيه نظر لان الشبه الوضعى منتف بالكلية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لانه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اه ومر عن اللقانى الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى الاصل الذى سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل فى نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما سياتى) فان فيهما سياتى

الجر) مطلقا (ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) فى حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفى حال الضم شبيهة بنحو الله فى القسم فى لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من أم أيمن ذكرها فى شرح الشذور فى الحروف المبنية على الضم (والثانى) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنا فاتها) أى فان نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم فى التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا القصر كما سياتى * فان قيل لم يبنيا الشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى * فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر ياتى فى بناء المضمرات النوع (الثانى الشبه المعنوى) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوى فى متى وفى هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف) أى من المعانى التى تؤدى بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذى تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهى حينئذ) أى حين اذا استعملت شرطا (شبيهة فى) تادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيأ (نحو متى نصر الله وهى حينئذ) أى حين اذا استعملت استفهاما (شبيهة فى) تادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أى الشرطية وأى الاستفهامية أشبهها الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أى الشرطية فى نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على فاى اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان على

ومن النقض قولهم ابان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجمودى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعى وبناء نحو نحن بطريق الحمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشرى المعتبر فى التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع انها متضمنة معنى فى التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ورد عليه المنادى فالاولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر فى حواشى الفاكهى (قوله أى من المعانى التى تؤدى بالحروف) أى وليس المراد من معانى الحروف المعانى التى وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس فى كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤل يرد عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشرى ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقصور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان ألف فى الفهم عوض عن المضاف اليه أى فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وانما أعربت أى)

قال الزرقاني أي وجوبا وفي كلام الشمني في حاشيته على المغني ما يدل على ان الاعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قد وفيه شئ (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة كما لانها لا تضاف الى المفرد وهي مبنية لان اضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما في قول الزرقاني التقييد باللزوم لاجل ماهنا والا فالاضافة كافية وذلك لان اسم لا المفرد مبني لتضمنه معنى من وهذه العلة موجودة في المضاف والشبيه به مع انه معرب قاله ملا جامي ولم يبين المضاف ولا المضارع اه لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها الى ما تستحقه في الاصل أعني الاعراب اه وعلل ابن مالك اعراب أي بما ذكر وبانها بمعنى بعض ان أضيفت الى مفرد وكل ان أضيفت الى جمع وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود في لدن فانها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهي بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي ان تعرب لدن كان وهي مبنية وأجاب شيخ الاسلام السراج البلقيني بان لدن ليست بمعنى عند بل لدن لاول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لانها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أي وبان لدن بنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وعنها بخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فان الشئ الواحد لا يقوى ان يعارض أشياء بخلاف أي فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير الى ما هو الاصل في الاسماء وهو الاعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن ٤٩ صالحا لعند شبهوها بها فاعربوها وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه الا انه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا يراد لا يقال الايراد على ما جاء في أكثر اللغات لانا نقول يكفي مثل ذلك التعليل مجيء الاعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لان هذا بحسب الواقع وبان لدن وان كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها في الاعراب من التصرف

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فاى الفريقين أحق) بالامن فاى اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليهما وأحق خبر المبتدا (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من خصائص الاسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الاشارة للمكان (فانها متضمنة لمعنى الاشارة) أي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر الاراك (وهذا المعنى الذي هو الاشارة (لم تضع العرب له حرفا يدل عليه (ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه) أي معنى الاشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) تضمنها معنى الاشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول أكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها (وانما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الاشارة (مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملفق من قولين فان

(٧ تصريح ل) مالكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب القاسمي قوة الشبه في لدن بانه انضم الى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانها للاشارة الى معهود بين المتكلم والمخاطب وهي حرف غايته انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشار والمشار اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه ان يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلا منهما يستقل بالمفهومية قوله ها التنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه لانه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم ذكروا أضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الالف همزة اقتضى ان لها ها تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الاولى مستحق أو يقال لتضمنها ليجري الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى) قال في الهمع وأما يزيدان فانه جار لانه يشبه الاعراب الا ترى انه يتبع لفظه كالمعرب اه والاظهر ان يجاب بانه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيهما سبب الاعراب على الادنى فعمل بالوارد في الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمي اوصف بصوره المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه موهم فالتلفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التغيير وفرضه اه وقال اللقاني ان في قوله على صورة المثنى

أشارة الى ان تثنيتهما الحقيقية هذيان وهتيان بقلب ألف ذا وتا ياء كالفتيان فتثنيتهما ههنا بحذف ألف ذوا وتا فهما على صورة المثنى لا على

قياسه وكونهما كذلك محقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك حقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذا وتا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهنية وقال اللقاني مثالان لطريقه لا لان يلزم اذا النيابة والافتقار لا اشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متاصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أي لازم ذلك اه * فان قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه * قلت انما هو كاف في انتفاء الاعراب والبناء قد رزائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشري اعلم ان الفعل المنصوب في جواب النفي يرد على وجهين أحدهما ان يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت منصبا على الاول فينتفي الثاني لان الاول سبب له والثاني ان يقدر النفي منصبا على الثاني فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبني على ان النفي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفي منصبا على الاول .٠ وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهوقوله لان الاول سبب له أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد انه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشئ قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثاني مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فالظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعد في بحث لو واذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الاول أعني الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التاثير كما ينبي عنه قوله الناشئ عنه التاثير فيرجع ذلك الى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفي الى المقيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح في باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التي لا تدخل عليه العوامل التي تقتضي فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أولا وذكر الشارح في ذلك الباب ان الخلاف في انها تتاثر بالعوامل أو لا مبني على الخلاف في مدلولها فراجعه (قوله كما فعل في المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) لا قرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفي التاثير نفي الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة الى الجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبي مسببة عن حذف بلا تاثر وعدم ورود المصدر

من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا المجيء بهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهو ذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث الشبه الاستعمالي) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم

وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعاني (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فاما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر

فمن الاسناد الى اللفظ أي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الآتي لكفى ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال

النائب عن فعله مسبب عن جعل التاصيل قيدا في النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشري بيانه ان عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطا في البناء فيؤل الامر الى أن شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطا لنفسه اه وقال الزرقاني وجهه معنى كونه محالا ان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك ان تحصيل الحاصل محال اذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل انما يكون لغير موجود والله أعلم * وأقول الاستحالة انما تظهر اذا قيد التاثير بكونه في اللفظ * فلو قبل المراد بلا تاثير لفظا أو محلا وهو ما جرى عليه الشارح أولا لم يكن محالا لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يتاثر بالعوامل لفظا أو محلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل اذ العوامل لا بد ان تؤثر أحد الامرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بان لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة الى قيد الاصالة في النيابة في اخراجه وجعل الالف في أصلا للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر آنفا أن الموضع أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة ١٥ غير لازم فليتامل (قوله متاصلا)

وهذا يعني بلا تاثير لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل والا فالفرق فليتامل (وكان يفتقر) الاسم (افتقارا متاصلا الى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الافعال (فانها) أي فان هيهات وصه وأوه (نائبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شئ من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتاثر به) على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فاشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلا ألا ترى انهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلا فضلا عن أن يتاثرا به (واحترز) الناظم (بانتفاء التاثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه) أي ضربا (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائبا عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد و) في النصب (كرهت ضرب عمرو و) في الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة (كاذ واذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمائم نادرا (و) كالذي والتي من (الموصولات ألا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من

قال اللقاني يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بان الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشري يمكن رده بان اعرابهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله الى جملة) قال الدنوشري أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين في اذ (قوله من المصدر النائب) أي ومن الاوصاف نحو جاء لضارب زيدا وأقائم الزيدان فانها وان نابت عن الفعل اذ الاصل الذي ضرب زيدا ويقوم الزيدان لكنها تتاثر

بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا لانه نائب عن الفعل في الجملة اه وبيان أنه جعله تنظيرا انه قال كما أنه اذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله ضربا في ضربا زيدا فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متاثرا بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والامثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متاثرا بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود المكودي رحمه الله ولله دره فما أحسن ما فهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه ان أراد مع كونه نائبا فهو في الامثلة ليس كذلك وان أراد مع عدمه فذلك لا يضر والا لورد عليه رويد زيدا فانه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيدا رويدا فتامله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتاثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اه وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لي العمائم نادرا) اشارة الى قول الشاعر

وتطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * بتيض المواضي حيث لي العمائم وسيأتي في باب الاضافة ولي العمائم شذها على الرؤس قال الحفيد * فان قلت ان اذ واذا ملازمان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضي اعرابهما كما أعربت أي لملازمتها للاضافة قلت اضافتهما كلا اضافة لانهما مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك حيث قدر قول المصنف بان أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الاضافة بقوله الى المفرد (قوله باسرها) قال الدنوشري أي بجميعها لان الاسر لغة القيد واذا ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا اسره في معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الاصالة الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيانا للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا فلعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لانه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد اوجه ثلاثة يحتملهما كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كاسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا لاضافته لمبني لا لافتقاره العارض الى الجملة أو لهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم النحاة في مثل هذا الموضع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوز وبهذا يجاب عما يورد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك

وكافتقار الفاعل والمفعول الى ما يقوم به معناهما أعني الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع الى الجملة بعدهما في رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها أن يحترز به عما يعارض الافتقار مما نحى عن البناء كافتقار أي فانه يعارض بلزوم اضافتها وانها بمعنى كل اذا أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض اذا أضيفت الى معرفة وثالثها أن يكون ذكره تاكيدا لما قرره من الاصول رافعا لما عساه يتجوز به أي أصل ماذكر تفصيلا وقرره

الظروف والموصولات فانها أشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصالة) المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يومئذ (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في افادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب) ويزول في بعضها (ألا ترى انك تقول صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن الايجاد (فلا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شئ) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف (فانهما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا نصبا لى المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وماذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لافعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف تركت تنوينه فقيل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله

كل عندلك عندي * لا يساوي نصف عندي

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فلها أن تتصرف تصرف الاسماء وأن تعرب ويحكى أصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأي

تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما في كتب الموصولة الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تقييد الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذ افتقارهما ليس اليها ولان التقييد بها لو ذكر يكون متاخرا عن قيد الاصالة كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجيء التقييد بالافتقار اليها والوجه الثاني لا حاجة اليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أو لا مدنى (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب فسيأتي في الشرح انه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة اعرابا مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشري قال البيضاوي سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال الدنوشري ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل الا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت نقض اللقاني كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات الكتاب قائله الاعشى يهجو به علقمة بن علاثة لمناصرته لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءني فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أي براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما في الدنوشري وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا تجوز

(قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتامل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجواب السابق (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لا جوازه هذان يجوز أن يعرب فى لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام فى أسباب البناء عند الجمهور وفى اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمى وتوجيه بناء لدن مفصلا فى كلام البلقينى والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعى لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثانى حرف لين وفى كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه فى حواشى الالفية (قوله فى الشبه المعنوى) قال الزرقانى وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوى ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره فى الشبه الاستعمالى) قال الزرقانى وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالى ما تقدم بل المراد أنه أشبهه فى كونه لا عاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشرى ضمير كان عائد الى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر أما لدخول الفاء فى الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدا هنا وان كان شبيها بالشرط فى العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا الا أن يقال هو وان كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى وانظر تقديرا مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أى دون فعل الشرط غيرا ان عند بعضهم وقد يقال ٥٣ المحذوف هنا اداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أصل وما سلم مهما يكن من شئ فما سلم وما عوض عن مهما ويكن ومحل منع أبى حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان ما لم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كانت أما عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعواض الا شذوذا اذ لا يختصر المختصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف) أى المشابهة المتقدمة وهى القوية التى لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوى فاندفع قول المصنف فى الحواشى ان ما أشبه الحرف شبها غير قوى يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ما قد سلما * لانهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبنى والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فن العجب نقل المنكث الاعتراض واقراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به * قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطاة حمل المبدا على المبدا كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكروه فى حواشى التلخيص فى تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهى أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف فى الحواشى له فائدة أخرى وهى الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم فى شبه الحرف اذ لم يكن فى عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمى فائدة التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبنى ما أشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شئ آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو فى غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أى يصح أن يظهر اعرابه فلا ينافى تقدير الاعراب فيه فى الوقف مثلا

الموصولة فى نحو اضرب أيهم أفضل) بنصب أى لان جملة أفضل صلة تامة فسقط القول بان أيا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتى (لضعف المشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجىء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجىء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق فى هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أى وأهمل الشبه الاهمالى وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل فى كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك فى بعض كتبه فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى وأدخل الشاطبى اسماء الاصوات فى قول الناظم * وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر فقال لانها تعطى من المقصود فى الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وجعل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره فى باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أى المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضا) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على

(قوله من ست) قال الدنوشري ذكر غيره في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشري بقوله

سما سم واسم سماة كذا سما * وزد سمة واثلث أوائل كلها *(فصل)* (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشري المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغي أن يكون الشيء عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤخذ مما مر عن اللقاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشري الظاهر ان الباء زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوي عندهم

الجمع انتهى وفي دعواه استواء الكل عند الحويين نظر وفي حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشري مبني على أن البناء معنوي وأما على القول بانه لفظي فكان يقول وبناؤه فتحة (قوله في الجملة) قال الدنوشري ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشري الواقع صفة الخ الماضي ومرفوعه لا هو وحده ففي كلامه تجوز وبعضهم قال انما بني الماضي على حركة لئلا يلتقي ساكنان في نحو قال وطرد في الباقي انتهى * أقول يندفع هذا بقوله في الجملة فان معناه ان المشابهة على طريق الاجمال

كراهتهم

فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (قوله وأما ضربت الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكر مقدر للثقل في ضربت والتعذر في ضربا وكذا رمى وغزا فالماضي مبني على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا على المقدر والظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مررت بغلامي لان حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامي فلم يمكن الا التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا لانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغني عنها بمتحرك (فالسكون فيه) أي ما ذكر من ضربت ونحوه

الالف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أي سما (لغة في الاسم من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسمك) أي ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القنائي نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به ايثارا (فلا دليل فيه لانه) أي سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به أيضا (كما تقول في يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثرك الله به ايثارا كاختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

*(فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) في الافعال اذ الم تعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أي بخلاف المبني وهو الفرع (فالمبني) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (و بناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أوجبه

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لان تاء الفاعل) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لان ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الاربع هي كالكلمة الواحدة لا أنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه والصواب أن المظروف انما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله الى مفعوله) لو جعله مضافا الى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فان كان كلا مناسب للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فمبني على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لاخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لان الامر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف ○○ وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (اضربوا عارضة لمناسبة الواو) باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو (٥) النوع (الثاني الامر) مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله * وفعل أمر ومضى بنيا * وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الامر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا واضربوا واضربي (مبني على حذف النون) لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارمي مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى أن الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعدوا الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لان الامر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهي انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

لكن حمل عليه * فان قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي الى أن الشئ يلتبس بنفسه * قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لان الامر معنى فحقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم لم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب ان ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الاصل وأما المعنى الذي

وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

على الاصل في الكلام وهو الخبر فليس الاصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضي معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم الى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولانهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني ان قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعد ولا شك انها تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بان هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا اليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني ان قم مثلا فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضا لكن له حالتان كبعت مثلا وهذا ليس له الا

حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا اشكال

فان أفعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاآت لم يشكل لانا نقول له زمان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء وأما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل) أي واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الاناث) مراده بها الموضوعة اصالة للاناث وان استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * (قوله كالماضي) قال الزرقاني راجع لقوله مبني لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضي مبني على الفتح مطلقا وقال الدنوشري أشار به يعني بقوله كالماضي الى ان علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وان كان سكون الماضي اختلف هل هو مبني عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه انه اتصل به ما لا يتصل مثله بالاسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواؤهما في اصالة السكون وعروض الحركة * فان قيل أي حاجة الى الحمل على الماضي وهلا علل باصالة السكون للبناء قلت لما استحق المضارع الاعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان الحركة هي المنظور اليها والسكون يلغى منه اعتباره فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه اخراجه ولا يكفي بان يتمسك بان الاصل في البناء السكون انتهى ولشيخنا الغنيمي توجيه تقول للتشبيه استنبطه من الرضي ذكرناه في حاشية الفاكهي (قوله وذهب السهيلي الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشري ينظر على هذا القول على ماذا بني نحو لتبلون انتهى ويأتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فان اعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على انه مبني لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا للاعراب وقد يقال قوله لتركبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا اصل البناء لان الاصل في الافعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمي انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالمتاصل بسبب المشابهة السابقة فاذ خرج عنه فكأنه خرج من الاصل وانما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معديكرب ونحوه لان معدي كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتي في باب لا النافية للجنس انهم جوزوا في وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشري المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم

فتشكل فعليته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون أناث (فانه مع نون الاناث مبني على) الاصح (على السكون) كالماضي (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلي الى أنه مع نون الاناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني أيضا وقيل الجمع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا الوصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أي المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلي يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التحريه أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

المجهول فاعله (قوله لتوالى النونات) أى التى ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها فى جنى (قوله مقرب مع نون التوكيد لفظا) قال الدنوشرى أشار بقوله لفظا الى ان قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فاماترين فليتامل فان اعرابه ليس تقديريا وسياتى فى كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) ان قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت الالف رجع للفتح والالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله فحركت النون) فيه نظر فان الذى حرك ليس النون الساكنة التى التقت مع الالف لانها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب التقديرى الخ) سبقه الى ذلك ولد المصنف والمكى قال الحفيد اعترض على المصنف ولده فى تمثيله بقوله فاماترين ولا تتبعان لما هو معرب تقديرا ثم ذكر ما حاصله ان المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما ٥٧ على ان عموم قوله فانه يعرب معهما

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواو ان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثانى فحذف أول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاماترين) أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية وأما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى آخر ما مر فى لتبلون (و) نحو و (لا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم أكد بالثقيلة والتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس باحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه فصار لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره فى الاصل لان الواو والمحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا أو تقديرا لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاماترين ولا

تقديرا غير مراد وقال اللقانى قال الرضى أعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبنى لتركبه مع النون ولا اعراب فى الوسط وأما النون فحرف ولا حظ له فى الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالمسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق * فان قيل فاذا كانت معربة فلم

(٨ تصريح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر * قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابههما تقلب ألفا فى نحو لنسفعن انتهى وبه يظهر ان الموضح ماش تبعا للنظم على القول الثالث وان قوله فمعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وان اعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل وان مخصصه فى ذلك مخطئ نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون فى المثالين الاخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازانى فى شرح تصريف العزى فالاعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتامل والحاصل ان كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه لكنه غير متعين لامكان دخوله تقديرا قبل التاكيد كما قيل به بل بانه الحق لان النون انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبني على الضم قال الارشاد
الفعل المضارع اذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بني على الفتحة اذا كان مفردا أو مثنى وأما اذا كان جمعا فبني على الضمة ثم قال
وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون لنون
التوكيد * فان قيل اذا اعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع النون
التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون
الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقي انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا اعراب في الوسط
وأما الياء فحرف ولا حظه في الاعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر
الامور التي يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الامور
على قلة نظما ونثرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطي الاشياء ما تستحقه فحيث
استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضي تصحيح قول النظم لان كلام المصنف أحسن منه والاظهر في الجواب ان في
كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق * (فصل) * (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشري لم يفرق
رحمه الله في التعبير في جانبي ٥٨ الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بانواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب

اعراب الاسم بالانواع وفي جانب بنائه بالالقاب ووجهه العجز وانى بانه انما لم يقل الحركات الوقف والبناء أنواع لفقد ما يكون لها جنسا شاملا نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البناء منحصرا في واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل وكون

تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تصرف ولا يعتقب
عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء
اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفي
الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك
ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين
* (فصل) * (وأنواع البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
* والاصل في المبنى أن يسكنا * وانما كان الاصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم
الحركة فلا ينبني عليها الا السبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاءت
وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لما أصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب
(ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل في الكلم الثلاث)
الحرف والفعل والاسم ففي الحرف (نحو هل و) في الفعل نحو (قم و) في الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف
لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون)
لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى

طرفي

ما ذكر أنواعا للبناء على القول بانه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته
وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا وأما على القول بان البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بني على حرف
كالمنادى واسم لا ومابني على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة باعتبار الاصل
وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقاني سأل هذا واجاب عنه فقال نتقض هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة
على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها * فان قيل هذه فرعية * قلت الاصالة والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات كما
سيجيء في التأمل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهي المرادهنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو
فتح الخ أجود من تعبير المصنف لاشعاره قوله ومنه بقرينة العدول عن المتصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فاته أن
يقول وغير مذكر ينوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
أن يمكن التسكين فيشعر بازالة حركات كانت موجودة (قوله لخفته) أي السكون يعني وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة
للابتداء بها كلام الابتداء) يغني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لما أصل في التمكن) فيه ان كل اسم له أصل في التمكن
والاظهر أن يقال وكونها لما حالة اعراب لانهم لم يعللوا لهذا السبب الا بحالة اعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسبابا خصوص

كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك في حواشي الفاكهي والالفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال اللقاني هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو ولا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره انه مبني على الفتح لفظا الا فيما ذكر فلا ينبغي عليه لفظا بل تقديرا وهو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال ولا يكونان بعني الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه نحو عوس وردبضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشري أي المعين امادلالته على فاعل مناف فيما لمطابقة انتهى واقول لادلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوي ان الحدث انما يتوقف على شئ ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لالاحتياجه اليه فلذا اذا بني للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم اذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح انه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهي دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما * (فصل) (قوله الاعراب لغة البيان) قال الزوقاني في الحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشري ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخر في اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد ٥٩ المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي

طرف الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أن والنوعان الاخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدى العضلتين أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين ثقيلين (ودخلا في الحرف والاسم) لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتي (و) الضم في الحرف والاسم (نحو منذ في لغة من جر بها أو رفع فان الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كاين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في ياسيبويه والفتح في نحو لاقى الاعلى والكسر في نحو هؤلاء حال الوقف

* (فصل الاعراب) * لغة البيان واصطلاحا تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

فقد ادعى بعضهم انه لا يناسبه من المعاني اللغوية الا البيان وان كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه في حاشية الفاكهي وذكر الدنوشري انه يطلق في اللغة على ستة معان الاول اعرب أي ابان الثاني يقال اعراب أي احاد الثالث يقال اعرب أي أحسن الرابع التغيير يقال اعرب أي غير الخامس يقال اعرب أي ازال عرب الشئ وهو فساده السادس

يقال اعرب أي تكلم بالعربية انتهى وقد أنهى الاشموني المعاني اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أواخر الكلم الخ) قال الدنوشري اعترض عليه بوجوه منها أي التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغير الذي هو وصف الكلمة والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبني للمفعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذي هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها ان قوله لفظا أو تقديرا لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوي كالابتداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسيأتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام فلا حاجة في جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف اليه المعرف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرناه وبالاسناد بالتركيب من اثنين او أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

الحواشي الشنوانية وحاصل ذلك ان الباء السببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وانما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لان الباء مثلا في بحسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد فيه الا ان قيل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المفتقرة للاعراب تعتوره وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المعتورة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن فليتامل (قوله يجلبه العامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يجلبه أن يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أبوك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قوله في آخر مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كألف المثنى والمراد بكونه فيه أن تكون معه فيصلح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر او قبله أو بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عد السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم ارادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف ٦٠ وقال أيضا قوله ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب الى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم نسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فانها أمر خفي اه وفي الارشاد واضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر أولا ان الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وان لزم مما سبق وقوله يختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والفرض ان مفرد علم تامل وقال اللقاني ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الاشموني ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بان هذا من الانواع المنطقية وما هنا انواع لغوية

تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (ان زيدا لن يقوم) فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجزما

(ولهذه الانواع الاربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها ثانيا علامات للاعراب بقوله (و) لهذه الانواع الاربعة علامات (أصول

(قوله وهى الضمة الخ) قال اللقانى قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذى هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شئ يقتضى ارتباطا بينهما فى الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء فى الكلمة ولا خفاء فى استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والا فان كان لازما فبناء والا فغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فليتامل اه وفى قوله فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والا فان كان لازما فبناء ان حركات ما عدا الاخرة قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالاخر وما هو بمنزلته واعلم انهم اختلفوا فى ان حركات الاعراب هى حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هى هى قال فى الهمع والخلاف لفظى لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفى كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفناه من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبر فيها انه بسبب العامل وانها دالة على ماذكر * (الباب الاول) * (قوله فانها ترفع ٦١ بالواو) قال الدنوشرى علة لحمل باب

وهى الضمة للرفع) نحو جاز يد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مررت بزيد) وحذف الحركة للجزم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله فى النظم)

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف حرف العلة أو حذف النون واليها أشار بقوله وغير ماذكر ينوب (وهى) أى هذه العشرة (واقعة فى سبعة ابواب) متفرقة

* (الباب الاول) *

المشار اليه بقول النظم

وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء ما من الاسما أصف

من ذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهى ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذى (والفم اذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ الخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل أولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فوقرين ذو فى الذكر لتساويهما فى لزوم

الاسماء الستة وكان الاولى ان يقول فان رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء وانما أعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لانهم لما رأوا المثنى والجمع أعربا بالحروف والاعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف فى هذه المفردات وانما اختاروا ان تكون ستة لان

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة فى كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها بما ذكر وبغيره فلا ينبغى ايراد فى حواشى هذا الشرح ويرد على قوله لان اعداد المثنى الخ ان اعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولدا ووالدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ وبقى من الاسئلة المشهورة فى المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع فى عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه فى حواشى الفاكهى (قوله والفم) قال الدنوشرى أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم اذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال فى الحواشى انها لا تستقيم لو جهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها الا وجود لها مع مفارقة الميم لان الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى وهى المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعنى فوك وفاك وفيك فالمحكوم على شئ لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها أعيانها قد اتفق مثل هذا الاستعمال أو

(٢) قوله فى الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء فى الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله فى الهامش وبقى الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا وليحرر

قريب منه فى قوله الى ثلاثة رأى وعلما الخ لان المحكوم عليه بالتعدى الى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله اذا صارا الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اه وأجيب بان المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفى شرح الراعى ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعانى لا مشاحة فى الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهى طاهرة لشرف الاب ويليه الاخ ولزم تاخير الحم (قوله ويشترط فى غير ذو ان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى * فان قلت هلا قال وفى غير الفم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو فى ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتى فى قوله ويشترط فى الاضافة أى لغير ذو ان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول فى الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتامل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذ قال الدنوشرى قد يقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٦٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ

وقوله وخرجه الخ يقتضى انه جواب آخر عن الشذوذ اه أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ما ذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضى لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما فى عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبى الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما فى بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء اللغوى كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبى الحسن والى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبى النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الاضافة منوية وعلامة

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخر عنه والاب والاخ والحم مستوية فى الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها فى الذكر قبل الهن وأخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل اه ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (فى غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فاخ مرفوع على الابتداء وخبره فى الجار والمجرور قبله (و) النصب نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله (فاما قوله) يعنى العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) فى المعطوف والمعطوف عليه (أى خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعنى التنوين وبقى مفردا على حرفين اذ الالف هى المنقلبة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط فى الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية فى ذلك سواء (ويشترط فى الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على التكلم سواء فى ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) فى الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو وأخى هرون) فاخى مرفوع على الابتداء

وعلامة منوية أى خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كانه الخمر فاذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الحضرمى فى حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكانه أراد ما ألحق بها وكون ذلك بلا شرط والافسياتى فى باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه اسم عامل فى مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم ومن هنا ظهر لى من فهم كلام المصنف شئ غير غفل عنه الناظرون فى المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا التسهيل وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفا وابقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضى ان هذا جواب عن الاعتراض فليتامل فان فيه خفاء والذى يظهر لى ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذى قرر به الشارح كلام المصنف أشار اليه الحضرمى فى حاشيته وحاصله وان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فوا اذا لم يضف وجب ان يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما فى البيت لم تتصل به الميم فان كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابى المصنف أو جوابه فتامل

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنوانى ان العامل فى نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرافع لابهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لابهام نسبة الناصب له ما فى الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة له كما قال اللقانى (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغى ان يتخذ مذهبا فى كل مكان كما ذكره المصنف فى التذكرة فى الجواب عن قولهم فى باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان فى البحر على هذا الوجه ما اعتراض آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فان اللبس مامون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الا أمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف فى شرح الشذور على محل ان واسمها لان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشرى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة افرادها) قال الدنوشرى يحترز به عن حالة تثنيتها وجمعها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بانها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب أنا الله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمر شذوذا والى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف فى شرح شواهد ابن الناظم اما بكسر الهمزة كذا ثبت فى نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزى الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبنى للمفعول أى فاما تقصد كراما كما قدروا فى قوله * لا تجزعى ان منفسا أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها اما التى فى قولك جاءنى اما زيد واما عمرو وان الاسم خبر لمبتدا محذوف أى فالناس اما كرام بدليل قوله واما اللئام وليس بعده نحل يفسر المحذوف الذى زعمه والجملتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبى البيت أى فكافى من عطائهم ما يكفينى لحاجتى أى لا أبتغى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التاويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اهو قد يقال ليس هذا تاويلا فى البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذى بالظرف كما يوصل به الذى فى جا الذى عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقانى ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به فى الرفع والنصب) قال الزرقانى اذ لا قائل بالفرق

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح منى لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فانى يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لا أملك الا نفسى وأخى) فانى يحتمل ان يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر فى أملك ذكره الزمخشرى واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع والذى حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثانى أن يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثانى ان يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتثنية والجمع تبعا لاصله حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذى وأخواته (لزمتها الواو) فى الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

* فاما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معربا ورواه غيره بالواو وعلى البناء واذا ثبت اعرابها فى البحر قلنا به فى الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

(قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام رائحة المسك للخلوف في الآخرة فقط رواية مسلم لخلوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمتي خمس خصال ثم قال وثانيها انهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يخلف روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه * (فصل) *

(قوله والافصح في الهن النقص) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في اللباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قولهم هنوان لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الاب اه ومن خطه نقلت

٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا حم ن عن أبي فان صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم والا فلا اه ولا يخفى ان السيوطي لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا اشكال بكل حال (قوله أي قولوله اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعب في الاكثر لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في حين أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فامر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتامل اه ولا وجه للامر بالتامل مع اشتهار ما ذكر من التاويل لانه (قوله بأبه اقتدى عدى) قيل ان كان هذا تمثيلا فسلم أو استشهادا ففيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بابيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الاحتمال لبعيد وثله لاينافي الاستشهاد (قوله وقيل فاظلم أبوه) قائله الميداني قال المصنف يرده وقول اللحياني ان اسم الشرط على تاويلهما لم يعد اليه ضمير من خبره اه واللحياني بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى لحيان أبو قبيلة

٣ قوله انه أعض الخ هكذا في النسخ وليحرر

بحالة الجر لانه محل السماع (واذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف ولا تختص باثبوت الميم في الفم حالة الاضافة للضرورة نحو * يصبح ظمآن وفي البحر فه * خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

* (فصل والافصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في الهن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان لتخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والاخ والحم) وهو المراد بقول النظم * وفي أب وتاليه يندر * فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بابك وأخك وحمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي (بابه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم)

فابه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم أبوه

(قوله من غير نظر الى الاعراب بالحركات) أى لان أبوان وأخوان فى هذا القول معربان بالحروف لانهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بانه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الاضافة والمثنى لا يدل الا على ان ماقبل العلامة كان متعقب الاعراب لا على انهم حذفوا اللام عند الاضافة وأجيب بان عدم التمام فى التثنية لازم لعدم التمام فى الاضافة وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقد انتفى التمام فى التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام فى الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم ان نقل مبنى للفاعل وهو أحمد بن يحيى وانه غير ثعلب وانه ناقل عنه (قوله غايتاها الالف للاشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافا للعينى اذ ليس للمجد الا غاية واحدة الا أن يلتزم ان له غايتين باعتبار المبدا والآخر (قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف فى شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشرى فى مستقصى الامثال وذكر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله ان أباحنش خال بهس هجم به بهس على قاتلى اخوته وهم فى غار وكان شديد الجبن زاعما ان فى الغار جرا لجد فى القتال فقيل له ما أشجعه فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبهس هو الملقب نعامة قال فى تهذيب الاسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصى بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع فى كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهى لغة وقد قرئ فى السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل ماذكره الخ) قال الزرقانى وزاد ابن مالك فى التسهيل فى أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفى أخ التشديد وأخو باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حمو كقرو وحم كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات اللاتى يختلف بها الاعراب وهذه ليست كذلك اه وعلى ذكر التشديد فى الاب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذى قال لشهاب الدين القوصى أنت عندنا مثل الاب وشدد الباء فقال لاجرم انكم تاكلون ولا وجه لقول بعضهم من يشدد الباء من الاب الذى هو الوالد ما يكون الا ابا به ولو قال القوصى لاجرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق

٦٥

حين وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل الصواب فاظلمت أى أمه حيث لم ترزن بدليل مجىء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أى العرب (فى التثنية) أى تثنية الاب والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح فى الحواشى وكذا قياس أخان اهـ فظهر ان المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه واذا جاز أخان قياسا فينبغى أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبولك وأبالك وأبيك فمن قال هذا أبولك أو أبالك قال فى التثنية أبوان ومن قال هذا أبيك قال فى التثنية أبان (و) الاب والاخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم

وقصرها من نقصهن أشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر فى هن أن يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن لامهن فى الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهرى وقيل رؤبة

(ان أباها وأبا أباها) * قد بلغا فى المجد غايتاها

أنشد ابن جنى وغيره وأبا الاول وما عطف عليه لاشاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد فى أباها الثالث اذ هو نص فى القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من أشجع فى غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال ضربا أبا حنش فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال أبو حنش *مكره أخاك لا بطل* فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفى أو الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتى (قولهم) بالجر وهم العرب (للمرأة حماة) فانه يستدعى أن يقولوا للرجل حمالان صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ماذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة أقسام مافيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم ومافيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام ومافيه ثلاث لغات وهو

(٩ تصريح ل)

(الباب الثانى) (قوله من أبواب النيابة) قال المصنف فى التذكرة ذكر ثعلب فى أماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ماوضع لاثنين الخ) قال اللقانى هذا الحد صادق بالضمير فى أنتما قائمان وباثنين واثنتين اذهى معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة اهويمكن أن يجاب بان المراد بقرينة ما اشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر ان المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان اذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشرى معنى لاثنين لشخصين اما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اهوقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتامل (قوله كصنوان) قال الزرقانى جمع تكسير واذا ثنى صنوا التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اه وفى كون ذلك من الالباس نظر وانما هو من الاجمال والفرق بينهما ان فى الاول يتبادر الفهم الى خلاف المراد وفى الثانى لا يتبادر الى شئ بل يقف لاستواء الامرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ماذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لانهما يدلان عليهما لان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا فى بعض النسخ وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوزا اه قال الدنوشرى وجه التجوز أنه أطلق الاب مثلا على الام ٦٦ ثم ثنى ولكن فيه حينئذ نظر لانه حقيقة ومجاز ويا تى انه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب

اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقانى هذا مالم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيا تى فى أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضى جواز تثنية هذه الامور المذكورة واشتراط الافراد الآتى يخالف ذلك اللهم الا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا فى صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الحكمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التى هى من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوى فى نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده * وقولان والتحقيق مقترنان * فان قيل ما الحكمة فى جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل فى الجمع حيث فرق فيه بين صيغتى جمع من يعقل ومالا يعقل * أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان ما يعقل ومالا يعقل واحدا فى المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشرى وجه ذلك عنده انه

الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

(الباب الثانى)

من أبواب النيابة (المثنى) وهو فى الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفى الاصطلاح (ماوضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاقل كرجلان للماشى أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح فى شرح اللمحة والذى أراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوزا هو يرد ان النحويين يسمون مثنى المرادى بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتسمية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار فى هذه الامثلة من استعمال الشئ فى أول أحواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله

وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لان الجر أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى أن المثنى مبنى

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغه لا تقتضى الاعراب بل هى صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه فى المثنى مذهبه فى الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقانى لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف فى جاء الزيدان ٍ على البناء فى نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط فى كل ما يثنى الخ) قال الدنوشرى ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كاحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغنى عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير لانها وضعت موضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشرى ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظره ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتهار الحكم فى كلامهم فقد نصوا على المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمى به اذا اعرب اعرابهما للزوم المحذور فيه فان اعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبنى) قال الدنوشرى ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه واما منان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما يعارض ٦٧ التثنية والجمع سبب البناء فى باب النداء

ومثله باب لا لان سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب الاعراب وهو التثنية على المبنى فى اللذان واللتان وذان وتان فاعربت وانما لم يعرب اللذين لانه لم يات على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقانى وأما نحو يا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لان ياء انما دخلت على مثنى ومجموع * فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء

ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثر من ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سى عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سوآن وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فاستوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف فى الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادى فى شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقى (حملوا عليه) فى الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها فى النظم (اثنين واثنتين) فى لغة الحجازيين وثنتين فى لغة التميميين (مطلقا)

فيما ذا له مبنية لاختصاصها بالاسماء المعربة فما بالك بما هو مبنى بطريق العروض * فالجواب لا نسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لوجودها فى الافعال وحينئذ ففى قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشرى المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر وبقى التركيب التقييدى كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء فى بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص فى الهمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبينا فى تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا سوآن) أى فى الكثير فلا ينافى انه سمع سوآن (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر ينافى قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتامل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشرى جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران فى ليلة انتهى قال المصنف فى بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حمويه فى مليح رآه بموضع يعرف بعمان

افد حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغنانى فى خده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان

قيل يحتاج فى المورى عنه ان يقول بعمين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى بالالف مطلقا انتهى (قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشرى قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقى مع ان العرب نطقوا بهما معا مصاحبين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الاصل

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا يتأتى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ماذكر في اثنين واثنتين كما جرى في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله الى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافتهما الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاءني زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا يتنزل منزلة الجزء فلم يلزم ماذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أرادا بتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان عملك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلا كما لا ان ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثهما انه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء الزيدان نفساهما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منها هنا معنى الذات وبان من أجاز ثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هناك اذ انه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الاوضح ورابعها ورابعها انه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن الهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس تاكيد اللفظيا وغيره لابد فيه من التغاير وخامسها انا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتانيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا محتملة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ويجاب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو لقلبها تاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو لما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء كنتان اذ لا تأتي له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الالف لامه والتاء للتانيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله انه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي انما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا ألا ترى انهم قالوا أحد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جرا بالكسرة

سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة (وكلا وكلتا) بشرطان يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كالف عصا وألف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعلى كمعى وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بهما ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما او واو هو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان أحدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق ايضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

الا

قال الدنوشرى قد يقال كيف تدخل أل مع انه علم * قلت دخلت ضرورة * (الباب الثالث) * (قوله وهو الجمع الذى على هجاءين) قال الدنوشرى أى على حرفين وهما الواو رفعا والياء فى غيره وقد يقال الهجاآن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزيدون) قال الدنوشرى مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم الى أكثر منه من غير عطف ولا تاكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيدوز بدوز بدو وقولنا ولا تاكيد اخرج زيدز بدز بدو بشترط فى هذا الجمع ما اشترط فى المثنى من الاعراب والافراد والتنكير والاتفاق فى اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذى ذكر فى هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحد المثنى لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء يرد النقص فى جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أولا * قلت وهو عجب فان الشارح فى شرح الازهرية فى باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقانى أى فانه عنده مبنى وبناؤه على الواو فى جاء الزيدون وعلى الياء فى رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما ان المثنى الخ هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا الفتحة قبل تاء المثنى اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذى قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثانى لانه لا يطرد فى لغة من فتح

* ألا يا ديار الحى بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

* (الباب الثالث) *

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذى على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الاعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثانى ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكس ذلك فى الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لا يكفى فى الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح فى الجمع اذا دخله اعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق فى نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف فى نحو مصطفى

تحذف فى الجمع وتقلب التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال فى الجمع فى الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفى المثنى المصطفين بياءين (قوله ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقانى الاشارة بهذا الجمع تحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم فى قوله باب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء فى قوله فانها ترفع الخ أى كان فهو منقوض أما الاول فان أهلا وابلا ونحوهما بهما مما تناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثانى فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرف مع انتفاء الشروط الخمسة كما فى سنة أو بعضها كما فى غيرها * فان قيل نختار الثانى ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوى المحمول والمحمول عليه فى علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلى على المسكوك فى وجوب الزكاة لمساواته له فى بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به فى ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذا لا وجود فلا الحاق فليتامل انتهى * يمكن ان يختار الاول والثانى والمشار اليه جمع المذكر السالم اصالة أو الذى يرفع بالواو ويجر وينصب اصالة والقرينة على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف فى الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوى المحمول والمحمول عليه فى ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو فى القياس الاصولى لا النحوى فان الشرط فيه انما هو التساوى فى علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه فى بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أى زيادة على الثمانية التى

تقدمت فى المثنى فانها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتى وقال اللقانى الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أى عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التانيث) قال الزرقانى قال بعض شراح الالفية الخلو من تاء التانيث المغايرة لما فى عدة وثبة علمين انتهى وسياتى ذلك فى كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهى كالاصلية وقال الدنوشرى مراده بتاء التانيث الموضوعة له وان لم تستعمل فيه ليصح اخراج نحو علامة فان التاء فيه ليست للتانيث بل للتاكيد للمبالغة وقال أيضا لو سمى مذكر بثبة وعدة ثم حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني وانظر لاى شئ امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه فى حاشية الفاكهى (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لان الممدود ما قبلها قال الزرقانى وفيه اشارة الى عدم اصالتها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا تسلم الهمزة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سياتى ولو سلمت فى الجمع التبس بالمفرد عند الاضافة نحو عندى حمراء القوم (قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر ان حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدنوشرى قيل الاولى ان يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفى فى دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون لمذكر والبارى جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تانيث وقال كان المناسب أن يقول او ينزل منزلته كما فى التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم ان كلا من التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة يكفى فيه البعض قال الرضى واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة لما مر عن اللقانى وما ذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشانه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبى البقاء فى اعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا الى أن شرط الجمع ان يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله ان يكون أما علما) قال الدنوشرى اعترضه الدماميني بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم فى الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب ان العلم شرط فى جواز ارادة الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط فى الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا ينافى بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضاحه انهم شرطوا فى مفرد هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه اذا وجد العلم لابد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح فى هذا المقام الى اعتبار الشروط المتقدمة فى المثنى فى هذا الجمع وبان بهذا الايضاح قول الدماميني فى سؤاله لاهل الهند المشهور

فيسال ما أمر شرطتم و جوده * لامر فلم تقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده

(قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنوانى وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهى ترجع لما ذكر قال الحفيد فى تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة فى الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من

الخلو من تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط (الثانى ان يكون لمذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب و) لا صفة المؤنث نحو (حائض) لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو يد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية فى الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمى هذا التوجيه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مزجيا) قال اللقانى يحمل على ما يشمل العددى كخمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثانى مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع و برق البصر شق (قوله فانه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقانى دون الثانى وانما لم يجمع الثانى لعدم الحاجة الى ذلك اذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب الى زيد وجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد) قال الدنوشرى أى على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك للمذكر العاقل انتهى فتامله ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد * فان قلت أجمع فى باب التوكيد لذى يجمع بالواو والنون من أى القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة * قلت الذى يظهر أنه من قبيل القسم الثانى أعنى الصفة نظرا الى أصله لانه فى الاصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا فى قراءتى لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء) قال الدنوشرى يشكل بذو بمعنى صاحب فانها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انما تقبل التاء بقال ذات ولا يشترط فى التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذو ليست صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقانى هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعيل اذا لم يجر على موصوفه فانه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطرادا كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفى قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر اذ لا قرينة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف ٧١ فى الحواشى أن ابن المصنف احترز بقوله باطرادا من نحو مسكين وميقان ورجل جيد وذميم فانهم قالوا مسكينة وميقانة وجيدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك فى نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التانيث) قال الزرقانى مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فانهما وان قبلا التاء لكن ليست التاء التى يقصد بها معنى التانيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا تجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بها معنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشرى هما خارجان بقوله فيما سبق فى الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بانه لا مانع من خروجهما بقيدين * فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء * قلت كيفية اخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بها التانيث بل يقصد بها تاكيد المبالغة ونقل الدمامينى عن شرح التسهيل عن الموضح فى هذا المقام أن هذا الشرط أعنى قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطا وانما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادى الرأى فتامل ولكن يبقى الكلام فى علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث مع انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل فى نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسياتى فى صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أتانى أنهم مزقون عرضى * وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتامل هذا المقام عسى أن ينجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولهما عارض فى الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده اذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التانيث) قال الزرقانى بل لتانيث اللفظ لان وضعها للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل * قلت يعنى ان انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقانى مثله التصغير قال ابن قاسم فى شرحه

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وأن يكون العلم (غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق نحره) علما اتفاقا لان المحكى لا يغير (و) لا المزجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكى فى التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثانى فيقول فى غلام زيد علما غلاموزيدو غلامى زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاموا الزيدين وغلامى الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فى جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التى (تقبل التاء) المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التى تقبل التاء

وان لم تقبل الصفة التانيث فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شئ مما ذكره اذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون أفضل لان أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بافضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جريحا وصبورا كان حسنا اه ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جموع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذو ولانه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تات الهمزة وأما التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح فتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون فليتامل وقال بعضهم ان العلة ان الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلنا عليه

المذكورة (نحو قائم) من المجرد (ومذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا انما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

* (فصل وحملوا على هذا الجمع) * السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلون * أولو وعالمون علينا وأرضون شذوا السنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف

على بعض الاعجمين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر تهددنا فاوعدنا رويدا * متى كنا لامك مقتوينا
فانه جمع منسوب وأصله أعجمى والياسى ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب مالا يجوز جمعه عند
البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتون جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقرئ فخفف بحذف ياء
النسب انتهى بتصرف فى آخره هذا كلام الدنوشرى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلة تصريفية لعلها والله تعالى أعلم
الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو
لمه شعثا وأنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثنان التلبس بينان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا
القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذ الضمة فى اشواعارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام أى
وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقانى الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس
ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبنين لخروجهما على الضابط
وكان الاحسن التصريح باخراجهما كما فعل فى بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز فى نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى
وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودى وكثير من شراح
الالفية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقانى فيه نظر فانه شائع لا مطرد مع انه ينافى قوله ٧٣ أولا ويشترط الخ لان الاشتراط مع

الهمزة (واحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة
بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهرى
كأنه جمع أحرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار
أصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا
(وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد فى مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق اعواد منبر

الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنه بفتحها اسم للعام ولامها واو وأوهاء لقولهم
سنوات وسنهات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد فى كل) اسم
(ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين)
وأصل عضة عضهة بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله
عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أى المفرق فعلى
الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من

الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال فى التسهيل وشرحه وله أعرب من هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع أى يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أى الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد بالاطراد الاطراد اللغوى

(١٠ تصريح ل) وهو الكثرة لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والاكثر
يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه
من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون وابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع
غير مستوفى الشروط فمسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشاع هذا الاستعمال
فيما لم يكسر من المعوض لامه هاء التانيث الخ انتهى وما ذكره من التنافى بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقانى فانه قال
عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط
مناف له وفى قوله ومن كلامه تعلم الخ نظر لان مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما
صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل انما تقضى ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرف من أن المسموع ما هو
شائع فلا يلزم ان يكون أهلون وابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل ان ما خرج
عن الضابط المشار اليه فى التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين
الذى صرح المصنف وأشار اليه فى التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتامل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون
أهلون وابلون ونحوهما فى كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين وابلين قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب
بالحركات) قال الزرقانى جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذى حد به باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثى حذفت لامه وعوض

عنها هاء التانيث لكنه مكسر فاجاب بما ذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول للبثتم وعدد تمييز لكم (قوله فما للذين الخ) اسم استفهام مبتدا واللذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أى مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبنى على ان الوصف يوصف واعرابه مكى حالا من الذين أيضا (قوله وشذ لدون) قال الدنوشرى مثله رقة ورقون وهى الدراهم المضروبة قهى محذوفة الفاء كلدة فجمعها بالواو والنون شاذ قال فى القاموس الورق مثلثة وكتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع

أوراق وو راق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبى شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزين (قوله وهى المساوى فى السن) قال الدنوشرى فى القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير وليدات ووليدون لاديات ولدبون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتاتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الامر انه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهنا لم ترد الفاء التى هى الواو فى محلها وذلك يصلح أن يكون وجها للغلط وقد يقال الواو التى هى الفاء وردت فى التصغير ولكن هى فى غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت فى ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فلا

التصغير والجمع يردان الشئ الى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى ياء وأما الثبة التى هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فاكان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه فى الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة فى التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فالذين كفروا قبلك (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة المهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتاء نحو انفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (فى نحو تمرة لعدم الحذف ولا فى نحو قاعدة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهى المساوى فى السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (فى نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شئ (ولا) يجوز ذلك (فى اسم وأخت وبنت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة فى أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان أصلهما أخوة وبنو حذفت لامهما وعوض منها تاء التانيث لاهاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء أخت وبنت ليست للتانيث لان ماقبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل فى الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه فى باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتى قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقنل الحاقا للثنائى بالثلاثى (وشذ بنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو ولان مؤنثه بنت ولم نر هذه

وجه الحكم بالغلط والغلب المكانى معهود فى كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعله اعتمد فى الغلط على اقرار التاء للافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر ذلك (قوله وضعفه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل وجمال أولا (قوله فاصله سمو) قال الزرقانى وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشرى ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر باء بنو (قوله ولانها لا تبدل فى الوقف هاء) قال الدنوشرى أقول علة عدم ابدالها

المذكور لا تقتضى انها ليست للتانيث كما فى مسلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشرى ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد الهاء بعدها نقص بقولهم شوهاء بالمد انتهى وقال الزرقانى وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك انهم قالوا فى يدع انه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له فى معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التانيث) أى قصد بها التانيث أى يكون عوضا لانها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جموع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مسامحة اذ غير المستوفى للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشرى الذى حسن ٧٥ جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه فى الواقع للعقلاء اه وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل الهاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) فى الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لاعلى الجنة نظر اذ الظاهر منها أن عليين اسم للكتاب المرقوم الا أن يقال ان فى الآية حذف مضاف أى محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفى عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشرف النيران وقيل بل ذلك فى الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذا كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه أن الابرار فى جملة هؤلاء فيكون كقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز فى هذا النوع) قال الدنوشرى ظاهره ان هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز بما يذكر ولا ينافى ذلك فى لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ما ذكره المصنف مالم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والا فلا يعرب بالحركات (قوله تبعا للنظم فى قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشرى فيه نظر لان كلام الناظم فى باب سنين لا فيما سمى به أو فى جميع الملحقات لا فى ما سمى به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم فى غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس فى محله وكان ينبغى تاخيره الى قول المصنف وبعضهم يجرى بنين وباب سنين الخ لانه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أى ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والا فالياء والنون فى غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون فى غسلين زائدتان قال الحلبى فى غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

التاء تلحق مؤنثا أو لا مذكره محذوف الواو الجوهرى (ولا) يجوز ذلك فى (نحو شاة وشفة) وان كانا محذوفى اللام معرضا عنها هاء التانيث (لانهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت (على شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما القيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التانيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على أن لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكثير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم فى الجمع شفوات قال الجوهرى ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة فى الاسم (والصفة كاملون) جمع أهل وهم العشيرة (وابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل فى التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمى به من هذا الجمع) المستوفى للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثانى (كعليون) فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفى عليين وما أدراك ما عليون وهو فى الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوى عن يونس أن واحد عليين على وعلية وهى الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعربان بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز فى هذا النوع المسمى به (أن يجرى) فى الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (فى لزوم الياء) فى الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهر على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدين وعلين ورأيت زيدينا وعلينا ومررت بزيدين وعلين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم فى قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع فى كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (أن يجرى مجرى) هرون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

نخرج منه شئ فهو غسلين أى فعلين من غسل الجراح والدبر اه ورأيت بخط المصنف فى حواشى النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لان نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافى تمثيله بزيتون لاصالة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود ليفيد المثلية له لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشرى قال فى القاموس الياسمون معروف الواحد بهاء كصاحب أو عالم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجرى مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ والصداع البلغمى والزكام وذر سحيق يابسه على الشعر الاسود يبيضه وشرب أقيقة من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الارحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح فى ياسمين مشكل لانه ليس علما ولا كلامنا فى العلم وقد يقال انه علم جنس وبرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياسمون فى شخص سمى بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمى به ودخول أل انما هو على ما هو اسم جنس للنبت المخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه أل والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالماطرون (قوله عربون) قال الدنوشرى قال الدميرى فى شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمى معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان الراء وعربان بالضم والاسكان أيضا وابدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين واسكان الراء ومراد الموضح اللغة الاولى وظاهر كلام الموضح انه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغى تقييده بغير نحو العجمى كما فى الوجه الذى قبله وكان ينبغى للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار الى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله ممنونة) أى ان خلت من مانع للتنوين كما فى المثال (قوله ويقدر الاعراب) قال الدنوشرى الظاهر فى المثنى حينئذ أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه فى الجمع على الواو النون ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب فى وسط الكلمة وان فى الاسماء ما يقدر فيه الاعراب على الواو (قوله وأورده فى الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون الماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أولا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح فى الحواشى لانه نص فى الاعتراض على الصحاح والذى يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الخبر وهو لها كما نقول لى فى مصر خرفة فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت فى قوله وقت أكل النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشرى ضمير يكن راجع للمذكور والافالظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الاتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر فى حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو قبلها لينبه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية (قوله على النون ممنونة الخ) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك خاص ببنى عامر وبنى تميم كما هو ظاهر عبارته أولا واذا لم تنون النون على لغة

للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين أو يجرى مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (فى لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا زيدونا ومررت بزيدونٍ (كقوله)

طال ليلى وبت كالمجنون * (واعترتنى الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن برى فى حواشى الصحاح انه لابى ذهل الخزاعى رد اعلى الجوهرى حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت الانصارى والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تلزمه لواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافى وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد ابن معاوية يتغزل فى نصرانية كانت قد ترهبت فى دير خراب عند الماطرون

(ولها بالماطرون اذا * أكل النمل الذى جمعا)

الرواية بفتح النون فى الماطرون وتقدم انه اسم موضع وأورده فى الصحاح فى فصل النون من باب الراء بالنون فى أوله وكسر النون فى آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح فى الحواشى والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور فى موضع الخبر لقوله خرفة فى البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذى جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من التمر أى يجتنى (وبعضهم) أى العرب (يجرى بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجرى غسلين) فى لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بنى عامر وغير منونة على لغة بنى تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط

بنى تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يغرب عليها اعراب مالا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنعه الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اما أولا فلانه مكرر مع ما تقدم وأما ثانيا فلان اعتداد لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء ٧٧ فليست معتلة اللام ولعل بنى عامر تجعل لامها واوا دائما ويكون ذلك محفوظا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشرى فى فهمه فليتامل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعنى باب سنين الخ) قد يقال ليس فى النظم ما يقتضى عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصد بما قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدنوشرى نقل الدمامينى عن ابن اياز انه يحتمل ان الاصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقى القباب مجرورا بهامع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا ان ابن اياز قواه وارتضاه وليس كذلك لانه بعد ان ذكر فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثانى لاحتمال المذكور قال والاول أجود لما فى الثانى من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فان قدمت فقلت زيد لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشرى فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب * (فصل) * (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشرى نوجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشرى قال الرضى اما نون

النون للاضافة (قال) أحدا ولاد على بن أبى طالب رضى الله عنه

(وكان لنا أبو حسن على * أبا برا ونحن له بنين

الرواية بنين بالياء والاعراب على النون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل

(دعانى من نجد فان سنينه) * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بنى عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعانى أمر ومعناه أترك انى من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أى النحاة (يطرد هذه اللغة) وهى لزوم الباء والاعراب على النون منونة (فى جمع المذكر السالم و) فى (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعنى باب سنين عند قوم يطرد (و يخرج عليها قوله)

رب حى عرندس ذى طلال * (لا يزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربى ورد بانه يحتمل أن يكون الاصل ضاربين ضاربى القباب فحذف البدل الذى هو ضاربى لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله فى المغنى و يحتمل أن يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابى بياء النسب فى الجمع ثم حذف احدى الياءين وأسكن الباء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفى آخره سين مهملة الشديد القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهى التى تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله وهو سحيم)

وماذا تبتغى الشعراء منى * (وقد جاوزت حد الاربعين)

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله من باب الجمع المكسر وجعل اعرابه فى آخره كما يفعل فى فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمرى هو فى السنين والعقود أمثل منه فى المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذى اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما فى هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سياتى وبذلك صرح ابن جنى

* (فصل) * فى حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها فى النظم بقوله

ونوع مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوا فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معه لانها لا تكون للتنكير وقد أسقطا التنوين للتثنية فى نحو يا زيد لا رجل بخلاف النون فى نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكان المتحرك يكتفى فى الوقف وان كان الحرف الآخر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة أقسام ان أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو التى هى مقابلة للالف فى الجمع فما الفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما

بعد الالف (قوله جمع قذذ) قال الدماميني واحده قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخنا الكمال الدميرى انه بالذال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشرى فيه نظر فانه مخالف لقول السيوطى فى كتابه المسمى بالطرثوث فى فوائد البرغوث باؤه مثلثة والضم أفصح وهو للمذكر والمؤنث منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القدة والقذة والجمع قذان بالكسر والاهمال يوزن كتان والقدان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز

يا أبتى أرقنى القدان
فالنوم لا تألفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس فى القاموس الا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام عرفنا السيوطى انتهى وقد قدمنا ان الدماميني نقل الاهمال عن الدميرى وانه عزاه لابن سيده فى قذة ويلزم من ذلك الاهمال فى قدان وانظر قول السيوطى يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبى حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله فى لغة من يلزم الخ) أى لا فى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الآتى على الاثر انه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فان فى البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشرى فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشرى أما ظهوره فى اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو فى صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد بعيد وتوهم ساقط لان الكلام فى التثنية التى هى من أقسام الاسماء وأما ذا فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مقدر لا يحتمل

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبتا ارقنى القذان * فالنوم لا تالفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة لبنى أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذيين استقلت عشية) * فما هى الا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى الحذق وفى ديوان الادب الاحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى وأراد بالاحوذيين هنا جناحى قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت فى الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائى الا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الالف فى لغة من يلزم المثنى الالف فى كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا) * ومنخرين أشبها ظبيانا

أنشده ابن عصفور والسيرافى وغيرهما بفتح النون فى العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبى خلافا للهروى (وقيل) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفى نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح فى ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد أستند اليه (ونون الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز فى الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لاسجم خلافا للجوهرى

ارادته هنا بل لا تصح انتهى وفى قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وان نقله بعض الفضلاء وأقره لانه لا وجه لذلك التوهم فى كلام الشارح وانما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف فى اللغة المشهورة التى تعرب المثنى بالحروف وانما قال ان ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الالف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ومعلوم ان الاعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الالف كالمقصور فتامل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشرى ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لانه هناك عن غيره وهنا اختار انه مجرور بالياء أو يقال فيه اشارة الى جواز الامرين (قوله جائز فى الشعر) قال الدنوشرى يفهم منه انه ليس لغة ونقل العينى انه لغة فى شواهده * (الباب الرابع) * (قوله بالف وتاء) قال الدمامينى أى لا ولو يتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجىء الالف للتانيث ففى نحو حبلى وأما الجمع ففى نحو رجال وأما مجىء التاء للتانيث فظاهر وأما فى الجمع ففى نحو كماة فانها جمع كمىء وكماة وكمىء عكس تخمة وتخم اهو فى شرح النظم للراعى قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالالف والتاء لعروض الجمعية والتانيث المجازى فيه ولان كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجمالة * قلت أما فى التانيث فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لان التانيث يكون بالتاء والالف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الالف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال واجمال وجمالة بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده هذا وقدم المصنف الالف لتقدمها

٧٩

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاى وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد به الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغى الشعراء منى * (وقد جاوزت حد الاربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأى ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون فى الشعر ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس

* (الباب الرابع) *

من أبواب النيابة (الجمع بالف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثانى قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم الى أن قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فان) فى جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما فى جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات)

فى اللفظ وفيه اشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقانى ان كانت الباء للملابسة أى الجمع الملتبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازا عن نحو أبيات وقضاة وان كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشرى يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قطام فى لغة من بناه (قوله أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشرى يستثنى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين فى المذكر ومحل الخلاف ما دام باقيين على الوصفية فان سميا بهما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين فى قوله ولا فرق بين ان تكون سلمت مضافة الى مفرد وهى ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله فى جميع ذلك) فى بعض النسخ بحذف فى ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع بمعنى المجموع فى قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) قال الدنوشرى علل أيضا حمل النصب على الجر بان الجر والنصب فضلتان فلما لم يكن لاحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه فى العلامة وقد منع مالا ينصرف

من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضي أن الزمخشري وابن الحاجب يقولان انه مفعول به لانه قال عند قول الكافية المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ماوقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ماضربت زيدا واوجدت ضربا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيأ أوقعت عليه الايجاد اهقال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوّبه الموضح في المغني) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لانسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ماضربته أولم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلق ٨٠ لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه

فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب وصوّبه الموضح في المغني ووضحه بان قال المفعول به ماكان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ماكان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود للافعال وللذوات جميعا اهوسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيأ آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بذلك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامورأولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلا يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي نصب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيرت * ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرا لما

فانه المفعول المطلق ماكان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده سواء كان عينه كما في ضربت ضربا اوغيره كما في أحدث الله زيدا أو خلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشري اذا تاملته حق التامل رأيته غير واضح (قوله كما قال احمد بن يحيى) قال الدنوشري ان قيل ماوجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ماسياتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفرادا لخ وصه (قوله ولم ترد اليه في جمع) لايحتاج الى هذا التقييد لان الضمير في كان راجع للجمع فتامل (قوله واكتئابها) قال معطوف تفسيري على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الايام وينظر أيضا هل هذه اللغة يجور ور أيضا النصب بالكسرة أولا هو أقول البيت من الصحاح ونسبه لابي ذويب والايام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الابل ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) نحو تامر

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله (قوله وردبانه يلزم الجمع الخ) رده اللقاني بان التاء فيه لمحض التانيث لا للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو أسقط قوله وردوأتى بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتامل (قوله والمطرد في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفة المؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء واذا سمي بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء الخ وجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحو ثبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر خودو خودات وسماء وسموات ولا يقال دارودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشري ذلك فقال وكل ما أنث بالتا يجمع * بالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها ان تنكرا شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجمعها بما مضى لن نعرفه وذكر في الهمع أن الذي يجمع بالف وتا خمسة أنواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالالف المقصورة والممدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة اللذين عدمنهما (٢) الاول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بالف كحبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات وردبانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتانيث (فالنصب بالفتحة) على الاصل نحو ولبث قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(١١ تصريح ل) تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحد معدودات معدودة لان معدودة جاءت هنا لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحد أخر أخرى واليوم لا يوصف باخرى فهنا انما قوبل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت ان قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه يأتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالامثال

فتارة تطلب نظيرا بادى * تقابل الآحاد بالاحاد ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدى * لكل فرد مثل آي الجلد وتارة تحتمل الامرين * ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى نظيره لمن تاملا كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضي بلا غلط * جزما ثبوت الجمع للجمع فقط دل عليها صفة الايام * بأحرف أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وبت هذا الحال كل القوم وليس من ذا صفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام
لان معدود الذا الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أياما معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد

(٢) قوله اللذين عدمنهما الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله وحمل على هذا الجمع شيآن الخ) قال الزرقانى ظاهره فقط وقد تبع الالفية فى هذا وقال فى حواشى التسهيل واللات فى لغة ذكرها فى باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالف وتاء لان الحق فى الذين واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أومعربا اعراب أولات اه فقوله مكسورا أى مبنيا على الكسر فى الاحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أومعربا اعراب أولات أى فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه لانسلم أن وزنه فعلت وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بابقاء لامه وعدم ادغامها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على ان قوله ربما يشعر بانه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان ان الالف والتاء فيه زائدتان لان كونه ملحقا بالجمع لا يقتضى اصالتهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فكانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء ألفا صار بحتمع ألفان فيلزم حذف احداهما ومحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا فى مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة فى نونها) قال الدنوشرى كان الاولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتامل ثم رأيت بعضهم قال فى عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشرى زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس فى الاصل جمعا وأجاب بعضهم بانه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع

كذريهمات (وحمل على هذا الجمع شيآن) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده فى المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حمل) فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة فى نونها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثانى (ماسمى به من ذلك) الجمع ومما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الموقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهى لا تدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله فى الصحاح وزاد فى القاموس وقد تفتح وفيه وفى تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعى بالفتح وهى جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع فى لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمدانى فى اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هى قرية من قرى الشام) وقال الجوهرى موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

فليتامل اه (قوله وبانه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانا لانسلم انه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الاشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا انه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها لمجىء الحال من النكرة فى الفصيح كما فى الاثر صلى النبى صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراء رجال قياما

يعربه

ويؤخذ من قول الشارح وهى لا تدخل عليه رد قول

ويؤخذ من قول الشارح وهى لا تدخل عليه رد قول البيضاوى فى بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشرى متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازى (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى واما نون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب القاسمى وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقوله مع ان حقه يشعر بانه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنوينها من اذرعات روى باوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد فى جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثانى ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثانى يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفى الوجه الثالث الاعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة فى الثانى وبالفتحة فى الاول اه وقال فى حواشى الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وتركه تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع فى عرفات حالة التسمية أمران مراعاة أحدهما مخلة بمراعاة الآخر لان جر ما لا ينصرف

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فان راعينا الجمع اتبعنا نصبه جره وان راعينا مالا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له فى الصورة مراعاة لما لا ينصرف واعربه فى حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم اه فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا يرد فى ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف لانه انما أفهم أن البعض الاول لا يعربه اعراب مالا ينصرف بل يعربه اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم أن البعض الاول لا يمنعه الصرف أى لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمى به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرابه اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرابه اعراب مالا ينصرف مع حذف التنوين فليتامل اه ومن خطه نقلت (قوله يعربه على ما كان عليه) قال الدنوشرى الظاهر أنه ضمن يعربه معنى يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) أى للعلمية والتانيث قال ابن عصفور فى شرح الجمل ونازع فى ذلك المبرد محتجا بان التاء للجمع فهى كالواو والالف والياء فلا ينبغى أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعة قلنا هذا الذى ينبغى أن لا يجوز اذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتانيث قطعا وكونها

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتانيث (وبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه أخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل فى المسئلة ثلاثة أوجه (وروا بالاوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندى فى محبوبته (تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى)
الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبى من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذى نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم

ومابتا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا
كذا أولات والذى اسما قد جعل * كاذرعات فيه ذا أيضا قبل

(الباب الخامس)

من أبواب النيابة (مالا ينصرف) أى مالا يدخله تنوين الصرف (وهو مافيه علتان) فرعيتان (من)

تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنورتها من اذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك فى تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشرى فى فاذا أفضتم من عرفات ان قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتانيث فالجواب أنه لا يكون تانيثها بالتاء التى فى لفظها لانها

ليست للتانيث وانما هى والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التانيث فى بنت لان التاء التى هى بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التانيث فات تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات فى التنزيل مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتانيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فاشير اليها اشارة المؤنث وجاءت الحال منها واستصعب الزمخشرى تانيثها وليس بشئ لانه لا يتقاصر عن تانيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالى) قال الدنوشرى ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالى وينظر معنى البيت من شواهد العينى وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أى هى بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أى المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر عال أى الرائى منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقانى أدنى دارها كلام اضافى مبتدأ وقوله نظر عالى خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أى مرتفع انتهى وهذا ماخوذ من العينى ولا بد من حذف المضاف أى ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أى لكونى باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات *(الباب الخامس)* (قوله وهو مافيه علتان) قال الدنوشرى انما اكتفوا بعلة واحدة فى بناء الاسم وهى مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة

قوية انتهى وبهامش نسخته بخط كاتب الاصل اعلم أولا أن قول النحاة ان الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعنى أنه اذا حصل ذلك الشئ ينبغى أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم فى اصطلاح الاصوليين موجب العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين فى غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضا الكل واحد فى غير المنصرف سببا وعلة مجازا لان كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضى مع اصلاح خال فيه ويؤخذ من حكمه بان كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثانى من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بان احدى العلتين يكفى لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احداهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر احداهما فى هند لمعارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية فى سلاسل للتناسب ولا التانيث فى مسلمات لما مر عن الزمخشرى والمبرد أو رعاية لحالته الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعلتين فى تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم ان نحو سلاسل ٨٤ وهندات غير منصرف على المختار ولهذا قال أن الصرف فى قول ابن الحاجب ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوى أى يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أى ويجوز جريان حكم صرفه وانما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا اذا فسر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضى فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعتبرين أو ما يقوم مقامهما وهو فى حال فانها الضرورة أو التناسب غير مجرد عنهما فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعنى أن اللقانى قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بانه الفاقد للعلتين الواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفى الاخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولهما وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سيأتى من أن الصرف تنوين الامكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بانه لا ضرر فى تعريف العدم الخ فى المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك فى تعريف الاسم ولا نقض بعد ما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ما سيأتى لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتامل (قوله فان جره بالفتحة) قال اللقانى منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بالف وتا والملحق به على أنه معرب باعراب أصله انتهى وقد يجاب بان هذا ونحوه من الاعلام المحكية ولا يدخل فى كلامه كما يدخل العلم المبنى كسيبويه كما بيناه فى حواشى الالفية وقال الدنوشرى فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور المنصوب فضلتان فى الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما فى المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الا ان أضيف) قال الدنوشرى قال بعضهم ان فيه مفتوحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقانى هو استثناء متصل وقضيته أن الامثلة المذكورة فى الاستثناء من ممنوعة من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله وهن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق واوله أتانا بها فتلى وما فى دمائها * شفاء يقول ليس الشفاء فى الدماء التى نهرقها

علل (تسع) جمعها ابن النحاس فى قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسيأتى شرح ذلك فى باب معقود له والذى يخصه هنا انه متى اجتمع فى اسم علتان منها (كاحسن) فان فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) فى منع الصرف (كمساجد وصحراء) فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تاء التانيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التانيث قائم مقام علتين (فان جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فجيوا باحسن منها) ونحو اعتكفت فى مساجد (الا ان أضيف) لفظا (نحو فى أحسن تقويم) وفى مساجد عائشة أو تقديرا نحو ابدأ بذا من أول فى رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه ودخلته أل معرفة كانت نحو وأنتم عاكفون فى المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهى جمع حائمة وأما الداخلة على الصفة المشبهة (كالاعمى والاصم) واليقظان

بالسيوف وانما هن الشافيات لانه لولاها لما سفكت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفى كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بانه يكفى لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مبارك شديدا) قال الزرقانى أى فى حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل شديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقانى قال الدمامينى ويقال له الحارث وشدته بحيث يقوى لحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقانى اه *(الباب السادس)* (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشرى قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبتين فان تفعلان صالح لهما وللمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف فى الغائبتين اذا عبر عنهما بالضمير نحوهما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به فى باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه *(فائدة) *عد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين فى المخاطبتين والا فهى سبعة كما عرفت ويصح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففى يفعلان بالتحتية اثنان وفى يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفى تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو ياهندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودى انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمى والعجب من الشارح انه صرح بالغائبتين

فانها حرف تعريف على الاصح كما فى المغنى وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

يخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح فى شرح القطر وعلى هذا الاشاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفى آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله وجر بالفتحة مالا ينصرف * مالم يضف أو يك بعد أل ردف

واذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أولا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف والمختار

(الباب السادس)

من أبواب النيابة (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح فى شرح اللحمة (وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم

بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهى تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغى التنبيه على ما فى كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودى الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية التى الالف والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التى تركها والعجب للمكودى حيث ذكر الصورة التى تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها فى اللفظ بالتقديم والتاخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل فى هذه المثلة كون الالف والواو ضميرين فتامل (قوله وهى كل فعل الخ) قال اللقانى التعريف للماهية وكل للافراد وأيضا كل تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله فى عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذى هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشرى بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف ما بعد كل وفائدة الاتيان بها التصريح بان الحد مطرد منعكس من أول الامر وفى شرح الجامى فى التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا باس بمراجعته انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثانى وعبارة الجامى التى أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة

(٢) قول الحشى وأيضا قد عدها الخ حرر هذه العبارة فلعلها غير ظاهرة اه

الرابع والخامس مدخول كل وهو ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللقانى منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما أشار اليه الموضح فيما مر بقوله فانه معرب معها تقديرا وصرح به الرضى على ما سبق انتهى ونقل بعض الافاضل ان النحراوى أجاب بان ماذكره خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة اذ الحروف تقدر كالحركات وسياتى تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتى (قوله بثبوت النون) قال الدنوشرى أى بالنون الثابتة وانما عبر بهذه العبارة لاجل المقابلة فى النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر أولى وقرئ فى الشواذ أتعداننى بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدنوشرى وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * شعرك بالعنبر والمسك الذكى ٨٦

وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى بارئكم وينصركم ومايشعركم فلو لم تحذف النون مع انها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الاصل صرح بذلك النووى فى كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف فى الحواشى وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله واما ترين واما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تامرونى فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم انتهى وقوله لنون الوقاية أى بناء على ان المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الاصح كما ياتى (قوله لانها شبيهة بالواو) عبارة المصنف فى الحواشى لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم فى الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة فى نحو جحنفل كما زيدت واو فدوكس وياء سميدع وألف عدافر وأبدلت منها الالف فى نحو رأيت زيدا وحذفت فى نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وجملوا تفعلان الخ) الحامل له على الحمل فى تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا ان يزيد وعلامة الرفع فى الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك فى يفعلان لانه يؤدى الى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وجعل الياء فى تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشرى يجوز ان يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال فى ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للمقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له

(تفعلون و) بالياء للغائبين نحو هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون فى لغة طيئ (فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) الاول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما جعل النصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك فى يفعلون لانه يؤدى الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو ومن حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا أن يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله (وأما الاان يعفون قالوا ولام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهى واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لانون الرفع (والفعل) معها (مبنى) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب (ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا فى التنزيل (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لان المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرمي وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخر (قوله فان جزمهن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء للتصوير أي فان جزمهن يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا والاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على

الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب اسمه

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فان جزمهن بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن

هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجرى كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده واعمد لاخرى ذات دل مؤنق لينة اللمس كلمس الخرنق الخرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الارنب والدل

بفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يؤنق من الانق بفتحتين وهو الاعجاب وقيل ان لا تافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير متعرض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضها وحذف احدى التاءين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدر وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث والمحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر اهمال الجازم ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الاحرف الخ الا أن يقال القائل بالضرورة واختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتنمى بفتح التاء) قال اللقاني

وتثمى بمعنى تزيد يقال ثمى الشئ ينمى اذا زاد (قوله كما فى يامركم) قال الدنوشرى هو مثله فى مطلق التسكين لانه ليس فى يامركم توالى أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عقد ابن جنى فى الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطى فى الاشباه والنظائر فمن الاول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلى الاجلال وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثانى ماذكره الشارح وقولهم هاء الله أجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا ادارکوا فيها قال ابن جنى ونحوه من هذا التخفيف قولهم فى المرأة ٨٨ والكماة اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا على بهذا بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز فى المنفصل قلت له فانت أبدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيأ قال وهذا الباب فيه مايحسن ويقاس وفيه مالا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطى وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملا من بنى اسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقانى الواغل هو الداخل على القوم فى شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسمى مايشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل فى الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلا اثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقانى فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيار وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس هنا شرطا بل صلة الا ان يقال فى معنى الشرط تامل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشرى مراده بالاصلى ماليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيخشى اذ الالف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسى) قال الدنوشرى انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والاول أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كرأس وبئر وسؤر الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) ايضاح لكلام الموضح غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدر والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ماياتى ولم يتعرض لذلك الدنوشرى هنا

ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون و بنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتثمى لقربه ويجوز ان يكون مالاقت فاعل ياتيك والباء زائدة فى الفاعل مثلها فى كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر) باثبات الياء من يتقى وتسكين يصبر (فى قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف فى تخريجه (فقيل من موصولة) لاشرطية ويتقى مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (اما التوالى حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فان كما يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أى قنبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصرى ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا (وأما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب قاله الفارسى فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقبل من شرطية والياء فى يتقى اما اشباع فلام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة * (تنبيه) * مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان أصليا فان (اذ كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ماقبلها (كيقرأ) مضارع قرأ (و) مكسور ماقبلها نحو (يقرأ) مضارع اقرأ (و) مضموم ماقبلها نحو (يوضوء) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسى) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ماقبله قياسى (و يمتنع حينئذ) أى حين اذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ماقبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتداد بالعارض) وله الابدال

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشرى الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو الهمزة المقلوبة الفا مثلا انتهى والاظهر الاول بل لا وجه للثانى * (فصل) * (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشرى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بانه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وان كانت الحركات هى الاصل فى الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالاقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشرى قال النجم سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من النكت ومن هامش نسخته بخط كاتب الاصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن كان اعرابه تقديريا فى الاحوال الثلاثة نحو جاءنى صالحو القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثنى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشرى لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لاجل الالف والالف الخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشرى هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة اصالة أو نائبة عن الكسرة

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) فى كلامهم وعليه الاكثرون ففى كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

* (فصل) * تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاءنى مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلون لتبلين (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما الفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما الفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها فى الاول ومجاورتها الثلاثة فى الثانى (ويسمى) الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة (معتلا)

الان أضيف كموسى بنى اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الان أضيف كجوارى الامير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه يقدر فيه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقانى وما ذكره

(١٢ تصريح ل)

انه اذا جعلت أل فى الاسم المعرب للاستغراق فان أريد بالحركات الثلاث فى المقصور وبالضمة والكسرة فى المنقوص الاصلى منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ما ذكر وان اريد الاعم من الاصلى والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقانى فى قوله أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدر اجيعه اسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل فى كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة نصب وجر فيه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشرى المراد باللزوم فى الالف والياء لزوم وجودهما فى أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرا كالمصطفى لكنه يخرج بخروج ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرا وكالمقرئ اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل لقانى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بان لزوم وجودها لفظا او تقديرا ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتباره وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانهما باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الاصل أو فى الجملة وايضاح ذلك ان للقرا اسم مفعول استعملا بين أحدهما الهمزة والثانى ابدالها ألفا باعتبار الاستعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغيير املاحظا وان كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف فى رأيت أخاك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذى

وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انها فى ذلك الاستعمال تسقط فى غير النصب فتامل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضى وسمى نحو القفى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول أولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية أيضا هذا مع انه لا يجب اطراد وأيضا مذهب النحاة أيضا ان نحو غلامى مبنى والمقصور من القاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشرى اقتصر المصنف

على اخراج نحو يخشى ويرمى لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتم الشارح أى بذكر الحرف ولا اعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما فى آخره الخ) لو حذف فى لكان أحسن كما فعله مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدنوشرى ومن العرب من يسكن الياء فى النصب قال الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره ودارى باعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اشمونى اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها فى المركب المزجى اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعراب اعراب المتضايفين نحو قالى قلا ومعديكرب

لكون آخره حرف علة (ومقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس فى الافعال ممدود تقول جاء القفى والمصطفى ورأيت القفى والمصطفى ومررت بالقفى والمصطفى بلفظ واحد فى الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر فى الرفع الضمة وفى النصب الفتحة وفى الجر الكسرة فى الالف لان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والاقعدها وموجب هذا التقدير ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط فى الاسم المعرب الذى آخره (ياء لازمة) فى الاحوال الثلاثة (مكسورا ما قبلها نحو المرتقى) من مزيد الثلاثى (والقاضى) من الثلاثى (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أولانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلان نحو الفتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) فى حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على مما فى آخره ألف لازمة (و) فى حد المنقوص الفعل نحو (يرمى) والحرف نحو فى مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب فى حديهما المبنى نحو ذا وتا والذى والتى (و) خرج (بذكر اللزوم) فى الالف (نحو رأيت أخاك و) فى الياء نحو (مررت باخيك) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء فى حد المنقوص (نحو ظبى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا والثانى منقوص

ثم قال * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر * (وتقدر الضمة والفتحة فى الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى فى الاول مرفوع وفى الثانى منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط فى الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء نحو هو يدعو هو يرمى) فيدعو ويرمى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وماذكره من تقدير الحركات فى المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا فى الاسم لان الاعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى فى النظم فقال

وأى فعل آخر منه ألف * أووا وأويا فعتلا عرف
فالالف أنو فيه غير الجزم

ثم قال * والرفع فيهما أنو (وتظهر الفتحة) لخفتها (فى الواو والياء) فى الفعل وهو المنبه عليه فى النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدعو يرمى * وفى الياء فى الاسم وهو المنبه عليه فى النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضى لن يرمى وان يغزو) وليس فى العربية اسم مرتجل معرب فى آخره واو لازمة وقبلها ضمة

هذا

قال فى الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم يبقى ان ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثانى هرب من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله فى لواو والياء) قال الاقانى لم يقل فى الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الساعى ومن الفعل نحو لن يرمى وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا فى الفعل وثانيا فى الاسم والله أعلم

(هذا باب النكرة والمعرفة) قال العصام في حواشي الجامي أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية لتقدمهما (قوله اسماء مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الاصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الاسماء ويتأمل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم ان أو مانعة خلو لا حقيقة لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلا الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو وصه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع انه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها القاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أولا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الاسماء المتوغلة في الابهام أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ٩١ ما يقبلها فيشير الشارح الى أنه

* هذا (باب النكرة والمعرفة) *

وهما في الاصل اسما مصدرين لنكر نكارة وعرف عرفة فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك القمر فانه وضع لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها القمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر وبالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف

تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن اسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوغلة في الابهام قد بانها تتعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان

معناها في نفسها فابل الا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالاخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لانه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة الا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير وبهما لانه ما لم يعرف النكرة بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار انها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضوع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغله في الابهام نحو غير فانهم صرحوا بان أل لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاءني الغير فليس في تعريفهما من فائدة فالة التعريف عنها حائدة وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء فان أل لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات وان حكم لها بحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بانها تقبل أل المؤثرة للتعريف فان أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لا معرفة المؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثره في غيرها أولا وقد يجاب أيضا عن ذلك بحوابين الاول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

والجواب الثانى انها فى بعض الاحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك اذا أريد بها المضى فهى تقبل أل المؤثرة للتعريف فى الجملة تأمله وأنصف ولكن يبقى النظر فى ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضى انه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله فى الحاشية والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقانى فى حاشيته اه ويأتى عن الشهاب ما فى كون اسمى الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقانى كون هذا الضمير معرفة بانه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن ايراده بان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرده بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل أل وأورد اللقانى أيضا ان قوله والثانى ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كاسامة فى قولك ان رأيت اسامة أى فرد امنه ففر منه قال الشهاب لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المعينة فى ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة فى قولنا ان رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة فى ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أل (قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشرى صريحه ان الفرس لا يطلق على الانثى وان مسماه لغة الذكر لا الانثى وهو مخالف لما فى القاموس انه مشترك بينهما اه وفى المصباح الفرس يقع على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهى الفرس وتصغير الذكر فريس والانثى فريسة على القياس ثم قال ابن الانبارى وربما بنوا الانثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه ٩٢ يونس سماعا عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الانثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتى فى التصغير عد فرس من الثلاثى المؤنث العارى من التاء الذى لا يرد بالتاء فى التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعدان فرس مؤنث سماعا (قوله لانه قد تنوسى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان الرضى صرح بان ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره انه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتحقيق أن يقال أن صاحب (واقع ان كان بمعنى مصاحب فال الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذى هو صفة مشبهة فيه طل ما قاله الشارح فتامل ذلك اه وقوله فال موصولة غير مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أى مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب فى حواشى ابن الناظم عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التى غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمى لا يخفى ان ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل فى المعنى الوصفى لا الاسمى فال الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب ذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمى العلمى وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفى المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعملا فى الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال فى قولك مررت الخ مع ان أبا حيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسما بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبى لا يكفى فى دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأى شئ والاظهر فى الجواب انهما فى الاستفهام والشرط بمعنى انسان وشئ ولا يشترط التساوى فى معنى الحرف لانهما لم يوضعا لذلك فى أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدنوشرى يفهم منه أنه لا يضر فى قولهم أو يقع موقع ما يقبل أل الخ مخالفة فان التعليق عائد فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقانى أى

(كرجل) لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثانى ما) لا يقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذى بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (فى قولك مررت برجل ذى مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذى ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهى لا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبلها أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لانه قد تنوسى فيه معناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبى فى باب المبتدا (و) أما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل أل فتقول الانسان (و) أما ما فانها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل أل فتقول الشئ فمل للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا فى الشرط والاستفهام فمعناهما فى الشرط كل انسان وكل شئ وفى الاستفهام أى انسان وأى شئ فانسان وشئ يقبلان أل قاله الشاطبى ثم قال وكذلك أين وكيف فانهما واقعان موقع قولك فى أى مكان وعلى أى حال ومكان وحال يقبلان أل اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه

اللذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفي ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فان صه منونا وقع في مكان طلب سكوت مالا في مكان سكوت كما قال لغويات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقاني بمعناه وقد يرد ان القسم الثاني من النكرة وهو ما لا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فان الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك ان التعليق المقصود فات منهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتنكير كاحد وعريب وديار فانه يقع موقع ماذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أوحى أوساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري في بعض النسخ والاصح مذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي بمعنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الايجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزينة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك اذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فاكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الاحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليست في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والانس فيهم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتي الاحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الاثبات والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعثوا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل الا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فما منكم من أحد ولا فضل لاحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للافراد والجمع * قلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والاحد له جمع من لفظه وهو الاحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد يمتنع الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شئ من الحساب بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفي المطول في بحث تقديم المسند اليه ان

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة والاظهر عند الجمهور ان أسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذا نحو أحد وديار وعريب وكثير من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أوحى أوساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شئ ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

أئمة اللغة ذكروا ان أحدا اذا لم تكن همزته بدلا من الواو ولا تستعمل في الايجاب الا مع كل قال الفنري ان الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون هموز الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الايجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الايجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كاحد في قل هو الله أحد فان أصله وحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب والنفي باتفاق ومالم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الايجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأشار اليه الفنري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الاشموني في باب الاعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة ناة والاصل وناء لانه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحدا ان كان ماخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو ومالا فلا واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للحصر بدليل ما بعد ولم أصنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الافعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقاني على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال * فان قلت ديار بمعنى انسان مرادبه معنى النكرة وفاء بلزوم ديار للتنكير * قلت مسلم ولكنه يقبل أل في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعريب وقد يقال التنكير انما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري يخالف لكلام الاشموني وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلا الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد ان كلا من ذلك يقابل نظيره في المعارف شئ يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد ان شيا يقابل لاشئ وهكذا الى آخرها فليتامل اه وعلى الاخير اقتصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شئ لاشئ وكذا الباقي

(قوله لانها تحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فان أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة لصدقه عليهما لانهما لا يقبلان أل المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتامل اه وقد مر الجواب وقد أورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولا يجب عنه وقال أولا أعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بال ثم قال وأشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لنصبهم على أنهما مع أل في صورة الاسم الآتي يجاب بان الوصل بهما عارض وفيه بعد شئ وهو أن يكونا حينئذ مجازا الاخراجهما عن موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب أنظره فان هذه اضافة الى المعمول ومثلها لفظية وكتب على قوله فان كلا منهما واقع الخ) أقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ بشرط ابهامه وحدث ولا يقبل أل والحاصل أن معاني الاوصاف اعتبرت على وجهين في التعريف فلم يكن معناها قابلا

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة (وهي الفرع) لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل المؤثرة (البتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فاما قوله * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها أل (للمح الاصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول أولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان أل في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ماذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار تعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كأنا وهم و) الثاني (العلم) لمذكر أو مؤنث (كزيد وهند و) الثالث (الاشارة كذا) لمذكر (وذي) لمؤنث (و) الرابع (الموصول) بنا على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظا كالذي أو مقدرة كمن

للتعريف بخلاف ذو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وانما المنافاة في لفظها فلعل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما في أل الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا ومعنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرث والعباس والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه أو ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كله وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتامل لعل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف اذا التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولانهما قامتا مقام أي انسان وأي شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وقيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم (قوله كأنا وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) ردبان الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه * فان قيل مشترك الالزام في الغلام * قلنا لانها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لانها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الحواشي ذهب أبو علي الى أن تعريف الموصول بال ورد بمن وما ونحوهما وأجيب بانهما في معنى ما فيه أل وأورد أي فانه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بان تعريفها بالاضافة قاله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معنى أل أنهما في معنى

الذى والتى لا ان أل فيهما مقدرة فما اعترض به فى أى فاسد لانها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذى يراه هو فى أى انها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لان أل والاضافة لا يجتمعان والثانى انه قرر أولا عن أبى على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بأل فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما فى قول الشارح ان أل فى ما ومن مقدرة وقوله ان تعريف أى بالاضافة الا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فليحرر وقائله والمشهور فى تعريف الموصول قولا أما بال أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه اشارة الى ان الناظم رحمة الله عليه انما تركه فى المثال والافهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ولهذا ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطى لان أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ماهنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيته

أو بالاضافة كأى (كالذى) للمذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الاداة) للمذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) اضافة محضة (لواحد منها) أى من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول النظم كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى (المنادى) المنكر المقصود (نحو يا رجل لمعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل أو عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى انهما فى مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح مانسب الى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

* (فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتعيين مسماه وهو اما (لمتكلم كأنا) بزيادة

ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق اليه الابهام ونقض تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشار به) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب

لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لان المعتبر انما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بال وقيل ذو الاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فانه فى مرتبة العلم) قال الدنوشرى أى لئلا ينتقض القول بان المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى فى الافصاح رابعا وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف لذى أل * (فصل) * (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه واطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أى معقود لانه المناسب لقولهم المضمر ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليحتاج منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لانه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى انه صريح بمعنى انه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى انه ليس مؤولا (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو وايا فان الحروف اللاحقة له خارجة عن

تحقيقه كما سيأتي وان أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو المخاطب تارة الخ مستدركا أي مستغنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله وان أراد أعم قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور لان قوله أو لمخاطب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم ارادة معنى فقط كما سبق والثاني تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا * فان قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو المخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتامل * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعاني الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه مما سيذكره * (تنبيه) * قال المصنف في الحواشي عند قول الناظم فالذي غيبة الخ لينظر في نحو هي راودتني فان هي ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استاجره فهذا في المتصل وذاك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شان آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فان قيل فكان حقه أن يقول ما الذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما * قلت انما يحد الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقيني في رسالته المسماة نشر العبير لطي الضمير المفسر لضمير الغائب أما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى هي راودتني عن نفسي ويا أبت استاجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير في قال عائد على يوسف والضمير في هي عائد على قوله يا هلك سوأولما كنت عن نفسها بقولها يا هلك ولم تقل لي كني هو عنها بضمير الغيبة بقوله هي راودتني ولم يخاطبها بقوله أنت راودتيني ولا أشار اليها بقوله هذه راودتني ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب في الالفاظ والاستحياء في الخطاب الذي لا يليق بالانبياء فابرز

الاسم في صورة ضمير الغائب تاديبا مع الملك وحياء منه وعندي ان الذي قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصة عند

الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كأنت) بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعد الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله فالذي غيبة او حضور * كانت وهو سم بالضمير -
(أو المخاطب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وألف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وقمن) باهندات والهندات قمن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ) به (كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء بلفظ بصورته (والى مستتر

حاكم فيقول المدعى للحاكم لي على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم انه لا حق له علي وهو فالضمير في هو انما هو لحضور مدلوله حسا لقوله لي هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قاله شيخنا وكذا قولها يا أبت استاجره عائد على موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا متعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استاجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذي بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة ليكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فجرى الضمير مجرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هي طالق فانها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان أمكنه التاويل في الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه في غيرهما (قوله في اللفظ) قال اللقاني خرج به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر لتناول الحذف البارز المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا احتيس المستتر بالعمدة * قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف خلت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما (قوله والى مستتر) سمي بذلك لانه استغنى عن لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الادراك اللفظي كما أشار اليه ابن الناظم * فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا الان حقيقته لا تظهر أبدا وانما هو أمر ذهني تقديري كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاتيان بلفظ لا يعطي معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل فنسه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ لفظة الخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهرا ثم خ

بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لستره وأخفيته أى فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم اتكلا على فهم المراد ثم ان سلمنا قصدهما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة اصلها ان تبرز وتظهر فى النطق لما تقرر فى الغالب من حالها اذهى من قبيل الالفاظ فاشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدنوشرى أتى بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليسا اياهما لكان حسنا اه ونقل عنه كلاسا طويلا لم أره بخطه وحاصله ان عبارة الشارح نظير الحديث المروى عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بنى تميم على حد ليس الطيب الا المسك وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدا وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لغة تميم بان ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفى قال وأما اذا لم ينتقض فلا اظن أحدا من العرب (٢) على انه اضمر فى ليس ضمير شان والجملة من المبتدا والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران فى قوله وليس منها شفاء النفس مبذول * وذكر ذلك التاج السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمة أبى حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا لا عن المبتدا ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفى اذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله ان الوجهين جائزان فى وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفى فيه ولم يذكر فى المغنى القول بان ليس فى البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللقانى قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذا المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشئ قسيم للشئ فلا يكون الشئ قسما ٩٧ والجواب ان المتصل الذى

وهو بخلافه) أى بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة فى اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر فى) أقوم و(قم) فيقدر فى أقوم أنا وفى قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة (وينقسم البارز الى متصل) بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كاياء ابنى وكاف أكرمك وهاء سليه وبائه) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلى الا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابنى أكرمك * والياء والهاء من سليه ما ملك

وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابنى للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من

(١٣ تصريح ل) بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين فى بحث الكناية قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشئ يجوز أن يكون اعم منه كما فى قولك الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان اعم من الابيض اه ويأتى فى كلام الشارح اشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل وان ما فى باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ويأتى ما فيه وبعض المحققين الذى أشار اليه هو السعد قد ذكر ذلك فى شرحى التلخيص فى بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر فى بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكى (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقانى هذا الحد يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قد روه فى استقم بانت وحكموا بانه يبرز فى زيدهنا ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو فى المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تاكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل ينتزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتاخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير فى ضربتهم هو الهاء فقط وفى هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضى وغيره وسيرد عليك فى كلام المصنف قريبا اشارة اجمالية الى ما ذكرنا فى الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقانى ما فى قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أى وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذى جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهى الاشارة

(٢) قوله فلا اظن أحدا من العرب على انه الخ هكذا فى النسخ ولعله فلا أظن أحدا من العرب يمنعه أو نحو ذلك فليحرر

الى ترتيب الضمائر فى الاعرفية لانه مثل بابنى أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه فى الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التى هى ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل (قوله وأما قوله وما نبالى الخ) قال الدنوشرى قال الموضح فى شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله الا لك أحد ثلاثة أمور الاول ان الاهنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها كما يتصل فى نحو ما لكم من اله غيره كما حملوها عليها فى الوصف بها الامر الثانى ان مذهب سيبويه والمبرد فى المقتضب والجرجانى وبعض المتاخرين ان العامل فى المستثنى الا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله ألا ترى ان من ادعى ان المفعول معه معمول الواو ورد عليه بانفصاله منها اذا كان ضمير نحو سرت وايالك ولا تقول سرت ولك فان قلت هذا مقتض لان يتصل الضمير بالا دائما فى الفصيح قلت هو لازم ان قيل الا هى العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى فى الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لان الاستثناء المفرغ لا عمل لا الا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على وجهين وترك الثالث ولعله ان الاصل فى الضمير ٩٨ الاتصال اوان الاصل فى الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك

ولعلك فقد قال فى شرح الشواهد وانما سهلت وصله فى الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثانى مما نقله الدنوشرى وقد يجاب عما ذكره من النظر بان الموضح لم يدع ان الاعامل فى كل استثناء بل مراده فى غير المفرغ ويكون المفرغ حمل على غيره (قوله فحذف أيا) قال الدنوشرى بجوزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لانه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد الا فكان ينبغى الاقتصار على الوجه الثانى ولكنه

سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة) والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياه وابقى الكاف او أوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالى من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالى وهى مفرد لا جملة والاحرف ايجابى والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك واجاز ابن الانبارى وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فما لى عوض الا ناصر

فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبتدأ به) فى النطق (ويقع بعد الا) وذلك (نحو أنا نقول) فى ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) فى وقوعه بعد الا (ما قام الا انا) وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز فى باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه ان كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

الدالة

ذكر فى البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشرى يوهم انه اذا تاخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما لو اخر وفيه نظر (قوله ويحتاج الى الجواب) قال الدنوشرى قد يجاب بان له أن يدعى ان الهاء ليست ضميرا متصلا وانما هى حرف لاحق لايا المحذوفة (قوله ويقع بعد الا) قال الدنوشرى يرد على هذا الضمير فى قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المنافاة المنفية فى كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى ان المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقانى ومافى العطف انه من المتصل وما ذكره فى بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتامل والاظهر أن يجاب بان ما هنا مبنى على قول ومافى العطف على قول آخر لان فى كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء فى كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الاصلى (قوله وهو خمسة) قال اللقانى ان قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع فى التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسيتبه المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشارة الى أن المصنف

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقانى وتنبيهها على أن الضمير فى المثنى والمجموع مطلقا هو التاء فقط وما يتصل بها حروف دالة
على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشرى احترز به عن الالف فى نحو ياحرسيا فانها فى محل جر انتهى واحترز أيضا عن
الالف المنقلبة عن الياء فى المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فانها فى محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشرى حصر
الخلاف بالياء مع انه جار فى النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع قبل الاربعة النون والالف
والواو والياء حروف علامات كتاء التانيث فى قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن فى الفعل وعليه المازنى ووافقه الاخفش فى
الياء وشبهة المازنى ان الضمير لما استكن فى فعل وفعلت استكن فى التثنية والجمع وجىء بعلامات للفرق كما جىء بالتاء وشبهة الاخفش
ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل فى الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء فى الحالين احتيج الى
الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث وردبانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ واثبتت الياء فى التثنية كتاء

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا) رابعها
(النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه
وخالفه الاخفش والمازنى وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وقع فى الامر (كقومى)
والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون فى محل رفع أصلا (و) القسم الثانى
من الاقسام الثلاثة (ماهو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربى
أكرمنى) فالياء من ربى فى محل جر باضافة رب اليها وفى أكرمنى فى محل نصب على المفعولية باكرم
(و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ماودعك ربك) فالكاف من ودعك فى محل نصب على
المفعولية ومن ربك فى محل جر باضافة رب اليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره)
فالهاء من له وصاحبه فى محل جر فى الاول باللام وفى الثانى باضافة وفى يحاوره فى محل نصب على المفعولية
بيحاوره وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ماجر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من
الاقسام الثلاثة (ماهو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة)
بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنا فى ربنا فى محل جر باضافة رب اليها وفى انا فى
محل نصب بان وفى سمعنا فى محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فانا نلنا *
(وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم فى قوله * للرفع والنصب وجرا صلح * (لا يختص
ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك) فانهما يقعان فى المحال الثلاثة (لانك تقول) فى الياء فى الرفع
(قومى و) فى النصب (اكرمنى و) فى الجر (غلامى و) تقول فى هم فى الرفع (هم فعلوا و) فى النصب (انهم و)
فى الجر (لهم مال و) رده المتاخرون فقالوا (هذا) النقض (غير سديد) بالسين المهملة لان المدعى ان يكون
الضمير فى الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم)
بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة مختلف فى اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق
عليه والثانى ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لان
الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية)

التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف فى غيرها لقوته فيها باتفاق المازنى والاخفش (قوله فانها لا تكون فى موضع رفع أصلا) قال الدنوشرى قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربى حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت فى محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقانى قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بفى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا فى كذا فهو مشترك فيه

لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد بالاصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاى ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقانى عبر بالكاف تنبيها على ماسبق فى الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشرى أحسن من أشكال أبى حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للحال الثلاثة نحو ضربى حسن وأكرمنى وغلامى (قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال اللقانى حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما مر واما بتغاير المعنيين ولو اتحد اللفظ كياء المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشرى هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلايم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معربة كما

مر لقانى قال الدنوشرى وفيه نظر وقال اللقانى كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به فى النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما فى الزمان المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سياتى فى قول النظم واختر بنا متلوفعل بنيا انتهى قال الدنوشرى قال بعض الافاضل وقد يقال ان فى عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فاذن فى قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى * وأقول قد يقال ان الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشئ فى محله فاذا وجب شئ لشئ أعطاه اياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات وأسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم ويجاب بان الحكم فيها انما هو على طريق الاجمال ولا يصح ان يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها فى بحث الضمير دون تقدمها عليه أو تاخرها عنه بيناه فى حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشرى أى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر فى فتحة ما لا ينصرف وفى كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ماذكره المصنف انك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أى قاضيه وفى ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل ان المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به ١٠٠ المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل فليس فى حكم الحاضر والدليل عليه انك اذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنها ضربته واذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا والاصل ضربته أعرب (قوله المرفوع بام الواحد الخ) قال اللقانى اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الاعراب ومحل الرفع بالاضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر فى ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة فى المكان وان الاعراب وأنواعه حقيقة فى الاثر المتقدم فان قيل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل والاجعل ذلك الاعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع فى الاعراب والمحل فحيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة بيانية أى مواقع هى الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقى اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالحمل فهو حقيقى الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقانى مفيد لامرين الافراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف فى الحواشى * فان قيل هلا زعمتم فى اسكن أنت وزوجك ان أنت الفاعل * قلت لان الضمير المرفوع لا يقع الاجنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول فى التثنية والجمع اضربا انتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا أضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك فى اضرب أنت ان تقول اضرب * فان قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر ربك الخورنق اذ فكروا ماوفى الهدى تفكير * قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ فى باب التحذير اياك ان العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وبعد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير فى الضمير وسهلاه انه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يردانهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذر الترك المصنف عدهما انتهى وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه فى هو من ان يعمل هو

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمر له البنا يجب * واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر الى قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه فى النظم بقوله * ومن ضمير الرفع ما يستتر * بقرينة تمثيله بقوله * كافعل أو افق تغتبط اذ تشكر * وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) فى مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير منفصل وهو المرفوع بام الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بام الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا وكما في قول الآخر * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت * وكذا يقال في المبدوء بالتاء أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ماعدا أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو وأنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصح الا بتاويل أحد العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا في قوله كخلا الخ بالواو وثانيا في قوله نحو قولك قاموا ماخلا الخ وفي بعض النسخ بالواو في الثاني أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشري يزاد عليه قول آخر وهو انه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أي ماخلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم اخوتك ليس زيدا انتهى وقد أجاب الدماميني عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه في حاشية الفاكهي في باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشري ان قلت انما تركه المصنف لدخوله في المرفوع بامر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما في الآية فان المستتر في المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذي أسرى بعبده قال شيخنا

بتا مخطاب الواحد والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا ماخلا زيدا وماعدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله المسابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بافعل في التعجب أو باسم فعل) في (التفضيل) فالاول (كأحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثاني نحو (هم أحسن أثاثا) ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأثاثا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كاوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا أفعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدا وعلى هذا فعدا فعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي نحو زيد (هيهات) أي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما أشبهها

سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه الا ضمير المخاطب * (تنبيه) * قال الدنوشري مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما في بعض المواضع انتهى وسياتي تصريح الشارح بذلك في باب نعم وبئس وبقي انهم ذكروا في فندلا زريق المال ان زريق فاعل بافندل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه اشارة الى ان هيهات معطوف على قائم

وبذلك صرح اللقاني وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تاكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح في باب أسماء الافعال يشعر بانها تتاثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كالمبتدا أولا فهذا المثال مبني على ذلك لكن ياتي في كلام المصنف في الكلام على حسب في باب الاضافة التصريح بان أسماء الافعال لا تتاثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضي منع ان يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا انما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير في اسم الفعل الماضي ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيات قلت قد تردد في ذلك شيخنا الدنوشري في باب أسماء الافعال وقال شيخنا العلامة الغنيمي يحتمل أن يكون الضمير المستتر في تهيات تقديره هي وقرأ تهيات بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع انه انما قال والله لافعلن ويحتمل ان فيه ضميرا مستترا تقديره انا جوازا فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك ممنوع ألا ترى الى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففي كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا في الاول وأنتما في الثاني فان قلت من أين لك ان الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما قلت قال الاندلسي الضمائر الراجعة الى المبتدا الابد أن تكون على وفق من تعود اليه غائب

لغائب ومخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أى اعراب كان انتهى وهو بعمومه شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر فى هيت لك أولا انتهى كلام شيخنا الغنيمى فى بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقى) قال اللقانى أى يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام أن التنبيه فى اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفى فى اثباته مجرد المسند والمسند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الادب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقانى اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ١٠٢ ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه فى تأدية معناه بل فى رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار فى الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه فليتامل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقانى الذى عند الرضى انه تاكيد اذا قال ما نصه وأما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تاكيد له قاله فى باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان (ما مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) فى الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الا هو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقى) من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار فى الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو فى مجلسك وجاء الذى عندك أو فى الدار وزيد خلفك أو فى المسجد وجاءنى زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم) * للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) فى التسهيل وغيره (وابن يعيش) فى شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح فى شرح القطر وخالفهم هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر لان الاستتار) للضمير (فى) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو و (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففى غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه أو ما قام الا هو ففى تركيب آخر) أسند فيه القيام الى سببى زيد والى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فى تركيب آخر يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا أن يقع النظر عن خصوصية المسند اليه والثانى انه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادى عنه أيضا فى شرح التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما أن يريد بالجواز الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذر والثانى مخالف لما أصلوه من القواعد وهو انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) فى التقسيم (أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أى الظاهر (كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين) أحدهما

وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار فى الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه فليتامل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقانى الذى عند الرضى انه تاكيد اذا قال ما نصه وأما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تاكيد له قاله فى باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان (ما الاتصال متعذرا فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره فى المستثنيات غير قادح فى دخوله فى القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن الاتصال الخ) أى وهو هنا ممكن بالاتيان بالضمير مستترا والمتعذر انما هو الابراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشرى منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقانى واعلم انهم وضعوا لجمع المذكر صيغة تخصه ولجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيستثنى عن سر ذلك انتهى وقال الزرقانى انما لم يكن المجرور المتصل هو الذى كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع فى الضمير الذى هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد ذلك بطريق الاصالة والا فقد يقع ماذكر في محل نصب فيما اذا كان مؤكدا لمنصوب كما سيأتي في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فانه في محل نصب الا أن يقال أن ذلك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشري فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سمينا به فعلى القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بانه أن يبني وعبارة الاسنوي في الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمي به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به في الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله واللواحق الخ) قال الزرقاني من التاآت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزه الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفنن وفائدة ذلك ١٠٣ ماقدمناه من انه اشارة الى أن الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشري ظاهر صنيعه ان كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لقانى فهي كايا (قوله المذكر) التقييد به هنا وفيما بعد لا حاجة اليه كما مر فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقاني أي اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والاخفش ما يتصل به أسماء أضيفت ايا اليها كقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف انتهى ووجه الدلالة تسمية ذكر اضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال

(مايختص بمحل الرفع) لا يتجاوزه الى غيره (وهو أنا) للمتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن ففرع انا) واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهي (هي وهما وهم وهن) وتعليله ما تقدم * (تنبيه) * المختار في أنا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي أنت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان أنت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكسرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الها وحدها وحكى عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (مايختص بمحل النصب) لا يتجاوزه الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع (نحو ايای للمتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (وفروعها) تسعة ففرع اياه (ايانا) لا غير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (واياكما واياكم واياكن و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياهما واياهم واياهن) على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك وأجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اى زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير أيضا في محل خفض

الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشئ الى نفسه وهي باطلة وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الا لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشئ الى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاءني زيد نفسه كذا قال * قلت الذي اعتذر به من وقوع الاضافة في قولهم نفس الشئ وعينه ان المضاف في مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة

الشئ الى نفسه حيث يلتزم المصنف فى اياك مثلا انه من اضافة الشئ الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقانى البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين انما هو بعد المستتر فى ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى وأقول اذا أسقط البارزة يلزم اسقاط قوله من التعليل فى قوله لان البارز اما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لان الضمير اما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فانه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فان المعانى فى كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة اذ كل منها اما مفرد مذكر او مؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها ثمانية عشر فالفاظ كل من المتصل والمنفصل وان كانت اثنى عشر لكن معانيها ثمانية عشر واذا ضربت ثمانية عشر فى خمسة التى هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور فى المتصل ومرفوع ١٠٤ ومنصوب فى المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة

باضافة اياا اليه والثالث ماذهب اليه الزجاج ان اياا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف اياا اليها فهى فى محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم

وذوارتفاع وانفصال أناهو * وأنت والفروع لاتشتبه
وذوانتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لتثنيتهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا فى اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمتما قمتن قام قامت قاما قاموا قمن أمثلة المنصوب المتصلة أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن أمثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامى لى غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل فى كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة تاء المخاطبة فى تقومين وقومى وخالف الاخفش والمازنى ذاهبين الى انها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى تقوم وقم وقد تقدم ما فيه

*(فصل) * القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه وهى هنا (انه متى تاتى) وامكن (اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله) لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمتك اياك) لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا أشار الناظم بقوله

وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تاتى ان يجىء المتصل

(فاما قوله) وهو زياد بن حمل التميمى * وما اصاحب من قوم فاذكرهم * أى قومى

وقال الدنوشرى هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما ياتى بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال والتمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر اذ الضمير فى قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم فى اياا أنها هى الضمير وان اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا فى أنت وأنا ونحوهما الضميران واللواحق لها الخ اللهم الا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قمتما وقمتم الخ) قال الدنوشرى التاء فى قمتما وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء فى الجميع ولكن ضممت تبعا للميم لان الميم شفوية فخفف بالحركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما فى المراح (قوله قاما) قال السنباطى قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب (الا مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح فى شرح الازهرية وهو سهو اذ المصرح به فى كتب القوم ان قاما للمذكر وان المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك (قوله حكم كلى) قال الدنوشرى مراده به قضية كلية انتهى يعنى ان الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التى هى اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هى الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشى المطول والمختصر عند قول التلخيص فى الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله انه متى تاتى الخ) قال الشهاب القاسمى القاعدة فى الحقيقة هى قوله متى تاتى الخ لا انه متى تاتى لانه مفرد والقاعدة القضية الكلية اه وقد أشرنا لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشرى هو عطف تفسير لقوله تاتى (قوله فنحو قمت الخ) أتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله جمل) قال الدنوشرى هو بفتح الحاء والميم اه وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال

الحريرى انه زياد بن منقذ وقال العينى المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه اما المباشرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينهض ما رد به فى المغنى على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدمامينى المصنف فى حواشى المغنى وقد يقال مراد المصنف فى المغنى انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد وللمبالغة بقى أن يكون ما قاله ابن مالك مرادا وقال أيضا فى شرح ١٠٥ الشواهد ويحتمل عندى أن يكون

(الا يزيدهم حبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * (اياهم الارض فى دهر الدهارير)

فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومى فذكرت لهم قومى الا بالغوانى الثناء عليهم حتى يزيدوا قومى حبا الى ويدل عليه انه وجد فى أصل قصيدته * لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاولى مفعول أول ليزيد وحبا مفعوله الثانى وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح فى المعنى وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليهم لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فى فاذكرهم النصب فى جواب النفى والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح فى شرح الشواهد والباء فى قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم

* بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثانى وضمنت الميم مخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكلفت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه (و) اذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال (مثال ما لم يتأت فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصركم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرايا كم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة جرت على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله

فان أنت لم ينفك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل

أى فان ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك أحدو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو أن يلى اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما أنا وأما أنت أو يلى اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لايا * لك فرنى فلن أزال مطيعا

فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تاكيدا لهم المتصل فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ويجوز فى فاذكرهم) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ويجوز فى فاذكرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب فى جواب النفى لان انتفاض النفى انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تاتينا فتحدثنا الا فى الدار (قوله فى بيت قبله) وهو انى حلفت ولم أحلف على فند

فناء بيت من الساعين معمور

الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشرى قال الفراء أصله ادا هير جمع ادهر جمع دهر اه

وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضى أن الدهارير هى الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أى سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سيأتى فى شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقانى والجواب من الجهتين أن الكلام فى ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع فى محل رفع ولا فى المشترك (قوله أو يلى اللام الفارقة) قال الزرقانى أى بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اه وجرى هنا على انها لام فارقة وفيما سيأتى فى باب ان تبعا للمصنف على انها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقانى مفعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله قم مرني جواب شرط مقدر (قوله أو ان ينصبه الخ) قال الذو شري حاصل ماذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لان كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدا والخبر (قوله وانما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول * فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم * قلنا لانسلم أن الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا أنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان أنا ولي الا في المعنى) قال الزرقاني وذلك لان أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني ولقائل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تامل (قوله لانه كان يصح أن يقال الخ) قال السنباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٢ الشاعر المتقدم فليتامل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتات ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ماذهب اليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما أدعى صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وانما أدافع أو مثلي عن احسابهم لا عن احساب غيرهم لان أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحالي الى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله اذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزي قد يوجه ذلك

أو أن يكون منادى نحو يا اياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو) يتاخر عن عامله و (يلي الا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * انا الذائد الحامي الذمار وهو الفرزدق (وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي لان) أنا ولي الا في المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الا أنا) أو مماثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما أدافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا تو كيدا وليست ما موصولة وأنا خبر ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما ونقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاديذود اذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراء ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشئ المعدود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه اذا اتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (مسئلتان) يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله

وصل أو افصل هما سلنيه وما * أشبهه في كتبه الخلف انتمى كذا لك خلتنيه

(احداهما) وهي الاولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الاخص في اتصال (وليس) المقدم (مرفوعا)

العدول بان المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاده في المطول تعليلا آخر وصدر به وهو ان قوله انا الذائد دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال انا الذائد والمدافع أنا قال الغزي قوله لان قوله انا الذائد دليل الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يتحسن اه أي كان المدافع حينئذ مبتدأ وأنا خبر أو قد جعل أنا أولا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لانه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشئ بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمر للجنس لا للعهد الذكري كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السنباطي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال * وقدم من شئت في انفصال معناه ان

الضميرين فى الابواب الثلاثة أعنى باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم والتاخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعنى حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الحال الثانى سلنى اياه وكنت اياه وخلتنى اياه وسلنيه اياى وكنت اياه وخلته اياى ويلزم من ذلك ماقاله الموضح وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما فى صنيع الشارح فتامل (قوله مع ثلاث ضمات) أى لازمات فلا يردان اجتماع ماذكر موجود فى ألزمكموها ولم يقرا منه لان ضمة الميم اعرابية وهى غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطى أما فاعل كما مثله الموضح أو مفعوله نحو الدرهم اعطاؤكه اياه جود عليك ومنعك اياه بخل عليك ويجاب أيضا هو ماخوذ من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضمر اه وقال السنباطى لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمرادهنا قيد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثانى

مرفوعا لتعين فى الثانى الانفصال كما تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الا مستترا نحو زيد ضاربك فيجوز فى الثانى الاتصال والانفصال قال الرضى وأما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثانى وانفصاله أيضا نحو ضاربك اياك اه وهذا يفهم ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه فى العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشرى فيه رد على العينى فان فى كلامه خللا من جهة انه أنشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر أضيف الى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد فى عجز البيت لا فى هذا وانه نسب حبيك الى أبى حيان وهو برىء منه وانه أعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون لى حشوا وقد أعرب أيضا القد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم الذى آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال فى صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانها وطات الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتامل (قوله لانه خبر فى الاصل الخ) قال الدنوشرى هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب بجائز التعلق والالغاء وهو لا يكون معهما الا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال أولى وردهما الناظم فى شرح الكافية بانهما يقتضيان جواز الانفصال فى الاول لانه كان مبتدأ وذلك ممتنع باجماع وما أفضى الى ممتنع ممتنع (قوله أخى حسبتك اياه) قال الدنوشرى أعرب العينى أخى منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالاخوة وهو يخبر ان نواحى صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده

(مرفوعا) بان كان منصوبا او مجرورا (فيجوز حينئذ فى الضمير الثانى الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالى اتصالين فى فضلتين (ثم ان كان العامل) فى الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما فى باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولامرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه (كالمعامن) قولك لشخص فى عبد (سلنيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيدا سالنيك ويجوز على مرجوح سلنى اياه وملكنى اياه وسالنى اياك ولكون الوصل أرجح لم يات التنزيل الا به (قال الله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسالكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل فى الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلى الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حبى اياه) فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) فى الحماسة

لئن كان حبك لى كاذبا * (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام فى لئن موطئة للقسم وفى لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفى لى تقوية لعمل المصدر فى مفعوله لكونه فرعا عن الفعل فى العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثانى بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثانى وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبى اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولياك اياه ومن الوصل قوله

لاترج أو تخش غير الله ان أذى * واقيكه الله لاينفك مامونا

فاتى بالضمير الثانى متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه (وان كان) العامل فى الضميرين (فعلا ناسخا من باب ظن (نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر فى الاصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيرى اختار الانفصالا (كقوله

أخى حسبتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

هكذا قال بعضهم وفيه تامل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقانى ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف فى الحواشى فى الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثانى ليس بخبر فهو من باب سلنيه وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثانى هو الذى كان مفعول الثلاثى * فان قيل المفعول الثانى كان مبتدأ وهو مقو للفصل كالخبر * قلنا لانسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقانى يقال رجل برأى صادق واخال بكسر الهمزة والقياس فتحها لانه من خال يخال (قوله أو احدى اخواتها) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع والغرة كقوله ليس اياى وايا * ك ولا تخشى رقيبا انتهى وقال الزرقانى قال المصنف يتقيد ذلك فى لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد فى الجامع اه من النكت أقول ففى مفهوم قوله أو احدى اخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشرى من

أخى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدا وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحى جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الهاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد فى حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثانى (و) الارجح (عند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله بلغت صنع امرئ بر أخالكه) * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا بكان أو احدى اخواتها) سواء أكان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنته أو كانه زيد) فيجوز فى الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفى الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) فى الترجيح فى نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بانه الدجال (ان يكنه فلن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى

(لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان) الضمير المتقدم على الضمير الثانى (غير أعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقدمن ما شئت فى انفصال * (نحو أعطاه اياك أو) اعطاه (اياى) فان كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياى) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضى الله عنه * اراهمنى الباطل شيطانا * فنادر والاصل أراهم الباطل اياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

تعين الفصل فى جميع اخوات كان ومن اطلاق القول فى ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء أكان قبله ضمير) قال السنباطى فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم ما رجحه فى الالفية ورجح فى التسهيل التفصيل وهو الفصل فى باب ظن والوصل فى باب كان وفرق بان الضمير فى خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب القدماء من الانفصال فى باب ظن والاتصال فى باب كان أكثر واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب أعطيت ان كان بعضها ظاهرا وكان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتامل (قوله ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقانى كان ينبغى للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز فى الثانى الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقانى أى من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقانى ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترز الاعرف وفى الرضى ما معناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثانى شاذ اذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربهوك وضربهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشرى

يزاد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال الا أن يكون الاول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان اعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعملة في الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للاشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبني على الاول وان ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه في رسالة أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفرادا الخ) قال الزرقاني أي أو أفرادا وتثنية أو أفرادا وجمعا أو تثنية وجمعا (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لان قاعدة باب أعطى ان يكون المفعول الاول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثنى المفعول الثاني كما لا يخفى و يمكن ان يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهوك ولكن الانفصال عند راجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من هنا أي من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة) بان يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف والى ذلك أشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا * وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتنيه اياي و) قول السيد لعبده (ملكتكه اياك و) قول السيد اذا أخبر شخصا انه مملك عبده نفسه (ملكتهوه اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلا * وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لو جهلك في الاحسان بسط وبهجة * (أنالهماه قفو أكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه وأتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتنانيه ولا علمتنينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهوها او أعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيته اياه

(فصل) قدم في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بشاوورجحان الثبوت ورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أوليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل

المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان الاختلاف في ضميري المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماك فلتحرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطي أي لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري المتكلم وضميري المخاطب فلا يصح فيه ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان بيان ذلك ان نافي علمتنان للمتكلم ومعه غيره والياء فيهما للمتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبني فان زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المغني في أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضا وذكرها المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني وعبارته النون له في الكلام مواضع كثيرة وانما أذكر هنا أقسام الذي يعد من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكب الجواد (قوله لتقي الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضربين ونحو قل أدعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضربين

أي وقومي وأكرمي وقال الدنوشري أوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فانها لا تشبه الجر لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كثرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال المحشي شيخ الاسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعاو رمى فلا كثرة فيه فكان ينبغي ان يقال الحق المعتل بغيره طردا للباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان الاعراب كذلك فانه يظهر تارة ويقدر أخرى اه وقوله والمقدرة أي ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربي أكرمني وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وانما ١١٠ سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونهما أحدهما

التباس ياء المتكلم والثاني التباس أمر المذكر بامر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الامر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ولحقت ان وأخواتها جواز الشبهها بالافعال ونقل السيوطي عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ اه وما ذكره شيخ الاسلام في تقدير الكسرة في نحو دعاذكره الرضي فانه قال ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني أما طردا للباب واما لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عطاي وقاضي وقوله أو شبهه قال الزرقاني أي كاسم الفعل * فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال * فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما ان الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن أفعالا) قال اللقاني هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ماخلا ني وماعداني اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا يليها الا الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشري شذوذه انه ماخوذ من غير ثلاثي وهو افتقر اه وقال الزرقاني أي لانه لم يضع من الثلاثي وهذا مذهب الاكثرين قال المرادي وليس من الشاذ ما أفقره خلافا لاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى أفتقر ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره (قوله اذ ذهب القوم الخ) قال الزرقاني اذ هنا للفاجاة وغرض الشارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقل اذ ذهب القوم ليسي بل وصفهم بانهم كرام

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعاني) في الماضي (ويكرمني) في المضارع (واعطني) في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ماخلاني وماعداني وحاشاني) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

(تمل الندامى ماعداني فانني) * بكل الذي يهوى نديمي مولع

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى مللا مجاوزا الى غيري وأما أنا فلا أمل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرني الى عفو الله وما أحسنني ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني (قال بعضهم) وقد بلغه ان انسانا يهدده (عليه رجلا ليسني) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أي ليلزم رجلا غيري) وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان أسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنني هو قول البصري وهو مبني على ان أفعل في التعجب فعل ماض (وأما تجويز الكوفي ما أحسني) بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية (فمبني على قوله ان أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسينه وردبان التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس المجحود فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومي كعديد الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليسي)

(قوله وأما نحو تامرونني وتحاجوني الخ) قال الزرقاني فيه اشارة الى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من انها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربوني ونون التوكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربنني وتضربنني لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يوهم كما قاله الشهاب القاسمي ان الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتامل (قوله تدلكي) قال الزرقاني من الدلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشري هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) ان أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر اذ كثيرا ما يكون الاثر مقدرا نحو لتبلون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من دراكني وما بعده والباء للملابسة (قوله لحياتي) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أي صالحا (قوله فياليتي اذا الخ) اذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وو لجت خبر ليت أو و لجت جواب وجملة اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما بيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس) قال السنباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تغليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتني ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والفراء لا يقتضي الغلط لانه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لانه امام مجتهد في العربية وكذا في تغليطه في لعل

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليسي قد نظم) والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله

* وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تامرونني) وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه (ان المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله

* أبيت أسري وتبيتي تدلكي * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو نحو يامركم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دراكي وتراكي) بكسر الكاف فيهما (وعليكي) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى أتركني و) الثالث بمعنى (ألزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأماليت) المشار اليها بقول النظم * وليتني فشا (فنحو ياليتني قدمت لحياتي) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه

(فياليتني اذا ما كان ذاكم) * ولجت وكنت أولهم ولوحا

باسقاط نون الوقاية من ليتني (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتني) باثبات النون (وليتي) بحذفها (وان نصبها العلي) المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلي أبلغ الاسباب أكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم ابن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الاسود النهشلي يخاطب امرأته عذلته على انفاقه ماله

(أريني جوادا مات هزلا لعلني) * أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى أريني جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا مخلدا لم يمت لعلي أرى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) اثبات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتي وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (بجعل ليتي نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلي ضرورة) مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر وفي لعل التجرد لانها شبيهة بحروف

بمجرد ما قرره قبل من قوله وان ١١٢ نصبها العل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليتامل (قوله بقية اخوات) قال الدنوشري لو حذف بقية كان أحسن وقد يقال الاضافة بيانية وهو ماخوذ من اللقاني (قوله وهي ان الخ) قال الدنوشري اذا اتصلت نون الوقاية بان وأن ولكن وكأن فالامر ظاهر واذا قيل انى قائم مثلا بنونين فقط فاختلف في المحذوفة فقيل هي الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل انها الوسطى لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبا وقيل هي الاخيرة لانها التي بها تناهى الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف في من وعن ضرورة وفي قد وقط قليل لا ضرورة اذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع الا أن يفرق بان من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغير أواخرها بخلاف الاسماء (قوله لانهما مبنيان على الكسر) قال الزرقاني أي وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون * فان قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبني على الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون (قوله ولك أن تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد تاكيد القد والياء للياء فيه

الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل) واليها أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (كقوله) وهو قيس بن الملوح

(واني على ليلى لزار وانني) * على ذاك فيما بيننا مستديمها

فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبران وهو برای ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى واني لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كأني لم أركب جوادا للذة * ويجوز كأنني وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكنني عن حبها العميد * (وان خففها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الا في الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك أشار بقوله في النظم

واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا

(كقوله)

أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أي غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لي وبي) مما هو على حرف واحد (وفي) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاي وعداي وحاشاي) بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر وأما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء وأما خلاي وعداي وحاشاي فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها الاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان أحمر الوجه أقشر

(في فتية جعلوا الصليب الههم * حاشاي اني مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وان خففها مضاف فان كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) المازني (وغلط ابن الناظم) في شرح النظم (بجعل الحذف في قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثالهما) أي الحذف والاثبات في لدن وقط وقد (قد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روى (في حديث النار) بالاضافة (قطني قطني) بنون الوقاية (وقطي قطي) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الارقط (قدني من نصر الخبيبين قدي) باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قدني باسكان

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقانى أى الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد الخ) قال الزرقانى أى من كلام الموضح حيث قال وان خصصها * (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقانى صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما سيصرح به اه قال الشهاب القاسمى فان أراد فى الالفية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وان أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتى آخر الباب وقال الزرقانى هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لان تعيين هذا تعيين مطلق وذاك تعيين مثل تعيين ذى الاداة فى الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتى فان قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب فى بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود ذلك اه وقال السنباطى قوله يعين مسماه يعنى يدل على أن مسماه متعين والا فقد يعترض بان مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو ان مسماه عين بعد ابهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فانه لا يدل على مسماه حينئذ الا أن يقال هو دال على ذلك فى الاصل وعروض ذلك به لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السنباطى لم يقل الشارح احترازا عن التعيين فى الذهن لان المصنف يرى أن لا تعيين الا فى الخارج

الدال ثم الحق ياء القافية لاياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لانها سبة الياء قاله الموضح فى شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأرادبهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابى خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذى كان يكنى به وروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع وأرادبالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول الناظم

وفى لدنى لدن قل وفى * قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمى فعلين بمعنى يكفى لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا (وان كان) المضاف (غيرهن) أى غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبى وأخى) لعدم السكون * (هذا باب العلم) *

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسى وسياتى) آخر الباب (وشخصى وهو اسم يعين مسماه تعينا مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا (فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعين بعد الوضع لامر عرض فى المسمى وهو الانفراد فى الوجود الخارجى (و) خرج (بذكر الاطلاق ماعدا العلم من المعارف فان تعينها لمسمياتها) ليس تعينا مطلقا بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (ألا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه مادامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذى انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب

(١٥ تصريح ل) كما سياتى ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم احتياجه فى دلالته على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجود فى كل من الحدود والمخرج المذكور لكن فى عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وان كان غير الوضع الاول فليتامل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطى أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد فى الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده من انه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود اذ لا دلالة له على تعيين أصلا وانما هو كلى لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئى المخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السنباطى ايضاح هذا المحل يحتاج الى تقديم مقدمة هى أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا استعمالا أما القسم الرابع وهو لفظ جزئى وضعا كلى استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئى آلة لملاحظة كليه والقسم الثالث هو الالفاظ الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالانسان وضعه لمفهوم كلى واستعماله كذلك فان وضع ملاحظا بوضعه القدر المشترك بين الافراد

واستعماله باطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتماله عليه وباطلاقه على جملتها كذلك والاول هو العلم كما لايخفى عليك مما ذكروا والثانى المضمرات وأسماء الاشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين افراد اشتراكا تواطؤيا ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فانا مثلا موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذى موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة ١١٤ العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل فى أنت وهذا المفيد للعموم المراد به العموم البدلى لا الشمولى (قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال فى كلامه بعد فى اسم فى الاشارة *(فصل)* (قوله من المذكرين الخ) قال العلامة اللقانى هذا التبيين يبطل مالاجله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول مالا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو وأيضا أبو قبيلة) قال السنباطى فى هذه العبارة شئ اه أى لان قوله هو وأيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقانى لايخفى انها من أولى العلم اذ القبيلة نوع من الناس فلو قال مايؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشذقم) قال الزرقانى سيبويه هو بالذال المعجمة قاله مكى فى حاشيته اه وقال المصنف الحواشى بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التى أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظم الشدق كما هى زائدة فى الشجعم وهو البليغ الشجاعة ولهذا أكد به الشجاع فى قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضى انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره فى فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) فى الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قتل به (قوله بكحل) فى حاشية الصحاح لابن برى كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند *(فصل)* (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم اليهما هو العلم الوضعى وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية فى غيرها يشمل هذا القسم

فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى (ونحو هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا) فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبى فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقى) من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعين *(فصل* و) العلم الشخصى (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكورين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة بن العبد لامه قال أبو عبيدة وهى خرنق بنت عفان من بنى سعد ابن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثانى (مايؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حى (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهرى فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبى صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشذقم) علم فحل من فحولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفى المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل ان عرارا وكحل اصطدما فماتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذكر فى النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال

كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق

وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كأنه ماخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) فى كلام

(قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشري قال المصنف وقال الخوارزمي الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومحبب قال الدنوشري قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل مما فاؤه واو وفي التنزيل موعدكم يوم الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كغازة وقد نقل انه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتانيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي ياء الى الواو ومن غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه حييت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الادغام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما في سيد وميت ولو بنيت فعلة من حي لقلت حية وعن أبي العباس انه انما صح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لاعلال الفعل اه وفي التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ١١٥ ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصح اه فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله استعمل قبل العلمية الخ) بانه لابد في العلم من ان يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه اشعار بشخصاته وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع ان المرتجل ما نقل لامناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بان الاعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بان من الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشري هو تعريف غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما ياتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية وان خلا من سابق استعمال * كمد حج فانسبه لارتجال وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما لشخص (قوله لفرس) قال الدنوشري هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضح في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اه (فائدة) قال الرضي وسيبويه جعل أباجادو هوازا وحطيا بناء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان أباحادا مثل أبي بكر وجادا من الجواد وهو العطش وهوازا من هوز الرجل أي مات وحطى من حطيحط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كما صمت لبرية)

سيبويه على وجهين أحدهما مالم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الودو الودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ مالا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب) في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) اما ان يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (اما) ان يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة (وفضل) وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فانه في الاصل الفحل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (اما لفاعل كحرث) فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن (أو لمفعول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومحمد) فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمر) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام او أمر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اه وأما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ

اصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الأمر الضم اما لان مضارع فعل يجئ عند بعضهم مكسور العين ومضمومها قال ابن الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهي (قوله كاطرقا) قال الدنوشري هو من جملة بيت هو على أطرقا بالليات الخيا * م الا الثمام والا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت في البيت قبله وبالليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجر وهي أعواد تنصب فتظلل (قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشري ينافي ذلك ظاهرا قول الموضح في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطي ولا يضر على هذا الجهل بما نقلت عنه وهذا لا ينافي ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه الخ * (فصل) * (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ) لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذ الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله ولعل وجه صنيع الموضح ان من تتمة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثاني وهذا فرع عن معرفة ان العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبي كما بيناه في حواشي الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبر ولا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته للنظم في الترتيب الذي أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجازا اه وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية الفاكهي في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطي اعترضه أبو حيان بان ثم أشياء كثيرة سمي بها فصارت أعلاما وهي مركبة وقد عربت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك ان الواقع في كلامهم انما ينقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتي وقد تعرض في باب ما لا ينصرف من التسهيل لذلك فقال في باب التسمية باعط كائن ما كان لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل اعرابه فراجعه وهذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادي في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب في الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أو لا محصور فيها ويبقى الكلام في المركب العددي والظاهر انه من المزجي وان كان تعريف المزجي لا يتناوله بحسب الظاهر وسيأتي انه اذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزجي الذي ذكره المصنف والناظم وقال اللقاني قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمي قلت يجوز ان يريد شيخنا فسح الله تعالى في مدته بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيدا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على ان المراد الاسنادي الاصلي بدليل قوله وحكمه الحكاية والا فلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتي من أقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله والا فلا حكاية هنا مبني على كلام الرضي الآتي وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادي وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتامل (قوله مركب اسنادي) قال اللقاني ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمي قضيته انه يحكى بعد العلمية وفي الرضي في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه ويأتي كلام الرضي قريبا

الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلها ظاهر (كشاب قرناها) أي ذؤابتا شعرها أو فاعلها مضمر بارز كاطرقا أو مستتر كزيد من قوله بني يزيد بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في شرح التسهيل (ولكنهم) أي النحاة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله

ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد

(وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل في الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود

(فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (والى مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادي) وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى

(قوله وهذا النوع مبنى) لايخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكى وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أى على الاصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد فى حواشى المتوسط مانصه جعل الشارح مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لامن المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعذر اه فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضى والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثانى منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبنيا كما فى الفعلية وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو أزيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة فى الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد أو مازيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثانى لامطلق الاعراب ولامعينه فالحكاية لاغير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولا من الاعراب المعين قال الشهاب القاسمى وهو المخصوص الموجود عند النقل ١١٧ كرفع الجزأين فى زيد قائم وقوله آخرا وان لم يكن للجزء الثانى قبل العلمية لامطلق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المنقول من جملة مبنى وهو مايفهمه كلام الناظم كما ياتى وقال الشهاب أجاز بعضهم فى نحو قت علما الاعراب فتقول جاءقت ورأيت قتا ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما فى الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كتى وهل يدخلا فى نحو قت قنا فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه واعرابه كالمقصور فيقال جاءقنا ورأيت قنا ومررت بقمنا وظاهر التعليل خروج نحو قاما اذلم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان فى يزيد الخ) أى لانه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدر منقولا من قولك يزيد المال لاغير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف فى شرح الشواهد وبنى بدل أو صفة ويرجح الثانى ان البدل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمر وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبنى كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبئ بان أخواله بنو يزيد ومثل هذا لايحتاج ان يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أما ضمير لهم فيؤدى الى تقديم الحال على عاملها المعنوى والاكثرون يمنعونه مطلقا وأما اخوالى فيؤدى الى تقديم المبتدا من حيث هو مبتدا وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحك يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممتنع فى الحال مع شبهها بالظرف فالظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعونه فى الظرف فالظن بغيره اه ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما فى كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز ذلك فى الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه فى حاشية المختصر فى الديباجة

(كبر فى نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم وبيت الله لاتنكحونها * بنى شاب قرناها تصر وتحلب

(وقال) رؤبة فى حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالى بنى يزيد) * ظلما علينا لهم فديد

والقوافى مرفوعة فلولا ان فى يزيد ضمير امرفوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى موضع المفعول الثالث أى فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لابفديد لان صلة المصدر لاتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد وردّه ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالياء آخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الظبات كأنما * كسيت برود بني تزيد الادرع قوله في حد الظباة حال لا متعلق ببعثرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة اللقاني أي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خبير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتامل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطي قدره قبل قول المتن فحكم الخ اشارة الى ان الفاء لتفصيل شئ مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله فحكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب للبناء أي مما تركيبه للعلمية كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احداهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال الثلاثة كما كان وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف ١١٨ أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احداهما عقيب لاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معدي كرب في النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت اضافته تقتضي صرفا تامل ولا يخفى ان ماذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي واضافة صدره الى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجي الآتي بقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسياتي في باب مالا ينصرف تجويز المصنف ماذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللقاني هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذ المزجي المختوم بغير ويه معرب بجملته والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكانه تسمح في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم * ذا ان بغير ويه تم أعربا * أحسن من عبارة الموضح لنسبة الاعراب الى جملته (قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ماقيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي مما تركيبه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيته ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تامل

اسما

والجارى على الالسنة بنى يزيد بالياء آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) اما (مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها) في ان ما قبله مفتوح الآخر مالم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل عن الاعراب الى الجزء الثاني اصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كمعدي كرب) لرجل (وقالي قلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمي ومسعى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا الاعراب مالا ينصرف للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الاشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمي أن يعرب اعراب مالا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

(قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغير ويه تم اعربا) أى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب مالا ينصرف من بيان كونه علما مركبا اما المظهور ذلك أو احالة على ما يأتى فى باب مالا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وبما تقرر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضح لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافى) عطف على توهم اما فى المعطوف عليه والاضافى مما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وان كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا للاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب أو عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها وبراعى الاصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى معد يكرب فى وجهى التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغير ويه تم اعربا * (وأما مركب (اضافى وهو الغالب) فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة الا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم اعربا * وشاع فى الاعلام ذو الاضافة

*(فصل وينقسم) * العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* واسما أتى وكنية ولقبا * (فالكنية كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) بن أبى قحافة

به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيد افيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى اذ المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيما

تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاءنى زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فتامله وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الاعلام المركبة) قال السنباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافى بالغلبة يخالف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سيأتى الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبة أى ان المركب الاضافى انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أى الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكنى أى فى الاعلام المركبة فليتامل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطى أى لا بمعنى الجر يان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط الا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التاء سقطت من الكاتب *(فصل) * (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره وجمع الاولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضيت كالكناية سواء لانه يعرض

بها عن الاسم وهى عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمائها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابى الحسن لامير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقانى وصف لمذكر من الكائمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذا التانيث فى المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقانى عبر بما ليشمل المفرد والمركب فيشمل بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان فى نحو أبى الخير واللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحمد ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق والذى يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمكن اعتراض عليه أميرا فريقية فى تلقيبه بابى القاسم مع النهى فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتامل وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنعه فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه فى الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتامل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد بمحمد ذلك والثانى أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال فى حواشى النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون نحو محمد لقبا وانه لا مانع من ذلك وليس فى كلامهم ما ينافيه وان اعتبار الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه قلت اخراجه مطلقا ممنوع اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشئ لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على انه يجوز ان لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية ومما من شانه فليتامل انتهى وفى حواشى المطول للفنرى فى الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وماسواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبى الفضل وأبى جهل لا يضر وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد فى حواشى العضد قوله يشعر بمدح أى باعتبار مفهومه الاصلى لان ذلك قد يقصد تبعا وقوله الاصلى أى أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطى يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثانى لا من الاول (قوله وفرق الابهرى) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال فى المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقريبة باصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقانى قد نص ابن الانبارى على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم بيد أنه قبل الاسم كما فى قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطى فى نكته قال عقبه ففى هذا تخصيص لاطلاق

رضى الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبى صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازى فى العلم الجنسى أو ابن أو بنت كابن دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنىء من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (و) الضعه نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شانك به فادخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفى فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الابهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به لالتة الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل الرضى به انتهى والذى علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم فى الآية الشريفة مانصه ولك أن تجيب بانا لانسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدا وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم فى كونه محكوما عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢٤ الامتناع فى شئ ويمكن اجراء ذلك

لان الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلى وذلك مامون بتاخره ولان اللقب يشبه النعت فى اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبه (كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله

* وأخرن ذا ان سواه صحبا * (وربما قدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما

(أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقياء بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقياء أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذور أحد أجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما (قال) اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أقسم بالله أبو حفص عمر)

ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضى الله عنه أن ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث فى يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فى أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفى نسخة من الخلاصة ما) أى شئ وهو قوله * وأخرن ذا ان سواه صحبا * وذلك (يقتضى أن اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابى عبد الله أنف الناقة) لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

فى مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى بن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود فى قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فالظاهر الذى لا ينبغى غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر فى اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تاخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة اذا قدم أعرب على حسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر فى محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقانى هذا التعليل يقتضى وجوب تاخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضى صرح بالاول فى النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التى من افراد اللقب

(١٦ - تصريح ل) كابى الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال اللقانى بالف التانيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن أنظر ابن الناظم فى باب التانيث انتهى أى لانه قال فى أوزان الالف الممدودة وفعيلياء كمزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنباطى يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مسامحة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله اما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه أن يكون تاكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه اشعار بان قطعهما غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقاني قف على ان حذف المبتدا هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أي فالاضافة ممتنعة في الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثاني بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقاني موجها لمنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك نظر الافراد المعنى كما في هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطي الابهام في هذا لا معنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مفردا والثاني

في قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ماذكر وبقي عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضا * فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وما قبله شامل للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره * قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا فيه بخلاف القسم الآخر فلا يتصور فيه الا حالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم لم يجعل المتن على عمومه ويبين في التقرير ان الصحيح هذه الحالة لا تتصور الا في كذا وكذا * قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغي للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهمه انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحته * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجر الى طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا في الاصل) قال الدنوشري عمل بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة ملح الاصل فليتامل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفته * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها في الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وان سميت ألقابا معتبرة باصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام في نحو الزرقان مما ليس بصفة في الاصل وفيه الالف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة
* وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا * فالاشارة بذا الى اللقب وهي أصرح في المراد لكن قال المرادي وما سبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثاني منفردا (كعبد الله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعت الثاني للاول) في اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعته من التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأل كالحرث قبة أو كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج وهو

لاتضاف الى موصوفاتها * قلت كلامنا فى الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجمود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شئ انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذى هدانا لهذا وبما تقرر يعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أى على منع الاضافة فى المسئلة الثانية أما الاولى فهى مشهورة فى كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشرى غايته ان التاويل المذكور يجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ماذكروه هنا جواز اضافة الاول الى الثانى قياسا ومقتضى مايأتى فى باب الاضافة انه سماعى والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد وقوله انما أول الخ غير واضح فى نحو اكتب لى سعيد كرز فان المسمى لا يكتب فليتامل انتهى ويجاب بان قوله وانما أول الخ بالنظر للاكثر من انه نسب للاول مايصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول مايصلح نسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقانى هذا الجواب غاية مايثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الالف) قال الدنوشرى رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتامل انتهى قال اللقانى الشاهد فيه حيث رفعه اذ المثنى المسمى به يعرف باعراب أصله وقال الشهاب ان لم يكن فى الرواية مايمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب مالا ينصرف (فصل)

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الاضافة (و) وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتى الصناعة والسماع أما الصناعة فلانا لو أضفنا الاول الى الثانى لزم اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثانى بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ وأجيب عن الثانى بانه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة فى المفردين وجواز الاتباع فى غيرهما أشار الناظم بقوله

وان يكونا مفردين فاضف * حتما والا أتبع الذى ردف

وماذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتى مثله فى حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جوابا لغير فهو جواب الموجب

(فصل * والعلم الجنسى) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الاداة الجنسية أو) ذى الاداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصى (تقول) فى تعينه تعين ذى الاداة الجنسية

(قوله تعيين ذى الاداة) قال اللقانى بين فيما ان تعيين ماعدا العلم من ذى الاداة وغيره مقيد فالجمع فى تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذى الاداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بان قوله تعيين ذى الاداة أصله تعيينا مثل تعيين ذى الاداة والمماثلة بينهما فى الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أى وان افترقا بان التعيين فى العلم الجنسى مستفاد من جوهره وفى محبوب

أل منها وقال أيضا اعلم ان أل الجنسية هى المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتى المعرف بها لواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى أدخل فردا من هذه الحقيقة وهذا فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ كالمعارف وقد يأتى المعرف بها للاستغراق الحقيقى أو العرفى نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله فى التلخيص وشروحه وقد يأتى المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما فى الكتاب وتبعه الشيخ المحلى فى شرح جمع الجوامع واعلم ان علم الجنس هو الموضوع لماهية متعينة فى الذهن أى باعتبار تعينها فيه يستعمل فى واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك ان لقيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليهما المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقى باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم فى علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة فى الذهن ومشارا بها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذى الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ماذكروه وكان قوله فى الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معينا أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا فى بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتامل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذى اعتبروه فى علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر فى الذهن ولو فى ضمن فرد

لمعين أو مبهم وكان الاشارة الى الفرد الحاضر زائدة على ماذكر فليتامل مع انه يقال حينئذ أيضا ان كان الاطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن تطلقه على المبهم أيضا لامكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللقاني فيه بحث لان تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ الى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شئ انما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التاويل هنا انتهى والدنوشري أخذه فقال قد يقال التاويل الذي ذكره متأت هنا (قوله في حمارقبان) قال الزرقاني قال في الصحاح حمارقبان دويبة وهو فعلان من قب لان العرب ١٢٤ لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لان النون أصلية (قوله أجيب بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح الى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وانما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذا لم يطلق الا على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك عاملوا جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السنباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضح اولا يوافق القول الاول وكلامه آخرا لا يوافق واحدا منهما فان يفيد ان كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا اسامة أو ان رأيت اسامة فقر منه أو اسامة أجرأ من ثعالة

(اسامة أجرأ) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعيين الجنس (بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذين للجنس) لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذي الاداة الحضورية (هذا اسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة (بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الاشارة الى الجنس * فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب ان أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا أشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا أسدا بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا أبو الحرث انما تريد هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد ان تشير الى شئ قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم الا أن تقصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مامون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (ان كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتانيث) اللفظي (في اسامة وثعالة) وكزيادة الالف والنون في حمارقبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري * فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه * قلت أجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني و يمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (و يبتدأ به و يأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا (و يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة تحو رجل كذلك فظهر من كلامه أولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم

ووضعوا البعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

*(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع سبع وهو ما له ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كاسامة) للاسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله

من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثاني أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده ما أدري أي هي بن بي هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة وقيل هيان بن بيان اسم ولد بن لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحمق) لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أي شيء لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفهما ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه بمكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز ورد جعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله

اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم * الى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا * نحج معا قالت وعاما وقابله

(وبخار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع في قول النابغة

انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للبره * كذا فجار علما للفجره

(هذا باب أسماء الاشارات)

(قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف في الحواشي انه لم يقع التغليب في العلم الجنسي (قوله قال الموضح الخ) فيه اشارة الى انه مخالف لقوله هنا الثاني أعيان تؤلف (قوله ورد جعله علما) قال الرضي ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا وقع فقد جاء منونا في الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد جاء باللام كقوله

سبحانك اللهم ذو السبحان

قالوا دليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا مانع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله

*خالط من سلمى خياشيم وفا انتهى وقوله لانه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الآن يقال اضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع ان أكثر أحواله الاضافة

(باب أسماء الاشارة)

(قوله وهى كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشرى جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله واشارة اليه فصل أخرج ماعدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة فى هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى ماعاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان اشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الحسية وماذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل فى الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والاعتراض يلزوم الدور حيث أخذ لفظ الاشارة فى كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة فى قولنا اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدمامينى (قوله أو جماعة) أى آحاد مجتمعة قوله اما مذكرا ومؤنث قال اللقانى الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره الا ان يجعلا واقعين على شئ وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فللمفرد) أى الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقانى قوله فللمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما فى اللفظ كزيد والزيدان لا فى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذبيانى نبئت نعمى على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى فقال الزمخشرى الاشارة للصفة مثل ذاك الكتاب فيقال فما بال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذاك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين والى الجمع كما يأتى فى كلام الشارح والى كل شئ وذلك فى حبذا على القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطى ١٢٦ يعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب جى وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شئ فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافى ومن وافقه على ان ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح ان أصله ذيى فحذفت الياء الاخيرة فصار ذى فقلبت ألفا فصار

وهى كل اسم دل على مسمى واشارة اليه (والمشار اليه اما واحدا واثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكرا ومؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين فى ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين فى ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة فى ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية (فللمفرد المذكر) فى القرب أربعة (ذا) بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللمفرد المؤنث) فى القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة

انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذيى بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الاولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمى أى ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتى فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ ان يكون واوا والا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس فى كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما فى أسماء الافعال الا ان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تامل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشرى انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما فى المتن أو أربعة للمذكر على ما فى الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويجاب عن النظر الذى لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المؤنث أكثر بانه قد ورد فى السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له فى الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء

(قوله وتى) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة تى بالتاء والياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان تى لا تستعمل الا مع ها التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تى ولا هاتى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم فجاء بغيرها التنبيه قال بعض شراح الالفية لابن معطى (قوله وذه) فان قلت هذا تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا الثلاثيتوهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدا محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا وعلى الوجه الثانى اللام داخلة على مبتدا محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا أن يقال تشبيها بان العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالف المفرد هذه الالف الموجودة والا فشان ألف المفرد ان تقلب ألفا فى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء ١٢٧ لزوم الكلمة حالة واحدة وأما

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وتى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذه وته) باشباع الكسرة (وذه وته باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لاترك الاشباع (وذه وته) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بالف (وللمثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وتان) فى التانيث بالالف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو ان هذان) بالالف وتشديد نون ان (لساحران مؤول) وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان يك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على انه حمى به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافيه بمعنى ما واللام بمعنى الا يجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (وجمعهما) فى التذكير والتانيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى

القائل بالاعراب فيرى انقلاب الالف ياء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد عاله بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقانى أى جمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا جمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر

من قول المصنف وجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشار به الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لان قوله بذا المفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الا ان قصده لهذا الاطلاق يوهم التساوى وزعم الجوهرى وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمدا على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الادوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا تعلق له بالنحو فالظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبنى عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أو لان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجر وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثانى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكره فى مقابلة تقييده له والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتانيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله ممدودا ومقصورا) قال اللقانى حالان من أولاء ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلى وانما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وان كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة

انتهى قال الرضى وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طوماروا أما قولهم هؤلاء على وزن توراب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز فى ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد والارجح فى قوله كسر الميم الذى هو واجب اذا فك الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بنى أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقانى ان قلت الضم يوهم انه أمر ١٢٨ الجماعة مع ان الامر هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد فى

أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقانى كذا فى شرح الشواهد للعينى هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لابد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبنى على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

(فصل)

(قوله لحقته) قال اللقانى الهاء عائدة على المشار به لا اليه وان كان هو المذكور وقال قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذى فتقول ذيك وفى الرضى وأما ذيك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا (قوله لان أسماء الاشارة لا تضاف) يعنى ان الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا باضافة اسم الاشارة اليها وهو لا يقبل الاضافة لملازمته التعريف وفى ذلك كلام بيناه فى حاشية الالفية وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقانى معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافى كونه من غير الغالب جزما *(تنبيه)* قال المصنف وقد جاء هذا يعنى الافراد مع كون المخاطب جمعا فى الاسم قال

وأبغض من وصفت الى فيه * لسانى معشر عنه أذود

ولست بسائل جارات بيتى * أغياب رجالك أم شهود

فقياسه رجالك لكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزى قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز فى الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقته ها التنبيه) قال اللقانى يقتضى قوله ويشار الى المكان الخ جواز دخولها فى اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضى منها

لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح فى حواشى التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام)

فاشار باولئك للايام وهى لا تعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى العيش بعد أولئك الايام والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما فى ذلك من الزيادة على قول النظم

بذ المفرد مذكر أشر * بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع * وفى سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى

(فصل) ما تقدم فى المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) ان تفتح فى التذكير وتكسر فى التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به فى البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) فى المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها الا ما) مبالغة فى البعد وهذه اللام أصلها السكون كما فى تلك وكسرت فى ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه

(الا فى التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء فى ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) الا (فى الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون وفى لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) الا (فيما سبقته ها) التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله * واللام ان قدمت ها ممتنعة *

(وبنو

تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثها قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين اشارة الى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقانى اعترضه بعضهم بانه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفى الجمع فى لغة من مده وأجيب بان القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز فى اسم الاشارة الخ) قال الزرقانى قال الرضى وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال وكذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار اليه أو المشير أى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف قبل وكقوله

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة
أتى قدر من دون ذاك متاح

قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا يسلم ان التقدير دون أولئك الامور (قوله كيف لبيد) قال الزرقانى جملة مفسرة أو مستانفة استئنافا بيانيا

(فصل)

(قوله ويشار الى المكان الخ) قال اللقانى معناه ان الامكنة يشار لها بهذه الاسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى انتهى وعبارة الرضى يعنى ان ههنا ألفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قيل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف المكان القريب اشارة الى أن قول الناظم دانى المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه تبعه فى تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هنا وبما بعدها بالاشارة الى المكان بمعنى انه لا يشار بها الى غيره لانه لا يشار اليه بغيرها لما مر عن الرضى لكن لا بد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الاشخاص فلا يشار اليه بهنا واخواته كما حررناه فى حاشية الالفية (قوله أو هنالك) قال الزرقانى أى ولا يجوز هنا الحاق ها التنبيه لما تقدم من أن اللام يؤتى بها ما لم يتقدم ها التنبيه (قوله أو هنا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله أى القائل ثمة خطأ (قوله أو ثم) مبينة على الفتح فى محل نصب

وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا) لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومى لم يكونوا اشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالكا

والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشائب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من أن اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه فى شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد ولجمعه أولا للقريب بمد وبقصره أولئك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز فى اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذى البعد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد

(فصل ويشار الى المكان القريب) بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو انا ههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بالفاظ (بهنالك) مجردة عن ها التنبيه (أو ههنالك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أو هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أو هنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثلاثة ألفا لكسرة الاستعمال (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أرد أمن فتحها قاله السيرافى وأنشد لذى الرمة

هنا وهنا ومن هنالهن بها * ذات الشمائل والايمان هينوم

(أو هنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أو ثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

(١٧ تصريح ل)

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقانى يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمى أجاب أطال الله بقاءه فى الدرس بان الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أى رجع وضمن معنى فسر قال اللقانى أى صح أن يؤول ان لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقانى فيه دور اذ العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول ويجاب بان المراد بصلته اللغوية أى ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو أمرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أى أمرتك بان قلت لك قم انتهى قال الزرقانى ظاهر قوله ولم يحتج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تامل اه ١٣٠ ولا يخفى وجه التامل فكثيرا ما ياتى فى الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح فى المغنى ان ان الداخلة عليه غير ها واستدل بدليلين وردهما فراجعه فالخلاف كما هو جار فى الامر جار فى الماضى (قوله وما المصدرية) قال الزرقانى أى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدمامينى وقال التحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر فى المغنى بالزمانية قال وعدلت عن قولى ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة والمخفوض كالمخوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشرى الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره فى باب الاستثناء قال الشارح هناك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح فى بحث دام ان كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذى) أى حين الاستغناء بالمصدر والا فهو اسمى قال اللقانى ويشكل على كون الذى حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم مراد الفاضل الرضى بكونها اسما ان المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت فى ذلك نظر فليتامل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشرى قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا لحكاية تمنيهم

لا مفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله

وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أوهنا * أوبهنا لك انطقن أوهنا

(هذا باب الموصول)

وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفى و) موصول (اسمى فـ) الموصول (الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة ان) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله فى المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى (وكى) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذى) على وجه حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذى يبشر الله عباده قاله الموضح فى الحواشى ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبى دهبل الجمحى

ياليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أى انزالنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) أى بنسيانهم اياه ومثال كى (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أى التعمير ومثال الذى المصدرية (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو ان الاصل

(قوله كل القوم) قال الزرقانى أعربه فى شرح الشواهد تاكيدا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على ان كلا لا تضاف فى التوكيد الى ظاهر قيل ولاحجة فى هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعانى

السنة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب والافهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله للعالم) عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى تعالى كما أشار اليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بانهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف ان الذى يطلق على البارى جل وعلا بل ذكر بعضهم انه يوصف بالذى لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذى وغيره من الموصولات المبهمات

كالخوض الذى خاضوا. فحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو انه أوقع الذى على الجمع كقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أو ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه قال الموضح فى شذوره وهو (ضربان نص) فى معناه لا يتحاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها للمفرد المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالحرف العالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يوم كم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها) فالاول (نحو وقد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) والثانى (نحو ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) فاوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياء الذى التى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالالف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا ونصبا) تقول جاءنى اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس فى تثنيتهما و) فى (تثنية ذا وتا) السابقين فى بحث الاشارة (أن يقال) فى تثنية الذى (اللذيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية التى (اللتيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) فى تثنية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء و) كما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى) كالذى وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو اليا من الذى والتى والالف من ذا وتا وأثبتوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية (كما فرقوا) بينهما (فى التصغير اذ قالوا) فى تصغير الذى والتى وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتا من تيا (على فتحة) الذى كان قبل التصغير (وزادوا ألفا فى الآخر) فى الالفاظ الاربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التى تكون فى أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير

لكن بل ورد اطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط فى باب النداء لم يرد اذن شرعى فى اطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى والتجا فى صحة ذلك الاطلاق الى ما ذكره النووى قدس سره فى الاذكار فى باب الدعاء عند القتال من قوله فى أدعية ماثورة يا من احسانه فوق كل احسان لا يعجزه شئ نعم ان حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن فى اطلاقه ما يغنى عنه وقد تبع حفيد السعد فى حواشى المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) قال الزرقانى هذا يدل على انها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال

الرضى وقد تشدد ياؤهما نحو الذى والتى فاذا تشددتا أعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى أى ولا وجه للاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا للذى

تنال به العلاء وتصطفيه * لاقرب أقربيه وللصفى

وحكى الزمخشرى انه أى المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشرى يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال أى مرفوعين أو ذوى رفع عند البصريين (قوله وهى اللام الاولى)

صوابه وهى اللام الثانية (قوله فى شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء أدعى مع ذلك أن لغة اللذ بلا ياء مخففة من الذى فصار الام الى ان التثنية بعد الحذف ١٣٢ تخفيفا فالتعويض من المحذوف صحيح رد بانه لا معنى حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى

بين الضمة والالف وماذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذى والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ماهنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الآخر فى تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف) منهما وهو الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (أو تاكيد للفرق) بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه * والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفى حالتى الجر والنصب (خلافا للبصريين) فى زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين احدى ابنتى هاتين بالتشديد) فيهما فى حالتى النصب والجر فى هاتين (كما قرئ) فى حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز احداهما ومنع الاخرى تحكم (وبلحرث بن كعب) أجعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد (قال) الفرزدق

(أبنى كليب ان عمى اللذا) * قتلا الملوك وفكا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبى وهذيل بن عمران الاصغر كان أخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل فى العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) * لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أذنه واسمه غياث ابن غوث الثعلبى وكان نصرانيا وجاز حذف النون فى اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك الحذف (فى) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص ان فى نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفى نون الاشارة لغتان) الاثبات والتشديد (ويجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره) أى لغير العاقل (قليلا الا لى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح فى شرح اللمحة (مقصورا) على الاشهر كقوله رأيت بنى عمى الالى يخذلونني * على حدثان الدهر اذ يتقلب

(وقد يمد) كقوله أبى الله للشم الالاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهى فى هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجنى للوصل أيامنا الالى * مررن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة

ان اللذان تثنية الذى وحذفت الياء فى التثنية مع ان دعوى الحذف فى المبنيات غير مقبولة بل هى لغات مختلفة وقد يجاب بمنع انه لا معنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بانه للتنبيه على ان الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف فى المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه ان لد مخففة من لدن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقانى قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل فى التصغير دون فى التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس فى أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف فى المصغر حرف وحركة وفى المكبر حرف فقط (قوله وبلحرث) قال اللقانى أصله بنو الحرث فرخم فى غير النداء بحذف النون والواو (قوله فى حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقانى قوله يحذفون النون يعنى رفعا وغيره بدليل قوله وتلخص ان فى نون الموصول (قول وتلخص ان فى نون الموصول) قال اللقانى وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجر على سنن المتمكنة الجموع) أى لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفى فى كونه على سننها دعوى تخصيص الذى بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة فى اثبات المخالفة الا أن شان الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

اللذان واللذان تثنية اللذ واللات لا على ما قاله المصنف من انهما تثنية الذى والتى وان الياء حذفت لانهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذى عام واللذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذى ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) ١٣٣ قال بعض الفضلاء لاى معنى اعتبروا

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذين (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهى لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما وأو للشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) * يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث اللاتى واللائى) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذى الاثنى التى * والياء اذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أوله العلامه * جمع الذى الألى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا * باللات واللاء التى قد جمعا

(وقد يتقارض الألى واللائى) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح

(محا حبها حب الألى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الألى مكان اللائى (أى حب اللاتى) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بنى سليم

(فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

فاوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضح فقال (أى الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزرا وقعا * (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوى ما ذكر * وهكذا ذو ومثل ما اذا أى كما

ولكل منها كلام يخصها (فاما من فانها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (فى ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى

(ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكأنهم قالوا أنعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

الجمع هنا لا فى الذى مر وهو موجود فى الجميع بل وفى التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتقارض الألى واللائى) قال اللقانى ويعين المراد منها عود الضمير اليها من الصلة (قوله ومن عنده علم الكتاب) هم مؤمنو اليهود والنصارى (قوله أن ينزل الخ) قال الدمامينى وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما فى قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسئلة أنه متى نسب الى المسمى شئ من ذلك الكلام شأنه ان لا ينسب نفيا ولا اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة (قوله فاوقع من على سرب القطا)

قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من انما هى واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى فليتامل (قوله فى صباحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وانما قالوا ما نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا فجاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن بان الخطاب لعباد الاوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة والخالق فرعا فجاء الانكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتامله (قوله كالمثال الاول) قد يقال فيه نظر لان من لا يخلق شامل لاشياء كثيرة مما لا يعقل كالاصنام والاوثان الا أن يقال ان أفراد العقلاء أكثر وقال الزرقاني الكثرة والقلة ليسا باعتبار الافراد بل باعتبار الانواع كما لا يخفى (قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المسئلتين الاوليين أيضا ويمكن أن يعم كلام الشارح (قوله ما عندكم ينفد) قال الزرقاني أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى ولقائل ان يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولانواع من يعقل) زاد بعضهم كونها آحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بانها مصدرية فانظر

في القلة على أعصر وفي الكثرة على عصور والخالي نعته (فدعاء الاصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيأ (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الارض) فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الاية الارض تاكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لانواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه أما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما

حاشيتنا على الفاكهي (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين للبهم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة وقال السنباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ يجاب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل الافراد بدليل الآية المذكورة اذ لا ينكح الكلي وانما ينكح الافراد وكأنه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلانه لا يصح هذا مردود اذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(قوله وللبحث فيه مجال) قال السنباطي لعل وجهه ان المقتضى لتنزيله منزلة ما لا يعقل الابهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وان كانت صفته مبهمة للعلم بانه ممن يعقل ولكن نقل المرادي عن أبي البقاء ان ما بمعنى الذي لانه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الكشاف وقال ماطاب ذهابا الى الصفة قال السعد يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولي العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول في مازيد أي أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ماشئت من هؤلاء الرجال أي القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ماذكره المصنف يعني الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أي انكحوا الموصوفة باي صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فجعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا زائدا على ذلك فانه يأتي بما نحو لما خلقت بيدي فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحو أني نذرت لك ما في بطني محررا المراد انها جعلت ما في بطنها وثمرة فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ١٣٥ ذكورته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر ما ظهر أي هذا الشئ الذي ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقاني أي ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا يتأتى الا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولية

(للبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري أبشر هو أم مدر (أنظر الى ماظهر) وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قال ابن مالك في شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني وللبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من السنة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أي بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني (ويرده قوله) وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك * (فسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور أن اياها هنا استفهامية منصوبة ينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا اي ينقلبون أي انقلاب (و) أي الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين) في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل (وسال الكسائي) في حلقة يونس

لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للجرور بعلى محذوفا أيضا أي فسلم على شخص مقول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنعم الولد ومالي بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أي فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادي هذا أي بناء أي مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتاويلا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر اذا ما أتيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديري الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتامله فان خالفه أشكل عليه تقديرهم في ماهي بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشري قضيته أن تعريفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتهما وكل منهما يفيد ما لا يفيده الآخر فتعريف الاضافة يزيل ابهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقاني الرضي وأيا مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لان في أي ابهاما من جهة نوعها ومن جهة نفسها ففي الاضافة تعيين نوعها وفي الصلة

تعيين نفسها انتهى وفى حاشيتنا على الفاكهى مالا يستغنى عن مراجعته (قوله أن أيا وضعت الخ) قال الزرقانى اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليل بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشرى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بان قال أى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الابهام وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقانى (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذى قبله الخصوص على معنى يعجبنى الشخص المخصوص الذى سيقوم انتهى ويجاب بان الذى وقع منه القيام مخصص لتعينه فى الخارج لان الماضى يدل على الوقوع فى نفس الامر فليتامل (قوله وقد تؤنث) اذا أعربت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابى عمرو محتجا بان فيها التانيث والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبيه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع فى التوكيد للعدل والتعريف بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد شبها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أى كيعجبنى أيهن قامت (قوله ما تبين لى أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما فى الآية والبيت المشهورين فان ما أجيب به منهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بانه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف لمضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد وبذلك تاثيرا من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقانى أى وجملة الاستفهام مستانفة قال فى المغنى وذلك على قولهما بجواز زيادة من فى الايجاب (قوله ورد ذلك فى المغنى) قال الزرقانى أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من فى الايجاب وقول الشاعر

اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل

يروى بضم أى وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستانف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بان التعليق خاص بافعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطى على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

(لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له لمه فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اه أى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائى بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هى معربة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخولف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائى والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما رويت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة

يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذى يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللقانى قال الرضى كان حق الاعراب ان يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفى الرضى اشارة اليه قال ان أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية ١٣٧ مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أى ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة فى نحو ذلك حيث لا عهد والا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فاكرمت المحسن قاله الرضى ومراده حيث لا عهد خارجى والا فالصلة لابد أن تكون معهودة بالعهد الذهنى (قوله وسكت عن الصفة الخ) الاظهر انه سكت عنها هنا اتكالا على ما ياتى قريبا فى بحث صلة أل من ذكرها وللاشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال

وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه فى المغنى (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمازنى) فى أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها فى نحو قولهم قد أفلح المتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازنى عن الثانى بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مظانا لا يحذف فى غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لابى الحسن) الاخفش وهو ثانى قولى المازنى وحجتهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى

فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جنى فى كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائى

فان الماء ماء أبى وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت)

فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهى مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطى من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بنى طيئ فتقول فى المذكر ذو قام وفى المؤنث ذات قامت وفى مثنى المذكر ذوا قاما وفى مثنى المؤنث ذوا تا قامتا وفى جمع المذكر ذوو قاموا وفى جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) فى الاصول عن جميع لغة طيئ على

(١٨ - تصريح ل)

الدنو شرى عبارة السيوطى فى همع الهوامع وذو فى لغة طيئ الى ان قال وهى مبنية على الواو وهذا قد ينافى عبارة الشارح الآتى ان يقال معنى كلام السيوطى انها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أى على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللقانى مع الاعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قاد فى التوضيح وحكى اعرابها أى ذات وذوات فخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجرى الوجهان فى غير ذات وذوات حرره (قوله وفى مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقانى فيقال ذوان وذوا تان وتجمع ذووو ذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله فى المثنى فان كلا منهما يختم بالنون * (تنبيه) * ظاهر كلام الرضى ان تصرفها مخصوص بحال الاعراب وكلام المصنف قد يقتضى أنه يكون حال البناء أيضا فليتامل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السنباطى على ما قرره الشارح فى عبارة المتن حيث

قال أولا عند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيئ يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها وجمعها) وتانيثها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطي فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدنوشري نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لأينق انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون الايجوز ان ذوات في البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا ١٣٨ لمبتدا محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى

صاحبات ويكون مما أضيف اليه الفعل بتاويل المصدر كقولهم اذهب بذي تسلم أي بذي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف اليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لان ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثير نون ولو كانت ياء لكسروا الاول لتسلم الياء كما في قولهم عيس (قوله على أينق) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوها مبالغة في التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقوا ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اه واقتصر على القول الوسط لان خير الامور أوساطها (قوله ان لاتكون للاشارة) قال اللقاني لايخفى ان ذا مشترك بين الاشارة والموصولية كما في الرضى وقد نص الاصوليون على صحة اطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لاتكون ذا للاشارة انما ينبني على المرجوح اذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بان اشتراط المصنف ماذكر ليس لما أشار اليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهي مخصوصة بجواز عمل ماقبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيحه الموضوع

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الاطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اه قال الفراء في لغات القرآن ورب ما قالوا هذان ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات وبرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذوا تا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذات تعرف اه (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين) على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم

وكالتي أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتي أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ماقبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من أينق موارق * (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ونجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) في ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الاول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي واذا أعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جوازا ونصبا قاله الموضح في الحواشي (وأما اذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها ان لاتكون للاشارة) لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني) والمفرد لايصلح أن يكون صلة لغير أل (و) الامر (الثاني أن لاتكون) ذا (ملغاة) والغاؤها على وجهين أحدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ماذكره بقوله (وذلك) الالغاء (بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع في الكشاف ١٣٩ في سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع

المقدمة بصنعت والتقدير أي شئ صنعت (كما قدرها كذلك) أي مركبة مع ما الا انهما في محل جر (من قال) لسائل عن شئ (عما ذا تسأل) والتقدير عن أي شئ تسأل (فاثبت الالف) من ما (لتوسطها) في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ماذكره بقوله (ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخصوصا جواز ذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من اذا لم تلغ في الكلام

(و) الام (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية للحاق من دونها واما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا أن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامري

(ألا تسألان المرء ماذا يحاول) * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسالان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه أم هو في ضلال وباطل (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي كما قال ابن مالك أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني

ألا ان قلبي لدى الظاعنين * حزين (فمن ذا يعزي الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار (والكوفي لا يشترط) في موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميري

عدس ما لعباد عليك امارة * (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا (أي والذي تحملينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم اشارة) على أصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدا (وطليق) خبره وهي (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أي وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان

في شعر ابن المرحل وكان ماذا فانكره ابن أبي الربيع فصنف في الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه غاب قوم كان ماذا
ليت شعري لهذا
واذا عابوه جهلا
دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال الدنوشري ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا اعراب أولا وهل تفيد شيأ أولا (قوله الا ان يقال الخ) قال السنباطي فعلى هذا فالمقصود اثباته ونفيه زيادة الابهام لا أصل الابهام وحاصله ان ما أكثر ابهاما من من فاشبهت ذا في زيادة الابهام وقوله والمرجع في ذلك الخ كأنه كالاستدراك على قوله الا ان يقال الخ أي وان أمكن ان يصح الفرق بما ذكر فالمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ قال المصنف في شرح الشواهد بالغاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه (قوله لان ما التنبيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضي اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل (قوله وتحملين حال) أي وحذف الضمير العائد على ذي الحال كالمحذوف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر وردبانه ليس المراد الاخبار بانه محمول

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتتميز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطي ذكر هذا توطئة للاشارة الى ماسيأتي لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ماذكره هنا وعمم في الاول كان أولى لكن قصد ان يجعل الكلام في شيء واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الامران قال في الكشاف في سورة النساء في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من ومعناه يعني انه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وافراده ثانيا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتانس زيادة في النعيم وما في الافراد من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقري وذكر ابن لب انه عرض ذلك على شيخه ابن الحفار فاجاب بانه تعالى لما ذكر في الاول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وان كان مجموعا في المعنى فهو في اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح ان يكون في جنات متعددة معا خبرية فناسبها افراد خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعي اللفظ لزم الاخبار بمؤنث عن مذكر فروعي المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هي ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال الزرقاني أي لانه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول و بيمينك صلة أي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله

لعمرك ما أنت الليث أكرم اهله * وأقعد من افنائه بالاصائل

كانه قال لا أنت الذي أكرم اهله فاكرم صلة الليث ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يا دارمية بالعلياء فالسند * فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيا من ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان

(فصل * وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة (متاخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول النظم

وكلها يلزم بعده صله * على ضمير لائق مشتمله

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سالتك ولا تقل من سالك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله

وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخالف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * الاصل في رحمته * وسعاد التي أضنائك حب سعادا * أي حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها أن تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

(قوله معهودة) أى معلومة للمخاطب ثم قاله ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشرى وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافى كونه عاما أى شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الا فى مقام التهويل الخ) قال اللقانى اعلم ان المبهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغى اذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الابهام أى الاجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا فى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة فى ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشانها وقد ذكر ١٤١ اللقانى ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا وفى تعريف الشارح للطلبية نظر لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متاخر فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا ايجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الانشاء وان القسمة ثنائية وتثليثها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقانى أى بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أى استعمالهم لها فهى انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظر (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ)

خبرية (معهودة) للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (الا فى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أى البحر (ما غشيهم) أى الذى غشيهم أمر عظيم والمرجع فى ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى أضربه ولا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجى له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم انما جىء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثانى (الظرف المكانى والمجرور المكانيان) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء (الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا) وجوبا وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذى مكانا والذى بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك والى ذلك أشار الناظم بقوله

قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظرا الى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى انها وضعت لان تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكانى) قال الزرقانى قيد بذلك لان الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكانى دون الزمانى وأما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفا فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال فى المغنى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة ان يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

ملاحظة متعلقه يصح الوصل به تم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص مالا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما
كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وبهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغنى عن اشتراط التمام
فليتامل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل فى الضارب بمعنى الفعل وهو مع
المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه فى المطول فى بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة
من قوله ان جملة الصلة لا محل لها ١٤٢ من الاعراب خلافا للدمامينى لانها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هى جملة لم تحل

* وجملة أو شبهها الذى وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أى الخالصة للوصفية) وهى التى لم
يغلب عليها الاسمية لافيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان
المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبى قد حبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص)
الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول الناظم * وصفة صريحة صلة أل * (كضارب
ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم
المفعول والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح فى المغنى ان أل الداخلة على الصفة
المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكر بطحاء فانه فى
الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة (وأجرع) مذكر جرعاء فانه فى
الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا
تنبت شيا (وصاحب) فانه فى الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه فى الاصل
وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبى والدليل على ان هذه
الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل
ضميرا انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختيارا (كقوله) وهو
الفرزدق خطابا للرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم لترضى حكومته) * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند
ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله فى النظم * وكونها بمعرب الافعال قل * وهو اختيار ثالث
فى المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على
قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا
قال لتمكنه من أن يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء فى الشعر ولم يجئ فى الكلام سواء اضطر
اليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما
والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

* (فصل) * يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة أل فالاول كقوله

نحن الأولى فاجمع جمو * ع ثم وجههم الينا

أى نحن الأولى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى أى بعد الخطة التى من فظاعة شانها
كيت وكيت وانما حذفوا اليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه

محل غيرها عند صاحب المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف فى التذكرة ذكر ما قاله الدمامينى فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد فيما عدا نحو قوله

انى لك المنذر من نيرانها فاصطل

وقوله

من القوم الرسول الله منهم

لانها فى هذه حالة محل المفرد المعرب فى قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقانى أى وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أل أولا كما مثل بقوله أم صبى الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطى فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافى الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتامل (ويجوز

* (فصل) * (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسمى فسيأتى فى بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفى المغنى ان الكوفيين والاخفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم أى والذى أنزل اليكم وأما الحرفى فسيأتى فى بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الابهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أى نحن الأولى الخ) أى بدليل فاجمع جموعا ثم قال الزرقانى وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو ومن جموعا له الدمامينى

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذى ذكر فيه بطريق التبعية للكلام على أى والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف فى الاول بالنسبة لما يليه وكذا فى الثانى (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف فى عدم اشتراط كون المبتدا غير منسوخ لكن بقى المصنف لم يذكر فى المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تمم به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضى غير المبتدا أما خبره وكون الضمير خبر المبتدا أقل قليل فلا يكون فى الكلام اذن دليل على أن خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا وأما خبران فحكمه حكم خبر المبتدا وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشرى فيه نظر ولا نسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتامله انتهى وقال السنباطى أى لانه مقدم من تاخير وتقديم ما حقه التاخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبنى على كلام السكاكى فراجع التلخيص فى بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشرى ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت فى الظرف ضميرا يرجع على الذى وأبدلت الهاء منه كان على ١٤٣ ضعف لان الغرض الكلى اثبات الالهية لا كونه فى السماء والارض وكان أيضا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفى الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعا عنه وكان المعنى ان فى الارض الها انتهى وقد ذكر المصنف فى المغنى فى بحث اذ وفى الباب الثانى انه لا يعرف أن البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده انه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر فى نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا وان المختار فى الاول الرفع على البدل والثانى بدل لان المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى واذا لم يتكرر البدل الابدل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع فى الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف فى البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح فى منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعرى كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفى مسئلة تعدد البدل كلام للدمامينى فى شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه فى حاشية الالفية فى الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف فى صلة غير أى) قال الدنوشرى الفرق بين أى وغيرها أن ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعى التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضى لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما فى قول الحفيد وانما اشترط فى صلة غير أى الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط فى كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذى فى السماء اله) فى الرضى أن الصلة فى الآية طالت بالعطف عليها

(و يجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدا) فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا) يحذف (فى نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار لان الخبر غير مفرد) لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذا الباقى بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستترا فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يختزل * ان صلح الباقى لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فاى (نحو أيهم أشد) فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أى نحو (وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أى هو اله فى السماء أى معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (فى صلة غير أى) عند البصريين (الا ان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء اله أو تاخر نحو قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوأ حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسميا زيد فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع أن تكون ما موصولة و زيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لاسى الذى هو زيد فحذف العائد

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشري مجزوم بمن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الدليل فيه بل قد يدعى انه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسر والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه انه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لانك اذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت لسوء أدبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيدا لسوء أدب عمرو ولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره اذ لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان انه لمن أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم ان دل عليه دليل أمكن الجواز وأن أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بان هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثاني حاصله انه لم يؤت ابتداء الا بعائد واحد ويفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى

وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا الاسميا منزلة الا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله

* ولاسيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله

وفي * ذا الحذف أبا غير أي يقتفى أن يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي اسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتن بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو

والظاهر أن هذا انما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل * (تنبيه) * جاء بقي شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الالفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له في حاشية الالفية منها أن لا يؤكد ولهذا رد الفارسي على الزجاج في ان هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال في الاغفال لان القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيته زيد رأيت بالحذف وان الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد لانك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني ويبقى النظر في هذا فان خبر ان يحذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف ان هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في الصلة صحيح لان المقتضى للحذف هو الطول والافلم لا حذف في خبر المبتدا لولا الطول والا ففيه ما في الخبر من التهيئة فاذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافي بين حذف الشئ لدليل وتاكيده لان ما حذف لدليل بمنزلة المثبت فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك ان تقول طردا الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طردا الخ فتأمل اه

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من ان شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة الى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لان مايفهم مع الذكر لايفهم مع الحذف ألا ترى انك اذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى ان زيدا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي ضربت في دار زيد كان المعنى ان زيدا مضروب في دار ولا يعلم انه في داره ومع الذكر يعلم انه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما) قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لان الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو انما يفتقر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلا وان كان الارجح تقديره منفصلا لان صورة المسئلة ان يكون كذلك وهو مثال فيكفي فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك اياه (قوله لانه منفصل) نقل اللقاني عن الرضي ان الشرط ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاء الذي ماضربت الا اياه، قال وأما في هذه فلا مانع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما اياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى وفيه انه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذي اياه أكرمت لانه منفصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال اما اذا كان التقديم لا لافادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي اياه أعطيتهما فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضي انتهى فالشرط كون الفصل لافادة الحصر لا كونه بعد الا وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهي وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما ياتي (قوله وحذفه) أي وحذف هذا المنفصل يوقع في الامرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ) قال الزرقاني أشار الى جواب سؤال وارد

جاء الذي أكرمته في داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الاصح (و) الوصف نحو (قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فالدى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي اياه أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع في الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه

على قوله يوقع في الباسه بالمتصل وذلك لانه حذف ههنا مع انه يوقع في الباسه بالمتصل وما جوزه الرضي من نحو ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما اياه مثل الآية الشريفة اه وفي جواب الشارح بحث

(١٩ تصريح ل)

لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا الا ان يكون مراده ان هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وكأنه لم يحذف الا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا لا على ماذهب اليه الرضي من انه يمتنع اذا كان منفصلا بعد الا كما أشار اليه الزرقاني ولا على ماقاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد من انه انما يمتنع اذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد ان جوز في مامن قوله مامنت ان يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنت متعد لاثنين محذوفين والتقدير مامنتكه أو منتك اياه على كونها موصولا اسميا أو تمنيتها اياك الوصل على كونها موصولا حرفيا وأوردانه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي اياه أكرمت أو ما أكرمت الا اياه مانصه انما امتنع في نحو ما أوردته لان حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف الا فيوهم نفي الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فاذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا على الاصل فيفوت الغرض الذي فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يستوي متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره انه اذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة وذلك قليل في ضميري الغيبة ممتنع في غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وان قدر رزقناهم اياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله

* وقد يبيح الغيب فيه وصلا * بعد ان أورد السؤال على الآية بنحو ماقاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة اتصالها وهي اللغة القليلة لعلمهم بانه سيحذف ونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا الى مانقله المصنف انه رآه بخط

العز النسائى من السؤال المذكور لكن فى قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم اذا كانت ما موصولة والجواب ان الانفصال ممتنع فى اللفظ للقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقانى أى فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هى المشار اليها فى النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه انه لم يقله فى المثال وانما قاله فى اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش فى المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكى اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقانى كلام المكى قال وفيه بحث اذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنصوب عائد أل لكن فى الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم ١٤٦ منع حذف مثله اذ قال وأما فى غيره أى غير العائد المنصوب المنفصل بعد الا فلا منع أى من حذفه ولعل هذا مراد المكى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن ان يجاب بان قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على اياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذى أنا الضاربه بل على جاء الذى اياه أكرمت والتقدير جاء الذى الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لال والفاعل المستتر عائد لغير أل مما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كانه قيل من الضاربه زيد فقال للمتكلم أنا الضاربه أى هو أى زيد غاية الامر ان الصلة جارية على غير من هى له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا لقول القائل من الضاربه زيد وانما كما فرضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف فى الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتامل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقانى فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصبه للعائد محلا كان مناسبا وأجيب بان النصب لما كان عارضا على الاصلى وهو الجر سماه تقديريا لذلك (قوله قال الموضح فى الحواشى وما هذه الخ) قال فى حواش أخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أى فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظر وا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله فى القرآن انتهى

اتصال الضميرين المتحدين الرتبة فى ضميرى الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كان (أو) الذى (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية أل خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على أل فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفيده العطف بالواو والعائد الى أل انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على أل نحو جاءنى الضاربه زيدا امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة) * ولو أتيح له صفو بلا كدر

فحذف العائد الى أل المنصوب بالوصف ومانافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسى لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردىء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل ان انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقريرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائى (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى أنت قاضيه فحذف العائد على ما وهو موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقتضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذى قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول

(قوله المجرور بالحرف) قال اللقانى قال الرضى وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد من حذف الجار أيضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تامرنا أى تامرنا به أى باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى به أى باظهاره قال فقلت لها لا والذى حج حاتم * أخونك عهدا انى غير خوان ثم قال وربما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد أى مررت به وان احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقانى قال الرضى ومذهب الكسائى فى مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف

حرف الجر قياسيا فى كل موضع

وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف ان كان) فى موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم

* كذا الذى جر بما الموصول جر * (نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا أو معنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن الى الامر الذى ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه فى المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذى مررت أى به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت فى الذى حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى فى كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أى به لان اصدع فى معنى مر على خلاف فى هذه والتى قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح الآن منها بالذى أنت بائح

أى به انشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدى الطائى

ومن حسد يجور على قومى * (وأى الدهر دولم يحسدونى)

فاى استفهامية مبتدأ وذو خبره وهى موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدونى صلتها والعائد محذوف (أى فيه) والذى سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفى كما تقول أعجبنى اليوم الذى جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به الامام سيبويه أما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف فى أول صار الضمير منصوبا على المفعول به

والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفها مع المجرور بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أى على طريق التوسع وقوله بحذفها أى الكلمة التى هى حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتى قريبا فى كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذى تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا الان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف فى هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه ومن مشى على عدم الجواز الاشمونى والجلال السيوطى فى جمع الجوامع (قوله تحو فاصدع بما تؤمر) يجوز فى ما فى الآية ان تكون مصدرية كما استظهره فى المغنى ولم يلتفت الى اعتراض أبى حيان على الزمخشرى فى تجويزه انه مبنى على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به ان والفعل المبنى للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره فى مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذى يراد به ان والفعل المبنى للفاعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح فى جواز هذا من غير خلاف كما بيناه فى حاشية المختصر فى بحث الاستعارة * (تنبيه) * يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل فى سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور قوله تعالى فى يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالياء ويؤمن نقيض يكذب فاجراه مجراه لانهم قد يحملون الشئ على

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد مجرورا محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أو حصر وذكر المرادي امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضي في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا اجمال الالباس ويأتي الفرق بينهما في باب الفاعل

*(هذا باب المعرف بالاداة) * ١٤٨ (قوله المشهور عند النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه)

على هذا جرى الناظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود مغارض للحالة الاصلية وانه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع ان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدناه على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقيناه على الاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أي في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطي مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي احمر للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان أل بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصالة الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك

توسعا فكأنه قال وأى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بني همدان

وان لساني شهدة يشتفى بها * (وهو على من صبه الله علقم)

أي عليه أنشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بضب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل والشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه (فحذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بفي مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (في) البيت (الاول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لساني شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به اذا ما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرف بالاداة) قال في التسهيل

(وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف أل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرف أل والالف أصل والثاني ان المعرف أل والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة

(قوله فيثبتونها مع حركة له بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة اليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش انه يبدأ بالهمز في نحو الآخرة والاولى ومثله في المرادي وحاصله ان ورشا لا يسقط همزة الوصلة في الابتداء فيما ذكر الا شذوذا وفي النشر خلافه (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جوازا بدليل ما قالوه في باب النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها الان دعوى أن الالف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو

أحر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها مسهلة في نحو آلذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ها الله لافعلن ويا الله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم في التذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالف التنوين ودخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف بذلك وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا أظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال * أل حرف تعريف أو اللام فقط * (وهي) على كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو اما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازا أو لا تخلفها أصلا (فان لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهي لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هي (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المعنى (كل شئ حي) والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني (وان خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلفتها) كل (مجازا فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز

فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما يناقي ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اهو لخصه الدنوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتامل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله في المغني بعد التمثيل بانت الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له

(قوله الفرا) قال فى القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروى الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل فى الصاغة موصولة) فيه نظر لان محل كون الدالة على الصفة الصريحة موصولة مالم يقصد بالصفة الثبوت والا فهى حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أى لانه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمى) قال اللقانى العلمى هو العهدى اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به فى علم الجنس انتهى وهذا على ما فى بعض النسخ وفى بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا اشكال فى هذا النوع لكن يبقى الكلام فى التعبير عن النوع الثانى فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما فى غالب النسخ من التعبير عنه بعلمى وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمى لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بدهنى فليحرر * (فصل) * (قوله أى غير معرفة) قال اللقانى أى ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى فى علم) قال اللقانى ١٥٠ فيه اشارة الى ان أل جزء العلم والا لقال كالداخلة على علم (قوله وفى القاموس الخ)

قال الزرقانى لا مخالفة بينه وبين ما قبله فى الضبط وانما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثانى علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البيضاوى من كونها من قبيل اليزيدان تلك انما تقع فى الشعر وفى كلام الجوهرى تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا فى ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بان الشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمى فعلوه الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثانى انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أى النقل قال اللقانى وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول عربى وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكر وافيخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثانى قال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الاعجمى أى الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بان قولهم المذكور بالنظر للمتفق عليه وقوله وعلى الثانى الخ هذا يتوقف على ان أل ليست فى لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الاعلام انما هو الوالدان ومن يتزل منزلتهما كذا قرره فى درسه انتهى أقول نص السعد فى التلويح على أن الاعلام لا تنسب للغة دون

على معنى انك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقال ابن هانئ

وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم فى واحد

فان قيل هذا الضابط يصدق على أل فى الاستغراق العرفى نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام فى أل المعرفة وأل فى الصاغة موصول على الاصح (وأما عهدية) وهى ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر أن يقال (العهد اما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثانى هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكرا توهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردى فى تفسير سورة البقرة (أو علمى) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذهما فى الغار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضورى وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفى بعض النسخ اسقاط حضورى واثبات علمى مكانه ومثله باليوم أكملت

* (فصل وقد ترد أل زائدة أى غير معرفة) * وغير موصولة (وهى) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة (لازمة كالتى فى علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفى آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفى القاموس السموال بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبى وهو أعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسى (و) الثانى (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لضمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

أخرى وقول النحاة ان بعض الاعلام أعجمى معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله ثمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله ياعز) قال الدنوشرى بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه (قوله اسم اشارة) قال الدنوشرى فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل أل فى الآن قسيم التى فى العلم وقال بعد هذه ١٥١ معارف بالعلمية والاشارة والصلة فكان ينبغى للشارح أن يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقانى أى معرفان وتجوز المصدرية (قوله واعترض الدمامينى الخ) قال السنباطى وأجاب عنه الشمنى بان المراد بال الزائدة هى التى لا تدل على تعريف سواء جعلت جزءا من اللفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شئ أم لا انتهى أقول واليه الاشارة بقول المصنف فيما سبق أى غير معرفة فليتامل انتهى وفيه أن ما اشار اليه المصنف انما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدمامينى أن الزيادة تنافى مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التى فيها أل بازائه وجواب الشمنى لا يلاقيه والاقرب الجواب بان المنافى لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لا فيها على ما مر صدر الباب (قوله والاشارة كما فى الآن) وليست زيادة أل فى الآن مبنية على انه متضمن حرف التعريف فقط ليراد ان هذا القول ضعفه الناظم فى شرح التسهيل فسقط ما ذكره الجلال فى النكت (قوله لان بنات أوبر وبنت أوبر علمان) أى كما ان ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو اذا جمع ينوى تنكيره فاذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار اليه اللقانى (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقانى قد يرد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أى يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم فى النكرة والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمى أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقبول أل فى تعريف النكرة قبولها فى نفسه مع

فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهى شجرة أصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

ياعز كفرانك لا سبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتى (فى) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة الذى كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسى لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) فى قوله

وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتى

(أو) كالتى (فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما) من التثنية والجمع قال فى جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة (لانه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما فى الاربعة الاول واعترض الدمامينى القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى (والاشارة) كما فى الآن خاصة (والصلة) كما فى الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهى نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * (ولقد نهيتك عن بنات الاوبر)

أنشده ابن جنى وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار مرغبة رديئة الطعم وهى أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد فى زيادة أل الداخلة على بنات أوبر فى البيت الاول وعلى النفس فى البيت الثانى وهى لا تدخل عليهما (لان بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) قال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى

قطع النظر عن كونه تمييزا لا يقبلها وانما منعه من القبول وقوعه تمييزا لعارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقانى اعلم أن قصد المتكلم به الاشارة الى الاول فى علم المتخاطبين ثم الاول بعده فى علمهما فاللام فيهما للعهد الذهنى لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يقيد المراد وهى مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سيأتى فى باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدمامينى عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا نطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كدد وانه لم يستعمل هذا التركيب الا فى أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدمامينى بعد قول التسهيل والحق باسبق مطلقا أول فى حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات

والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى أسبق كلها تجرى فيه وان كان أول ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه فى أحكام تلحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الراضى ومالبس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الا اللغلبة كما يأتى انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمى يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفضيل كبير أمر فليتامل (قوله كقوله أيا جبلى نعمان) فيه ان نعمان فى البيت بفتح النون ونعمان الذى الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعى) فلك الآن أن تسمى ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذى وردت التسمية به (قوله فلا يجوز فى نحو محمد) قال اللقانى لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر فى نحو محمد بقوله لم يقع وفى نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بادنى تامل قال الشهاب القاسمى وجهه كما أفاده فى تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا الا أنه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هى أى معرفة

(ويلتحق بذلك ما زيد) فى النثر (شذوذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فالاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقبى والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثانى أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول مما) أى من شئ (يقبل أل قد يلمح أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (فى المنقول عن مصدر كفضل) فانه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه فى الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم فان قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك فى مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للنظم فى قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان * فذكروا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عنديات فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعى) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (فى نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

أوغيرها وهو مشكل لانه يقبل أل الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها بمعرب الافعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الاصل الملوح لها غير شرط فى هذا النوع أى أل المزيدة للمح الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقانى * (فصل) * (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أوالاداة) قال اللقانى يعنى فى أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقواه أوالاداة يعنى العهدية كما فى المغنى الا ان لقائل ان يقول اللفظ الذى يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرد لا المعرف بال العهدية اذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا فى ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعنى العهدية قال الشهاب القاسمى لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو او باعتبار وجوده فى ضمن جميع أفراده أوفى فرد مبهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الافراد الا تعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد اذ ما من فرد الا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله ١٥٣ فى بعض المعهودات صار علما له بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمى لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا فى فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقانى أى صار علما لا انه التحق بها فى رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم فى رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان اللحوق فى العلمية لا فى التعريف اثبوته قبل قال اللقانى ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو

(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) * شديدا باعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول أل على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل فى الوليد للمح الصفة وقيل أل فى اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان

حكاه فى المغنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر

(فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية فى أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتامل (والثانى) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه فى الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثرو من الثروة أى كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازى (والعقبة) فانها فى الاصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة منى التى تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه فى الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه فى الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد يصير علما بالغلبه * مضافا او محلوب أل كالعقبه

(وأل هذه لازمة) دائما (الا فى نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان أل

(٢٠ تصريح ل) المضاف وان الذى صار علما المركب (قوله قيل وهذا انما يرد الخ) قال اللقانى هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أى غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه فى هذا الاسم ممن هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس فى العلم الغالب بل فى المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أى هذه الالفاظ وهى ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ ففى تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا فى نداء أو اضافة) قال اللقانى لا يخفى ان أل هذه من أل الزائدة فى علم قارنت وضعه أى نقله الحاصل بالغلبة وقد قال فى أل الزائدة فى علم قارنت انها لازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق فى الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق فى موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال ان السمين فى اعرابه فى سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة فى علم قارنت وضعه الغالب فيها الاثبات وهو يخالف ما عليه الموضح انتهى

وقوله أشكل الامر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ماهنا وماهناك وقوله وهو يخالف ماعليه الموضح قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث انه يشمل أل في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضح فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما اذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر *(هذا باب المبتدا والخبر)* قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدا على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدا هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرجاني لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أره منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بان هذا انما يرد اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لا حي واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله *وحذف أل ذي ان تناديا وتضف * أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول الناظم *وفي غيرهما قد تنحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مبارك فيه) حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

(هذا باب المبتدا والخبر)

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال *مبتدأ زيد وعاذر خبر * وحده الموضح بقوله (المبتدا اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته) أي بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى

ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدا هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر وعلى مذهبه يزاد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود اذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فانه التنبيه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتامل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يطرد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك ان تفعل فقد أعربوا نولك مبتدا وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فجاز ذلك لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحرر عبارته لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتاويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول

آخرانها تجعل خبرا انتهى هذا وقال اللقانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية فلو بهم اذ قوله ووصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بان التجرد منه مرادوان لم يصرح به الا أن يقال المراد لا يدفع الايراد فتامل وقد يجاب بان مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تاتى الاشارة اليه انتهى وبندفع ما أورد من أصله يجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار اليه الشارح وكان ينبغى له أن يشير الى حذف مجرد وكانه لوضوحه لم يشر اليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تامله (قوله لمكتفى به) قال بعضهم من مظهر كقائم الزيدان أو مضمر بارز كقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى أنظر ما ياتى من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدأ مع أن الوصف الذى أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف ١٠٥ الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض

لمكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فانذرتهم مبتدا وهو فى تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدا وسواء خبرا لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) فتسمع مبتدا وهو فى تاويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كما مثلنا) للصريح المؤول به (والذى بمنزلة المجرد) عن العوامل اللفظية

بعلى زمن فى غير ماسوف على زمن فانه خبر لانه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع انه ليس خبرا ويجاب بان غير مبتدا فى اللفظ والمبتدا فى الحقيقة هو ماسوف اذ هو فى معنى ما ماسوف فلا يصدق مع مبتدا غير الوصف بل مع مبتدا هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقديره فى الدرس أطال الله بقاءه (قوله من

يعتقد السامع عدم ايمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتامل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبرا ان فى قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدا وما بعده خبره وهذا الاخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتامل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فاجراؤه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء وأبوه أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا الان لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار قلت ذاك استفهام اذا المعنى علمت جواب أيهم فى الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدماميني فى شرح التسهيل فى باب القسم لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد فى

باب أما اذا أطرد فى باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التى يضاف اليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الامير أى حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أى يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لما كل السمك وتشرب اللبن لانك اذا نصبت تشرب بان مضمرة يصير فى الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فيتصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقانى قال العلامة اللقانى قوله أن السبك بدون حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم ان السبك بدون سابك لان همزة التسوية حرف مصدرى فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هى أقوى من لو مثلا لانها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبك بدونها شاذ سياتى فى نواصب الفعل أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسى وحيث حكمنا بان ان مقدرة فهى مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ ففى قوله شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان فى البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدا وغير فاعلا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذى يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما هو بمنزلته انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبعه المصنف أبا حيان فى الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسياتى فى باب حروف الجر أن خبر المبتدا محذوف أى لكم لاجملة يرزقكم لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا وانما جملة يرزقكم صفة واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه * (تنبيه) * قال الدنوشرى من المبتدا المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدا مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى ان زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك وصف المبتدا المضمر فى كان الزائدة فى قوله * وجيران لنا كانوا كرام * فى قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن اليزيدى وان كانت لكبيرة * قلت هو داخل فى قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استتر فيها استقباحا لظاهره لو بقى (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضى الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشرى لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين فى مثاله المبتدا والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشرى فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله فى باب لا انه نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالذى يفهم من قول الصحاح قولهم نولك ان تفعل كذا أى حقك أن تفعل وينبغى لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا ومانولك ان تفعل كذا أى ماينبغى لك انتهى ومن قول الرضى فى باب لا والنوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك وما ماخوذك هذا الفعل أى لا ينبغى لك أن تتناوله وتاخذه أى ان خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وان صح أيضا وكان أبا حيان لحظ ذلك فقال ما قال مما هو محكى عنه فى

ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق فى ذلك بين الوصف وغيره نحو خالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أى من المبتدا المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بايكم المفتون) فايكم مبتدا والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى فى لا زائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم أى الجنون فى أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة فى المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة فى المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفى الجنس وهما لام الامر والفعل وردبان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جئ بالضمير غائبا على لفظ من والافهو للمخاطب فى المعنى قاله أبو اسحق الجزرى فى نقده على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى يشبه الزائد نحو * لعل أبى المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فجرور لعل ورب فى موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبها الحرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) ومامضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى أبوك والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغى وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسياتى فى باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الافعال (فانه لا مخبر عنه ولا

باب لاكما ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) أى فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح اذا لم يعلم مرجع الضمير أما اذا علم كما اذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فانه يكتفى به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة أقائم أبو زيد وصرح الرضى فى نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بان الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدا مؤخر الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون زيد مبتدا ثانى وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم أبواه (قوله وفى الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشرى كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر أى فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضى وانما ذلك شرط فيما اذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغنى فى باب اعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدا) هذا غير متعين لجواز كونه اسما للما الحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار) قال الدنوشرى يفهم من هذا الجواب ان الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك واذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم الا فى مسئلتين الاولى نحو أقائم وضارب زيد اذا أعملنا الثانى فقائم مبتدا والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقام الزيدان أم ذاهبان اذا لم يجعل ذاهبان خبرا لمبتدا محذوف أى هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدا والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتامل انتهى وكلام المغنى فى باب المبتدا من الباب الخامس صريح فى رد جواب الشارح لانه نقل أن الكوفيين أوجبوا فى نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشرى زعم أن أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم ان أنت مبتدا فعلم أن مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية انما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال فى ما الحجازية ثم انه يرد انهم قالوا فى باب النواسخ لا تدخل على مبتدا أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدا الخ) فيه مسامحة لان المبتدا حينئذ ليس وصفا الا بالتاويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقانى قد يناقش بان الملائكة جمع تكسير

وصف) فلا يكون مبتدا بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع لمكتفى به (نحو أقائم أبواه زيدا فان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفى به) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدا) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى أو استفهام) عليهما وهل ذلك شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف (نحو قوله

خليلى ما واف بعهدى أنتما * اذا لم تكونا لى على من أقاطع

فما نافية وواف مبتدا وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقاطن قوم سلمى) أم نواظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدا والثانى * فاعل أغنى فى أسار ذان

وقس وكاستفهام النفى * واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدا (خلافا للاخفش والكوفيين) فى اجازتهم وقوعه مبتدا من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام (ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين (خبير بنو لهب) فلا تك مغليا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

(خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما و بنو لهب مبتدا مؤخرا (وانما صح الاخبار به) أى بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لانه) أى خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء

فيؤول بالجماعة وهي مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في ان رحمة الله قريب من المحسنين وبثوابه أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى ثانيه المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكروا في باب اعلم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضا فقد أسلف عن المغني أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لا يهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمرفوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والفرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائم ان زيد فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ٥٨ ما بعده تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان

حي من الازد فان قلت اذا جوزا الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات * فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك) فقائم مبتدأ وأخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان طابقه) أي طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك) بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) تذكيرا وتانيثا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم اخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر (وارتفاع المبتدا بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا) عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتدا وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا

يكون مفردا وما بعده مثنى الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مثنى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مثنى وما بعده مجموعا أو العكس ففي الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي الاولين الكلام صحيح وهو محمل كلامه ولم يمل بشمول كلامه للاربع للعلم ببطلانها فتامل انتهى (قوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري أخذا من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان ما بعده مثنى (قوله تعينت خبريته) قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على ما يصرح به في الفاعل للجواب (قوله وان طابقه في الافراد احتملهما) قال الدنوشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب تانيثه حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في نحو أراغب أنت عن آلهتي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدر للجار متعلق وينتقض أيضا بنحو أقائم عندك هند فان الوصف مبتدأ الخبر انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملهما (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشي شرح ملا جامي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدا بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بان زيدا في الاول يحتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتامل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمني وتحرير الفرق بين الاجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صادق على

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا فى نحو يقوم فيقتضى أن يكون ابتداء لانه تجرد للاسناد (قوله واعترض بان المبتدا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان الرافع لابوه ليس المبتدا وانما هو صلته لان المبتدا هو أل الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتامل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذ هما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لان مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل فى الحقيقة هو المتكلم وكون ماذكر وه عاملا انما هو باعتبار المعتبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وكذا يقال فى قوله فلان العمل تاثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهما ترافعا) قال الدنوشرى قال بعضهم ورد على الكوفيين فى زعمهم انهما ترافعا بان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متاخرا ١٥٩ قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدا اذا

للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل فى الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أى بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتداء كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين انهما) أى المبتدا والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا فى صاحبه كما ان أما الشرطية عاملة فى الفعل بعدها وهو عامل فيها فى نحو أما تدعو اوهذه الاقوال كلها ضعيفة أما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا فى المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الاخ زيدا كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثانى فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوى ولفظى لا يعهد وأما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشئ الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف فى اثنان من استعمال الشئ فى أول أحواله

*(فصل والخبر) *هو (الجزء الذى حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدا غير الوصف المذكور) فى قوله أو وصف رافع لمكتفى به (فخرج) بذكر المبتدا (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدا) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو

دخلت عليه ان وأيضا فانا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فان كان قائم هو الذى رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم ان يخلوا قائم من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال انهما أى المبتدا والابتداء رفعا الخبر بالنار ومثل هذا القدر والماء وذلك ان النار تعمل فى القدر فتحمى ثم انهما يتناصران على العمل فى الماء واحمائه (قوله قد يكون نفس المبتدا فى المعنى نحو زيد أخوك الخ) والظاهر انه أراد بكونه نفس المبتدا فى نحو ذلك أنه ليس خلافه كما فى نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف

على ماسياتى فى مسئلة الاخبار بالظرف والا فكون الخبر نفس المبتدا مفهوما لا يصح وماصدقا لابد منه على ماسياتى فى الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يتاتى هذا التاويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف فى اثنان الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال اللقانى ان قلت يلزم من هذا التعريف الدور اذ الخبر يتوقف على المبتدا والمبتدا يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوى *فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعرى شعرى مما كان الخبر فيه عين المبتدا *قلت يصدق اذا الفائدة فى الاول حاصلة باصل الوضع وفى الثانى بتاويل شعرى الآن هو شعرى الذى تعهده ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور بغير ماذكره على ماقرره الشهاب القاسمى فى شرح الورقات فى تعريف العلم (قوله أو بمتعلقه) أى كما فى صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغى ان يزيد أو بصفته ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فان الذى

تم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه أراد بمتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعانى متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الناظم فى الحواشى وقال الشهاب القاسمى فى بعض الحواشى قوله والخبر الجزء المتم الفائدة أى مع المبتدا بقرينة ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدا دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدا غير الوصف بقرينة قوله فاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدنوشرى ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال تارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الاول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانبارى كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا فى سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فمعناه ينوى القيام غدا والبتة الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز فى كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعى غلبة الظن لا التحقق وتاويله

فاسد لانه لا يتاتى فى نحو وما تدرى نفس الآية اذ لا يكون التقدير ماذا تنوى كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول

فلما رأته آمنا هان وجدها * وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفى البيت رد على تلميذه السهيلى وعليه حيث منعا ان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثانى قد يجب كون الخبر جملة وذلك فى أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشان والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان بمعناه وهو مبتدا والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما فى التعجب وطوبى فى نحو طوبى للمؤمن فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما فى حكم الجملة وخبر المبتدا الواقع بعد اذا نحو اذا هما فى الغار وخبر المبتدا الواقع بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (قوله على رأى) قال الزرقانى ظاهره ان هناك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الآتى بالنسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقانى الظاهر ان لا زائدة والمناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا لمناسب الاضراب الذى بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الاشعار والمنفى الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد به شجاع) قال اللقانى يعنى اما اذا أريد به أسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذى كلامنا فيه وان تحمل الضمير الذى كان فى المتعلق انتهى وقصده أن الجار والمجرور غير المفرد ووجهه تردده بين المفرد ان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمى انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعنى لفظ أسد ولذا رفع ففى تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقانى أى ضمير مبتدا ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * والخبر الجزء المتم الفائده * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف فى شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه فى حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال * ومفردا ياتى وياتى جملة * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا أريد به شجاع على رأى فانه وان كان فى الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالى بل بحسب القياس الاصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس فى شئ منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الا ان أول الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدا (نحو زيد أسد اذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضمار الكاف أو انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائى من الكوفيين والرمانى من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (وأما بمشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كقائم فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدا (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله

هو فان الضمير الذى رفع ضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدا الجملة أعنى زيدا على ان مثالى الموضح فى الوصف الجارى على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير فى غير المصنف ضميره عائد على المبتدا أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدا كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشرى فاذا قلت زيد قائم وهو كان تاكيد الافاعلا لكن أجاز سيبويه فى مثله ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدمامينى * (تنبيه) * يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال فى الارتشاف والمبتدا والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدا هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقى كقوله * والعين بالاثمد الحادى مكحول * أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحدا ومشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جاز افراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كافعل التفضيل فان كان بمن فهو فى معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حرب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجيز بلا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان

وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر فى ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدا والالف قائمان والواو فى قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما فى الرجلان والزيدون (الا ان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدا (غير من هو له) فى المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف فى المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر فى ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

المبتدا مفردا للفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الا أن

(٢١ تصريح ل)

رفع الظاهر) قال اللقانى ينتقض بنحو زيد ما قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدا أى بدلا من المبتدا (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمى ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضى انه تاكيد ووجه بحصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمى ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لا ضارب والاصل المذكور هو كذلك لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معينين فليس فى قوله كون الاصل فى الضمير ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه * (تنبيه) * قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف فى هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه فى حواشى الالفية ورأيت بخط المصنف فى التذكرة وتلخيص القول فى المسئلة ان تعلم ان ما فى أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما فى أواخر الفعل الماضى من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هو له وذلك كقولك فى المضارع زيد أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفى الماضى زيد أكرمته أو أهنته أو أهانوه وأما الوصف فانه فاقد للامرين جميعا فاحتيج فيه الى الابراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الابراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف فى شرح الايضاح ثلاثة أقوال فى تعليل وجوب الابراز أحدها الالباس ورده بوجوب الابراز عند البصريين فى نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة فى هذا النوع الطرد كالعلة فى مكرم وبعد العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هو له فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

هوله و جب الابراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها التجرى الصفة على من هى له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبرا لشئ بعد ان كان خبرا لغيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسياتى فى كلام الشارح فى باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هوله يجب ابراز الضمير (قوله واستغنى عن ابراز الضمير) قال الدنوشرى يقتضى بظاهره جواز ابرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشمونى من امتناع الابراز للالباس والوصف حينئذ جار على كلام الرضى من ان البارز تاكيد ١٦٢ لمستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقانى * فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هوله لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هى) فتاء التانيث فى ضاربته تدل على أن الوصف فى المعنى لهند وكان ينبغى ان لا يبرز ضميرها الا أن البصرى التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفى انما يلتزم الابراز عند الالباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله

قومى ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به ان قومى مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا المجد وخبره خبر قومى والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومى مستتر فى بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو فى المعنى لقومى لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر فى بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيهاهم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلونى البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم فى ذلك لاحتمال ان يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشئ أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبنى والاصل بانيون أعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العينى من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه و يبينه قاله الجوهرى اهفان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو فى بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة اما نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن اياه معنى اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدا والله أحد جملة خبره وهى عينه فى المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشان الله أحد ولا

يبانون محذوفا مفسرا ببانوها وان كان مضافا * قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق ان بانوها يحتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بال أو المجردة منها اذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز فى الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضى وأشار اليه الموضح فى باب الاضافة اذا تقرر هذا فلا مانع من ان الوصف فى البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة

الحال فى صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمى وقد يجاب بمنع انه ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضى (قوله والذرا) قال الدنوشرى قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدا فى المعنى) المراد بالنفس ذات الشئ قال اللقانى ان أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثانى وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة فى قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدا أى قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدا أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم فى شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشرى يفهم ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التى لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه عكس ما فى النظم لان الاولى أشبهت المفرد فى عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهى عينه فى المعنى) قال الشهاب القاسمى فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة

المبين فى باب القضية ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون الجملة الذى هو مفرد والظاهر فى المثال انه ليس الشان مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وان جعل مضمون الجملة الذى هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لابد من اتحاده بالمبتدا بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذى هو مفرد فكيف تتجه هذه الفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمى رحمه الله فى بعض المجاميع كلاما لا باس بايراده وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضى فى سورة الاخلاص لانها هى هو يعنى به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره * أقول يمكن أن يقال على وجه تشحيذ الاذهان أن أريد انها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والايجاد بحسب الماصدق مع التغاير فى المفهوم كما هو شان سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذ ماصدق ضمير الشان أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام فى القضايا الكلية ودعوى الجزئية فى هذا المقام ينبو عنها تصريحهم بان ضمير الشان لا يخلو عن ابهام وبعبارة أخرى وهى ان ماصدق ضمير الشان مفرد وماصدق ضمير الجملة مركب ولا شئ من المفرد بمركب * فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدا اصلا واللازم باطل فكذا الملزوم * قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدا ليصح وقوعها خبرا * فان قلت فليكن الامر كذلك فى الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان * قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت فى موقعه فلا بد من تحرير المقام للافاضل الكرام هذا وما عندكم فى الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تاملته مع غنيته عن بعض التامل فوجدته كلاما مزخرفا لا طائل تحته يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيأ أما أولا فلما أفدتموه فى مجلس المفاوضة من ان الجملة وهى الله أحد عين ضمير الشان فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشان ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولا ان يقال فى ذاته انها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به فى

يكون ضمير الشان لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها فان كان بلفظ التذكير سمى ضمير الشان وان كان بلفظ التانيث سمى ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) اذا قدر هى ضمير قصة فهى مبتدا وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة فى موضع رفع خبر هى وهى عينها فى المعنى أى فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هى ضمير الابصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال الكسائى فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الصفات كما ادعاه ذلك المحشى وكانه فهم ان ضمير الشان راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه وألزم القاضى ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد

الضعيف لو سلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشى بوجه اصلا وبيانه ان دعوى القاضى رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق ان تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشى ألا ترى ان كلا من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل فى قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدا والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم اجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد فى الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التامل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغى المصير اليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشى بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر فى ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه املا ولا ناموسى افندى بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة فى هذا المحل * (تنبيه) * من أمثلة وقوع الخبر جملة هى نفس المبتدا فى المعنى ما جاء فى ذكر الاعتلال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فاحق ما قال العبد مبتدا وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدا وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقانى قال المكى ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشرى ان يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أى هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبره و (قوله اذا قدر هى ضمير قصة الخ) قال الزرقانى على هذا ففى كلام المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكى وقال اللقانى لم يقل اذا

قدرهي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعله عائدا على ما في الذهن وابصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي من التابع اه ومراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبرهي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدا فلا يكون أجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتامل وقال الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقوله اذا قدر هي ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير الابصار خلاف الظاهر وعليه فخاشعة خبرهي وأبصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي خاشعة نظير قوله هندهي قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادي) قاله المصنف أيضا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبرا وليس متعلقا بقوله بد وان أوهمه ذلك في الظاهر والاكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا للقرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو اما ضميره) قال اللهدي انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا انما هي خبر عنه أعم

من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة وأجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لان الشيء اذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على انحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر دونها ما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المغني الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا فمرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدرلهما ساحران اه ولعله انما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح في المتن والا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لانه كان عليه ان يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكر بستين أي الكر منه والفرق بينهما ان منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح * فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان * قلت عملا بالقاعدة من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة بخلاف وصفه * فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما نظرا الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فيقضي هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز ان يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى ان أل في المستقر موصولة تخالف لما مر عن السعد من ان أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد

الحسي)

حسبي) فنطق مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطق وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي (وأما غيره) أي غير المبتدا في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له) والى ذلك الاشارة بقول الناظم * ويأتي جمله * حاوية معنى الذي سيقت له * (وذلك بان تشمل على اسم بمعناه) أي بمعنى المبتدا (وهو) أي الاسم المشتملة عليه الجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدا حال كون الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدا أول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف) أي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المغني (قوله فكل مبتدا) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) انما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتي (قوله مضاف اليها) قال الدنوشري الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاج الخ) يشكل عليه لباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المغني قال الدماميني فيه نظر لان الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال انا لا نضيع أجر المصلحين منهم الا ان تجعل من ١٦٥ المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله

الحسنى) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول (أي وعده) الله (أو اشارة اليه) أي الى المبتدا (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآية أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المغني ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله في المغني (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أي بلفظ المبتدا (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدا (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة

ألا ليت شعري هل الى أم معمر * سبيل (فاما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشري قال في المغني والثالث اعادة المبتدا بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شيء
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتنغيص التكدير

يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره ويروى يسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دماميني (قوله فلانه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والا ورد على الربط بالاشارة كذا وهكذا نعم الربط في اعادة المبتدا بلفظه ومعناه ضعيف لشئ آخر كما تقرر (قوله وقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم رد بمنع كون الذين مبتدا فهذا ليس ردا لكون العائد اعادة المبتدا بمعناه وانما هو

ردلكون الذين مبتدا وهذا الرد أخذه من المغنى لكن ذاك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدا فحسن هناك الرد لانه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وان أراد الشارح ردا غير هذا فلم يتقدم له شئ غيره *(فصل)* (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المغنى ماقرره شيخنا ص غير مرة ان الظرف والمجرور لا يحكم عليه بانه خبر الا اذا كان المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق فى خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والصفوى رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقانى أى فى مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشرى ظاهر كلامه ان الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بان الظرف المستقر محكوم لمجموعه بانه فى محل رفع بخلاف اللغو فانه انما يحكم بالنصب فى نحو أنعمت عليهم وبالرفع فى نحو مر بزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم الفائده * وفيما سيأتى من قوليهما لا يخبر باسم الزمان عن العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل ان الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لان التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفته مما مر فى باب الموصول (قوله لان الطالب للمحل الخ) قال اللقانى لقائل ان يقول يجوز ان يكون تاكيد الفؤادى على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو المجىء بعد الخبر اذ العطف وغيره سواء كما فى الرضى

بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبى وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء وأما فاما الصبر عنها فلا صبر فمن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا انه لا صبر له عن كل شئ قاله فى المغنى

(فصل) ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (ان الخبر فى الحقيقة متعلقهما المحذوف) لا هما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره كان أو استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (ان تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم ان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر أن يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيد اذا لهم مكر فى آياتنا لان اما لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح وقال الموضح فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال فى المغنى ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بارض سواكم * (فان فؤادى عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه ان أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيد الفؤادى ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبى وهو الدهر فانه جائز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدا أما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أنت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضي (قوله ولا يخبر بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهرا ذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكور وجوه بني نحو الصوم في يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالاغلب نصبه أو وجوه بني اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فجاز لتاكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضي وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائده فعليك بمطالعته * (تنبيه) * قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد بذلك اعراب الزمخشري اذ في

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك أن تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) الا (عن أسماء المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم واليوم والسفر غدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدا عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (ف) التاويل فيهما

اذا انتبذت بدلا من مريم وليس بشئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر

(قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا

على اعتبار الوضيعة لجواز أن يعتبر في الوضيعة أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسال عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شانها أن تجهل في شئ من الازمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الازمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالورد والثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتامل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفي ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبرا للجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدا عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بفي (قوله لصلاحيته في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدا هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الائمة والمعول عليه ما في الرضي انتهى وسبقه

لذلك الدمامينى فقال فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك الى الآن انتهى ولا يخفى ان مثل نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف فى الجامع الآتى نحو الرطب فى تموز ونحن فى شهر كذا وانا فى يوم طيب انتهى فاشارة الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن * (فصل) * (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه حق المبتدأ أن يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعى فى تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفى فى عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدأ والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال اخوان وسياتى أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ اذا وقعا مبتدأين كما سياتى فى حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشرى متعلق بقوله مختص وهو مخرج ١٦٨ لنحو عندى رجل درهم كما هو فى كلامهما ولكنه مخرج لنحو فى الدار رجل اذ المجرور ليس مختصا بما يصلح للاخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بانه اذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذى يصلح الاخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فان لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بان عطف البيان لا يكون فى المشتقات ولا شك ان لفظ مجرور مشتق انتهى ومما ينبغى التنبه له ان الشارح أشار بما صنعه الى اصلاح عبارة المصنف لانها تقتضى اجازة عند رجل درهم اذا الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب معين قول المغنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للاخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أنه لا دخل له فى التسويغ فليتامل (قوله ولا يجوز رجل فى الدار) قال اللقانى لا أن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما فى الدار جاز أن يقول رجل قائم فى الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمى قال شيخنا أطال الله بقاءه فى الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغى الجواز فى مثل ذلك لان الاخبار عن النكرة بالحصول فى الدار المعينة مفيد بخلاف فى دار ما الا أن يقال الاخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بان المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا لا ينطبق على قوله أاله مع الله اذ هو للانكار لا للسؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتامل انتهى وقال اللقانى حصول الفائدة فيه يعنى الاستفهام وفى النفى بتعين المبتدا اذا النفى والاستفهام يتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكارى انتهى قال الشهاب

واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسى و (الاصل خروج الورد) فى أيار (و) اليوم (شرب خمرو) الليلة (رؤية الهلال) فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك فيؤول

* (فصل ولا يبتدا بنكرة) * لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (الا ان حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للاخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع الباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) فزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك أشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكره * ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل فى الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه (أو) كانت (تتلو نفيا نحو ما رجل قائم) ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة فى سياق النفى تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاما نحو أاله مع الله) ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير

القاسمى الأن الاستفهام هنا لا ينحصر فى الانكارى كما قرره فى درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولى والبدلى كما فى النكرة بعد الاستفهام الغير الانكارى لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لانه أجيب بان عمومها ممتوهم بخلافه فيما ذكر فانه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكارى فشمولى لانه نفى فى المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل فى أماليه هل من مزيد وأجاب بان مزيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أى هل شئ مزيد أى يزاد سلمنا انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل فى * ان محلا وان مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لانا قاطعون بان المراد المفاصلة بين الجنسين لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة فى الموضع الذى لا يراد فيه الجنس وتاتى هى مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة والذى ضعفه انه اذا صح جسم حى فى الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغى ان يكون رجل فى الدار لانه أخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد ١٦٩ خير باسقاط الصفة لم يجز قلت

معين يطلب تعيينه فى الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل فى الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أى الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة فى هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أى منوان منه وطائفة من غيرهم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله فى المغنى (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوآء ولود خير من حسناء عقيم) فسوآء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أى امرأة سوآء) فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدا (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فامر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين فى محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة فى الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل فى المضاف اليه الجر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد فى اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا فى المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بريزين ولابد فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفى الدنيا رجل وعلى النفى ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة فى الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان

هو مستقيم فى الاعراب وهو الذى نريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم الا أن كلامنا فى شرط المفردات لان المبتدا مفرد وليس شرطه فى هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما فى الكذب والكلام فى شرط المفردات غيره فى شرط المركبات انتهى قال الدنوشرى وذكر بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد

(٢٢ تصريح ل) هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشرى ذكره فى الاحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقى فى تخريجه أخرجه فى الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره فى النهاية كالذى ذكره الموضح وقال السوآء القبيحة يقال رجل أسوأ وامرأة سوآء وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الازهرى حديثا عن النبى صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشرى هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك فى نفسه فليتامل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثال النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الاضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل فى اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل فى المضاف اليه الجر بسبب وصف الاضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشرى تبعا للقانى من غير عزو له أى أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله فى اليوم والليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان فى اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتامل انتهى قال الشهاب القاسمى أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور

على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقانى فيه اشارة الى ان الصور المقيس عليها هى صور حصول الفائدة فكان الاولى ان يقول أولا بان يخبر عنها بمختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا فى الدار) كانهم لم يجعلوا المسوغ العمل فى التمييز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقانى (قوله نحو وقائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى أحد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه لانه الذى اعتذر عن وقوعه نكرة ان المحكوم عليه ينبغى ان يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدا المحكوم به لان شرطه ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والاولى ان يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدمامينى (قول ولشبه تالى لولا الخ) قال اللقانى لان لولا تقتضى انتفاء جوابها فهى حرف نفى فى الجملة لكن قد يقال ان حرف النفى ينفى مضمون الجملة بعده ولا يقتضى وجود مضمون الجملة بعدها وان نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذه الدنوشرى ومسخ لفظه * (فصل) * (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقانى اعلم ان للخبر باعتبار حاله فى نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتاخر والاصل منهما هو التاخر من حيث هو أى مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التاخر ووجوب التقدم وجواز هما والاصل منهما الجواز اذ الاصل عدم الموجب والمانع فالمصنف ان أراد الحالات ثلاث باعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ اذ هى حالتان لا غير وان أراد ها بالاعتبار الثانى لزم ان يقول احداها وجوب التاخر وذلك فى

أربع مسائل لان قوله احداها التاخر هو أحد القسمين بالاعتبار الاول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الامرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثانى ثم ان قوله احداها التاخر ان أراد بالتاخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب فى أربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذ الاصل هو التاخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله

موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة فى كلام الموضح (ما أشبهها) فى المعنى فيقاس على لدينا نزيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على ألا له مع الله نحو (كم رجلا فى الدار و) على ما رجل فى الدار نحو (قوله لولا اصطبار لاؤدى كل ذى مقة) * لما استقلت مطايا هن للظعن

(و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل فى الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها (لشبه الجملة) وهى قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) فى التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو ألا له (و) لشبه (تالى لولا) وهو اصطبار (بتالى النفى) وهو رجل فى مار جل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (بالاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر هكذا ثبت فى بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم ولى يقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تفتنون ذكره الموضح فى شرح بانت سعاد

* (فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخر وهو الاصل) * والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والاصل فى الاخبار ان تؤخرا * لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تاخير الخبر (فى أربع مسائل احداها

كزيد قائم لا يصح التمثيل به اذ التاخير فيه جائز وان أراد التاخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل ان الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتاخر مقابلا اما أولا فلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيا من التقدم والتاخر بل يجامعه وأما ثانيا فلان تاويله بالتقدم والتاخر الجائزين يستدعى ان المتاخر الجائز قسيم لمطلق المتاخر وقسم الشئ لا يكون قسيما له وغاية ما يتمحل ان يقال قوله احداها التاخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التاخر والتقدير احداها وجوب التاخر والتاخر من حيث هو الاصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله فى أربع مسائل) قال الدنوشرى قال بعضهم اذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتاخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فانه جعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لانه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدا اذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعيرا وأبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا فى التكلم أو الخطاب نحو أنت الذى يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذى تضرب زيدا وأنا الذى أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر فى شئ من هذه المسائل خلافا للكسائى انتهى ملخصا وذكره

بمسئلة المبتدا المشبة بالخبر عجيب لم أقفه لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تاخير الخبر أيضا اذا كان طلبا نحو زيدا ضربه وزيدا هلا تضربه أو كان المبتدا دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد او وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبني على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تاخيره في صور أخرى أيضا فيجب تاخير خبر ضمير شان وسياتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلو حامض لانه سياتي انه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تاخير الخبر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل ويجب تاخيره في باب الاخبار بالذي (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدا) قال اللقاني أي اكتساؤه بصورة المبتدا في ذهن السامع وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدا أو يشك انه يعتقده اذا الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدا بل يتردد فيه وفي انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله في المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل النقض بنحو أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدا وما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدا مؤخر ووجه النقض به ان التجويز الثاني يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدا بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التاخير لتقدم الخبر معه في الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدا وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي انه خبر وما بعده مبتدا فليتامل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير اليه شيخنا أبقاه الله تعالى انه لا لبس في ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذي فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيا من المراد وغيره والمحذور انما هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية ههنا في مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الاصل من ان الاصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدا أن يكون مؤخرا فليتامل (قوله أو متساويين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساويين وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم ١٧١ الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز

ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين) في التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلا من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازهما يدل على أن التقديم عند سيبويه لا يمتنع لان الظاهر

كون المعرفة مبتدأ ولو تاخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفي في وجوب التاخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي اعلم ان من شراح الكافية من صرح بان المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا في رتبة التعريف وبان المراد بالمتساويين المتساويان في أصل التخصيص وان تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وان كان المبتدا أزيد تخصيصا منه بان اختص بصفتين فاكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتامل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذي دلنا على ارادة التقديم والتاخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثاني أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذي دلنا على ذلك انا ان لم نقدر محذوفا لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الا مجازا والاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتاخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعي في الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله

فالزمه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس يجاب عما أورده ابن هشام بان ما تحرز منه لا صورة له في الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق عليه جنين الا وهو في البطن لا بعد خروجه واذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لامه وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا ان النصب من تغيير الرواة وانهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزع الخافض أما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدا بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصف لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف انما ذلك في الرفع نحو زيد زهير او حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد

زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الديار على معنى بالديار ويعرب المنصوب خبر المبتدا ويمكن أن يوجه النصب بانه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام ياتى قريبا وفى شرح جمع الجوامع الاصولى للزركشى فى بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهما وراية النصب وانها ان صحت حملت على أن التقدير وقت ذكاة أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعى لان الثانى انما يكون وقتا للاول اذا أغنى الفعل الثانى عن الاول والا فمن المحال وقوع الذكاة الاولى فى وقت الثانية وان ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكاة أمه وان ساعدهم ابن جنى على عادته بان المجاز على هذا يكون واقعا فى الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم نأكله لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكاته وذكى من هذا الصنف الماكول يحل أكله وانما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جنى هذا الحديث بالتاليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلى فى كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقانى يرد عليه فما زالت تلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجىء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبى

ثياب كريم ما يصون حسانها * اذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذى يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وايضاحه أن الواجب فى مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا * (تنبيه) * قال فى المغنى أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما فى الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب اتصافه بانه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد واذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا فى الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله فى المغنى (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل منى) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعمله فى المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل منى خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان (بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية احدى المعرفتين أى لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضى تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البيانى لذلك وهى حيث قال وأما تعريفه فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط فى التقديم اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين فى الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج فى قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل فى بيت السقط

* نخوض بحرا نفعه ماؤه * أن الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما فى كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر بما هو المراد صريحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تاخير الخبر عن المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الرائى ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله فى المغنى فى تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بانها ذكاة له لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان معه الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان فى جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا فى ذلك لتعين أن الموصوفة هى المبتدا تقدمت أو تاخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لاعمال قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوى والظاهر أن القرينة هنا لا تكون الا معنوية

(قوله التباس المبتدا بالفاعل) قال اللقانى يرد عليه ان نحو أقائم زيد يجوز فى زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشرى مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد للفاعل نحو أناقمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم فى نحو نعم رجلا زيد ان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لان اللبس مامون لكون فاعل نعم لا يكون الا معرفا بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمى فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بافادة الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه انه مبنى على ان الاسمية والتى خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما فى حواشى المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير أفى الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوى وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه فى حاشية الالفية وببيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقانى ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا فى نحو قائم زيد وما قائم زيدا بتدائية زيد وفاعليته فهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر فى الجملة الاسمية وغاية

وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تاخرت (و) الثانى نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقى قاضية بان أبو يوسف مبتدا لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تاخر (وقوله

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بان بنى الابناء مشبهون بالابناء فبنو أبنائنا مبتدا مؤخر و بنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدا أول وبنوهن مبتدا ثان وأبناء الرجال خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال

المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تاخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا الظاهر أو ضمير بارز فالاول نحو زيد (قام أبوه و) الثانى نحو (أخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لا بد منه فى قول النظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * المسئلة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بالا المعنى نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالمعنى اذ التقدير ما أنت الا نذير (أو) يقترن بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصرا * (فاما قوله) وهو الكميت بن زيد

فيا رب هل الابك النصر يرتجى * عليهم (وهل الاعليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك وهل النصر الا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الامانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا فى الدار زيد من باب اولى المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تاخير الخبر (أن يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدا وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن فى الدار) فمن اسم استفهام مبتدا وفى الدار خبره (ومن يقم أقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدا وهى خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر فى هذه الامثلة واجب التاخير وهو فى الاول فعل ماض وفى الثانى جار ومجرور وفى الثالث فعل مضارع وفى الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو لازم الصدر (أو مشبها به) أى

ما يلزم من التقديم فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل انتهى بقى ان فى عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التاخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذى يحصل فيه الخوف ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف أى الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبها به) قال اللقانى الضمير فى به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغير معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجنبى وهو قوله أو مشبها لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى وفيه أيضا اللام الابتداء الصدرية ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدا نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن فى قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال اللقانى غلام فى هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لاضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لالمن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لالمن والحاصل ان اسم الشرط صار فى هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف اليه فاعلم ذلك والمعنى ان يقم غلام شخص قمت معه أى مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه ان الجازم هو المضاف فى ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله فى أربع مسائل) بقى خامسة وهى اذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بانهما خبران فيجب تقديمهما (قوله ان يوقع تاخيره فى لبس) أى فقول الناظم ونحو عندى درهم (كقوله)

بما يستحق التصدير (نحو الذى يأتينى فله درهم) فالذى مبتدا وهو اسم موصول ويأتينى صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير (فان المبتدا هنا) وهو الذى (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وابهامه (واستقبال الفعل الذى بعده) وهو يأتينى (وكونه) أى الفعل الذى بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب) لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك احتمل الاقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذى له الصدر (اما) أن يكون (متقدما عليه) أى على المبتدا (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهى مانعة من تاخيره (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسند الذى لام ابتدا (فاما قوله) وهو رؤبة

(أم الحليس لعجوز شهربه) * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(فـ) اللام داخلة على مبتدا محذوف و(التقدير لهى عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر) اذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و(اللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله

خالى لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الثانى ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر قاله فى المغنى واذا أراد الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذى فى الصدر (متاخرا عنه) أى عن المبتدا بان يكون ما فى الصدر مضافا اليه المبتدا (نحو غلام من فى الدار) فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفى الدار خبر المبتدا (وغلام من يقم أقم معه) فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدر سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذى فى خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما فى الصدر وبقى عليه ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا أخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب فى أربع مسائل) أيضا وفى غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعنى تاخير الخبر فى أربع مسائل (احداها ان يوقع تاخيره فى لبس ظاهر نحو فى الدار رجل) ففى الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا فى هذه الاخيرة (وعندى انك فاضل) فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر فى شئ من ذلك (فان تاخير الخبر فى هذا المثال) الاخير وهو عندى انك فاضل (يوقع فى التباس ان المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) فى التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التى بمعنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدا وأخر الخبر يصير انك فاضل عندى فيحتمل ان تكون أن مفتوحة وهى وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت فى ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الباس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تاخره) أى الخبر عن المبتدا (بعدا ما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم

كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسئلة الاخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدنوشرى فيه نظر اذا للانظ بالمكسورة غيره

بالمفتوحة فانى يتأتى اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما اذا لم يثبت بالشكل (قوله باسم مفرد او جملة شرط) قال الدنوشرى مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فاما ان كان من المقربين فروح) قال المصنف فى رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدل بها على ذلك لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ فان كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيبت عنها اما فصارت اما فان كان ففروا من ذلك لوجهين أحدهما ان الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل والثانى ان الفاء فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى فى جواب اما لئلا يلتقى فاآن فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما

بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى وأراد بالبعض الذى استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الامام تقى الدين السبكى وقد انتصر له ولده التاج فى الاشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعما أن الفاء يجب تقديرها فى لفظ الشرط الثانى وهو ان والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ووجه غلطه انه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الاول ودخول الفاء غير مسلم له الا ان يكون الشرط الثانى وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الاول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض بالآية (قوله وتاخيره) قال الدنوشرى ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها قلت لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية أن يقترن المبتدا بالا الخ) قال الدنوشرى ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدا بفاء الجزاء نحو اما فى الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم اشارة نحو هذا زيد وثم عمرو وكذا اذا كان الخبر كم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التاخير نحو لله درك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا اذا استعمل فى مثل نحو فى كل دار بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح الفية السيوطى (قوله نحو لقائم زيد) قال فى المغنى ما نصه واختلف فى دخولها فى غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فقتضى كلام الجماعة الجواز وفى أمالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف حرر فى

(كقوله) عندى اصطبار (واما انتى جزع * يوم النوى فلوجد كاديرينى)

فاما انتى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور وخبر انتى جزع على حد اما زيد ففى الدار ويبرينى من بريت القلم اذا نحته وأصل البرى القطع والمعنى واما جزعى يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحلنى وانما جاز تاخر الخبر عن المبتدا هنا (لان ان المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة واما لا تنفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتاخيره) أى الخبر عن المبتدا (فى الامثلة) الثلاثة (الاول) بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع فى اللباس الخبر بالصفة) لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله

ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر

(وانما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهى أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها للظرف (فكان الظاهر فى الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفى الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واى أجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما الا اتباع أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدا مؤخر (أو) يقترن بالا (معنى نحو انما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم * وخبر المحصور قدم أبدا * المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو بغيره اما قدما عليه نحو لقائم زيد (أو) متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أى الصدرية (نحو صديقة أى يوم سفرك) فصديقة خبر مقدم وأى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا مؤخر والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * المسئلة (الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا أعلى بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب

الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه مما اذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الالفية وبه يظهر أن عذوله هنا غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآية على ما بيناه في تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم في عند هند بعلها الغرض (قوله أهابك اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة صديق زيد وزيد صديقي لان الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديقي الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدا فجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقي زيد فانا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدا فما بقي الا أن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدا وهو غير جائز واذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقي زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدا أعم من الخبر والملء المالئ مثل لك الحمد ملء ١٧٦ السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت * (فصل) * (قوله وقد يجب) وقد يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشان فانه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدا في المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدا في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ماهيه نار أي هي نار قل أأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين أي هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن الا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشري الدنف المشرف على الهلاك ويجوز

خبره مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بما قبلها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة

أهابك اجلالا وما بك قدرة * على (ولكن ملء عين حبيبها)

فعل خبر مقدم وحبيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجازا وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وجوزوا التقديم اذ لا ضررا *

* (فصل * وما علم من مبتدا أو خبر جاز حذفه) * والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف ما يعلم جائز * (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول) في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وأساءته مصدران ماخوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف

(وأما حذفه) أي المبتدا (وجوبا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد

فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وأن كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس اذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشئ لا عن ذاته كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشئ ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت فتحة للخفة والاظهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية بن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون الحالة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوبا الخ)

قال الدنوشرى ومن المواضع التى يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم فى باب الموصول (قوله جىء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقانى اذا كان المقام للفعل لان المبتدا فى هذا ونحوه هو أمرى أو شانى والشان هو الحكم الثابت فى الواقع ولا يفيده الا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان ألا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشرى هو ثابت النون فى بعض النسخ وفى بعضها بحذف النون وهو منصوب بان مضمرة وان وصلتها فى محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقانى هذا القيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام

الحميد أو ذم نحو أعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهر والمناصب لاوهم الاخبار وأجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون النعت للايضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بمصدر جىء به) أى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله

فقالت حنان ما أتى بك ههنا) * أذو نسب أم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى انى أحن عليك أى شىء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وانما قالت له ذلك خوفا من انكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) فى افادة المدح (أو بئس) فى افادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا قدرا) أى زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو أما اذا قدر مبتدأ بين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فان كان) المخصوص (مقدما) على نعم أو بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أى فهو مبتدا (لاغير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدا وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا (أى مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد روى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر فى الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدا وجوبا (قولهم فى ذمتى لأفعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده

فيها وقع فيه المخصوص من خبر مبتدا ولا يكون كذلك متقدما فليتامل (قوله أو محذوف على رأى ابن عصفور) أى زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما فى الباب الخامس من المغنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شىء مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقانى انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو فى ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لانها كالامثال التى لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشرى فائدة يجب حذف المبتدا أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزاك أى دعائى لك قال الرضى فى شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلى

(٢٣ تصريح ل) الفاعل والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلناها بمعنى الذى وأما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الزرقانى أى عن الثانى ويمكن أن يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم ان حذف المبتدا وجوبا يتوقف على سد شىء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر فى المسائل المتقدمة أن شيأ سد مسد المبتدا لعدم وجوده والفرق بين المبتدا والخبر ان الخبر محط الفائدة

فاعتنى بشأنه فاشترط فى وجوب ذلك سد شئ مسده فتأمل (قوله أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) قال الدنوشرى ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد فى ذمته وانما الذى فى ذمته هو الجواب أى مضمون لافعلن ونحوه أجيب بان المعنى فى ذمتى متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو فى ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين فى الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الاعلى ضعف) أى مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هو سؤال لاحاجة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التحقيق انه لامدخل للتقديم فى التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشرى وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم فى جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم ١٧٨ هو قائم قال بعضهم واللائى لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائى لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف انه لاحذف فى الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ففى أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة تامة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغنى (قوله حديثو عهد) قال التفتازانى فى شرح التلخيص فى بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته انتهى فقولك فى عهد فلان على حذف مضاف أى زمن عهده أى لقيه وادراكه أو لاحذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذى هو فيه اذ لازمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكفر (نحو هو أن قومها لقوا الكفر وأدركوه أى وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أى قريب لا محدث أى موجود بعد العدم يعنى لولا اتصاف قومك بالكفر فى زمن قريب ولو قيل فى الكلام لولا عهدهم فى الاسلام قريب أى اتصافهم به فى زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على أن الاقرب أن العهد هو العلم واضافة العهد الى ضميرهم المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفى الكلام مضاف الى عهد مقدر والاصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقانى استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بان المحذوف اذا سد شئ مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغى وجوب الحذف لا جوازه كما قال به الرمانى ومن تبعه والجواب عن ذلك انا لا نسلم انه سد مسده

(أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) ذكره أبو على (وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أى حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أى كذلك) أى دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه (أى عندى) واليه أشار الناظم بقوله كما * تقول زيد بعد من عند كما * ويقال ما عندك فتقول درهم أى درهم عندى فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندى درهم الاعلى ضعف لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدا فيكون هو المقدم فى الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى * فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما سوغ الابتداء بدرهم * قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أى الخبر (وجوبا ففى) أربع (مسائل احداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدا) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لاكرمتك) فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أى لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى أن وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالبا احذف الخبر * حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه

لان سده مسده انما هو اذا كان الخبر عاما وأما اذا كان خاصا فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسد هكذا وقع فى المذاكرة (قوله اذ من شان الخ) بهذا يندفع تنظير اللقانى وجود الدليل عند حذفه قال اذ المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود حمايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيدا باناالخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد سالمنا ماسلم وهو مشكل اذ اللفظ لا يقبل ذلك التقرير فان قيل انه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغى ان يكون المراد منه ان زيدا فى قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أى مسالمة زيد والخبر محذوف أى موجودة وقوله سالمنا ماسلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ماسلم لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب الا كونه فى حيز لو لا فليتامل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعرى) قال الزوزنى فى المراد باللحن هنا ارتكاب الخطا لا اللحن فى الاعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفى المغنى ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم أن الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدل الخ) خرجه بعضهم على ان يمسكه حال وعاملها الفعل الذى نابت عنه لا وهو أولى من اعمال كأن فى قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبنى على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قدر ان ولفظ كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لانه خبر كان وبهذا يندفع

(نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم) فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره (ومنه قول أبى العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى (المعرى) فى وصف السيف (يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح فى شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك واليه أشار فى النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أى المقيد (مبتدأ فيقال) فى لولا زيد سالمنا ماسلم (لولا مسالمة زيدا باناأى موجودة) ويقال فى لولا أنصار زيد حموه ماسلم لولا حماية انصار زيد اياه أى موجودة (ولحنوا المعرى) فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس يعنى اللحنين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل أن يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أى بين المبتدا والخبر المحذوف انتهى وفى الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم فى من لدشولا قدره سيبويه من لدان كانت واعترض عليه فى تقديره ان أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدمامينى فى قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى نقله الموضح فى المغنى عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبى الربيع لم أر هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادى عنه فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياتى المسئلة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

نظر الشارح عنه وعن الدمامينى وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بعضه ولو كان هذا مرادا لم يصح اضمار ان فى المواضع المطردة المذكورة فى باب النواصب ولا اضمارها فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف فى الجملة الرابعة مما له محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزاما له بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفى لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدمامينى انه على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر وان كان هو تابعا للنظم فى تخريج نحن الاولون الآخرون بيد كل أمة أو تو الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها لان الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الزوزني قال فاما عمرك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لا يجيء الا مضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كان الاولى حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمرك انما وضع ليستعمل مقسما ١٨٠ به واذا جعل خبر الم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي وحياتك (لأفعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أي وبركة الله (لأفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا (أي لعمرك قسمي وأيمن الله يميني) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لأفعلن جاز اثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا) والاول أولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والأوائل أو من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر أولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفي نص يمين ذا استقر *

المسئلة (الثالثة أن يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه) أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فاثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا في اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذي حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيدا قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا) فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شيء (مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

قال اللقاني اعلم ان الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل المعية فيه انما هي من خصوص مادة الخبر والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان ضربت زيدا قائما (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضرب عمرا قائما بلا اضافة واشترط الرضي الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم في الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة في أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شيء منهما والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجامي فلا يرد ان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا تمكن وانما الاتتصور في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء اخطب أن الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم تقم قرينة الخصوص على انه يرد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة نحو عليه رجل هو اعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في اقتضاض هذه البكر شابة بقي انه اذا أضيف الى كليهما نحو ضاربنا ومضاربنا فلا

يبعد كما قال الشهاب في حواشي الجامي ان نا في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها في محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان أريد الماضي الخ) بقي انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذ الانها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافي كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضربي زيدا قائما شديد) أنت خبير بان هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهرا ولم يفارقه الا بزيادة شديد الذي هو الخبر وزيادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله في الامثلة السابقة (مقدر باذكان) ان أريد الماضي (أو اذا كان) ان أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان أو اذا كان فحاصل خبر واذ أو اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش) واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربي زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا وسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ظاهرا كما قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه (لا يجوز ضربي زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديد (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما في زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجاز واحكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربي زيدا الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا في اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضح في الحواشي ويستفاد منه ان الفرق اعتباري حيث قال ما نصه لا بد ان يشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة غيلان مدرجي مترو حا على بابها فمدرجي مبتدأ ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله في مترو حا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربي زيدا اذا كان شديدا أو ضربه شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكنى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربي زيدا هو قائما (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسألة وذلك اذا أتى بمبتدا ومعطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب * بعقارها

خلافا لمن منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريها فيباريها فى موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالتها عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطراده فى زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بامكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز فى موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا *(فصل)* (قوله أى ناثر) قال الدنوشرى تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوى أولا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقانى فيه نظر لان المعتبر عند ابن الناظم فى اتحاد المبتدا اتحاده بحسب الاصطلاح فيداك فى البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه فى المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بانه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده فى تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فحلو حامض خبران قطعا لا خبر واحد والا لزم أن يقع الرفع فى الخبر الواحد فى آخره ووسطه من جهة واحدة وما رد به قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا ينافى الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المعرب اذا سئل عن وجه الرفع ١٨٢ فى حلو لا يسعه الا أن يقول على الخبرية وكذا فى حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على انهما بمعنى خبر لا انهما فى صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التامل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح فى الثالث لان الثانى تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد أعم من التعدد الذى هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فمسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشرى قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ما قيل) قال شيخ الاسلام قائله الخليل (قوله لان يداك فى قوة مبتدأين) قال اللقانى انما رد بهذا مع امكان أن يرد بان الثانى تابع كما فى الآية التى يذكرها آخرا لان هذا الذى ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور فى الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى اذ المعنى فيها ان كل فرد من المكذبين أصم وأبكم فى الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشرى هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهرى فى باب الهاء وقد فره بالضم يفره فهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقانى ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفين وليس فى الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين ولا اشكال ان

والثانى أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر فى الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها فى حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

(فصل والاصح جواز تعدد الخبر) لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبروا باثنين أو باكثرا * عن واحد سواء اتفقا افرادا أو جملة أو اختلفا فالاول (نحو زيد شاعر) أى ناظم (كاتب) أى ناثر يعنى أنه ينظم الكلام وينثره والثانى نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعى تقدير هو للثانى) من الخبرين (أو) يدعى (انه) أى المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور فى المقرب وشرحى الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) فى شرح النظم (من قوله) وهو طرفة على ما قيل

(يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه)

بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد فى نفسه حقيقة (لان يداك فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه فى التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لانهما بمعنى خبر واحد أى مز) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا ألا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أى ولاجل كونهما فى معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثانى على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضى المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسى فى أحد قوليه (و) يمتنع أيضا (ان يتوسط المبتدأ بينهما) وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله فى البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض

الرمان

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضي أن يكون الزمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد غلمانه (قوله فحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد الى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذا لواو في وبكم حينئذ داخلة على مبتدا مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر * (تتمة) * يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدا مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربته هما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان

* (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر) * (قوله اذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشان فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع * (فائدة) * لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها للنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا لامع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها ألا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحد

الزمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشئ بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل وردبان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ماذكره ابن الناظم أيضا (من نحو الذين كذبوا آباءنا تناصم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بالواو على ماقبله والاصل والذين كذبوا آباءنا تناصم بعضهم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف أحدهما على الآخر * (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا) *

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني

واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط الدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشان كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضي ومما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قيصه قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدواني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين ما في تقرير الرضي من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما اذا كان الفعل الماضي ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولاطلاق العجدواني فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدا وما لزم النصب لا يكون مبتدا وقيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لذاته والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح ان أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضى انه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بما لزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدمامينى لان ذلك الاسم بجموده أشبه الحرف والنواسخ لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله فترفع المبتدا الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما فى البيت المتقدم وهو قوله اذا مت الخ واختلف فى تخريجه فقيل فى كان ضمير الشان اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما مر وقال الكسائى كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا انشاء) قال الدنوشرى من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء للطلب والا فهو عطف مغاير وقد يقال الانشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبيها بالفاعل) قال الدنوشرى ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتاويل تشبيها بمشبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان) الاصح ان وزنها فعل بفتح العين ١٨٤ وقال الكسائى فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل

كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد والخامس كمحبوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى أنها لا تعمل فى المرفوع شيأ وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لورود مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال انى عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله

* ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهى ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صالة لما الظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهى أم الباب) لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتى (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلافا صبحتم بنعمته اخوانا وأضحى يمزق أثوابى وظل وجهه مسودا وأبيت ربان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم الثانى (ما يعمله) اى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفى) بحرف او اسم أو فعل موضوع للنفى أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهى أو دعاء) بلا خاصة كما فى الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى يزال وبرح وفتئ وانفك) وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان

(قوله لا تكون لاخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالاخوات (قوله وبات) قال الدنوشرى قال فى القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أى يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أى ليس معناها النوم قليتامل ويجوز على هذا أن يقال بات زيد نائما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من

زيد

المعتل العين * (تنبيه) * ذكر فى التسهيل ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شئ فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة فى يبيت على ان ماضى يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه نال ينيل لغة فى ينال (قوله وأبيت) اشارة الى قول الشريف الرضى

أتبيت ربان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة فى أبيت للاستفهام التعجبى مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الاولى التى هى حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب فى جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف فى الباب السابع من المغنى وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللقانى أى بلا فى الماضى أو بلن فى المضارع قال فى جمع الجوامع وشرحه للمحلى وترد أى لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا الاوجه فى البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف فى المغنى وشرح القطر

ابن عصفور وقال ان الحجة فى البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدنوشرى ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر

حراجيج لا تنفك الامناخة * عن الخسف أو ترمى بها بلدا قفرا والخسف الذل وأصله ١٨٥ أن تبيت الدابة على غير علف

زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

وهذه الاربعه * لشبه نفى أو لنفى متبعه (مثالها بعد النفى) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (ان نبرح عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

(اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين بروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره أى يمين الله قسمى وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح ومثالها بعد النفى بالاسم للنفى قوله

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفى قوله

فلما يرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى أبيت أزال أستغفر الله أى لا أزال قاله الفراء وجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والاباء مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح فى الحواشى (ومثالها بعد النهى قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموـ * ـت فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا تزل واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة

ألا يا أسلمى يا دار مى على البلا * (ولا زال منها بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنها خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منها بجرعائك وألا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا هذه أو حرف تنبيه مؤكدا لا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدار مى بالسلامة ومى اسم امرأة وليس ترخيم ميسة كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أى أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهى والدعاء بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زال بما نهى يزال احترازا من) زال (ماضى يزيل) بفتح الياء (فانه فعل تام متعد الى مفعول) واحد وزنه فعل بفتح العين (ومعناه مار) بمعنى ميز (تقول زل ضانك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب

ثم استعمل فى كل ماذل قال الشاعر

ولا يقيم على ضيم يراد به * الا الاذلان غير الحى والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته

وذا يشج فلا يرثى له أحد

انتهى وفيه نظر لانه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال فى المغنى ان الاصمعى وابن جنى حملا الا فيه على الزيادة وقيل انه غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين أى شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغنى (قوله كل) قال الزرقانى يشاركه ليس وينفك ويحتمل أن يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شان ومعنى البيت لم يزل كل ذى عفاف واقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العينى وبقى انه يحتمل ان يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس (قوله ألا يا أسلمى الخ) اعترض بانه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب

وأجاب المصنف فى شرح بانت سعاد بانه احترس أولا بقوله اسلمى وان زال وأخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة فى مثله كقولنا ما زال زيد يصلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه الا أن يقال انه ترك لضده وعلى بعده يأتى فى الامر

(قوله ومعناه الانتقال) الأنسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ماضي يزال أيضا وقولهم معناه الاستمرار مرادهم
انه معناه بواسطة النفي لان نفي الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التي هي مضمون
الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فاما قوله دمت الحميد فما تنفك منتصر *
على العدا في سبيل المجد والكرم ١٨٦ فمشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فانما يرفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضي يزول فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب
نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات
والارض ان تزولا) أي تنتقلا (ولئن زالتا) أي انتقلتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال
ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر
وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل
قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح
العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا
عينهما ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية
الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت
دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أي
مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن
الظرف وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه
وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة
العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المغني وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كان دام مسبوقا بما * كعط مادمت مصيبا درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال
نحو يعجبني مادمت صحيحا أي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فاجرى بعدم العمل نحو دام
زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية
الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

* (فصل وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس
باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من
المتأخرين) لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان
وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها) الثلاثة
فتئ وبرح وانفك (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر (ولا مصدر)
لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقليل من المتأخرين (فانهم أثبتوا
لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على ان لها مصادر فصدر كان الكون
والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة
ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف في هذين القسمين) وهما
المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضي من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

باختيار الاول وأل زائدة
مثل ليخرجن الاعز منها
الاذل (قوله وناب المضاف
اليه وهو ما وصلتها الخ)
قال الدنوشري يفهم ان
ما وحدها ليست هي النائبة
عن الظرف فما يفهم من
قوله لنيابتها عن الظرفية
فيه مسامحة (قوله بدليل
مادامت السموات) فيه
نظر لان الكلام الآن
في الافعال الناقصة ودام
في الآية تامة كما يأتي
والمناسب لمطلوبه أن يمثل
بشاهد فيه دام ناقصة
مستوفية للشروط ولم تعمل
فتدبر * (فصل) *
(قوله ودام) قال الشهاب
المراد به ان يثبت بقية
المشتقات عاملة عمل المصدر
وحينئذ فلا اشكال وذكر
ان ما قاله اللقاني ليس هو
لمعنى المصدر كما هو في غاية
الوضوح قال على أنا لا نسلم
اتحاد معنى دام الناقصة
وغيرها فيما ذكر (قوله
التزم مضيه) قدم في بحث
الموصول ان ما المصدرية
توصل بفعل متصرف غير
أمر وغير الامر يشمل المضارع
وقد يقال ذلك لمطلق ما وما
هنا للمصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منها أمر) عبر به دون يوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير
فلا بد من وضعه استعمل أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيت على المتن قال اللقاني لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض
المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو مزج الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جمهور وفي التنكيت فتامل (قوله ما للماضي)
قال اللقاني من اقامة الظاهر مقام المضمر والاصل مالهما اذ القسمان هما الماضي المتصرف تصرفا ناقصا والماضي المتصرف تصرفا تاما

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا احبارة والمبتدا والخبر فيه أظهر من كونوا احبار وبعبارة أخرى ان كونوا ربانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال في المغني) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدري وصلته في ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله انتهى وأستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المغني في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل بجوز أن يكون بتقدير او ارسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أي منغصة من معموله أي بادكار باجنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا ضرورة مع الاعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتاويل الحياة كما قال اللقاني والجمع

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضي منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فالك مضارع كان وأصله وأ كون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغوي اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به مكان حسنا (والمصدر كقوله)

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * (وكونك اياه عليك يسير)

كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير (واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدي البشاشة كائنا * أخاك) اذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعديا لاثنين وفي التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مطير الاسدي

(قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره

*(فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام) نص عليه في ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم

* وفي جميعها توسط الخبر * أجز * (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذ لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا الان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطي وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتانيث لاركاكة فيه خلافا للشهاب وسياتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل ابقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يفهم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا لاسيما في غير مرفوع سببي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بانه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الا زيد فانظر النكت *(فصل)* ١٨٨ (قوله وتقديم أخبارهن جائز) (ومثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التاخر وجواز الامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكانه لعدم تصوره اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته أحسن فتامل (قوله فان البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا لان ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجاب بان الظرف متعلق بليس في نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اه ومراده انها دالة عليه استعمالا الا ليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه اليه الفاكهي والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بانه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة

في السببي المرفوع الا أن يكون لابرا، وأولى منه قول الآخر

ما دام حافظ سري من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر (نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء) أي صفيرا وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

(فصل وتقديم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التاخير (بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فاياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي ما يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال *وكل سبقه دام حظر * (و) الاخبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناظم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وحجتهم انهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر هو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (واجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بان المعمول ظرف فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستانفة أو بان يوم

كما باتى فى ما الحجازية ومرت الاشارة اليه قريبا (قوله لانفيها الايجاب) رأيت بخط المصنف فى بعض الاوراق وقد تقدم على بيت ذى الرمة السابق فى كلام الدنوشرى وهو * حراجيج ما تنفك الامناخه * مانصه ومنشا هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لايكون فى الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نفيت كان اثباتا لان نفى الزوال اثبات واعترض بعض أصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه الايجاب فينبغى أن يجوز وا تقديم الخبر لانه انما يمتنع فى نحو ما كان زيد قائما للنفى وأما الآن فالنفى قد زال معناه فينبغى أن يزول اعتباره فاجابه بعض أصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهى النفى وجهة معنى وهى الاثبات فلم يجز التقديم نظرا الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى فى الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ فى التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى فى التقديم فاجزتموه وجهة اللفظ فى الاستثناء فاجزتموه فاجيب بان التقديم أمر راجع الى اللفظ والنفى موجود فى اللفظ فحملنا الحكم اللفظى على الحكم اللفظى وهو وجود صورة النفى ١٨٩ فلم نجزه والاستثناء أمر ينظر فيه الى

فى محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره (واذا نفى الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافى) وهو ما (و) الفعل (المنفى مطلقا) سواء كان النفى شرطا فى العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك سبق خبر ما النافيه * (وأجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيدا الا قائما وردبان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعمم الفراء المنع فى) جميع (حروف النهى ويرده قوله) وهو المغلوط القريعى

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * (على السن خير الا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتى باقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعنى انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير ومايحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها الشبهها فى اللفظ بما النافية وجزم به فى المغنى ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

* (فصل * ويجوز باتفاق أن يلى هذه الافعال معمول خبرها ان كان) المعمول (ظرفا أو) جارا و(مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو فى المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أو فى المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فان لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما فى ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبى منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معمول معمولها فى معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسى) من البصريين (وابن عصفور) من المتاخرين (فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك

عموم المستثنى منه واخراج ما أريد اخراجه من مفهومه فهو اخراج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوى وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنى وهو كون معنى الكلام الايجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح فى ان لا ليست كما ومنلها ان وقال الرضى ان كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا فى ما وان وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلل الرضى ذلك بان حروف النفى لما لازمت تلك الافعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء فى اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفى من زال واخواتها دون غيرها ولا فى انه يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفى ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم فى باب التعليق ان ما وان ولاها الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبى كما نقله ابن غازى * (فصل) * (قوله ويجوز باتفاق أن يلى هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرف ليس حسنا مطلقا ولذا سال الزمخشرى فى ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربى الفصيح أن يؤخر الظرف الذى هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك فى كلامه فما باله مقدما فى أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفى المكافاة عن ذات البارى سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شئ وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه (قوله لما فى ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمى يخرج من ذلك مع قوله الآتى اذا لا يفصل الخ تقدم الاعتداد بان معمول المعمول معمول ان أريد أجنبى من العامل ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله اليها لانه أجنبى منها اذ لا فرق

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشري فيه نظر وانما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحوه انه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الاظهر التغليط فى كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذا الكناية هى التى يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هى التى يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا فى الحمام وهذا كله مما يعرفه من له أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمى نقل عنه انه نظر فى كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شئ من

أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر فى دعوى الاستعارة مطلقا لا فى كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أى والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحد متعلق الحرفين فان الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الشان) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر فى جواز دخول النواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الادوات تامة) قال الدنوشرى فائدة اختلف فى كان وكائنا فى لاضربنه كائنا ما كان فقال الفارسى هما تامان فى الموضعين وما مصدرية وهى وما بعدها فاعل كائنا أى كونه نحو وقيل هما ناقصان فى الموضعين وفى كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهى موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائد ان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضربنه كائنا الذى كان اياه وكائنا حال من مفعول لاضربنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها فى حاشية الفاكهى (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشرى

زيدا كلا) اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبى ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادى فى شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا)

وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولى كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا قنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدا محذوف أى هم قنافذ هداجون جمع هداج بتشديد الدال وفى آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأرادا الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ فى مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) فى كان حال كونه (مرادا به الشان) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمر الشان اسما نوان وقع * موهم ما استبان أنه امتنع

(أو راجعا الى ما) الموصولة (وعليهن فعطية مبتدا) وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين فى قوله

باتت فؤودى ذات الخال سالبة) * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادى منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أى سالبة لك

(فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله فى النظم * وذو تمام ما برفع يكتفى * وتبعه فى التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة أوجه مذكورة فى شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل فى المساء وأصبح بمعنى دخل فى الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح) ودام بمعنى بقى نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والارض أى بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا

لم يقيده بآخره وصرح السيد عبد الله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتتعدى بنفسها أو بالباء
(قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال
(قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عجز بيت صدره * واذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا لاحتمال
أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف افهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك
قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم ينكروا ذلك بعد ما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف
قال أبو طاهر حمزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب الى السلامة لانه يوافق الحال
ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى المضى فيها قلت هذا خطأ لان الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا
بل ولا يلزم القائل بالالغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للمبرد وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي

نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أي عرس بها (وقوله) وهو
امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا بن حجر الكندي خلافا لمن زعمه
(وبات وباتت له ليلة) * كليلة ذي العائر الارمد
أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد
صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام
واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله و) أضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أي دخلنا
في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل و بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور
أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وأنفك بمعنى انفصل نحو
فكت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا
الباب استعملت تامة وناقصة (الا ثلاثة أفعال فانها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهي فتئ
وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله
* والنقص في * فتئ ليس زال دائما قفى وذهب أبو حيان في نكته الى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن
وذهب أبو علي في الحلبيات الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب
الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزى الفتى ليس الجمل *
* (فصل * تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي) لتعين
الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه
(أنت تكون ماجد نبيل) * اذا تهب شمال بليل
أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل
من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى
مبلولة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها

موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لانهم أكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكانه قال أكبروا تكليم صبي كائن في المهد طفلا فيكون الكون من لفظ المخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض يظل بها الشيخ الذي كان فانيا يدب على عوج له نحرات فلم يك فانيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ المخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الامر الزمان فيه معين وقوله أحدهما

كونها بلفظ الماضي مع قوله أولا تختص كان فيه ركاكة وتهافت اذ الاول يغني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة
بلفظ الماضي بخفته (قوله بين شيئين) أي لا في الابتداء لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها
الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضي رحمه الله في كونها زائدة مطلقا لدلالتها على معنى وفي نحو
* على كان المسومة العراب * ادعاء الزيادة واضح فتامل اه وقال اللقاني زيادتها اما بان لا تفيد شيأ الا محض التاكيد وهو معنى
زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله * على كان المسومة العراب * وأما بان تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن
زيدا قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرناه والاولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعمل مع انها غير زائدة
لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من
الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون وهو
مذهب سيبويه وذهب أبو علي الى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

لاتدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والافهى دالة على المضى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدا وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جيادبنى أبى بكر تسامى * (على كان المسومة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السموّ وهو العلو والمسوّمة اسم مفعول من السمة وهى العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسوّمة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما

(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام)

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور هذا مذهب أبى العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا البيت ليست بزائدة بل هى الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زائدة واختلف فى اطلاقهما لزيادة فيها والذى فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل فى نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسى فى التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لنا فى لنا لانه مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لناهم فلنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة نحو قوله

* ان لا يجاورنا الاك ديار * والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى ان يتصل بالفعل اه قال المرادى فى شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت فى الزمن الماضى فجئ بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المضى قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا فى البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اه كلام المرادى والحاصل على القول بزيادة كان فى البيت قولان فى الاعمال والاهمال وفى كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشرى فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها أم الافعال فلا تنفك عن معناها غالبا اه من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهى العلامة) قال الدنوشرى يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة الغاء اللهم الا أن يدعى القلب المكانى فليتامل اه وفى بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق واما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

(قوله ان تحذف) قال اللقانى هذا خاص بعماد كان لا بصيغة الماضى لما يأتى عن سيبويه فى قوله ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما اذا كان جارا ومجرورا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتى فى باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله ان راكبا وان ماشيا) قال الدنوشرى جعله اللقانى حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظر لان فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشئ على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيئين لا مجموعهما بدليل انه يكون ممتثلا اذا أتى باحدهما مسرعا (قوله وان بقية اما) قال الدنوشرى قد يقال بقيتها أم لان اللهم الا أن يكون أصلها ان ما ثم أدغم (قوله باعمالهم) قال اللقانى فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم اذ الاعمال مجازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمى أقول وفيه نظر اذ لا نسلم ان مراد المصنف ان الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعنى عملهم بل الاسم ضمير مستتر فى كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله أى ان كان عملهم خيرا) قال اللقانى لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا (قوله أى ان كان فى عملهم الخ) قال اللقانى فيه أمران لاول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثانى ان تقدير فى عملهم منظور فيه اه وقال الدمامينى وهذا الاشك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان فى عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لان لهم أعمالا وفى تلك الاعمال خير وقد يدفع هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فانما ذكره هنا ليبنى عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشرى وجه أحسنية الرفع عنده على النصب ان فى النصب حذفا أكثر من الحذف فى حالة الرفع كما هو ظاهر اه وقال الدمامينى اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثانى خيرا من نصب الاول لاستوائهما فى الاضمار ورجحان رفع الثانى بان

زيد ظننت عالم هذا ما فى المغنى مرتبا (ومنها) أى من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر دالا عليها (ويكثر وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون فى الامهات ما لا يتسعون فى غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا) أى ان كنت راكبا وان كنت ماشيا (وقوله)

لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالما أبدا وان مظلوما)

أى ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف (أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز ان خير فخيرا) وان شرا فشر برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أى ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الاوجه الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثانى أضعفها) لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافآن يعنى على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أى وان كنت مستخرجا (ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أى التمس شيأ ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

أضمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت الى الاقبح رأيت نصب الثانى أقبح من رفع الاول لاستوائهما فى الاضمار وضعف نصب الثانى بانك أضمرت جملة وفى رفع الاول لم تضمر جملة ويوضحه ان سيبويه وصف رفعهما بانه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشرى فيه نظر لان آخره لام ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشرى راجع لشائلة لا لجمعها على شول لان قياس الصفة المختصة بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال ان فعلا لا يكون جمعا كما قالوا فى صحب على الخلاف فيه فيأتى فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف فى الشول فى هذا البيت الذى هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعته للضراب فهى شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قاله الشارح انها جمع شائلة الى آخر ما قال قال الغنيمى وقد يرجح الاول بانه روى من لد شول بالخفض وأجيب بان التقدير من لد شولان شول أو زمان شول أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الاخير أولى ليتحد المعنى فى الروايتين ولكن يحتاج الى الخبر أى موجودا وقد يرجح الثانى برواية الجرمى من لد شولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول

كانتصاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر فى البيت على ان المراد بالشول جمع شائلة الخ (قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا فى بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغى ان يخص المنع بما اذا كان لغير علة تصريفية فاما لها فيجوز فى نحو يدودم اذا ضلهما يدى ودمى فقد حذف بعض الاسم الذى هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه) الا بعد الحروف التى تذكر فى النواصب كما قيد بذلك المرادى ثم المراد بالحذف لا يجوز جوازا مطردا والا فقد تحذف ان بشذوذ فى غير ما يذكر فى النواصب كما ذكره فى المغنى لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والا فهو مطرد كما مر فى باب المبتدا فى تسمع بالمعيدى (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدنوشرى الذى فر منه ان لدن لا تضاف للجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده فنص فى المغنى فى بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقانى فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يدعى ان اما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر منطلقا فاى فى حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أى تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه فى اما عالما فزيد عالم أى مهما تذكر شخصا فى حالة كونه عالما أى مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجىء الفاء بعد المنصوب فى نحو * فان قومى لم تأكلهم الضبع * فانه مناف لما قرره فتامل اه قال الدنوشرى قوله اما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد ان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه ان يتبجح بما قال وزعم انه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز فى بعض المواطن مما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

أى ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم ألا حشف ولو تمرا وفيهما رد على أبى حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف (وتقول) فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولو تمرا) فان الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها وبقى اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (كقوله * من لد شولا فالى اتلائها * قدره سيبويه من لد ان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهى النوق التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر او ثمانية وأما الشائل بلا هاء فهى الناقة التى تشول بذنبها للقاح ولا ابن لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر أتلت الناقة اذا تلا ها ولدها أى من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة بأولادها وانما قدره سيبويه من لد أن كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله فى المغنى عن الفرة لابن الدهان واعترض على سيبويه فى تقديره ان أقل يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه فى باب الاستثناء على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه وان جعل على انه تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثانى ان تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمرا وان خيرا برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكثر ذلك) بعد ان المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لاجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (فى مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه (وأصل انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على ان نطقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم

(قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشري قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أي لان كنت ذا نفر فخرت) قال اللقاني لا يخفى ان تقدير فخرت يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فساد اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومي لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر اذ قومي لم تاكلهم سنة الجدب حتى ترتفع على بقومك ونفرك وهذا يتادى بكون اما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فان قومي الخ تعليلا لمحذوف أي ولا اعتبار بفخرك بذلك فان قومي الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتامل (قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع ان يكون قومي اسمها وقوله كالذي خبرها وهذا كالمتعين فانه شاهد ومثال الحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا في نفسه (قوله أي ان كنت لا تفعل غيره) قال اللقاني لا محوج الى هذا التكلف الذي لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فاما أداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما في قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان أفتاك الناس وأفتوك

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذي هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (في الميم) من ما (للتقارب) في المخرج فصار أما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * و بعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أباخراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومي لم تاكلهم الضبع (أي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأباخراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي ان ما المخالفة عن كان عاملة في الجزأين عمل ما خلفته وحجته ان ما ما نابت في اللفظ نابت في المعمل وزعم انه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أي بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعي (أزمان قومي والجماعة كالذي) * لزم الرحالة ان تميل مميلا

(قال سيبويه أراد أزمان كان قومي) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض) عن كان واسمها وأدغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول أخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال ومعنى أما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت في الميم اه كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما أنت لا في أما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير فانه جائز فتقول أنا آتيه وان أي وان كان جائزا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أي من الامور المختصة

بها كان (أن لام مضارعها) وهى النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوما بلا السكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وان تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك فى التنزيل فى ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لان الاول مرفوع والثانى منصوب (و) بخلاف نحو (تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على يخل المجزوم فى جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة فى الاولين بحركة الاعراب وفى الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بحرف المد واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكنه فلن تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهى متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح فى شرح القطر (وخالف فى هذا) الاخير (يونس) بن حبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الاسدى

(فان لم تك المرآة أبدت وسامة) * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون فى المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشى

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله فى المغنى وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشى عرض له ذئب فى سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك من أخ يعنى نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتنى الى شئ لم تفعله السباع قبلى من مؤاكلة بنى آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان فى مالك الذى معك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه

(فصل فى ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها فى النفى)

(أما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت فى الجزأين وقال الكوفيون عملت فى الاول فقط وأما نصب الثانى فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبى وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله فى المغنى (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لا عملهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهب) * ولا صريف ولكن أنتم خزف

(قوله لام مضارعها) لم يقل لام يكون يجوز حذفها لانه فى مقام عد خواص كان لا يكون ولا يفيده ماذكر الا بتاويل كما قال اللقانى (قوله لانتفاء الجزم) قال اللقانى لا يخفى ان شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبنى فليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لان أصله غير مستعمل الا أنه يشكل عليه رد الياء فى يد ودم فى التصغير حيث قال يديه ودمى اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شئ (فصل فى ما ولا ولات وان) (قوله فى النفى) أشار به الى الجامع فى الالحاق المذكور فان قلت هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات اما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزبن جماعة (قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيد انهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه ان ما لم تعمل شيا فينا فى أصل الكلام لانه مفروض فى توجيه لغة الحجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزآن بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيا (قوله لاعمالهم اياها) قال اللقانى أضاف الاعمال الى ضمير الحجازيين اشارة الى ان أعمال غيرهم برفع

قد يوجد بدون الشروط أو بعض كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقانى لو قال المرفوع بعدها كان أولى اذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقانى الفرق بينهما حينئذ ان الزائدة فاصل أجنبي دون النافي المؤكدة لكن الزائد فى كلامهم هو المسوق لمحض التاكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق اذ العمل للاولى فى الوجهين اه وقال الشهاب القاسمى قد يقال الزائد فى الكلام لتاكيد الكلام لا لتاكيد خصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما ١٩٧ فبينهما فرق فليراجع هل الامر كذلك اه وقال الدنوشرى قوله لا زائدة رده بعضهم بانه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لانها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفى خبرها) قال اللقانى اشارة الى أن الشرط هو بقاء النفى فى الخبر دون غيره فاذا وجد صح العمل فيه وان انتقض فى غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل فى ذلك الغير كما فى ما زيدا قائما بل قاعدا وما زيدا قائما الا فى الدار اه ثم ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغير غير أما اذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الاخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيدا الا سيرا) أى خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعنى المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الايجاب) أى لانه مخصوص بالاوسياتى فى باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت الا سيرا أو انما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم ان الوقوع فى الايجاب لا يقتضى النصب نحو وما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم فى باب ما جمع بالف وتاء مزيدتين فى الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشرى مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقانى ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفى الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر فى المعنى وقد

برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن ان نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لان نفى النفى ايجاب و (لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هى النافية جىء بها بعد ما تؤكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التانيث حى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاى المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الآجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثانى أن لا ينتقض نفى خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع فى) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفى رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فاما قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

(فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد (ما زيد الا سيرا أى) ما زيد الا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذى يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة لها نحو ضربته سوطا (و) كذا القول فى * وما صاحب الحاجات الا معذبا * فانه فى تقدير (ألا يعذب معذبا أى تعذيبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وأنشده ابن مالك * أرى الدهر الا منجنونا * وحكم بزيادة الا واعترضه فى المغنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفى الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف) أى بل هو قاعدا ولكن هو قاعد (ولم يجز) فى قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أى مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

انتقض فيه النفي بل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما ياتي وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فمسى خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطا ١٩٨ ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسيء من أعتب) فمسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيا من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فاخضع للعدى) * ولكن اذا أدعوهم فهم هم

فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش (واذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لابهامه مع اضافته للبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلا لهم قاله المبرد وردبان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همبم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

أعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والاصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحما لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

بني لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المبهمات في انها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر

والشر بالشر عند الله مثلان

كما في الباب الرابع من المغني (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسم ما بالحال اه وقال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل باجنبي اه وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فاسند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اه ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليضع عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي فقدها

وان جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسئلة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

نفسه وان لم يكن ظرفا ويبقى الكلام فى معمول اسمها هل يقدر تقديمه على الاسم مطلقا أو ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وأما قول النابغة) قال الزرقانى الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أى لامثلى باغيا فمدخول لانكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقانى أى بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لعلية الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما تستلزمه العلية من معنى الخفاء فى القائل فكانه قيل قد خفى حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدمامينى بمثله عن نظير ذلك فراجعه فى بحث أن المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صدا خ) قال فى المغنى ١٩٩ وانما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه فى الشعر اه وقال فى شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ وردبان لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فردبان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقانى ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فانا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكانى برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها (الا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله)

باهبة حزم لذوان كنت آمنا * (فما كل حين من توالى مواليا)

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر او ظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما

والاصل ما أنت معنيا بى وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فاعمالها أعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) فى عمل ما (ماعدا الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* فى النكرات أعملت كليس لا * وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا فى حبها متراخيا *

وقول المتنبى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفى مثل سيبويه ما زيدا ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للابل هى زائدة والاسمان تابعا المعمولى ما (والغالب) فى لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله)

تعزف فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعزف فعل أمر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشئ اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشئ أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملجا والواقى الحافظ (وانما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لان ان لا تزاد بعد لا أصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فاصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتانيث اللفظ

يا بؤس للحرب التى * وضعت أراهط فاستراحوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشرى يجوز أن تكون لا فى البيت عاملة عمل ان فكانه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الاعرابين لكن الدمامينى اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك فى الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتامل (قوله لان أن لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت فى كتاب الاذهبية للهروى انها تزاد بعد لا وأنشد عليه يا طائر البين لان زلت ذا وجل * من المقنص والقناص محجوبا قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تزاد بعد لا التى الكلام فيها وهى العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا فى البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أى لا فى نثر ولا فى نظم فتأمل (قوله أو لهما) فيه نظر لانه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لان تاء التانيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تا إن ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا ابدال شاذ كما فى سدت فان أصله سدس قاله الدمامينى (قوله وعملها الجماع من العرب) قال الدنوشرى فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أى كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافى قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقانى اه وأراد أن اللقانى أشار لذلك لان ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء أن لات الخ) قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار لبعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشرى الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى انه عبد الله التيمى ابن أبى أيوب وقال لهف مبتدأ وهو مضاف الى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روى لهفى عليك لجاز ويكون جارا ياعلى أصله وعليك فى موضع الخبر واللام فى للهفة متعلق بما دل عليه لهفى فيقول لى عليك حسرة شديدة من أجل رجل نابه ريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف ليبغى ويبغى فى موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كانه قال حين ليس مجير فى الغران أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس فبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة فى حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة اعراب كانه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح فى ان الرواية ليس مجير وهو هكذا فى ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روى بالوجهين تارة بليس وتارة بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشرى لا يحتاج لذلك لوجود النفى اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدا ليتعين ويظهر كونه خبرا للتسويغ (قوله اذا المبتدا هنا ذكرى) قال اللقانى فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أى

أو للمبالغة فى معناه أو لهما وخصت بنفى الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها فى ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى ليت بمعنى ينقص استعملت للنفى أو هى ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبى الربيع قولان حكاهما فى المغنى (وعملها الجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل شيأ وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولى الاخفش وعنه أيضا أنها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليها ما اسمى زمان وحذف أحدهما والغالب) فى المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على انه اسمها وخبرها محذوف أى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا الاسم الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل فى حين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كان عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا فى أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وما للات فى سوى حين عمل *

(فاما قوله) وهو شمردل اليشكرى

لهفى عليك للهفة من خائف * جوارك (حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره فى المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (والتقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار (ومثله) فى اهمال لات (قوله) وهو الاعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاء منها بطائف الاهوال

(اذا المبتدا هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة وهنا في الاصل ظرف مكان استعير للزمان اه قال الدنوشري وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه اضافة اسم الاشارة الى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة *(فصل)*

(قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على اعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشئ تعدى معناه الى الغير لانها لا تدخل على معنى لدلالتها على رفع توهم الاثبات أو تاكيد النفي وأنظر لم أطلقوا ٢٠١ عليها الزيادة دون اللام في باب ان قال

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أي الجبيرة تتذكر أو من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما أي ان أنا قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستوليا على أحد) * الا على أضعف المجانين

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

*(فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان محصوب ليس الاستثنائية كمحصوب الا فكما لا تقول ما زيدا الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببغض الذي في يديه

وهذا من الغريب كما قال في المغني (و) تزاد الباء (بقلة في خبر لا) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق أي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا شيأ فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذ لم تجعل الباء بمعنى في

(٢٦ تصريح ل) ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانها لم تدخل معه الا لبطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للمتن لان ظاهر صنيعه ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدني بقعدد لانها لم ترد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو يجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف ان يقول وكما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أي الجبيرة تتذكر أو من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما أي ان أنا قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر ان هو مستوليا على أحد) * الا على أضعف المجانين

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

*(فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) * غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان محصوب ليس الاستثنائية كمحصوب الا فكما لا تقول ما زيدا الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببغض الذي في يديه

وهذا من الغريب كما قال في المغني (و) تزاد الباء (بقلة في خبر لا) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق أي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا شيأ فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذ لم تجعل الباء بمعنى في

الدنوشري قال الرضي ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم ان الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبرها كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار اليه الشارح بتقديره وفي خبر وقال اللقاني قال الرضي ونحو قوله لوانك يا حسين خلقت حر وما بالحر أنت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان باتفاق نحو ما ان زيد بقائم (قوله لرفع توهم الاثبات) أي فيتوهم السامع ان ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه

قال الدنوشرى ان قلت القياس فى خبر لا النافية للجنس أن يكون منفيا عن اسمها كما فى قولك لا رجل قائم فان معناه نفى القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى فى قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذى هو الاسم منفى عن الخير المقيد الذى هو الخبر قلت بل يظهر فيه أيضا لان الخير الذى بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا فى الاعتداد به أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعنى ان القتل الذى ٢٠٢ بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصد نفى القتل الذى بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكون مسمى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة فى الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من ان القصد من التركيب انما هو نفى الخيرية المطلقة عن الخير الذى بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك فى قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمى أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله فى بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعد قوله ممنوع ما نصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو ممتنع لكن نص السعد فى حواشى الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله بقادر من باب القلب لكن يبقى النظر فى انه هل من شرط القلب صحة حلول الثانى بهيئته محل الاول أولا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب فى هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خير انتهى وأقول فى هذا الاخير نظر وما المانع من صحة قولها لا بخير الخ خصوصا على ما قاله بعضهم ان الباء فى بخير بمعنى فى (قوله كخبران) قال الدنوشرى فى ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضى ربما زيدت فى الحال المنفية نحو ما جاءنى زيد بل راكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج

قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الازدى

(وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء فى أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق فى الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعانى أخى والخيل بينى وبينه * (فلما دعانى لم يجدنى بقعدد)

فزاد الباء فى قعدد وهو المفعول الثانى لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور فى غير ذلك كخبران) المكسورة (ولكن وليت فى قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

فان تناعنها حقبة لا تلاقها * (فانك مما أحدثت بالمجرب)

فزاد الباء فى المجرب وهو خبران وتنا من النأى وهو البعد والهاء فى عنها عائدة على أم جندب المذكورة فى قوله أولا

خليلى مرا بى على أم جندب * لنقضى حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح فى شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) فى (قوله

ولكن أجر لو فعلت بهين) * وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر

فزاد الباء فى هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجرا هين لو فعلته أصبت (و) فى قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بنى فزارة يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء فى دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع وأقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفى اليواقيت للزاهد المقلولى المتجافى المستوفز وفى أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولى قال الفراء هو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وأنشد

* لما رأتنى خلقا مقلوليا * أى متجافيا عن النساء والمقلولى أيضا الراكب على الشئ العالى عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلابى اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الاهل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة فى خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهى هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائى تاتى هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم فى زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال

وبعد ما وليس جر الباء الخبر * وبعد لا ونفى كان قد يجر

(وانما دخلت فى خبر أن) المفتوحة (فى أولم يروا ان الله) الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن

(قوله لما كان فى معنى أوليس الخ) قال اللقانى رجعه الى ذلك ايؤول الى خبر ليس ولو قيل انه يرجع الى خبر المنفى الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشرى اذا لمعنى اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد يقال ان الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه

*(هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقانى فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة فى الترجمة حقيقتها أى البعض الذى هى فيه حقيقة وذكر غيره فى الباب استطرادا الا ينافى ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين ونحو القمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع أفعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشرى ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو ان الكلمات كلها اشتركت فى اطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالنامتين انتهى بقى ان دعوى اللقانى ان ذكر الشئ استطرادا لا ينافى ان الباب له محل نظر تام اذ الاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة فكيف يكون استطرادا والمحل له ودعواه ان التعبير بافعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حزازة لان التغلب لا بد له من علاقة وفى تحقيقها هنا خفاء اذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة وذلك ظاهر ولا كثرة لان أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف فى كون المجاز مرسلا لعلاقته الكلية والجزئية لان الشرط فى تلك العلاقة ان يكون ذلك الجزء من بين الاجزاء مزيدا اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يجاب بما ذكرناه فى حاشية الالفية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجى والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ماوضع للدلالة الخ) قال اللقانى فيه نجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدالة عارض للوضع لا موضوع له (قوله وهى كاد) قال الدنوشرى فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشرى أى الطمع فى المحبوب والاشفاق أى الخوف فى المكروه منه فاطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضى وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشرى ذكر العينى خلافه وقال انها ترجع للحظة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبى على) أى وقالا ان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أى مع ان بدليل قوله والتقدير ان يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف فى شرح الشواهد فى رد هذا القول ومنع سيبويه اضمار ان يكون فى قوله كل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان لان فيه اضمار الموصول الحرفى وقد رد الاصفة انتهى ومر ما فى ذلك فى بحث حذف الخبر بعد لولا

بقادر (لما كان) أولم يروا ان الله (فى معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحا به فى موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر فالنفى متناول لما مع ما فى حيزها فليست حينئذ من النوادر وهى نظير ما أجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان أحدا بقائم لما كان فى معنى ليس فى ظنى أحد بقائم

(هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم زبيئة القوم عينا (وحقيقة الامر) فى ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ماوضع للدلالة) بتثليث الدال (على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك و) الثانى (ماوضع للدلالة على رجائه) أى رجاء المتكلم الخبر فى الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف فى كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها فى لحنه (وأخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع فيه) أى على شروع المسمى باسمها فى خبرها (وهو كثير) وأنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشا) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الا أن خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فابت الى فهم وما كدت آيبا) * وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آبيا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهر بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تميز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهى تصفر (وقولهم) فى المثل (عسى الغوير أبؤسا) فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبى على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

(قوله والاحسن من ذلك كله) أى لما يراد عليه مما علمته ومن جملة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذى صوبه فى المغنى خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه أخر كلام المغنى عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما فى المغنى من جملة الاقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال فى المغنى الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان فى ذلك الخ أى من كون خبرها جملة وليس ٢٠٤ كلام المغنى بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يباس أبؤسا أو ياتى بابؤس

أن يكون أبؤسا وقال الاصمعى خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير ياتى بابؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبؤسا خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح فى شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يباس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أى يمسح مسحا انتهى وقال فى المغنى الصواب انه مما حذف فيه كاد أى يكون أبؤسا لان فى ذلك ابقاءها على الاستعمال الاصلى انتهى وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال فى البيت التقدير وما كدت أكون آبيا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا يريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضى الله عنه

من خمر نيسان تخيرتها * تريا فتوشك فقر العظام

أنشده أبو محمد بن برى فى حواشى الصحاح وقد يقال انه على حذف كان أى توشك أن تكون فقر العظام (وأما فطفق مسحا فالخبر) فعل (محذوف) لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لاخبر (أى) فطفق (يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم فى قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سياتى فى بابه وفى قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم

كمكان كاد وعسى لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجىء) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل فى قوله) فى الحماسة

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح فى شرح الشواهد ويروى ابنى سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهى اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها أعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صيرتم اختلف فقيل ألغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيدا قائم وقيل الاصل جعلته أى جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذا انتهى واعترضه الموضح فى الحواشى بان أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور أحدها ان يكون رافعا لضمير الاسم) الذى لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذى قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد فى الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النمرى (وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل

وقوله) وهو ذو الرمة (وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمنى أحجاره وملاعبه

لانه لم يتعرض لشئ من تلك الاقوال وكيف يصح ان يكون ما قاله صوابا دونها لما عللوا به وكلها تشاركه فى التعليل لان فى جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلى من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك ففيه خلط على خلط هذا واعترض فى الشواهد ما صوبه فى المغنى بان فيه مجىء الخبر بعد عسى بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة فى قمعة الاريب فى تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان ياتى منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنوشرى وكتب الكلام فى غير محله وما نقله عن ابن قدامة نقله فى الصحاح عن الاصمعى مقتصرا عليه قال المصنف فى شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لان الزباء فيما زعموا (فثوبى) كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب تمثلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشرى قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف فى رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذ لا مانع منه (قوله هو الذى قد تلبس) قال الدنوشرى غير واضح فى أفعال الترجى وأفعال المقاربة وواضح فى أفعال الشروع فليتامل (قوله يثقلنى) قال الزرقانى هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم مما يأتي من قوله اذا لم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال اللقاني انما يتم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل وأما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يخفى انه الظاهر فلا فتامله انتهى وان أراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاوليين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شئ وهو ان الجملة البدلية اغنت عن خبر جعل أو كاد الاوليين كما سد البدل سد الجزأين في نحو عسى زيد ان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث ان ورده في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لانه وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واسمها انما هو ثوبي واحجاره فالضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنواني كلامه وذلك لانه قد رمما يقتضي ان يثقلني رافع لضمير ٢٠٥ المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا

فثوبي) في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعادا الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل أخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز في) خبر (عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل

(وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

يروى بنصب جهده على المفعولية يبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الام (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا) فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن

التحقيق انه أقام السبب وهو الاثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي الشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم المعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لاثقال ثوبي اياي فقدم ذكر السبب الثاني مما حاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه مندوحة ثالث ما ذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الربط فليحرر (قوله وما ذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المغني من ان عامل اذا شرطها الاجوابها والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذا له محل من الاعراب وفيه وقفة فليتامل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون باذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما ثم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الآجرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللقاني ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا اذ أفعال الشروع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع انما يلزم منه حالية

يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف ان البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى البدل عن الخبر فتامل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ما ذكره العيني ان

الجزء الذى وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بان) قال اللقانى لا يخفى ان الحرف المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشتراط الجملة غير صحيح

بل الوجه أن يقال يشترط فى خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبنى على ان الحرف المصدرى هنا يسبك ما بعده بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور أن ان هنا لا تؤول بالمصدر وانما جىء بها لتدل على ان فى الفعل تراخيا كما بيناه فى حاشية الالفية وقد جزم بمثل ما قاله ابن عصفور وفى الهمع قال الشهاب القاسمى فان قلت كان يجاء بالسين أو سوف فانها تدل على التراخى قلت الاصل فى الخبر الافراد وان والفعل يوفيان بذلك لانهما فى معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لا يناسب قوله لا تؤول بالمصدر انتهى ويأتى ان السين تدخل فى خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال اللقانى ووجهه ما قاله الرضى ان اصلهما حرى زيد بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطفقا يخصفان) قال الدنوشرى قد تأتى طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أى لزم لزوما

مالك حيث قال فى التسهيل أو فعلية مصدرة باذا قال فى الموضح فى الحواشى الصواب ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا ان قوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى * شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببى خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقرونا بان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجى (حرى واخلولق) لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتى واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الاتيان واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقى (وأن يكون الفعل مجردا منها) أى من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان) لانه للاخذ فى الفعل والشروع فيه وذلك ينافى الاستقبال (والغالب فى خبر عسى و) خبر (أوشك الاقتران بها) أى بان لان عسى من أفعال الترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجى أخت العسى قال الشاطبى والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابدى وابن أبى الربيع أن أوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده انتهى كلام الشاطبى واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) فى أوشك نحو (قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا) فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا فى اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذرى

(عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وأمسيت قال فى الموضح تبعا لليمنى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفى نتيجة القواعد لابن اباز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه فى الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير أو السببى (وقوله) وهو أمية بن أبى الصلت الثقفى

(قوله والغالب فى خبر عسى الخ) قال الدنوشرى قال بعض شراح الخلفية ابن معطى وقد أدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتهما فى الاستقبال قال الشاعر

عسى طيئ من طيئ بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وكاد وكرب بالعكس قال اللقانى يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك

(يوشك من فر من منيته * في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ

(كرب القلب من جواه يذوب) * حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجردا من أن القلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثي ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه) * اذ غدا حشو ريطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الاسلمي

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حري واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حري ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا * وألزموا اخلولق ان مثل حري

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول النظم

* وترك ان مع ذي الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامران الغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانيا بقوله

* وبعد أوشك انتفا أن نزرا * وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم أولا * وكاد الامر فيه عكسا * وبقوله ثانيا * ومثل كاد في الاصح كربا *

* (فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا أربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منبت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المفضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قوله وعينها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

بقولهم لا أفعله ولا كيد اقلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله * يوشك من فر من منيته *) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعي وأبا على أنكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها الا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائى ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء جمه) وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما تقدم توجيهه فى أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح فى منبت الالباب وعسى أعسى حكاه ابن ظفر فى شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح فى حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال * واستعملوا مضارعا لاوشكا * وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل الثلاثة وهى كاد قاله الناظم) فى شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا (لرهن بالذى أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبران (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبنى ان أباك كارب يومه) * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن

(فانك موشك أن لا تراها) * وتعدو دون غاضرة العوادى

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادى بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والفعل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجارى عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (فى شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد نبهت عن الموضح انه رجع لقول الناظم أخيرا فقال فى شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك فى توضيح الخلاصة ثم اتضح لى ان الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل كرب التامة فى نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهرى) فى الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته وفى كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدرا لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا) كقعودا (عمن قال طفق بالفتح) ان قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كودا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء فى حواشى سنن أبى داود للمنذرى حكاية ايشاك مصدر أوشك قاله الموضح فى الحواشى

* (فصل وتختص عسى وأخلولق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادهن

لمناسبة طفق المكسور الفاء لفرح فى المصدر لا لعلم كما سياتى ان مصدرها طفقا كفرحا لكن كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بعد قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذى أنا كائد) قال الدنوشرى قال الغنيمى جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائدا فعله لكان حسنا فليتامل (قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) الآن لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بقى انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل فى البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما فى كرب فالاعتراض باق الا أن هذا يتوقف على ان كان تكون تامة (قوله واستعمل مصدرا لاثنين قال اللقانى يرد عليه حرى فانه استعمل لهما مصدر كما نقلناه عن الرضى الآن يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال اللقانى يشكل على الاختصاص قول الرضى وغيره ويقال أيضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو هن حرى ان يفعلن انتهى وقد يجاب بان حرى مصدر واقع على الوصف أى حرى الى

وجرى فهو متحمل لضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضميرا معناه اذا استعمل فى الحدث فتامله (قوله الى ان يفعل) قال الدنوشرى فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون باى صيغة ٢٠٩ للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر الاستغناء) عن الشئ فرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج الى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشرى لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد انها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الادوات الثلاثة التام فى هذه الحالة وهى حالة ما اذا اسندت الى ان والفعل فلا ينافى انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قرب بقى انه سياتى فى باب ظن ان حسب وزعم يقعان على ان وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى ان تكرهوا) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين فى شيا وقد أعمل الثانى (قوله وينبنى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة تارة كما ذكر فى هذا

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى أن تكرهوا شيا) وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الاصل (فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه) الفعل (فى المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الاضمار) فى عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح فى موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على انه خبر المبتدا (والزيدان عسيا ان يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) فى عسى هند (عسى) ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (فى) الامثلة (الجميع) وهى تامة وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الافصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن و) الفرع (الثانى انه اذا ولى احداهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (فى ذلك الفعلى) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر (فيكون) الفعل (مسندا الى ذلك الاسم) المتاخر (و) تكون (عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثانى انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتاخر (فيكون الاسم) المتاخر (مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثانى (لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافى و) أبو على (الفارسى ويظهر أثر الاحتمالين أيضا فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار) فى الفعل المقرون بان (عسى ان يقوما أخواك) فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما فى موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجى فى باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

(٢٧ تصريح ل) الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثانى انه اذا ولى الخ) قال اللقانى ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صالح عليه والتقدير الثانى ممتنع فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبى وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف فى الجهة

الخامسة من المغنى على ذلك ونقله عنه أولى لان شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وحداد أب العلامة اللقانى ينقل عن الرضى ما هو مذكور فى مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشالانها للترجى فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التى تقتضى الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم ان لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب فى توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لان فى قوله انى عسيت صائما وهذا الدليل فيه لانه على ٢١٠ اضمار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظرا الى ان الموضع للقلة)

لهذا انتقد على سيبويه فى التعبير بالحروف وأجيب عنه بانه من وضع جمع الكسرة فدل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفى بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدا الخ) قال اللقانى فيه مناقشة اذ الفاء تقتضى تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أى وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول للاول والثانى للاول (قوله غير واجب الابتداء) أى بنفسه او بغيره كما مر فى باب كان ولو قال دخولهن الشارح ويشترط فى اسمها وخبرها ما يشترط فى اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لانه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهى جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالامر والنهى والدعاء والتمنى ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهؤلكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتمنى والترجى وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه

الاضمار فى الفعل عسى ان يقوم أخواك وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر فى هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فى الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسياتى ان الافصح توحيده (و) فى المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازى التانيث وسياتى انه يجوز تذكير وتانيثه لا يقال اذا تاخر المسند اليه فى المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسياتى ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) فى لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجى (خلافا لابى عبيدة) فى منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمر (خلافا للفارسى) فى اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضى زيد (بل يتقيد بان يسند الى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو نحو) عسيت بالحركات الثلاث فى التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها فى الجميع وبهما قرئ فى السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفتح والكسر أجز فى السين من * نحو عسيت وانتفاء الفتح زكن

(هذا باب الاحرف الثمانية)

عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (و يسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا (و يسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأى وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

(٢) قول المحشى قوله نظرا الى ان الموضع للقلة الذى فى نسخ الشارح التى بايدينا نظرا الى ان هذا العدد للقلة

(قوله ليكون المبتدا الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تاتي في ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشري قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويفهم من قوله فهما المجرد توكيد النسبة انها تفيده مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بفي أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للمصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتامل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري مخالف بحسب الظاهر لقول الملا جامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بدله أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشا من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فما بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التامل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كريم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان ٢١١ الكلام الاول لاثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الآجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولي الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبني على

دخولهن وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي (و) الحرف (الاول والثاني أن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها و) نفي (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فلا ول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما أن يكون

عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفي ما يتوهم ثبوته اذ الضمير في نفيه عائد على ما * فان قلت ما حاصل العبارتين حينئذ واحد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه وبرفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفي المثبت وبنفي المنفي فيصير مثبتا * قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغني عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كريم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فافاد بالتعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان تاتى في قولك هذا ما تحرك لكن بناء على تعدد المشار اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما

تحرك الآخر لكنه لا يتأتى في قوله ما هذا أسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفي السواد نفي البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفي القيام عن زيد نفي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال اللقاني مبني على عرف أهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغني والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفى كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) ٢١٢ أي بعد نقل حركتها الى الكاف كما في الجامي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال اللقاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من ان قلت فما دعى ان أصل كان زيدا أسد ان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف اذ انا بان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملا جامي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجيء (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بالاطمع فيه ما شانه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احترازا من قول متوقع وقوعه فانه ترج فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب المجيء) هذا ان لم يكن قصده الآن لامر من الامور فان

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضده نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لوجاءني) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا أدخلت على مثبت نفته فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فاكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسد أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالأسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا ❊ كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد وفي الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كأنك دال عليها أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي (و) الحرف (الخامس ليت وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لي مالا فاحج منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر و يمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل أن التمني

كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشئ المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق بصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للمخاطب

نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذا الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي مامعناه ان لعل في كلام الله تعالى مرادبها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله فهل منه) قد يتوقف في ذلك ويقال كل من الامرين لادخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهبا على رجائكما) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي (قوله تجيز جر اسمها) أي وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر

يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في) الشئ (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في) الشئ (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على مافاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب اسباب السموات فأطلع منه اوافك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته (قال الاخفش) والكسائي (و) تاتي لعل (للتعليل نحو) ماقال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (افرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لنتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون و) تاتي لعل (للاستفهام) قال في المغني ولهذا عاق به الفعل (نحو) لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري أالله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدري جواب أالله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم

* لعل أبي المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال مانصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع مابينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحصري وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(فقلت عساها نار كأس) وعلها * تشكى فآتي نحوها فاعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبت هي عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة

(ولي نفس تنازعني اذاما * أقول لها لعلي اوعساني)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا أبتا علك أوعساكا * فالكاف اسمه وخبره محذوف وماذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد انها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤبة وهو عجز بيت وصدره

* تقول بنتي قد اني أنا كا * وبعده قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قد اني أنا كا أي قد حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا تنفقه وقوله يا أبتا علك أي ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استخره في العزم على الرحيل ودع قولك عساي لا أحظى بشئ اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شراح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لان لهن الصدر الا ان المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) وللتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك فى ما المحمولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقانى ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فكان المناسب ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط اداة الاستثناء وان قوله ان عند هند بعلها أى مما كان فى الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقى انه قد يجب التاخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا فى الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص ان للخبر الظرفى ثلاث حالات

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسى الى أن الضمير خبر عسى مقدما ومابعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين أحدهما أداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثانى ان من قال أوعساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذى ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب فى موضع رفع على انه اسمها ومابعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كأس برفع نار (وهو) أى عسى (حينئذ) أى حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافى) بكسر السين (ونقل) أى نقل السيرافى القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج) وثعلب (فى اطلاق القول بحرفيته) والحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى لولا الحياء وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستاتى) فى باب معقود له بعد هذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا العدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الا ان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان فى ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان فى الدار ما لكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجوير الاسهل تجوير غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أو هنا غير البذى

ولا يلى هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل تتعين ان المكسورة) وهى الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها او) تتعين (ان المفتوحة) وهى الفرع (حيث يجب ذلك) واليها أشار الناظم بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر

(و يجوز ان) بالف التثنية أى وتجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صح الاعتبار ان)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدا يقدر له خبر كما سيجئ وان أريد سد المصدر أعم من ان تتم الفائدة بما ذكر وبه مع تقدير شئ فما المانع من وقوع المصدر فى أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان أريد بها الارادة نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها فى المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بانه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لانه يؤدى الى وجوب الكسر فى مسائل الجواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته انه لم يشر الى ضابط جواز الامرين والتحقيق خلافه كما بيناه فى

حاشية الالفية (قوله وهما سدا الخ) فالاعتباران كما قال اللقانى بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أى المفهوم كما قال اللقانى من قوله يتعين (قوله فى عشرة) قال اللقانى يرد على هذا ان الداخلة على مبتدا فى خبره لام الابتداء أى التاكيد كقولك أخوج فان زيدا لخارج قال الرضى وتكسر أيضا دخلت فى مبتدا فى خبره لام الابتداء فانها لاتجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى اهـ وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بافعال القلوب اهـ وقال الحفيد اعلم أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدا قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما فى قسم ما يجب فيه الكسر وسياتى انها اذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا يجب الكسر نحو اعتقادى زيدا نه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الان يقال

وهما سدا المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المكسورة (فى) مواضع (عشرة) لايجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى أن تقع فى الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة فى تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أى من الابتداء الحكمى (ألا ان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة فى الابتداء حكما أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذ كجئتك اذان زيدا أمير) لان حيث واذا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدى الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمى أو حرفى (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفاتحه لتنوء) فما موصول اسمى ووجب كسر ان بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصله الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة فى حشو الصلة نحو جاء الذى عندى انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقدم خبره فى الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذى وانما وجب كسرها فى نحو عجبت من الذى أبوه انه منطلق مع انها واقعة فى حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما أن حرا مكانه) بفتح ان لوقوعها فى حشو الصلة تقديرا (اذ التقدير ما ثبت ذلك) أى ما ثبت ان حرا مكانه (فليست فى التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفى الظرفى والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حرا مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضى عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثانى نحو أقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال انى عبد الله) لان المحكى بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل ونحو أتقول ان زيدا عاقل فانها فى الاول للتعليل أى لانك فاضل وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة ان ومعموليها فى موضع نصب على الحال والثانى نحو جاء زيدا نه

هذه داخلة فى الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم فى زيدا نه قائم وسياتى (قوله فى الابتداء) قال اللقانى أى ابتداء الكلام التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجىء قال الرضى فكسرت ابتداء أى مبتدأ بها سواء أكان فى أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان فى وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا أنه فاضل فقولك أنه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا اهـ وسياتى فى كلام الشارح فى مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك (قوله ومنه ألا ان أولياء الله)

قال اللقانى اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحيث) قال اللقانى قد ذكروا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمى أو حرفى) قال الزرقانى عمم الشارح فى الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما ان حرا مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن ان مع الموصول الحرفى لا تكون مفتوحة لعدم تلوها للموصول تقديرا فى حشو الصلة قال اللقانى أى لفظا والا فهى فى الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدا (قوله مبتدا) قال الدنوشرى الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لانها فاعل بفعل محذوف) أى لان الموصول الحرفى لا يدخل الا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقانى اذا لم تجىء فسياتى انه يجوز فى ان الوجهان (قوله ونحو أتقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يغنى عن ذلك كما قاله اللقانى (قوله لان أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشرى هذا على اطلاقه غير مسلم فانها فى نحو قولك بلغنى ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغنى واعلم انهم حكموا الان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقانى نقلا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر ٢١٦ من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الا لاجل واللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية واللام والا اذلا مانع من تعدد الاسباب وأى مزية لبعضها على الآخر بقى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب ان يشهد بمعنى يعلم حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عسى زيد أن يقوم وما الفرق بين ان المخففة النون وان المشددة والاظهر

فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبنى فيه الا أنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مررت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيدا القعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) فجملة ان ومعمولها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشئ من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله أولا ان تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل

* وكسروا من بعد فعل علقا * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافوا أنكم أشركتم) أى اشراكم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) أى استماع نفر (أو) تقع (مبتدا) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين

قوله

ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناظم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطلق (قوله ان يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة بدليل انها تكسر واقعة موقع المفرد فى نحو حسب زيد انه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلتها لان وحدها تامل وهو نظير من أتيت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزى الخ) قال الدنوشرى ظاهر

كلام المطرزى ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو فى الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله فلولا انه الخ) قال اللقانى عده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فالمانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدا وانه انما يجب حذفه اذا كان كونا عاما أما من يقول انه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد ان ومعموليها كما هو القاعدة فى وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره فى ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعنى به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله ٢١٧ فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج الى خبر) أى فيقال حق أو باطل (قوله لا يخبر عنه بالفضل) اذ أول القول بالمقول وجعل على حذف مضاف أى مقولى دال فضله لا يظهر للمنع وجه الا انه تكلف وقال اللقانى أى مقولى هذا اللفظ المذكور وهو انه فاضل فالخبر مراديه التركيب المحكى بصورة ما وقع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذى هو الفضل ومعلوم ان الفضل ليس بمقول وانما المقول اللفظ وبقرينة ان هذا المتكلم كانه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولى أو مقولى انه فاضل (قوله لان الخبر

قوله أولا أن تقع فى الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت فى الابتداء تكون داخلة فى أول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معموليها فى تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو أنهم صبروا قاله فى المغنى (أو) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر ان (نحو اعتقادى انه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذى هو اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولى انه فاضل) فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قولى ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ لا غيره اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد انه حق) فيجب كسرها أيضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة أى مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم فى حيث واذ (أو) تقع تابعة لشئ من ذلك وهى اما ان تكون (معطوفة على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم) فانى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتى وتفضيلى (أو مبدلة من شئ من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فانها لكم بدل اشتمال

(٢٨ تصريح ل) لا بد ان يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يعلل امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشئ عليه اذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدا لا قدر زائد عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله الى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا ان يجاب بان الى فى كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقانى لم يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف فى هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو تاويلا والى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فعبر فى هذه بالمجرورة بالاضافة وفى تلك بالتالية لا بالمجرورة تنبيها على ذلك فلم تحتج الى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عمم

تابعه والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن فى القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بان المفتوحة (قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدنوشرى قال ابن الصائغ فى قولهم سألت عنه فاذا انه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذى هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقانى أصل أرى يرينى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بانها لابد منها فى مثل ذلك وأرى المبنى للمجهول غلب استعمال المتكلم له فى معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشرى فيه نظر لتصريح غيره بانه متعد الى ثلاثة كما قال الملاجامى فى شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقانى ان قلت لم يقل ومثل لبيك باسقاط الضمير عطفا على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثانى (قوله والفتح اختيار الشافعى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اختيار الشافعى الفتح مع ان فيه تكثير الجمل

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها أما كن المفردات لا أماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (فى) مواضع (تسع أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو) فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوأ بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعمولها مبتدا خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدا أولى لانه المعهود فى الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤوس أى فهو يؤوس) الموضع (الثانى ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأنى كذا اذا هجم علىك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة (كقوله) وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدا حذف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاى وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع (الثالث ان تقع فى موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا أو تقديرا فتح همزتها فهو تعليل افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستانف) بيانى فهو فى المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستانف (ومثله) فى جواز الوجهين (لبيك ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح فى شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبى حنيفة

الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اه وقوله من حيث الرواية أى أكثريتها على ما قال الخطابى كما نقله الامام النووى فى شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران فى الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابى الفتح رواية العامة اه وهو يفيد ان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمر وابن عباس وما قاله صاحب الكشاف من ان الكسر اختيار أبى حنيفة خلاف ما قاله الزيلعى فى شرح الكنز من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

مفيد للثناء والظاهر ان جملة لبيك وحدها لا دلالة فيها على الثناء فتامل واعلم أن النووى وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ماذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ايهامه قصر استحقاق ماذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهام التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل محصل فهو موهوم الا أن يقال الايهام فى الفتح أقوى للزوم التعليل له اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ماذكره النحاة هنا فان كلامهم صريح فى انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذرعى على الاسنوى فى نقله عن الزمخشرى أن الشافعى رضى الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعى رضى الله عنه لا تؤخذ عن الزمخشرى أى لان أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقى انه يرد على ٢١٩ ماعبر به المصنف فى شرح بانت سعاد

حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة

(أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى)

يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجى (والفتح) عند الكسائى والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفى باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفردو جواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل فى الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أى فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا القائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح فى دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيون ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولى انى أحمد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أى قولى حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أى مقولى انى أحمد الله قاله الموضح فى حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح فى شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول فتحت) وجوبا (نحو عملى أنى أحمد الله) لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملى حمد الله وهذا مبنى على انحصار العمل فى الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديقى زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقادى زيدا نه حق والجامع

أن الدماميني نقل رجحان الكسر فى مباحث الحذف من حاشية المغنى عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ماهنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام فى الامالى الملبى مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التى هو فيها من الحج الاحسن عند المفسرين الثانى دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم لتعلم أن الاخبار بالملازمة على العبادة لا يصح فى العبادة الماضية وانما يصح الوعد فى المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك فى كونه شرع التلبية الى آخر المناسك

لانه اذا بقى له شئ من الرمى أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعى قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعى يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم وللظاهر ووجه نسخة بعدها بتانيث الضمير وهو عائد على أن الاشارة الى أن سبب الكسرة تاخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل فى الجواب الخ) ظاهره انه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس قسما فى البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء فى حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لافائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة انى

أحدوهو لا يصح لانه ليس بعمل وفيه انهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بان ذاك بالمعنى المصدري (قوله نحو ان لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الامالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لا تجوع ولا تظما ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب في الآية جناسا خبر من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعرى تجرد الظاهر من الغشاء فجانس في الآية بين التجردين وكذلك الظماء حر الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اه وفي البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبع في باب التوهم ان الثعلبي حكى في التتمة ان سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبي في قوله

وقف وما في الموت شك لواقف * كانك في جفن الردى وهو نائم تمر بك الابطال كلمى هزيمة *

ووجهك وضاح وثغرك باسم ٢٢٠ وقال له كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز الصدر الثاني وبالعكس كما فعل امرؤ القيس في قوله

كاني لم أركب جوادا للذة ولم أتبطن كاعبات خلخال

ولم اسبا الزق الروي ولم أقل لخيلي كري كرة بعد اجفال

وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى وذكر ما يدل على أنه يوهم فيهما عدم الملاءمة وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بان يقال كالاعمى والبصير والاصم والسميع لفسد المعنى وان حصل الطباق في اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه به الى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتلى ومعافى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظما لوجب أن يقال وأنك لا تعرى فيها ولا تضحى والتضحى البروز للشمس بغير ستره ومعناه التعرى فلا وجه لعطفه على ولا تعرى وفي نظم الآية ضم نفي العرى لنفي الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أو جبت البلاغة تاخر ذكر الظماء عن الجوع وتقديمه على التضحى لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتاخر ذكر التضحى كما تاخر ذكر العرى عن الجوع لان التضحى من جنس العرى والظماء من جنس الجوع واما ذكر التضحى وهو عرى في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بانها لا شمس فيها لان التضحى مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الاعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدنوشري هذا بظاهره ينافي قوله أولا

بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا أن يقال باستغنائهما عن العائد لكونهما نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثاني او) وجد القولان ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولي اني مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثاني نحو (قولي ان زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) في واو انك لا تظما (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لهما من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظماء واحترز بقوله صالح للعطف عليه عن نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك الى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على أنها) أي أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة الا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على انها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما

والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بعده لا منافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب فى ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشرى بنظر ما اعراب لاجرم حينئذ وقد يقال ان لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبنى على الفتح والمعنى لا بد من الاتيان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولاجرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني فى شرح التسهيل لاجرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لاجرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لاجرم لا تينك * (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحلقة) وانما لم تزحلق فى لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذى هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشرى عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال

انتصب عليها حقا فى قوله أحقا ان جيرتنا استقلوا * فنيئنا ونيتهم فريق

تقديره أفى حق وقد جاء مصرحا بفى كقوله * أفى حق مواساتى أخاكم * وان وصلتها فى موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها فى ومن آياته أنك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها فى أولم يكفهم انا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد فى أول الكلام وعلله فى المغنى بان زيادة النفى تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسى عن القول بزيادة لا فى لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادى فى شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها فى موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه فى المغنى عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لاجرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) فى التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لابد) أو لا محالة (ومن) أو فى (بعدهما مقدرة) أى لابد من ان الله يعلم أو لا محالة فى ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لا تينك) ولاجرم لقد أحسنت ولاجرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا الجزاء أو قسم * لام بعده بوجهين نمى
مع تلو فالجزا وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد

* (فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان أصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم

كونهما بمعنى واحد يقتضى صحة التاكيد اللفظى وهو ليس بمكروه الا أن يقال مدار اللفظى على تكرير اللفظ بعينه او بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الزرقانى احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا فى افتتاحه قاله الدماميني واعترض فى ذلك الشمنى بان الكلام فى اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغنى والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للمفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز ٢ وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة فى قولك

جاء القوم نسبة المجىء الى القول وكلهم قد أكد ذلك يعنى أن المجىء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتاكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا القائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان فى افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغنى ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التاكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالفتح عنده فكانه سابق والتاكيد ليس فى الابتداء وأورد انما فان السكاكى ادعى ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللشمنى فى ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجتمع بين كلمة ألا وياتوكيد للنسبة كما فى قراءة ألا يا اسجدوا ان قلنا ان يا ليست داخلة على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تاكيد فى افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التاكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمنى واورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتاكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذى كان قبل دخولها فاكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تاكيد فى افتتاح وأجاب

٢ قوله فى الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولتحرر هذه العبارة

عن ذلك الشمني بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتاخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصالة والافماله صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم تدخلهما اللام) أي الا على ما قاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما ياتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءيها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا لهو القصص كما سياتي انتهى قال بعض الفضلاء نظر نا فرأينا المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك أي كون القصص اسما بخلاف نحيي نعم لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لا سواء على لا مثل شابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد)

معمولها عليها وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك لعلى خلق عظيم) وان زيدا عندك اما اذا قدر امتعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنحن نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو ان لدنيا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث العكلي

(واعلم ان تسليما وتركك * للامتشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول للا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولو حمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله الثاني

نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أي ان واللام (قوله لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والفراء) قضيته ان الفراء يقول ان نعم فعل وفي الشذور انه يقول ان نعم وبئس اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي مما دل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بحث الافعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع ان في كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للانشاء انه ليس المراد الاخبار عن ترج سابق

(قوله والفرق لائح) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلف فى اسميتها بخلاف عسى فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها ووزن الاسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ماقاله الزرقانى واستشكله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشرى هذا اشارة لقول ابن مالك * وقد تليها مع قد الخ لكن هذا لايفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضى) قال الزرقانى قال الدمامينى وأيضا فالفعل من لعسى أن يقوم ونعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالى فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه فى الحال انتهى قال الشمنى أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضى الجامد نحو ان زيدا العسى ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عالل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتاتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ماهو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول فى المغنى) قال الزرقانى ان قيل مانقله فى المغنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف لحفظه يجعله الشارح مقويا ما لحفظه فالجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقانى أى لان لام القسم فى مثل هذا المحل ٢٢٣ لاتعلق لان القسم وجوابه فى محل

الثانى والفرق لائح (وأجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضى المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزنى بغين معجمة مفتوحة وزاى ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيد القام) بدون قد ظاهرة (ففى الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصرى والكوفى) اتفقا (على منعها ان قدرت) اللام (للابتداء) لا للقسم (والذى نحفظه) نحن وهو المنقول فى المغنى (ان الاخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هى لام القسم فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب عند الكسائى وهشام الكسر اه كلام المغنى الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائى ويشترط فى الخبر أيضا ان لايكون جملة شرطية لان اللام لاتدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانبارى (الثانى) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائى والفراء من كلام العرب انى لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا لجالس فى الدار) لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد

رفع خبر لان وهى مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدمامينى وفى قوله لان لام القسم فى مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائى وهشام مابينه الدمامينى لان اللام للابتداء (قوله ويشترط

فى الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد فى الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لايتاتى اذ الخبر فى هذا الباب لايتعدد قال أبو حيان والذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لايقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع فى شئ من كلام العرب كذا فى الهمع وحينئذ فمثل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثانى صفة للاول لاخبر بعد خبر (قوله لاتدخل على الشرط) قال الزرقانى أى على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا ان تاته ياتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لايتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبيه على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لانه شرط لدخولها على الخبر أن لايتقدم معموله وورده المصنف بآيات منها الآية التى ذكرها الشارح (قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته ان خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفى كلام السيوطى مايخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح فى النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقيام وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج فى عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغى ان

يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع قال الشهاب القاسمى وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمى قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قوله وزيدا أجله أحوز) مثل بمثالين لان الاول تقديمه جائز والثانى تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف فى نحو كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعت ولعل المراد ان ماذكر أصل وضعه وقال فى المغنى ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه اسم ان فى المغنى) بيانه ان هو فى ٢٢٤ قوله تعالى ان هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذى هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا

بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهى حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامه ما كول (و) بخلاف (ان زيدا عمرا ضرب) لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (فى هذه) المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح فى الحواشى وينبغى أن يجرى خلاف فى ان زيدا طعامك قد أكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندى قول الاخفش والفراء لدليل اجازة البصريين زيدا عمرا وضرب وزيدا أجله أحوز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اه (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد (الاسم بشرط واحد وهو أن يتاخر اما عن الخبر نحو ان فى ذلك لعبرة أو عن معموله) أى الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أو جارا ومجرورا (نحو ان فى الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل فى اول باب ان فقال لا يجوز أن يقال ان بك زيدا واثق وان عندك لزيدا حالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه فى تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل به بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقول للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان فى المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر او ما أصله المبتدا والخبر (نحو ان هذا لهو القصص الحق) هذا (اذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتاخران أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر
ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

والثانى الاسم واليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

انما يظهر لو كان اسم ان فى مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام فى اسم ان انما تدخل اذا تقدم عليه الخبر وأيضا بعيد ان يعطى حكم لشئ مطلقا لكونه فى معنى شئ آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشئ الا بقيد فليتامل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) اذ الحق انه لا يتقدم على المبتدا وقال الدنوشرى قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تامل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع ان شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدا ويرد عليه ان كلام المصنف فى دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة بدليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ماذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شئ نعم ان أجاز أحد ان هو لقائم زيد احتاج الى الرفع فتدبر (قوله لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب) قال الدمامينى هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع فى التركيب لا بد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير باسماء الافعال بل ما ورد على الاول يرد على الثانى وكذا القول فى أل الموصولة انتهى أى لان المصنف فى المغنى نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضى أنها لا محل لها وفيه وقفة لانهم قالوا ظاهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر (قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدنوشرى ولا تدخل على غير ما ذكر الا فى ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما ياتى فى بحث ان المكسورة المخففة ان اللام التى بعدها عند اهل الهاهى لام الابتداء خلافا لبعضهم وهى داخلة على خبر المبتدا فى نحو ان زيدا القائم

(فصل وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الاحرف) المتقدمة (الا عسى ولا) فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان وان وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وأن (نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * ومثال لكن قوله * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * (بخلاف قوله) فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لازائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها (الا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فانهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز اعمالها) استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) حملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو النابغة الذبياني (قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا) * الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

فحسبوه فألفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد
فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ووصفتها انها كان لها قطا ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (وندر الاعمال في انما) نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهي أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما (مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت لان الكلام معها ما رغير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ووصل ما بذي الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

لان الكيف يقتضي انه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك انما يتحقق في الاسمية والظاهر من عبارتهم أنها كافة مطلقا (قوله فمثال الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظر اذ يصير التقدير فمثال ان وان مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد ان يكون لا معنى له فتأمل (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز اعمالها) قال في الزرقاني أي وعلى الاعمال فيجوز لي تماما زيدا ألقاه ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يخرجها عن الاختصاص الاعند ابن أبي الربيع فظاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله في المغني ان احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال (قوله يحتمل أوله الاعجام) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت وقوله والاهمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا

الثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتأكيد بخلاف الثاني

(فصل) (قوله ان الربيع الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشري واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئية نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد انتهى وقوله والاصل الجواز اذ لا فارق مخالف لكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائر ما وهذه المسئلة كانت سبب عمى الاعلم سأله بعض نحاة عصره لما جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا بيقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى مثله في قوله انا لا نضيع أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا لم يحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا انما يتأتى بناء على ان هذا العطف من عطف المفرد على محل ٢٢٦ اسم ان الزائل بالنسخ وانه لا يتأتى بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتأمل وانظر قوله ان الزيدين استحسنهما شمائلهما هل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بلا جنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولقائل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرا معطوف على محل زيد وله خبره مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله ولم يات الفساد قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لا تنتفي الفساد الآتي بيانه قريبا حينئذ أما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعلمنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفي شرح التسهيل لابي حيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذاهب أحدها انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما عملت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشيء من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما عملت فيه اعتقد انه من عطف المفردات قال من

*(فصل * يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله) وهو رؤبة

(ان الربيع الجود والخريفا * يدا أبي العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير وروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الاحرف (بشرطين استكمال

نحا الى هذا المذهب الاصل فى هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا اذذاك الخبر المحذوف فى اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده فى اللفظ الا مفرد انتهى وهو يخالف ماقاله الرضى و يوافق ماقاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضى بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى خبر واحد ويدل عليه تعليله فتامله ثم عرضت قولى مراد الرضى الخ على شيخنا الجبرتى فوافق عليه وقول أبى حيان ولم يقدروا اذذاك الخبر المحذوف فى اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل فى اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضى وجوب الحذف فليتامل * (تنبيه) * يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما فى المغنى وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه مالم يجز فى أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تصيرها جملة غير جملة ٢٢٧ الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة لا يمتنع أى جملة كانت الا ان يقال انها تغير الجملة انشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتامل (قوله بل على انه مبتدا الخ) قال اللقانى يرده أنه لو كان صحيحا لم يختص بالاحرف الثلاثة اذ غاية ما يلزم فى غيرها عطف الانشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعانى والتعين ان الجملة اذا قامت على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة اذا المعطوف لا يتقدم فليتامل انتهى و ياتى فى كلام الشارح ان وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الانشاء و ياتى مافيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعانى أتفاقا ولا مطلقا كما ياتى فى المغنى وغيره واقتضى كلامه ان الاختصاص بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعين ان الجملة الخ مبنى على مانقله بعد عن الرضى لا على ماقاله المصنف و ياتى عن ابن عصفور تامل (قوله والعامل اللفظى الخ) قد يقال ان وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لانه يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما أفاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك صريحا نعم أشار الى وجه الشرط الثانى بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكان (قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمى وأقول لا يخفى مافيه أما ما أجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها الآتى ريدا متناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن) مما لا يغير معنى الجملة (نحو ان الله برىء من المشركين ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برىء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (فان لنا الام النجيبة والاب)

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بى فى التسامى خؤلة * (ولكن عمى الطيب الاصل والخال)

فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم

و جائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا

* وألحقت بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برىء وأما الاب النجيب والخال الطيب الاصل (أو) على انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برىء أى برىء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل فى قولك (ما جاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاءنى وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم (فى مسئلتنا) التى نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو ان وأن ولكن والعامل اللفظى يبطل عمل العامل المعنوى فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

الجمل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثانى اذا كان العطف من عطف الجمل فلانه انما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمله انتهى وأقول بقى انه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد فى تخريج الآيات التى استدل بها الكسائى والفراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتاخير أو على الحذف من الاول لدلالة الثانى فان ظاهر ذلك يقتضى جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتى عن اللقانى الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتاخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا أن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتاخير وعدم الحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضى الى جعل ذلك منهجا قويما وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك

(قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه ٢٢٨ ان هذا لازم فى العطف بالنصب قبل مجىء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشرى قال السيد عبد الله فى شرح لب اللباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل فى المرفوع فى جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان ولكن وان فبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبنى على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثانى ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو ان الذين الخ) قال اللقانى المتعاطفين كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتى فى كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهرا الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بالسنتهم وهم المنافقون والوجهان فى يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفى هذه وجه ثالث ان المراد يا أهل الكتاب آمنوا بمحمد أى يا من آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبى ولا يمكن هذا التاويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجوابان بينهما وفى جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال فى اليهود وفى الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فمن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جزأوها وأقيمت علته مقامه تقديره من يمس بالمدينة فليمس فانى لا أمسى بها لانى غريب عازم على الارتحال وفيه مبالغة فى التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أى غير ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديرى على ما قدمه

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثانى اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائى و) تلميذه (الفراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبى) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب

فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند أبى زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاى المعجمتين

(والا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة) ما بقينا فى شقاق

فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تأخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب أخذه من التسهيل واعترضه فى حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل فى ذلك الاسم المقصور والمضاف لليا ويدخلان فى نقل المؤلف اه فيجيزان كان الاسم مبنيا (كما فى بعض هذه الادلة) المتقدمة وهى ان الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما فى نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه ايماء الى ان التعبير بتخفاء الاعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة فى العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الاخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بان الخبر اذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم انه سكت عما يقول الفراء فى مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهرى الاعراب ولعله يلتجئ الى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبنى على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما فى شرح بانت سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد

المتعاطفين فى الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظى فان اعراب الاسم خفى ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل فى الخبر والمعطوف مبتدا وهو أيضا عامل فى الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائى والفراء لان الرافع للخبر عندهما فى باب ان هو رافعه فى باب المبتدا الا انه مشكل أما على القول بالترفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بان رافعه الابتداء فى باب ان كما نقله الشاطبى عنهم فلانه يلزم أن يكون الخبر فى مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فاهربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الادلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتاخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابئون محذوف (أى والصابئون) والنصارى (كذلك) والاصل والله أعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الاول) للدلالة الثانى عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبران محذوف للدلالة خبر المبتدا عليه (كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان)

فحذف خبران لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فانى دنف أى مريض وأنتما دنفان والتوجيه الاول أجود لان الحذف من الثانى لدلالة الاول أولى من العكس قاله الموضح فى شرح الشذور (ويتعين التوجيه الاول) وهو التقديم والتاخير (فى قوله فانى وقيار بها لغريب) والاصل فانى لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثانى وهو الحذف من الاول (لاجل اللام) لانها لا تدخل فى خبر المبتدا (الا ان قدرت زائدة مثلها فى قوله * أم الحليس لعجوز شهربه) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثانى ويصير التقدير فانى غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثانى) وهو الحذف من الاول (فى قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله يصلى وملائكته يصلون (ولا يتاتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير (لاجل الواو فى يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (الا ان قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها فى قاربا ارجعون) فانها للتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فياتى التوجيه الاول أيضا ويصير التقدير ان الله يصلى وملائكته يصلون * فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثانى فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا * قلت أجاب عنه

وبذلك صرح فى المطول فى الباب الثالث لكن بحث فيه الفنرى بان الخبر المقدر لما عطف على خبران يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا أعنى المعطوف على محل اسم ان وغاية ما نقول ان المعطوف على خبران فى التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا الا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم فى فلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر الان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين انتهى وهو مبنى على ان العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم ان باعتبار المحل وأما اذا

كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللقانى لا يخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبح بمكان والاولى ما فى الرضى من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثانى أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جاز جمعت وخشاشية ونميمة (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدا بعد اللام أى فهو غريب تامل (قوله فانها للتعظيم الواحد) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما فى المغنى (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثانى انها بمنزلة تكرير الفعل أى أرجعى أرجعى أرجعى

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لا صحة له بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تأمل (قوله على ان الاصل وأنت معي) قال العلامة اللقاني ان قلت ما باله لم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلاستدعائه ان المقدر اما كذلك فالجملة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ماسيذكره بعد وأما معي فجملة وأنت معي حال من الضمير في بلد تقدمت على عاملها المعنوي وهو نادر واما الحذف من الاول فلاستدعائه تمني انه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتني وفيه انه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وان المتمني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى ويأتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لرد بعضهم ٢٣٠ ما قلناه بانه يلزم عليه انه تمني في حال كونها معه وجودهما في بلد ليس بها أنيس والمراد خلافه لانا لا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا أن يقال قدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه * (فصل) * (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقاني ان قلت هل يجوز في المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الامر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديدها فهي بمعنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد انه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزمخشري سؤالا في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارته فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فما قاله الزمخشري مشكل لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة أو اضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ المبتدأ ومعناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

في المغني فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان وأما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل ان او أن أولى لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج

(ياليتني وأنت يا ميس * في بلد ليس بها أنيس)

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم وميس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على) ان أنت مبتدأ حذف خبره و(ان الاصل وأنت معي والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قلة فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال * وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر * وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فانا مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا اه

* (فصل * تخفف ان المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

ما قاله الدنوشري هو معنى كلام القخر ومجيء الخبر موطئا أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز اعمالها) قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشري وذكر الرضي ان ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشري يقتضي ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشري واذا عملت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو ان زيدا لن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني يبعد ان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بان الاتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشري يرده ما مر انها لا تدخل على الماضي الا بقد خلافا للاخفش ولهشام فانه يجوز عندهما باضمار قد والجمهور يرد هذا

واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلا لما ليوفينهم) ربك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما اللام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وتلزم اللام اذا ما تهمل * حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فاما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفيا (نحو ان زيد لن يقوم) ومنه

* ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغني عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغني عنها ان بدا * ما ناطق أراده معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا ورب ما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا أنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بابصارهم (وان نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية ألا ترى أنها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذا الجزآن مذكوران بعده مدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا القائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا واجاز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطب عمر بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل

(شلت يمينك ان قتلت لمسلما) * حلت عليك عقوبة المتعمد

فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها أخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على ان قتلت لمسلما (ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش) فانه أجازه كما قاله في المغني وزاد هنا (والكوفيين) وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة

ويحملون ما ورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال فى المغنى فى بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام فى ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش فى معانيه وقول امرأة من العرب والذى يحلف به ان جاء لخاطبا فدخلت على الماضى غير الناسخ (وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام يعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثانى نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال ومذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسى وابن جنى وابن أبى العافية وابن أبى الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا فى الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلت لمسلما وأجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذى يلى ان والمفعول كالجزء الثانى فان قلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذى كان خبرا فى الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كمرت ان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلقيه غالبا بان ذى موصلا

(فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها فى الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب فى اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لان ان المكسورة تثبت اعمالها فى الظاهر دون المفتوحة فقدروا اعمالها فى المضمر لئلا ينحط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا أنه لا يكون الا للشان (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذى الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمال

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان أولهما ما يأتى فيه النور والكمأة والثانى ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ أو المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلأ أى خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادى وأمرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب فى خبرها أن يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد او دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية امامع الاسمية فلانه جئ بعد ان باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبيه بالجامد فى عدم التصرف قاله الشاطبى فالاسمية (نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التى فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التى فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من فى النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) فى قراءة من خفف ان وكسر الضاد فى غير السبع وهذا مبنى على جواز

(قوله على ان ان نافية) قال اللهم الا أن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت فى شرح لب اللباب للسيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشرى لم ارد بالراجع معمول الخبر

(فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشرى الفاء للاستئناف لا التعليل كما هو ظاهر (قوله لم يتحقق مقتضاها) قال الدنوشرى الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لى وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشرى انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصود به المضى والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضى بين ان بالكسر وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المضارع بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كانها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى (قوله فى غير السبع) قال الدنوشرى فيه نظر لانها قراءة نافع

(قوله وهو الصحيح) قضيته ان فى ذلك خلافا ولم يذكر فى المغنى فى الباب الرابع فى الكلام على ضمير الشان الاشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه فى الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية وفى بعضها الانشائية وعدم من الاول خبران وضمير الشان ثم قال وينبغى أن يستثنى من ذلك فى خبرى ان وضمير الشان خبران المفتوحة اذا خففت فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من قرأ أن غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة اذلم يلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن أن يقدر والخامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل فى غيرهن الخ) قال اللقانى ان قيل ما السبب فى الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور أجيب بانه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن اذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضى أو بحرف نفى نحو علمت ان لم يقم وان يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شئ لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتامل انتهى وممن صرح بما أيضا ابن مالك (قوله أو لئلا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس للتعويض بلزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت وأهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا للتعويض ٢٣٣ هنالك مع حذف أحد النونين

تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل فى غيرهن) ليكون عوضا مما حذف وامن انه وهو أحد النونين والاسم أو لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقد) لانها تقرب الماضى من الحال (نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم أن سيكون أو نفى بلا أو لن أو لم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) فى قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد أو لو نحو) وأن لو استقاموا (أن لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفى وكل منهما اما ماض أو مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفى ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أو لم أو لا وأما لو فانها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع كما مثلنا (ويندر تركه) أى الفصل بواحد منها (كقوله

علموا أن يؤملون) فجادلوا * قبل أن يسئلوا باعظم سؤل

والقياس علموا أن أسيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك يا موسى أى قد

والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لا يخلو عن نظر كما يأتى (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبى فانه يعلم منه بعد التكلف فى تاويله فانه قد ينازع فى قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد فى الاسم والفعل وهو حذف احدى النونين والاسم وغاية الامر انه فى الاسم

(٣٠ تصريح ل) جىء بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفى الحقيقة الاسم محذوف مطلقا لكن الاكثرية تخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم اذ التغيير ان موجودان بالنسبة لهما ولم يقم شئ مقام حذف الاسم غاية الامر انهما حملا على الاسم لشبههما له فى الجمود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان لا نسب مجاراة لما سلف أن يقول ولما لم يسد شئ مسد الاسم فى الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم وأما الفعل الجامد والدعائى فهما محمولان على الاسم لشبههما له فى الجمود (قوله أو نفى بلا) قال الدنوشرى ان قلت لا فائدة فى الفصل بهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضى قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا فى مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك انهما شيآن لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده معا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهى مخففة أو فعل ظن فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فصدرية فالمخففة اما أن لا تشتبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيأ وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهى تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به فى غير لا تاكيد دفع الالباس وقال الزرقانى فى قوله لئلا يلتبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر

المقام *(فصل)* (قوله فيبقى اعمالها) أى وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقانى ظاهر الاقتضار على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه (قوله أى كأن مكانها) قال الدنوشرى أى فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أى انها جميلة جدا فاذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان وظبية مبتدا وتعطو خبره والجملة خبران ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه كسحاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشان) قال الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة أو الاسم أو الخبر أو اثنان منها أو الثلاثة ثم ذلك اما جائز أو واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه ومالم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سيبويه عقد له بابا فقال باب ان مالا وان ولذا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه ان المراد حذفها اما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدمامينى انه قال فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير سيبويه تزعمون أنهم شركائى وأقول ليس فى ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمامينى قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسياتى فى أول باب الاستثناء ان الكسائى ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى أختها الساكنة النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدان محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

أو تيت مسؤلك (ولم يذكر لو فى الفواصل الاقليل من النحويين) هذا شرح قول النظم

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن
وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد أو نفى او * تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم ان الفصل بها) أى بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أى غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التى فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فليتنظر

(فصل) وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحابا للاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله

وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله) وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمخبر بها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى انه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة اللين قاله أبو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المنقد هو علباء بن أرقم اليشكرى يذكر اما أنه ويمدحها

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

يروى بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على ان الاصل كظبية وزيد أن بينهما) أى بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أى حسنه وتعطو أى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناعر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليله فى ان المخففة (كقوله) ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدا وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه

خبرهم زيد اه وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقسي عن أبي البقاء رده بان ان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عاملين انه بعيد * (هذا باب لا العاملة عمل ان) * (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لا في أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها لتخالفتها لها في بعض الاحكام (قوله فلا لتاكيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بان نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت ٢٣٥ الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية والتجرد عدمي وليس المراد انهما اجتمعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستفادا قبلها الا الأن يقال المراد ان لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها لتاكيد النفي انها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد ان لا تدل على تاكيد أصلا حيث جعلوا الاريب فيه مما لا تاكيد فيه وللفنري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لتاكيد الاثبات) ذكر في المغني في ما في الكلام على سبب افادة انما الحصر ان لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله منها ان اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك ما مر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اه وفيه انه انما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون الا مظهرا) يغني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز أن يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظر لما يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وأن يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريحا في ان لا لنفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو أعرب لكنه خلاف

سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كان لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فحذورها كأن قد ألما

ففصل بين كأن وألما بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الالمام وهو النزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليبان لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

* (هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة) *

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من أربعة أوجه أحدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكونه لا محمولة على أن في العمل انحطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اه ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لا زائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسره (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الاأن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف لاضافة وشبهها الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان قلت هل هذا الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه له فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بال الجنسية فاخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر) قال الدنوشري معناه ان النكرة متضمنة معنى من لانها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه للتنصيص فنفي الجنس (قوله وان يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القلعي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قولهم لا أبالي ولا أخالي فلو كانوا قاصدين الاضافة لقالوا الا أبا له ولا أخا له فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانهما متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك باثبات الالف والاب والاخ اذا أضيفا الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أبي ثقل التضعيف لاجل الادغام في ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم وللزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم تسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أبي فلو فصلت بين الالف وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الاضافة الى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب الى ان لا أبالك وشبهه الاسماء المضافة وفي الغرة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر اه باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده * (تنبيه) * قال في التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف اليه من ألف ولام وقال في الشرح قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو بكيت على زيد ولا زيد مثله * يرى عمن الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعاملة بذلك ما له مسميات كثيرة كالحسن وقيصر فتقدير بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثبتة المثلية في الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير مثل لم يقع مثل خبرا للا في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله * لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فيبطل تقدير مثل في هذا البيت فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلا من المثلين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والهيئة مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال انها أحط مرتبة

٢ قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم تردمن لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وان لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول او ان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا لابي عثمان فانه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه لا يبنى وقد جاء في السعة لامنها بدا بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وان يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسياتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير

من ان كما تقدم وقد قيل ان لا عمل لها فى خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اهـ وأصل هذا الدماميني فانه قال ينبغى ان يكون هـذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهـم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون فى ان التى لا محمولة عليها انها لا عمل لها فى الخبر مطلقا فاظنك بهذه اهـ وكلام المغنى يشعر بان المراد ٢٣٧ اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لانها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضى ان يكون الرفع بها ألا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقانى ظاهره انه مرفوع بالمبتدا وهذا لا يتأتى الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أى لا فى اللفظ ولا فى المحل وأما اذا قلنا انها عاملة فى المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدا يعمل فى الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جنى سألت أبا على فقلت الزائد لم أو لا فقال لم تات لم زائدة فى كلامهم فيجب ان يكون لا هى الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشرى هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تحول الخ) قال الدنوشرى مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل (قوله وان ما بعدها خفض بالاضافة) انظر هل قيل ان اعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشرى الظاهر ان لا حينئذ لها خبر وهو والظاهر من قوله ولا خبر لها فيما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل

غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازنى والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) فى الاسماء شيأ (وشذ اعمال) لا (الزائدة فى قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * اذا للام ذوو أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفى بلم وامتناع النفى اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لانفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا فى نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائد لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادى ان لا اذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا غير نفى الجنس بل (لنفى الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفى هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفى واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفى الواحد ونفى الجنس وهو الظاهر لان النكرة فى سياق النفى تعم فاذ أردت نفى الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفى الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيأ و (خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد ولغضبت من لا شئ) بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلا شئ بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا ومركب معها فى موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنى فى كتاب القدو قال فى الخاطريات ان لا نصبت شيأ ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابى على وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (و وجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) فى الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذى العموم أو لان العرب جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (فى قولهم لا نولك ان تفعل ه) فى (قوله أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائية من شاننا شانى)

للضرورة فى هذا البيت واللام فى للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر فى لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول فى موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت

(قوله من الشنآن) قال الدنوشري قال الشيخ ابراهيم السفاقسي في اعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ يشنأ شنأ وشنآنا مثلثي الشين فهذه ستة ومشنوءة وشناءة ومشنأة ومشناة ومشنة وشنآنا وشنأنا فهذه خمسة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكى الجوهري شنا بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله الا ان يشذ شئ كالشنآن وفيه قراءتان احداهما بفتح النون والاظهر فيه انه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالنزوان والغليان وقل في الصفة كقطوان في الحمار العسر السير وعدوان في القيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ماهاب الرجال ظلامتي * وفقأت عيني الاشوس الابيان والاخرى بسكون النون والاظهر فيه انه وصف فقد حكى رجل شنآن وامرأة شنآنة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنآن وشنأى وقياسه ان يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد للمتعدي واللازم نحو فغر فاه أي فتح وفغر فوه أي انفتح وجوزوا ان يكون مع السكون مصدرا وقد حكى من مصادره وجاء في غيره قليلا كلويته ليانا وقال الآخر

فما الحب الا ما تلذ وتشتهي
وان لام فيه ذو الشنان وفندا

وأصله الشنآن فحذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا انه مخفف من شنآن المحركة لكثرة توالي الحركات فان قلنا في الآية انه مصدر فالاظهر انه مضاف للمفعول أي لا يحملنكم بغضكم لقوم وبجوز ان يكون مضافا للفاعل أي بغض قوم اياكم وقيل انه وصف معناه شنآن قوم أي مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان فعله متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولتاول لا نولك بلا ينبغي لك) قال الدنوشري قد يقال ان الاسم بكسر الذي هو نولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذي هو ينبغي يدل على حدث هو الانبغاء أي الطلب وعلى زمان ولا شك ان النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أي غير الماضي الذي ليس دعائيا قال الرضي يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أي لقيت مرحبا أو لا رحب موضع مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل أولى فكأنه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على نولك كما مر وانما لم تتكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظة شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شئ أو بحرف الجر أي حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ أو انتصب نحو انك ولا شيا أو ارتفع نحو أنت ولا شئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بهما من بين حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين * (فصل) * (قوله تلذ)

بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وأزال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شائى آخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وأنت مبتدا وشائية من المشيئة خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى أشاءك الذي شئته حتى لا أزال شانيا للذي لا أنت شائيته من شاننا أي أمرنا (ولتاول) معطوف على للضرورة (لا نولك بلا ينبغي لك) ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وأن تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي أذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدري كيف يتاتى أن يقول هذا مع قوله أن لا نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادمسد الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله اه فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل للا في نكره * مفردة جاءتك أو مكروه

* (فصل) * واذا كان اسمها مفردا أي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث فالاول (نحو لا رجل و) الثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجال) ولا هنود والى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا (و) بني (عليه) أي على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلا فالابن عصفور (ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

بالنون ماضيه لذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيبا) قال الدنوشري أي فتحا الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه بفتح لان الحركة الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المغني أن كلا من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر الناسخ الخ) ٢٢٩ قال الدنوشري صريحه أن قولهم له نفس أمارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمت بداءه من ان ما اذا بطل نفيها بطل عملهم اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل باعمالها مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولي قال الامام السعد في المطول قولا من الاشكال ليس بالخلي خبر ما أن يقترن بالا يجوز فيه الواو حيث خلا وذا مخالف لما قد حررا وبين أهل العلم قد تقررا من أن ما اذا بالا يبطل نفى لها فانها لا تعمل اه بقي ان كلام الشارح صريح في أن لا تعمل مع انتقاض النفي ويرشحه أنه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام في شرح الكافيه باشتراط ذلك وهو القياس وسياتي

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص) ما حاصله (انه لا يجيز فتحه بصري الا أبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح الا شيا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح (و) بني (على البناء ان كان مثنى أو مجموعا على حده) أي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا) * ولكن لو اراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية ألف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز أمر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آ * باء) الا وقد علتهم شؤون

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد علتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل علتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فامسى وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله)

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال ألا لا من سبيل الى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد علتهم شؤون حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضي التالي الا بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه عوض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي في كلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التثنية على المثنى وهو الذي والتي لان الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للنكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لامكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراد من قال انهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمغني ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله

فتولى غلامهم ثم نادى * أظليم أصيدكم أم غزالا

حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبالي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شئ الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله (ما اتصل به الخ)

مشكل لشموله للمنعوت اذا النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ما ذكر غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو ماخوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية

واعترضه ابن الضائع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيد أنهم اذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله

* أثور ما أصيدكم أم ثورين * ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وأما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (وأما المضاف وشبهه فعربان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت وأما لا أبالك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتبرها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلان اسم لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أي شبه المضاف (ما اتصل به شئ من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيحا فعله محمودا ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالعا جبل بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قاله في المغني

(فصل * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين) من السبعة (وقوله)

وهو

دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأي البصريين ممتنع ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا مبني على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من ومر ما فيه فتنبه له ونقل اللقاني عن الرضي ما يستفاد منه الجواب ببسط من ذلك فقال قوله فعربان ان قلت فما تصنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضي ان الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذا المعنى لا وجود لعاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصلي في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواه صلى في الجامع أو غيره * (فصل) *

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجويز النحاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

(قوله لايدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لايدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أى ليسوا رؤسا كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشرى هذا مخالف لما قاله ابن لوردى وغيره ان القافية وان الرواية * اتسع الخرق على الراقع (قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقانى قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد فى قولك ٢٤١ جلس وقعد زيد فاعلا بهما

وهو عبيد الراعى بن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة * (لا ناقة لى فى هذا ولا جمل)
وبرفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت منى وقلت صريحا لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضربه لبراءتها منه (والثالث فتح الاول ورفع الثانى كقوله

هذا لعمرك الصغار بعينه * (لا أم لى ان كان ذاك ولا أب)

واختلف فى قائله فنسبه سيبويه فى الكتاب الى رجل من بنى مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابى الى رجل من بنى عبد مناة ونسبه الحاتمى الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهانى الى ضمرة ابن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة (وقوله) وهو جرير بهجو نميرا بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس

باى بلاء بنمير بن عامر * وأنتم ذنابى لايدين ولا صدر)

باى متعلق بمحذوف والتقدير باى بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة أى اتباع وجملة لايدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل أتباع لايدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رافع الاول وفتح الثانى (كقوله) وهو أمية بن ابى الصلت فى أحوال الجنة

(فلا لغو ولا تأثيم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثيم من أثمته اذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد (والخامس فتح الاول ونصب الثانى كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس

(لا نسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الاوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبرهما معا أى لا حول ولا قوة لنا أى موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وقائمان ويجوز أيضا عنده ان يقدر لكل واحدة منهما خبر أى لا حول موجود لنا ولا قوة وجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز أيضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوزان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شئ واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فانا خبر عن الاسمين ان

(٣١ تصريح ل) عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه بقى انه قد يقال ما المانع من كون الشئ الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما فى معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هنا لك واحد وهنا مختلف الا ان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا بالفظ لانه فى لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدا يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجويز المصنف فى المغنى زيد فى الدار وعمر وبخلاف زيد قائمان وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشرى واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا

قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقانى راجع للامرين معا وقوله تكرار أى زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقانى بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أى ان قيل هذا لا يجرى فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا ما اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الاخرى الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بالتانيث مع ان ما بعد احداهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقانى أى مؤكدة لمعنى النفى المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدنوشرى ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف ٢٤٢ المفردات اتجه ان لها خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقانى احترازا عما اذا لم يقدر معطوفا وسيتضح

قدرت لا الثانية تكرار اللاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن احداهما وخبر الاخرى محذوف كما فى زيد عمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثانى توارد عاملين على معمول واحد قاله فى المغنى فى مسئله لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء فى رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهى ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثانى فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالوجه الذى قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال بن الدهان فى الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى) المفرد المعرفة وجعله الزمخشرى منصوبا على اضمار فعل أى ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لانه لما اطرد فى لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة فى الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها يجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من أثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك وجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة فى الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر وجها وكلها جائزة لا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثانى وأنهاها ابن الفخار فى شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين

اذ لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبنى على ان العامل فى خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغى ان يقول والمبتدا (قوله ويجوز ان تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشرى لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثانى يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهى ملغاة أو عاملة عمل ليس) أى ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال الشهاب القاسمى أقول ينبغى ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد لزم ان يكون خبرا واحدا مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذى قبله) فيه عند التامل اجمال فى المحال عليه ويلزمه الاجمال فى المحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر فى المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله فى السكوت عن التفصيل فى المحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا ينافى ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشرى هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا فى محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدا لا بما كان مرفوعا به قبل

دخولها ولينظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الاولى) قال الدنوشرى هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشرى قد يقال لا صوب الاتيان باذا لما ذا الا أن يقال ان اذا هنا للماضى اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير فى ارتدى وتازرا على لفظ هو مفردا والعجب ان العينى لم يوجه الافراد فى الضمير وقال ان الافراد فى الفعلين كقوله تعالى اذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد

وجهان هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وجاز فى الثانى النصب) عطفا على محل الاول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى

* (فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) * متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) فى الوصف المفرد (فتحه على انه ركب معها) أى مع النكرة (قبل مجىء لا) وصار الوصف والموصوف كالشئ الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه أجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه المعرب وقيل فتحه فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لانها فى محل نصب بلا وقال الشاطبى النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا الان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لانهما فى محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشئ واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا فى النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضى جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوى فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا فى ذلك كله مبنى ولا فرق فى النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز فى ماء الثانى بالفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصارى فى شرح المفصل كون ماء الثانى صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشئ بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظى أو البدل انتهى وجوابه انه لا بعد فى جعله صفة لانه لما وصف بباردا صاره مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد و (لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كمررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظى أو بدل (خطا) لان الماء الثانى لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح

فى الآية اما لان العطف باو او على ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

* (فصل) *

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللقانى هذا الضابط صادق بنحو بارد فى لا ماء ماء بارد اذا بنيت ماء الثانى مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين وبنائيه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثانى صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشرى صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث ان كلا منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان مراده من عبر بانهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى

الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشرى فان قلت هل يقدر فى هذا أى خمسة عشر حركة بناء غير حركته الاصلية لاجل لا أو لا قلت مقتضى النظائر التقدير اذ لم يقدر ان تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لاجل لا ويقدر على الثانى لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشرى على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشرى هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلهما مع اسمها) قال الدنوشرى هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشرى لو قال لفظ المبنى والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظى خطا) قال اللقانى وجه التخطئة ان التوكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التاكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجاب بان

الواجب اعادة المائة وأصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول ايش المانع من ان التاكيد اللفظي هنا اعادة الاول بعينه اذ التاكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التاكيد فالتاكيد بماء الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يثبين بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يثبين ان المراد به مقيد لا مطلق قلنا ذا لا يضر لانه كما يثبين بالوصف ان ماء الثاني مقيد يثبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثاني فتقيده هو أيضا فليتامل (قوله لعدم مساواته للاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التاكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت النكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور اذ هي حال موطئة لانها ذكرت توطئة للمنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا اذ هو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشر اسويا (قوله وهم لا يركبون مازاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما مر ان اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصار بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد ان في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لامكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشبه به مرفوعان محلا أي باعتبار ما كان قبل دخولها * (فصل) * (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما ياتي عن الخليل وسيبويه

كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوته اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاءني زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لم يذكر التابع ليجري قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو) فقد الافراد في المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريف أو لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيهن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون مازاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفردا نعتا لمبني يلي * فافتح وانصبن أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد * لا بن وانصبه أو الرفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أي لعمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يثبعان نكرة وسياتي الخلاف فيهما

* (فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا) * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع والاحياء بالاوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) * اذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

والمعنى ليت شعرى اذا لاقيت مالاقاه أمثالى من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بماذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضى (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليل حتى توهم) ابو على (الشلوبين انه غير واقع) فى كلام العرب وردعلى الجزولى اجازته اياه والحق وقوعه فى كلامهم على قلة كقولهم فى المثل أفلاقاص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمى ينطق بالحرف الذى بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدمامينى (وتارة يرادبهما) أى بالهمزة ولا (التوبيخ) والانكار (كقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته) * وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوى أى انكف عن الشئ يستعمل كثيرا فى ترك مايستهجن يقال أرعوى فلان عن القبيح أى أنكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال فى المحلول والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعى المشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يرادبهما التوبيخ (هو الغالب) فى الاستعمال واعترضه الدمامينى فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع الاو النفى المفاد بلا باق على حاله ففى البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمنى بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخى وكلمة لا تفيد النفى فمجموع ألا يفيد الانكار التوبيخى على النفى (وتارة يرادبهما التمنى كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه) * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفى آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب فى جواب التمنى وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى أى أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها لمن يكسب أشياء بيده (وهو) أى كون الحرفين يرادبهما التمنى (كثير) واختلف فى ألاهذه فى رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل ان ألاهذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهى (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما ان أتمنى لاخبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت) كما ان ليت كذلك لان ليت لاتركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا فى الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا أوشبهه (وخالفهما المازنى) والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة مالها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع انما خبر لا لا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها المحل اسمها فقط والانصب وعايهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) ردبانه (لادليل لهما فى البيت) أى الذى استدلا به (اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) لا لا (أوصفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أى نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة) من المبتدا والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهى المشار اليها فى النظم بقوله

وأعط لا مع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

فى الا الى للتمنى من عدم الخبر ومنع مراعاة لا واسمها والغائها اذا تكررت (قوله وأدخل اذا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع فى محله لا فى موقع الماضى (قوله وأجاب الشمنى) لايخفى ان جوابه لايلاقى جعل البيت شاهدا للقسم الذى أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور فى الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسفلنا آخر باب ان ولم يتعرضوا الا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم فى الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا عليك أى لا باس عليك والحذف لا كما فى حكاية الاخفش لا رجل وام أة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث فى الجامع الصحيح للامام البخارى وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخارى بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيأ وأورد قوله تعالى قل أى شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم لدلالة الآية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العز بن عبد السلام فى الامالى ما معنى الغيرة ههنا ان حملناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهى يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأى المعتزلة وان حملناه على رأى القاضى على صفة فعلية أى يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفى مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهى (قوله وركب مع لا الخ) أى ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمى لانه لا عمل للا على هذا لكن المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت فى الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدمامينى فى الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشى المغنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعنى قول الزمخشرى وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا التشبيه ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقانى أى لان خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقانى أى من أن الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقانى أى على النكرة * (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين) * أورد بعضهم على الفاء نظير مام عن اللقانى فى باب ان وأجاب بنظير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقانى أى بمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل انه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور للتشبيه به اه وأجاب الكافيجى بانه

شرع فى ألا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد ألا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيأ فالاسمية (نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فالاداخلة على ليس تقدير لان يوم منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان بـ) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيأ فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) وانما اختصتا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى (مسئلة * واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فوت) أى لهم (قالوا لا ضير) أى علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى تميم انهم لا يظهرون خبر ام فوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون اذا كان مع الا نحو لا اله الا الله أى لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشرى فى جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جىء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى نحو لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا تخريج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد رجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال مما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

* (هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين) *

هذا قول الجمهور وذهب السهيلى الى أن المفعولين فى باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثانى منصوب على

متناول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما أن قولك زيد حاتم متناول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشرى فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثانى الذى أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لا حاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تاتى معرفة وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لا يتم الكلام بدونه) قال الدنوشرى أى ليس هذا شان الحال دائما

وان كان بعض الاماكن لا يتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبى لا يتعدى بقوله أعنى رأى الخ (قوله وجدوألفى) قال اللقانى دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضى واما لابانة الشئ على صفة وهو وجدوألفى وعدا من أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشرى *(فائدة)* لا يستعمل ألفى الا زيدا وقال ويكون ألفى بمعنى أصاب نحو ضاع مالى ثم ألفيته أى أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشرى وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبى ينصب مفعولين بل القلبى ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر) فى كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم

(وينقسم) هذا القسم المتعدى لاثنين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد فى الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثانى وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجئ وجد للعلم لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياد بن يسار (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثانى (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على ان) المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) * والا تضيعها فانك قاتله

فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء فى تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء فى قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضى قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط) * فان اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبنى للمفعول والتاء مفعوله الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر أى ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر فى) درى (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت بزيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به) فضمير المخاطب بين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثانى (و) القسم (الثانى ما يفيد فى الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثانى (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبو سنبل الاعرابى

عند السيرافى وقال قوله فى الآية تجدوه أى تتيقنوه لا بمعنى أصاب والا لم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألفى (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان مجئ وجد بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقانى أى صائده أى قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضى قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم فى المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشرى قد يقال كيف يقول له اغتبط مع انه ينبغى أن يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقانى أما

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها للقول بان الشئ على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم فى التحقيق وأما حجا وهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخا ثقة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لاخا فيكون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف اليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف فى نسخة مصححة بخطه مجرور او كذا رأيته مضبوطا فى نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعينى عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألمت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى اذ الالمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به اذا زاره زيارة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو عجيب فقد قال فى الصحاح الالمام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الالمام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال يزورنى لماما أى فى بعض الاحايين وفى الاساس ألم به نزل ويزورنى لماما أى غبا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أى أصلح حاله فعلم ان الالمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعلت ذلك أى أحسبنى وأعددنى ولا يقال هب انى اه وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لرده تبعا للمغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريرى ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا حمارا (قوله وافراد الضمير الخ) قال الدنوشرى قف على افراد الضمير وتثنيته بعد العطف باو اه أقول الذى نص عليه المصنف (وكذا فى حواشى الالفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة ان أو التى للشك والابهام يفرد بعدها الضمير والتى للتنويع يطابق نحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من مغنى اللبيب فقال فى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهمه والان أوهما للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية الفاكهى فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبنى للفاعل وأما أرى المبنى للمفعول فقال الرضى ويستعمل أرى الذى لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أريت بمعنى أعلمت

(قد كنت أحجو أبا عمرو وأخا ثقة) * حتى ألمت بنا يوما ملمات

فابا عمرو مفعوله الاول وأخا ثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنه

(فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى) * ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى (فقلت أجرنى أبا خالد * والا فهبنى امرأ هالكا)

فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى وها كانت امرأ والاقل فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما فى المسئلة الحمارية فى الفرائض هب ان أبانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس

(زعمتنى شيخا ولست بشيخ) * انما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا يدرج فى المشى درجا رويدا (والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان) بتخفيف النون (أو أن) بتشديدها أى مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وافراد الضمير فى مثل هذا أفصح من تثنيته لان العطف فيه باو وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا و) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة

(وقد زعمت انى تغيرت بعدها) * ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثانى لليقين (وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا) * فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثانى وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أى يتيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

(قوله وكنا حسبنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبينوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من أبيات فى الحماسة وبعد هذا البيت

فلما لقيناعصبة ثعلبية * يقودون جردا فى الاعنة ضمرا

سقيناهم كاسا سقونا بمثلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض أبت عيدانه ان تكسرا

وهذه الابيات من أحد المصنفات (قوله ومالا يستطاع فى موضع المفعول الثانى) قضيته ان الذى فى موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال فى المغنى فى بحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه فالذى فى موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن ٢٤٩ يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو فى الدار انتهى المقصود منه وما كان يلقنه هذا البعض لاصحابه أشار اليه السيد رحمه الله فى أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامى فى باب الموصول فى اعراب ماذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله تردعلم بمعنى عرف) قال اللقانى قال الرضى لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فمعنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيد القائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزأى الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) * عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامرى

(حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخبر مفعوله الثانى ولم يثق لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة تلزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية ومازائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) الرجحان فى حال (كقوله

أخالك ان لم تغمض الطرف ذاهوى) * يسومك مالا يستطاع من الوجد

اخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذاهوى مفعوله الثانى وان لم تغمض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف ومالا يستطاع فى موضع المفعول الثانى ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم حموة الالم

أنشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلت نفسى ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق * (تنبيهان) * الاول (الاول تردعلم بمعنى عرف و) ترد (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه (و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأى أى المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الافعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيا) أى

(٣٢ تصريح ل) موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الاصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال فى شرح المطالع ومن هنا نسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتامله ثم ان الرضى ناقض نفسه فى باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان للمعنى تاثيرا فى باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعانى واللفظ واحد كما فى الصيغ المشتركة بين معنيين احداهما لازم والآخر متعد كاضاء وأظلم وقد عقد لذلك بابا فى الخصائص وذكرناه فى حاشية الالفية فى باب التعدى واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا فى موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الالغاء والتعليق وأوهم انهما يجريان فيهما وليس كذلك فاصنعه

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقانى لا دليل فيه على أن رأى هذه متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة ٢٥٠ الى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلا لا قال الدنوشرى ويمكن أن يقال الثانى حال

وفيه نظر ثم قال اللقانى وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية الى اثنين هذا الاستعمال الثانى كما صرح به الرضى (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشرى يقتضى أنهما فعلان وانما ذلك فعل واحد وهو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف ثنى نظرا الى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد) الاولى اسقاط الضمير بان يقول وبمعنى ضرب ثم الاولى ان يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتاتى وجد الخ) قال الدنوشرى ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبى

والظلم من شيم النفوس فان تجد
ذا عفة فلعلة لا يظلم

وتاتى وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أى حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أى حقد فتتعدى الى واحد واذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفى الحديث مطل ذى الوجد ظلم وأعل الجدة كأعل يجد والاصل الوجدة لانه مصدر وجد (قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغى أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا

لا تعرفون شيا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أى بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعى حرمته) أى ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أى نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد ويختلفان فى المصدر فصدر وجد بمعنى حزن وجدو مصدر وجد بمعنى حقد موحدة (وتاتى هذه الافعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتاتى علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أى ضربت رئته وتاتى حجا بمعنى غلب فى المحاجة نحو حجاز يد عمرا أى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجبت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أى كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أى أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا ماله أى بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعتكفن به اذا حجا * أى اذا وقف وتاتى وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أى أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال أى حسبته أحسبه بضم السين فى المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته وضمنته وفى التنزيل وأنا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى قال كقول أبى زبيد الطائى

بالهف نفسى ان كان الذى زعموا * حقا وما ذا يريد القوم تلهينى

اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى غير مزعم أى طمع فى غير مطمع وتاتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتاتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس أى عمز فى مشيه وغير ذلك (وانما لم نحترز عنها لانها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثانى) من التنبيهين العرب (الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية فى التعدى لاثنين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فارى عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثانى و (كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلى يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم فى منامه

(أراهم رفقتى) حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل أى انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا أنم ما العلما * طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم الى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثانى المنصوبين حال وردبوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح فى الحواشى وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبى و (مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تاويل رؤياى من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل) قد

يتوهم جريانهما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم فيه بحث اذ معمولا هذه الافعال مغايران مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجود اتحادهما خارجا بين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بان نحو الفقير غنى صحيح أى الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجودا ذا الوصف العنوانى لا يشترط وجوده دائما بل يكفى وجوده فى بعض الاوقات انتهى والبعض الذى نقل عنه هو اللقانى وأما ما أجاب به فقد ذكره المناطقة فى بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد فى شرح التهذيب بانه لا يناسب قواعد اللغة يعنى لان الوصف حقيقة فى الحال هذا وقال الشهاب القاسمى قد يجاب عن البحث بانه ان أراد اشيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولاها الا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فان ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر وايحاده معه خارجا فان المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولاها كذلك فسلم ولا يضر لان افعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدا والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أى ابن المصنف على دخولها عليهما لانه الغالب ولانه المراد هنا والا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمرا الاعلى وجه التشبيه أى ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو الا على وجه التشبيه المقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف فى الحواشى مما يتعين ان يكون من هذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد الخ لا يخلو اطلاقه عن نظر وقد حرر الزركشى فى البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال فى الترجمة التى نصها ظرف المكان حجة عند الشافعى وقد ذكر انه روى مسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على ابنى بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه فى المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضى الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت فى المسجد

قد (تقع مصدر البصريه خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضى الله عنهما (هى رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية (النوع الثانى) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناظم

وزعم انهما كانا خارجه لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر فى الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله فى الفعل الحسى يكون لهما بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قتلت زيدا فى المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان ان قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول فى الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر فى شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله فى القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه أجنبى من الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الاصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما انه فى القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفى القذف بعكسه ووجهوه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمته وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقذوف * فان قلت فهل لما ذكره وجه * قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسى فى انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشرى فيهما خلاف فقيل (٢) تارة يتعديان الى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشرى صيره وأصاره منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذى هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أى نقلتك اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو فى أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المحشى فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا ففيه سقط ولعله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهرى اوليس منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال فى الرد على الجوهرى بما محصله فى القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله فى آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح فحرر اه

عالما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت القضة خاتما لا والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زبدا عالما أى صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا (قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم اختلفوا فى تركك فبعضهم جعله يتعدى الى واحد وجعل الثانى منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فالى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسخ شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشرى أما الشطر الثانى فظاهر وأما الأول فلا يعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو لا أبالك حيث قيل ان اللام مؤكدة لمعنى الاضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة انه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدمامينى بعد هذا ادعاء الزمخشرى فى قوله تعالى وماهم بضارى به من أحد وان النون من ضارى حذفت للاضافة الى أحد ولم يضر وجود من لانها جرء من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقانى هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شئ والمناسب لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهى تاكيد لمثل الاولى اذ المؤكد بكسر الكاف وهو الثانى هو كذلك فى المعنى (قوله فداك) قال الدنوشرى الفداء يمد اذا كسر ويقصر اذا فتح (قوله لانه انما سمع الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك مثلا (فصل) (قوله لهذه الافعال) قال اللقانى المراد به مجموعها لا جميعا لما علمت من ان التعليق لا يجرى فى الظن ومرادفاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الالغاء فى أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار الى قول الرضى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن انتهى لكن منعه فى الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطى فراجعه ثم قال اللقانى ثم قول المصنف لهذه الافعال من قصر الاحكام على الافعال لا العكس اذ للافعال أحكام أخر خاصة ففى الرضى ومن خواصها أيضا دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزأيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزأيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ويفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الاحكام على الافعال يعنى أو ما ألحق بتلك الافعال قال ابن الناظم وقد ألحق بافعال القلوب فى التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسال واستنبا فى قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما فانظرى ماذا ترين فسنبصر ويبصرون بايكم المفتون أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسالون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أى فريق ههنا وقول الشاعر

والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) حسدا فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلى

(تخذت غرازا ثرهم دليلا) * وفروا فى الحجاز ليعجزونى

فغرازا بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفى آخره زاى اسم واد قاله العينى وأنشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان وأثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل وفروا ويعجزونى راجع الى بنى لحيان فى البيت قبله وفى بمعنى الى واللام فى ليعجزونى للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طير بهم أبابيل * (فصيروا مثل كعصف ماكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو فى صيروا نائب الفاعل وهى المفعول الاول ومثل المفعول الثانى وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدمامينى فينبغى أن تكون الكاف اسما أضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزله الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية تو كيد لها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقى تبنه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) أى صيرنى حكاه ابن الاعرابى عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداءك مفعوله الثانى (و) وهب (هذا ملازم للمضى) لانه انما سمع فى مثل والامثال لا يتصرف فيها

*(فصل *لهذه الافعال ثلاثة أحكام أحدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى) افعال هذا الباب (الجميع)

ومن أنتم انانسينا من أنتم * وريحكم من أي ريح الاعاصر علق فيه نسي لانه ضد علم انتهى وهو ماخوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشاركهن يعني الافعال القلبية فيه يعني التعليق مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسال وماوافقهن أوقاربهن لاما لم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسي انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب اصالة الافعال الاربعة الاول والباقي لموافقتهن وتقاربهن وليتامل في كون تكفر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليست مما ألحق وان يونس يجيز الالحاق في غير ماذكر واقتصر في المغني على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسالون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الافعال ليست من أفعال القلوب على مافي التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المصرح ببرى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه في المغني الرد عليه بان من التعليق لنتزع من كل شيعة أيهم لان نزع ليس بقلبي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية مما له محل من الاعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه الا أن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو جريان التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها لا في كون الآية من التعليق بقي ان نظر التي عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وان كانت من النظر البصري أشكل انه في المغني في كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد ان قسم الجملة المعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما وذكر الخلاف في مسئلة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال مانصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر في قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما بصري وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق في غير الفعل القلبي لا معنى لهذا الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله

(الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف (و) الحكم (الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدا والخبر (أو تاخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم و) التاخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقري أبالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني * (وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور)

لضعف العامل بتوسطه) قال الدنوشري اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين ففي هذه الحالة أنت بالخيار في الاعمال والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم أظن قائما ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولي آن نحو آن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومعمولها نحو قوله وما أدري وسوف اخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي * ولكن دعاك الخير أحسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شئ فان كان لام التاكيد تعين الالغاء نحو ان زيدا لظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أتظن زيدا منطلقة فالاعمال متعين وان كان المتقدم مما يصلح أن يكون معمولا لهذه الافعال نحو أين تظن زيدا قائما أو متى تظن زيدا قائما فان جعلتهما معمولين لقائم فانت بالخيار ان شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أولا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) نقل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو ووجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية ولعل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو تاخره) قال الدنوشري قال بعضهم ففي هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفي تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدا والخبر ثم تاتي بالظن المنفي وأما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيسما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء ألا ترى انها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدا (٢) ولا يمتنع النصب على ان

(٢) قوله ولا يمتنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا فحرر اهـ

يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى الى قوله لن تراها البيت تقديره الا وأنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الاولى طلبية انها استفهامية اذا الهمزة داخلة على توعدني أي أتوعدني بالاراجيز (قوله لان ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لان العامل القوى أعني فعل القلب يتقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوى كأنه احتراز عن الابتداء واشارة الى وجه الاعمال (قوله وشجاك مفعوله الثاني) قال الدماميني الشجا يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره فعلى الاول جعل

طعن الاحبة ومفارقتهم شجاله أي حزنا باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة تشبيه مفارقة الاحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا منهما مؤثر للالم والتاذي المفضي الى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء الخ) قال اللقاني ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة لان لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو ان زيدا القائم قلت قد صرحوا بان الاصل فيها التقدم وأصله لئن زيدا قائم أخرت اللام لاصلاح اللفظ قاله الرضي انتهى وقال الدنوشري ويبعد ان تكون من شرطية وماله من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد علمت الخ) قال اللقاني يعني ان التعليق سبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفي الرضي وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو ثوبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيري

وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجرى علينا غناهما

(هما سيدانا يزعمان) وانما * يسودان نبنا ان ايسرت غنماهما

فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا أيسرت غنماهما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدا والخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالاعمال فيه أقوى من اهماله لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي الالغاء والاعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان * (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وأبو حيان وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده) وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل في المحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو لقد علمت والمن اشتراه الآية) وتمامها ماله في الآخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبرها في محل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ما قيل (ولقد علمت لتأتين منيتي) * ان المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واني * قسما اليك مع الصدود لاميل انتهى وقضيته ان النافي جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضي علمت بمن ثم وعلمت أيهم ضربت على ان أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني ان التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل اذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتأمل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يشكل هذا الان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تتصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد، كان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو احد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تاليا استفهاما أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو تاليا لام ابتداء أو القسم أو لو أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شئ واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومر نحوه عن الرضي وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهذا في المجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدي الشارح نفعا لان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما عالل به الناظم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أي يوم سفر لك لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المغني على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية مما له محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون ٢٥٥ في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل

القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد أننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى وفي المغني ان أفعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله * ولقد علمت لتاتين منيتي * انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ

البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى انه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مبسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المغني (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناظم في باب اعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تامل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضي وقد يكون أي المعلق أحرف النفي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار فاما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان علة تعليق هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المغني في بحث اذا في أثناء كلام ما نصه والثاني ان ما لا تنقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطا على حالة * الا أنى كيده لا أكيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه وقد

كره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضي هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعني الناظم * كذاك سبق خبر ما النافيه * على ان غير ما من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخلا على الايجاب فكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فادخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا فلت ذلك تغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي بجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما ان ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلته وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلي اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا لن أضرب لم يكن فيه الا النصب لانك لم توقع بعد لم ولن شيا يجوز لك ان تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقوله ساضرب كما ان لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافي والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعليك به في الشروح ولكن القاعدة في نفسها صحيحة وهي مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان كلا منهما داخل على موجبه اذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذي دخلا عليه فوجب ان يغيرا حكمه وقد نصوا على ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لا فالظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفي بها بالاضافة الى غيرها وأتبع في لا قول السيرافي وابن الانباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدنوشري هنا مما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذهما صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها في الاغلب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث للشئ بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي أفعال باطنة

به (نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيدا قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيدا قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو ان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) فاي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفي ما *

وان ولام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذاله انحتم

(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق في شئ من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار اليه أمران عدم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الامر ووجه الاشارة الى الاول فى تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه فى الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصاريفهن) قال الدنوشرى هذا لا يشمل المصدران قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتاخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشرى فى بعض النسخ بدله ٢٥٧ وعمرا جالسا ونصب الجزأين فيه

اثنان هب وتعلم) فانهما يلزمان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضى كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الاهب) من أفعال التصيير فانه ملازم للمضى كما مر فى آخر النوع الثانى (ولتصاريفهن مالهن) من الاعمال والالغاء والتعليق (تقول فى الاعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما و) لاسم الفاعل (أظان زيد عمرا قائما و) تقول (فى الالغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التاخر له (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أناظان قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وجملة أناظان متوسط بينهما ومع التاخر له زيد قائم أناظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا (و) تقول (فى التعليق) بما (أظن مازيد قائم وانا ظان مازيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولى وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضى من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كلا منه ركن أى علم (وقد تبين بما قدمناه) فى حكمى الالغاء والتعليق (ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة) لا فى اللفظ ولا فى المحل (و) ان (العامل المعلق له عمل فى المحل) لا فى اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) أى محل جملة زيد قائم فانها فى محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفى هذا المثال فائدتان احداهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها فى موضع نصب الثانى للكوفيين لا موضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للغاربة لا موضع لها أيضا الا ان الافعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل اه الفائدة الثانية انه انما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فان كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح أن تتعلق به والا فلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى هذا مراده هنا وصرح بذلك فى شرح القطر وقال فى المغنى هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدرى أى شئ البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدى

يقتضى ان عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمى وهذا يعنى عطف غير بالنصب على المحل يقتضى ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتامل (قوله ولك ان تدعى ان البكا مفعول الخ) قال الدنوشرى أى هو مفعول أول والمفعول الثانى الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل

(٣٣ تصريح ل) ولا أدرى) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها أو ان الاصل بالعطف باو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو فى أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة فى كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لا زائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهى انفردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد فى معنى

الجملة وقال اللقانى فى قوله ولا موجعات حذف المفعول الثانى أى ماهى والالزم عمل أدرى فى المفرد وذلك لايجوز وبين لك ان المعطوف جملة قول الرضى فلامنع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضى مع مامر عن الدنوشرى فى الكلام على نسخة وعمرا جالسا (قوله أنى وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العينى فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا حمل سيبويه الخ) فان قلت فهلا كسرت ان فى قوله انى رأيت ملاك الشيمة الادب * قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللقانى هذا الوجه هو المسمى فى علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يؤتى بجملة فاكثر فى أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون الماتى به لامحل له من الاعراب لنكتة غير دفع الايهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضى وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما اذ المعتبر فى تركيب الكلام الكلام واجزائه ماعداه ولايخفى عليك انتفاء هذا الشرط فى قوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب

اذلامعنى لقولك انى ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتامله (قوله مقتض أيضا) قال اللقانى يوهم انه قسيم للاول ولو حذف أيضا ليفيد انه أعم من الاول كان أظهر على انه لوحذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا بتوسط العامل (باى كان أولى اذلا اقتضاء للتوسط فى الالغاء كما مر * (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشرى فان قلت ماسبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما ان مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعات (و) الوجه (الثانى) من وجهى الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت مازيدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيد اقائما ظننت) بنصبهما مع التاخر (ولايجوز الغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الالغاء لا فى الابتدا * (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بنى فزارة

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * (انى وجدت ملاك الشيمة الادب)

برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبر به مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما أخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بنى أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغى فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل لملاك وللدينا ثم حذف) اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقى حكمه قاله فى المغنى وعلى هذا حمل سيبويه قوله * وأخال انى لاحق مستتبع * بكسر ان على تقدير انى للاحق (و) الوجه (الثانى أن يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت فى البيت الاول واخال فى البيت الثانى (قد سبق) بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق (بانى و) أما اخال فقد سبق (بما النافية) فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) فى المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل) انى (وجدته و) ما (اخاله) فحذف ضمير الشان منهما (كما حذف فى قولهم) أى العرب (ان بك زيد ماخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث أشار الناظم بقوله

وانو ضمير الشان أولام ابتدا * فى موهم الغاء ما تقدما

والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهد فى الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاها والاصل لقد أفلح والوجهان الاخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه فى الجملة وهو الياء من انى منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفى والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر أما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الاخر وسياتى بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل فى مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك

* (فصل * ويجوز بالاجماع حذف المفعولين) لافعال القلوب (اختصارا أى لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي ان ذلك القرينة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان ترى ان حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان حملت على الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون هنا من الرأي بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المفعولين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما في ذكره كحذفهما انتهى وكون الكلام في حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفي فيه الاحتمال انتهى وأقول في الجملة السابعة من الباب الخامس من المغني الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل ومانري معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشري الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه صريح في جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذاك فانما جاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتقتصر كما في ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهب في الذهاب فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على انه الظن انك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا أن الاشارة الى المصدر ٢٠٩ لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال

(باي كتاب أم بآية تسنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب)

فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء وتحسبه) أي حبهم (عارا علي) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص

* ولقد علمت لتأتين منيتي * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وردبان تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) لمجيء ذلك في افعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو (ظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) في المثل (من يسمع يخل) أي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصاري

سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكأنك ظننت في الدار أي ظني في الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الاشارة في المثال السابق ان لم تجعل للمصدر والباء في المثال الثاني ان لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه في الباب الخامس من المغني فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله وردبان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا التضمين وقد أسلف في الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال في المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نعم أسلف في الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الافعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده في محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال الدنوشري لم يبين الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتامل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال الدنوشري قد يقال كون مثلا مشكل (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبني على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصاري والظاهر ان الحذف فيهما اختصاري لان الدليل أعم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن الحالي بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتامل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقاني نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أي يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقديره المفعولين

صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لا يخفى ومجرد ذكره يسمع لا يكفي دليلا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشري لا مانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظر فيه اللقاني وأبدا النظر بكلام الرضي وياتي فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائي في شرح الكافية وانما لم يجز الاقتصار على أحدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت معزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازه الجمهور) في شرح ابن الناظم عكس ما نقله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فجائز اذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أي على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخبرا مفعول ثان فان قيل أصل مفعولي حسب المبتدا والخبر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الحمل قلت في الآية ايجاز والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وان كانت الآية في اليهود كان التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون باظهار ما آتاهم الله في التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله بعد سيطوقون ما بخلوا به أي اثم ما بخلوا باظهاره (قوله

وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضي على ما نقل اللقاني من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظني شيأ غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه اللقاني كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو في كلام الرضي ولا يلزم ان يكون الفراء جعله من ذلك لان غاية ما نقله الرضي عن الفراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضي لا يقدح في الاجماع نعم ان ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل ان قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه غرض قوله نزلت وتظني ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي أنظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا اكتفي ظننت المذكور باحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفسير فتامل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف أحد مفعوليها ولو لدليل وهنا الوقد يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المغني بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا لحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع بخل أي يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد ايقاع وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او أوقع عليه فيجاء به مصدرا مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل

وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنتيري تفصيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون افعال العلم) وعن أبي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لغير دليل لان المفعولين هنا أصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدا دون خبر ولا يخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لدليل (فمنعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسي (ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم) تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان * (فرع) * اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أو لا بست قاله الموضح في الحواشي * (فائدة) * هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجردا صطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان

محذوف نحو ماودعك ربك وماقلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ماقاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف فى المغنى انما اعترض عليهم اطلاق الحذف فى كل محل وقوله فى القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر فى قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما ومما يؤيد النظر انه لاشك فى أن تزعمون فى قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب فى قوله * ترى حبهم عارا عليك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر فى أمثلة هذا الباب خصوصا ماذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظنى غيره * منى بمنزلة الحب المكرم اذ لامجال لتوهم تنزيل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف فى المغنى أى اذا أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى يكن منه خيلة تفسير منه لامنهم اذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه * (تنبيهان) * الاول قال ابن الناظم أشار الناظم الى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فجائز اذا دل عليهما دليل والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولاقرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف فى الاول يحذف لفظا فقط وفى الثانى لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيدا مع ماعطف عليه معطوف على قوله أو لادل عليه دليل عطف الخاص على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام الانصارى وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمى فيه نظر والظاهر انه من عطف المباين وان المقصود بيان ان الحذف جائز فى مواضع منها اذا دل عليهما دليل لانهما حينئذ فى حكم المذكور ومنها اذا أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل

غرض المتكلم يختلف فى افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل فى هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شئ كما لا يقال فى القاصر انه حذف منه شئ وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما الان الغرض معلق بافادتهما * (فصل تحكى الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول فى جزأيها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين فى باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن (ويعملونه فيها) أى فى الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدا والخبر بالقول (مطلقا) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى يصف فرسا

كما اذا قيد بالظرف لان العلة فى امتناع الحذف هو انه لا فائدة فى الاخبار بمجرد الظن للعلم بان كل أحد لا يخلو عن ظن واذا قيد الفعل حصلت الفائدة لان الظن المقيد غير معلوم ومنها ما اذا أريد العموم لان ثبوت الظن على العموم غير معلوم والمعلوم قد يحذف لقصد العموم كما تقرر فى المعانى ومنها ما اذا أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضى امتناع الحذف فى المواضع المذكورة وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر فى المعانى انه فى هذه الحالة لا يذكر المفعول وقد يحمل على ما اذا كان الفعل بمجرده مفيدا بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثانى فراجعه والوجه الاول * الثانى سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع مرفوعها والظاهر جوازه للدليل كأن يقال ماظننت فيقال زيدا قائما * (فصل) * (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشرى يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد قائم لفظا فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضى قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فممتنع اجماعا وهذا فيه الرد على الرضى فليحرر ثم قال الرضى ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أى سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقانى يعنى ان اجراء القول مجرى الظن فى العمل لا فى المعنى أيضا اذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضى واعلم انه قد يجىء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة أى كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمى فى بعض الهوامش كلام الرضى المذكور وقال الى ان قال وجواز الحاقه فى العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يفيد أن القول الجارى مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتامل اه وسياتى حكاية فى ذلك فى كلام الشارح (قوله شاوين الخ) قال الدنوشرى فسر اللقانى الشاوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العينى شاوين تثنية شاو وهو السبق يقال عدا شاوا أى طلقا (قوله وهز يزالريح دويها عند هبوبها) أو عند هزها الاشجار كما فى الصحاح وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مر باثاب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشرى الظاهر انه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله اذا قلت انى آيب الخ) قال ٢٦٢ الدنوشرى ينظر معنى البيت فانه خفى علينا اه وذكر العينى ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة

(اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه * تقول هز يزالريح مرت باثاب

بالنصب) لهز يز على انه مفعول أول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهز يزالريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفى آخره باء موحدة جمع أثابة وهى نوع من الشجر (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملا

(اذا قلت انى آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لانى على انها مع معموليها سدت مسد مفعولى قلت وآيب أى راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير فى عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التى توضع تحت الرحل والهجز بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) فى أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهى كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب (وسوى به السيرافى) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفى قل) فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب (و) يشترط فى المضارع (اسناده للمخاطب) لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولوقال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافى الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط فى زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) فى شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبى ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه فى الحال اه وهذا مبنى على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

يمدح بها بعيره وان أهل بلدة كلام اضافى منصوب بآيب وأصله آيب الى أهل بيته يقال أبت الى بنى فلان اذا أتيتهم ليلا ووضعت جواب اذا والباء فى بها بمعنى فى والضمير راجع للبلدة والضمير فى عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أو ما يوضع تحتها والباء فى بالهجر بمعنى فى والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لانها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشرى وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة

فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الاعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب تقول وانما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام فى فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقانى فى توجيه الرد نصها الان متى ظرف لتقول فهى استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا فى الحال والا لم يستفهم عن وقته اذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث اذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب بأى وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان متى ظرف لتجمعنا) قال اللقانى يعنى ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع فى مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشرى قال الدماميني فى شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمعنا فالمسئول بعده هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسئول عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سياتى ان شاء الله تعالى لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائي) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير (وقال) عمرو بن معديكرب المذحجي

(علام تقول الرمح يثقل عاتقي) * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن أنا لم أطعن واذا كرت الخيل كرت

(قال سيبويه والاخفش) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (فلو قلت أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعول (بذلك المحذوف حازا اتفاقا) فليتامل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زماني أو مكاني (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذي فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزماني (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملي بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفي الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الاسدي

(أجهالا تقول بني لؤي) * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل أتقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بني لؤي جهالا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير (قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل وأقره

وان لم يكن مستفهما عنه اه وبه يعلم سقوط النظر الذي ذكره الشارح وقول الناظم ان ولي مستفهما به ولم يقل ان كان مستفهما عنه مرشدا الى ما قاله الدماميني وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال هل الشرط في القول ان يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشري الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم انه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشري اقتصار الشارح على ضم العين في مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الاكثر الاشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه بوزجه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ما قد يخالفه فليتامل (قوله قال السهيلي ويشترط أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن يجري مجراه في المعنى أيضا

(قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقانى يعنى ان الشروط المذكورة شروط فى الجواز لا فى الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغى ان يفهم ويظهر أثر المعنيين فى ان الاول لا يقتضى وجود اللفظ البتة والثانى يقتضى وجوده فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم * (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) * (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدماميني فى شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا باربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل فى الغالب غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء * قلت وكذا مفاعيل جمع مفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج فى شئ من ذلك الا ان ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجرى مجرى الاسماء فحكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدنوشرى ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهى أعلم) قال اللقانى بفتح الميم ماضيا لا بضمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعى لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (فى قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية واذا أعمل القول عمل ظن فهل يجرى مجراه فى العمل خاصة أم فى العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن فى اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجرى مجرى الظن فى العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا

فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبابا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة فى اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز فى الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال فى النهاية نعم وبحث الشلوبينى المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجرى مجراه فى المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال فى العمل فقط قال بالمنع قلته تفقهاولم أره نصا

* (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) *

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح فى الحواشى (وهى أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهى ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرد اللباب قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (وما ضمن معناهما من نبأ) بتشديد الموحدة (وأنبأ وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر وحدث)

المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقانى نعت لعلم ورأى احترز به عن أعلم ورأى الذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبنى على ما سيجىء من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال اللقانى اشارة الى فرق بينه وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثى مستعمل فى العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته فى العلم أيضا بخلاف الخمسة التى ستذكر فليس لها ثلاثى مستعمل فى العلم الاخبر بمعنى علم قال الرضى وأما أخبر وخبر وانبا وانبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبأ ثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت فى بعض استعمالاتها باعلم المتعدى الى ثلاثة لان الانباء والتنبئ والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج انتهى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لما قول المصنف ضمن معناهما ثم تمثيل المصنف بقوله اذ يريكهم الله اشارة الى أن أرى أعم من أرى القلبية

والحلمية وفى الرضى وألحق بعضهم أرى الحلمية باعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرى الشارح على التقييد بذلك وان كان خلاف ظاهر اطلاق المصنف (قوله كما فى قول النابغة) ٢٦٥ أى يجوز زعمة بن عمرو بن خويلد

وحدث) بتشديد الدال (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشرى وهو مبنى على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح فى حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذى أجازوه ممكن عندنا فانهم اذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذى نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى وألحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو (اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا فى الاول وكثيرا فى الثانى مفعول ثالث وفى هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبنى للمفعول كما فى قول النابغة

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدى الى غرائب الاشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير اهل اليمن

فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثانى وخير الثالث ومعنى لم أبله أجربه وقول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالتاء المفعول الاول وسوداء الثانى ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بنى كلاب

وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما ان تعودينى

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثانى ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن خالد الشكرى

أومنعتم ما تسالون فمن * حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل فى الجميع مبنى للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا ارى وأعلما

ثم قال

وكارى السابق نبا اخبرا * حدث أنبا كذاك خبرا

وقال الناظم فى شرح التسهيل ان أولى من ذلك يعنى من نصب نبا واخواته ثلاثة أن يحمل الثانى منها على نزع الخافض كما فى آية التحريم وكما فى قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه فى نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذى هو خلاف الاصل اه (ويجوز عند الاكثرين حذف) المفعول (الاول) استغناء عنه (كما علمت كبئست سمينة) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كما علمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لان الفائدة لا تنعدم فى الاستغناء عن الاول ولا فى الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به وبمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن ظاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لابد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

(٣٤ تصريح ل) فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم انك اذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة اذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمى

(قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لان السفه كما ينكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الاعشى) أى يمدح قيس بن معديكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه كذا قال العينى وفيه نظر لانه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا اذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلى وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله ان تعودينى) أى بان تعودينى والباء تتعلق بخبرنا وان مصدرية والمعنى ليس عليك باس بسبب عيادتك اياى وقت غياب بعلك (قوله وان فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذى هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمن أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولانه قيل بانه قياسى

ومانقله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطى فى نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عدم وجوده بلا خلاف اه وقد جزم الرضى أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقانى منصوب على الحال ٢٦٦ من الهاء المجرورة بمنع مؤولا بذا اقتصار الا بمقتصر اذا المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا

حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز فى باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اه (وللثانى والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أى لدليل (ومنعه اقتصارا) أى لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم

ومالمفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أى سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو على الشلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما فى المبنى للفاعل) وهو أبو موسى الجزولى فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز فى المبنى للمفعول لمساواته فى الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته فى المتعدى لاثنين ولا يجوز فى المبنى للفاعل لان الفعل اذ ذاك يكون معملا ملغى فى حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب فى الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها الا ان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدا وخبرا لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم يؤثر فيهما شيا (ولنا) من الادلة (على الغاء) فى المبنى للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أرانى الله أمنع عاصم) * وأرأف مستكفى وأسمح واهب

فانت مبتدا وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفى خلق جديد فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذى * ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذى فى موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) فى النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدى) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أى أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أى عرفته اياه قال الله تعالى (من بعدما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما واذ يريكموهم اذ التقيتم فى أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولى كسا فى الحذف) لهما أو لاحدهما (لدليل وغيره) وفى كون الثانى منهما

الحذف ولا يصح نصبه على انه مفعول له اذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) فى تخصيص جوازهما بالثانى والثالث دليل على امتناعهما فى الاول ولا خلاف فى ذلك كما قال الرضى اذ هو كاول مفعولى أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمى قد يوجه بان الثانى والثالث بمنزلة الثانى فى غير هذا الباب لانهما غير الاول والثانى فى غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ ذاك الخ) قال الرضى وليس ما قال بشئ لان أعماله بالنسبة الى شئ والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شئ آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أى بالمفعولين الاخيرين فلا ينافى انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان) عبارة غيره فاذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الا مرفوعان بلا منصوب

وهى أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله لا حينئذ أى حين البناء للمفعول ليس لنا الا منصوبان بحسب الاصل قبل التاخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيا) يتامل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أى مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله فى المبنى للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والاشكال

ما ياتى من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبنى للمفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أى مؤولة بمفرد فلا ينافى ما ياتى قريبا ان كيف تحيى الموتى فى موضع نصب على انها مفعول ثان لارى (قوله انما حفظ الخ) قال اللقانى انما يرد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضى فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالتزام الخ) أجاب المنكت بان ما قاله مبنى على ما اختاره فى التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى فى المتعدى الى واحد كالقاصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنكت الا ان المنكت جعل مناط الجواب ان ذلك مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقانى يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدى لواحد على ليس المتعدى الى واحد وان يراد به الاطراد أى لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفى الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثانى مذهب الاخفش (قوله وبادعاء ان الرؤية هنا علمية) يعنى وبادعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثانى فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الزمخشرى (قوله ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة فى زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحيى فى تاويل مصدر) لك ان تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما ياتى أول باب الفاعل من انه لا يقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سابك ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سياتى صح ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليونس فجرد عدم التسليم لا ينبغى فتامل * (هذا باب الفاعل) * (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقانى فى هذا شئ لان أل فى الفاعل للعهد الذكرى والمعهود هو الفاعل الاصطلاحى المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا فى حواشى المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك وميز بامرين باعتبار معنييه أو جيء له بحالين كذلك أو بخبرين كما

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله وان تعد بالواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا

والثانى منهما كثانى اثنى كسا * ووجه الشبه بينهما ان الثانى منهما غير الاول ألا ترى ان المحكم غير زيد فى قولك أعلمت زيدا المحكم كما ان الثوب غير زيد فى قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول فى حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى حذف الثانى أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفى حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفى منع الالغاء والتعليق) فى المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المبتدا والخبر (قيل وفيه نظر فى موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثانى ان أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثانى (نحو رب أرنى كيف تحيى الموتى) فارنى فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيى الموتى جملة استفهامية فى موضع نصب على انها مفعوله الثانى معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابى حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياسا) على المتعدى لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبى انه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع فى المتعدى فكثير وذكر أمثلة منها علم الشئ وأعلمته اياه أى عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثانى (بادعاء ان الرؤية هنا) أى فى أرنى كيف تحيى الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الحوفى فى ألم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب فى هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز فى مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اه ذكره فى سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق فى شئ بل جملة كيف تحيى فى تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى فى باب كسا لجواز أن يقول اكسنى كيف شئت كما تقول أرنى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أو ما فى تاويله)

هنا كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم * مثل الغزالة اشراقا وملتفتا * ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه بانه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوى وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحى فتدبر (قوله أى الاسم) أى الصريح وكان ينبغى للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللقانى ما واقعة على لفظ وفى للظرفية وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ظلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأحصر ثم لا يخفى ان تاويله مراد به معناه اللغوى أى ترجيع اللفظ الى الاسم فى الاول والفعل فى الثانى باى وجه لا العرفى الذى هو ترجيع بالسبك من الفعل وحرف مصدرى والايخرج الفاعل الذى هو لفظ الجملة كاعجبنى قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد أمران اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بها معناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو اولم يهدلهم كم أهلكنا قبلهم من القرون أى أولم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليهما بدون المحدود وقد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه وبان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتاويل معناه اللغوى تعرف ما فى قول الشارح الآتى ان المؤول ما اقترن بسابك وقوله وفاعل المصدر أى لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن الايراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثانى بان الصحيح ان فاعل يهدى ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أى أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمى قد ينازع ٣٦٨ فى الامر الثانى قول ابن مالك فى شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تاويل أولم يهد لهم كثرة اهلاكنا وجاز الاسناد فى هذا الباب باعتبار التاويل كما جاز فى باب المبتدا نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاسناد الخ فانه يشعر بان

أى الاسم (أسند اليه فعل) تام منصرف أو جامد (أو ما فى تاويله) أى الفعل (مقدم) أى الفعل وما فى تاويله على المسند اليه (أصلى المحل) فى التقديم (و) أصلى (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤول به) أى بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكى (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا ألم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا أن خاصة نحو وما راعنى الا يسير أى أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير امستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قول الشاعر * بدا لى من تلك القلوص بداء * واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أى من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) فى

الفاعل الجملة لتاويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تامل (قوله أسند اليه الخ) قال الدنوشرى مراده بالاسناد فى هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات فى بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقانى عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحى أو الحقيقى الذى هو المصدر وأيا ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله أو ما فى تاويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحى والضمير فى قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقانى سياتى ذكره فى الاحكام وأخذه فى الحد دور وقد يجاب بان الماخوذ فى الحد هو تقدم الفعل الذى هو وقوع الفاعل بعده والماخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أى المحكوم به يتاخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم يندفع الدور ان يكون الحد لفظيا أى بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل تامله (قوله والسابك هنا) أى فى باب الفاعل واحترز به عن السابك فى غيره فانه أعم (قوله دون لو وكى) لانه لا بد ان يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الودمع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كى اللام الجارة لفظا أو تقديرا فتكون كى مدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدا فانه يقدر من غير سابك فى باب التسوية

(قوله أواسم موضوع الخ) قال الزرقانى معطوف على فعل فى كلام المصنف وأشار بهذا الى تتميم الحد وهو ان المسند اما فعل أو ما فى تاويله أواسم الخ والعطف بأو يدل على هذا ووجه ذلك ان الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدنوشرى ويحسن أن يكون اياك أنت وزيدا أن تخرجا نغز اوقد نظمته بقولى من جملة أبيات أبن لى ما ضمير ذو ضمير * له رفع به واله استتار وقد عدوه فاعله وقالوا * له التاكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقانى ٢٦٩ كان التعبير بقوله رافع لتوهم

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فمختلف فى تاويل يختلف وألوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لافرق بين فى اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منيرا وجهه) فى قولك أتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه فى النظم بقوله

الفاعل الذى كمرفوع أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب أوضروب أومضراب أوضريب أوضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * الا ان ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيدا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك قال أبو حيان أواسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيدا أن تخرجا ففى اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فاياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة فى الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) فى حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغى أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور أنهما قالا فى قلما * وصال على طول الصدود يدوم * ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذى سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصلى المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فان) زيدا ليس فاعلا (لان المسند وهو قائم) مقدم فى اللفظ (أصله التاخير لانه خبر) وزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدا وان لم يعتمد على نفى أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله فى الحد ولا يحتاج الى قوله أصل المحل (وذكر) اصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة) غير أصلية لانها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة أصلية تحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبنى قراءة فى الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبنى للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبنى أن يقرأ فى الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لانه عمدة اذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا للخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى

دون مخرج لكذا اشارة الى أن نحو زيد قام خارج بقوله أسند اليه فعل أو ما فى تاويله اذ الفعل فيه انما هو مسند الى ضميره لا اليه ولكن على هذا كان ينبغى أن يعبر بمثله فى نحو قام زيد لظهور ان الوصف فيه مسند الى الضمير وقال الشهاب القاسمى قد تقرر فى المعانى ان فى نحو زيد قام قد تكرر الاسناد فيصدق ان الفعل مسند الى زيد ولو بواسطة الاسناد الى ضميره انتهى (قوله وذكر الصيغة مخرج الخ) قال اللقانى قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض افراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففا (قوله فانها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل له بسوير بالبناء للمفعول وذلك انها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليتى الذات وكان يلزم قلب

الواو وادغامها فى الياء فيقال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتنقلب ياء وتدغم وعلى انها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لانها منقلبة عن الالف فلا يتاتى فيها ذلك والقول الآخر أنها لست مفرعة واستدل بضم الهمزة فى قولك انطلق لانه يضم اذا كان الثالث مضموما اصالة ولذا كسر فى ارموا أمر الان أصله ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبنى الخ) قال الزرقانى وجه اخراجه ان قراءة مصدر المبنى للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أى أن يقرأ فى الجامع القرآن (قوله خلافا للخلف) قال الدمامينى وقد يوجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقانى

يمكن أن يقال ان الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا نظير فى الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ماقاله الشارح مع ظهوره وجهه هو المنصوص عليه فى كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقى ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقانى هذا على المشهور وقيل ان الباء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح فى بعض كتبه وهو من الحسن بمكان ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق الله وليفعل خيرا وأقول تقسير كفى على هذا القول باكتفى غير صحيح اذ فاعل كفى حينئذ ضمير المخاطب وكفى ماض وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشرى يلزم عليه الدور لانه جعله حكما وأخذ الحكم فى التعريف يلزمه الدور * وأجيب بانه تعريف لفظى والتعريف اللفظى هو الذى يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد قاله السيد فى شرح المفتاح اه وهو ماخوذ من كلام اللقانى السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم انما ذكر المصنف هذا الحكم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ماظاهره) قال الدنوشرى مافى كلامه واقعة على اللفظ الذى يتوهم انه فاعل تقدم (قوله وجب تقدير الفاعل الخ) قال اللقانى علته ماسياتى من ان الفاعل لابد منه (قوله فى نحو زيد قام) قال اللقانى سياتى فى باب الاشتغال ان وجوب الفاعل الابتدائية فى زيد فى المثال قول غير المبرد ومتابعيه وان المبرد ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال الدنوشرى لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقانى رحمه الله الواو اما للاستئناف واما للعطف الجملة على جملة الشرط وجوابه أى ان وجد ماظاهره الخ لا على الجزء فقط أى وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم فى الاثنين ظاهره انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شئ خاص) أى وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة فى الجملة) قال الزرقانى أى مطلوبة لا بالنظر للشئ الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقانى محصله انه قد اجتمع فى قوله أأنتم

سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيأ فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر باضافة (اسمه) أى المصدر (نحو) قول عائشة رضى الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسياتى ان اسم المصدر غير العلم والميمى انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (بمن أو الباء الزائدتين) أو اللام الزائدة فالاول (نحو أن تقولوا ماجاءنا من بشير) أى ماجاءنا بشير (و) الثانى (نحو كفى بالله شهيدا) أى كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أى هيهات ماتوعدون (الحكم (الثانى وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله فى الحد مقدم أى على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (فان وجد) فى اللفظ (ماظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا فى المسند (وكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ فى نحو زيد قام) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد (وأما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل فى نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى (مختصة بالجمل الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتدائية والفاعلية (فى نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال (و) جاز الامران فى (أأنتم تخلقونه) فانتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل أتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ماهو القانون عند حذف العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان فى الفعلية تخالفا فى عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفى الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح فى المغنى وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون اه وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شئ خاص مطلوبة فى الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقى الوجهان على السواء وماذكره من وجوب تاخير

تخلقونه مرجح الفاعلية ومرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقوله أأنتم تخلقونه غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة فى العطف اذ الاستفهام انما هو عن الافعال دون الذوات فهو أمر معنوى بخلاف مراعاة المناسبة فانها أمر لفظى وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التؤدة) قال الدنوشرى تفسيره الوثيد بالتؤدة وبالرزانة والتانى فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للوأدلا للوثيد (قوله ضرورة) قال اللقانى فى المغنى عن ابن السيد ان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى نثر ولا شعر ذكره فى بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدا الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفى فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكاف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبنى على ٢٧١ ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة

الفاعل عن المسند هو مذهب البصرى (وعن الكوفى جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكا بنحو قول الزباء) بفتح الزاى والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا)

وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدا اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والتانى (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (أى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده (أى حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعى اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر فى بابه وأما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فى قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل (انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (فى اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) فى الحكم الثانى ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففى

تابع ومثله فى ذلك ما قلت لهم الا أمرتنى به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بدل من الهاء فى به فتامله (قوله انه لا بد منه) قال اللقانى محمول على فعل مبنى له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبنى للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قل وكثر وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو ياقوم اضربن وياهند اضربن اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف لعلة كالثابت ويأتى فى كلام الشارح انه يطرد حذفه فى أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أى محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أى التلفظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهرا وضمير (قوله والا فهو ضمير) اى فالفعل المذكور تو كيدا فى نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزنى) قال اللقانى الاقرب انه ظرف لمؤمن أى لا يزنى وهو مؤمن حين يزنى لا ليزنى اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع فى وقته للعلم الضرورى بذلك الا أن فى

لاما وقع فى الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقانى أى والعامل مقدر أى يمشى (قوله كما مر فى بابه) لان هذه الحال تصلح لان تكون خبرا هذا اذا قدر الخبر يظهر أما اذا قدر يكون كما فى المغنى فلا شذوذ أى مشيها يكون وئيدا أى يوجد (قوله ففيه ضعف من وجه آخر) ان كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال اللقانى وجه ضعف البدل انه فى قوة احلاله محل المبدل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا اذ يصير التركيب هكذا أى شئ أى مثبت كائن المشى للجمال وئيدا وفيه بحث اذ يغتفر فى الشئ حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير

تقديم الظرف على واو الحال شيالان واو الحال كواو العطف فى امتناع أن يتقدم عليها ما فى حيزها (قوله أى الشارب) قال اللقانى قد يقال ان الزانى فى قوله لا يزنى الزانى نعت للمؤمن محذوفا فالضمير فى يشرب يرجع اليه مجردا عن صفة الزنا أى لا يشرب هو أى المؤمن (قوله لما دل عليه الكلام) قال اللقانى أى بقرينة السياق اذ ذكر التراقى والراقى والفراق قرينة على ان فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه ان الحال فى كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقانى يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو أصح معنى وأوفق فى المثال (قوله هى أى الروح) اشارة الى انه كان الاولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقانى لو قال بلغت هى أى الروح كان أوفق لقوله والا فهو ضمير مستتر ولما ذكره فى الامثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللقانى أسقط نحو اشارة الى انه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو جعلت حتى فيه على انها استثناء كالغائية كما فى قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل

لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ فى الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الا أن ٢٧٢ تردنى أى ردك اياى اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ على هذا الى آخر القولة (قوله أى اذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم فى موضعين وذلك تقدير كل منهما فى كل من المثالين قاله الاشمونى وقوله فى تقدير الثانى وان كان هو أى ما تشاهده منى أى الحال الذى تشاهده منى فيه اشارة الى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتامل (قوله و يطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع) قال الزرقانى بقى عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة أى وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشرى قد نظمت هذه الاربعة وزدت عليها خامسا بقولى (فعله بعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن اه وبقى موضع سادس وذلك اذا قام مقامه حالان نحو * فتلقفها رجل رجل * والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشئ الواحد نحو حلو حامض فى قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له (قوله وفى المصدر نحو أو اطعام الخ) قال الزرقانى أى فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطى وعندى انه فى مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا أول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر فى باب المبتدا فالمصدر الذى هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على ان اطعام فى تاويل أن يطعم وهذا تاويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لان فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعنى التثنية

يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أى ولا يشرب هو أى الشارب) لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى وليس براجع الى الزانى لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالاول (نحو كلا اذا بلغت التراقى) ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (أى اذا بلغت) هى أى (الروح) والتراقى أعالى الصدر (و) الثانى (نحو قولهم) أى العرب (اذا كان غدا فاتنى) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه

(فان كان لا يرضيك حين تردنى * الى قطرى) لا أخالك راضيا

ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أى اذا كان هو أى ما نحن الآن عليه من سلامة) فى غد هذا فى المثال (و) فى البيت (فان كان هو أى ما تشاهده منى) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز فى كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غدا بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر

ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائى اجازة حذفه) وتبعه السهيلى (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت و يطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع فى باب النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفى أفعل بكسر العين فى التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفى المصدر نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم (الرابع انه يصح حذف

---

* (قوله وقطرى بفتح القاف الخ) قال الدنوشرى هكذا فى بعض النسخ وبعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء فليحرر الجمع والتانيث

(قوله ومنه قوله تجلدت الخ) قال اللقانى ان قلت ما الداعى الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مفردا على مثله قلت هو أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفى أو شبهه تقرر ذلك النفى أو شبهه وتثبت ضد المنفى لما بعدها ومحال نفى كل وجد وثبوت أعظمه فتعين انها بين جملتين لغرض ابطال الاولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لاعظم فليتامل اهـ وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أى ملفوظ به) قال الدنوشرى فسر محقق بقوله أى ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام ولقائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللقانى قرر الشيخ التفتازانى كونه منه بان

الجواب المذكور انما يثبت عند تحقق السؤال المذكور فلا ينافى ذلك كون السؤال مقدرا مفروضا * فان قلت كيف يقابل المقدر * قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اهـ وقد أشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما مر فى تفسير قول المصنف محقق كما عرفته وللسيد مع السعد بحث اجاب عنه الحفيد فانظر حواشى المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان يكون الله فاعلا بينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله ومما يقال قائله الدمامينى (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذا التباس فى فهم كلام أهل المعانى فانه ليس المراد بقولهم تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص انه كان مؤخرا وقدم على انه فاعل على حاله بل المراد ان المسند اليه اذا أتى به مقدما كما فى الآية وصح ان يكون فاعلا معنى أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أى لفظا فلا ينافى انها مطابقة لها معنى لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيد أم عمر والى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان مجىء الجواب جملة فعلية فى ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بانه يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار فليس السؤال الا جملة اسمية وترك المطابقة اشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغى ان لا يقع شك فى تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد فى ذلك الخلق (قوله والاصال جمع الخ) قال الدنوشرى قد ألغزت فى ذلك فقلت

فعله) جوازا (ان أجيب به نفى كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والجملة فعلية (أى بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفى فى الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شىء قلت بل أعظم الوجد)

فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر ووشىء فاعله وبل للاضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أى ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازانى وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعى الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اهـ وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن أن يقال ان الجملة الفعلية فى هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال فى الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبنى للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامى وأبى بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبنى للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح فى الحواشى لا يجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل ويجمع آصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبنى للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبنى للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم (وقوله)

أقدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجىء بالاطراد وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق بادى وفيه نظر فان
مثله كثير (قوله وهو قياسى) قدمه ٢٧٤ على بقية المعطوفات فقد يفهم انها سماعية لكن الظاهر انها قياسية انتهى (قوله

وهو ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلى

(ليبك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يأتى اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيده ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن أما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفاء فى صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أى حذف فعل الفاعل كما فى الآية والبيت (قياسى وفاقا للجرمى) بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كنى واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع فى الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الاول أبو حيان وبالثانى صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز فى نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (فى المسجد رجل) ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل زيد أى يعظهم زيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

كمثل زيد فى جواب من قرا * ويرفع الفاعل فعل أضمرا

(أو استلزمه) أى استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق

(غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أى وحلت له الخمر لان أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكى ان الكسائى سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال باضمار فعل أى وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطرى (أو فسره) أى فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

خبر مبتدا محذوف) رده فى المغنى فى بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد ان أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفى قوله مبتدآت حذفت اخبارها قلب كما قال الدمامينى والاصل اخبار حذفت مبتدآتها ونوزع فى ذلك (قوله صرح بالتقدير الاول أبو حيان الخ) قال الدنوشرى ألحق عندى طريقة ثالثة وهى تجويز الوجهين جميعا (قوله لان أحلت الخ) قال اللقانى فيه بحث اذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذى يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليامل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عبيطات وان كان منصوبا على التوهم اى توهم انه قيل غدات حلت عبيطات السدائف * لكان جيدا نظير بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * البيت المشهور وقال الشهاب القاسمى هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه والتقدير لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه له فى الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده الخصوص ألا ترى انهم يستدلون فى باب الاكتفاء بتقدير شئ فى كلام لوجوده فى آخر وان كان وجوده فى ذلك الآخر لا يستلزم وجوده فى الاول باعتبار تعلقه به

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم ومابعده وبعض ماقبله الظاهر انها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاموا وقمن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتثنية الفعل وجمعه الحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويأتي بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظهر ان الفعل يوجد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تاكيد لفظي لكما تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية مايلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقد مر في باب المبتدا والخبر انه انما يمتنع تقديم الخبر الفعلي اذا كان رافعا لضمير المبتدا المستتر لا البارز ٢٧٥ لانه لا لبس لضعف لغة الحاق علامة التثنية والجمع وهو مشكل على ماهنا نعم مر ان التحقيق كما بيناه ثم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التانيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو ان نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تانيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها انتهى ويرد عليه انه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلامتهما في الفاعل غير مطردة أيضا وليتامل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا) قال الدنوشري أو بدل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل الكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم الحاق الفعل علامة التثنية والجمع الى ماعبر به اذا المحكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضرباني فيصح فيه التاويلان الآتيان من الصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيئ لجواز أن يكون ذلك لغة طيئ وازدشنوءة وان الحاكي له عن طيئ جميعهم وعن ازدشنوءة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحويين والامر سهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الرقاني

والتقدير وان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الاخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وماهو بمنزلته (يوجد مع تثنيته وجمعه كما يوجد مع افراده فكما تقول قام أخوك) وأقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقائم أخواك (وقائم اخوتك) وأقائم اخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وماقبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث ألحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليها أشار الناظم بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا ✻ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

(وحكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزد شنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزدا وأسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى الى كذا أو أزدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني اخواك) وفي الحديث أو مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والاصل أو مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا ✻ أولى فاولى لك ذا واقيه)

فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقيه حال من المضاف اليه وهو الكاف

أى فى عينيك فالشرط موجود وهو ان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فاولى لك دعاء الخ) قال العينى فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره دعائى أولى فاولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فاولى لك بالفاء عطف على أولى الاول كرر للتاكيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فاولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والالف فيه للالحاق لا للتانيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لانه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى ان يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه ويلك شر بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذا لان الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سيأتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الاول على رواية ألوم اكتفاء وهو اختلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة يا أيها الملك الذى * أضحت له جل المناقب

نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب
راقت ورق نسيمها
فحكت لناصور الحبائب
حضر الشراب فلم يطب
شرب الشراب وأنت غائب
انتهى ولا يخفى ان أبا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وان كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه الى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان احداهما مكنية والاخرى تخييلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان ايضا وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى ادرار شئ كالمطر والنطفة فى آخر كالربيع والانثى من الحيوان وهذا كناية واثبات الالقاح الذى هو الايلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا ان ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن وبقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوابها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك وصف بالمفرد انتهى ه قوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازا والمطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وفيما عداه المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدا) قال اللقانى

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فاولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلفى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية (يلومونني فى اشتراء النخيـ * ـل أهلى) فكلهم ألوم
فاهلى فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده وأهل الذى باع يلحونه * كما لحى البائع الاول
(وقال) آخر (نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب)
فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساو جمع مسو أعلى غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو أقائمات الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان طيئ وأزد شنوءة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيرا وتانيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التانيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهر ونها فى قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم
وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند
(لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتاخير) للمبتدا (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

هذا الوجه لا يتأتى فى قوله وان كانا له نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فى قراءة بعضهم قال الدمامينى الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو وكلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين فى وبالوالدين احسانا الا على ما بعدهما وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجبنى زيد وجهه أخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مرادا به ظاهره ففى الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقانى يعنى أن الزاعمين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم باعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر اذ اللازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم ٢٧٧ منه عند التقدم أن الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الاسناد الى الضمير خاص بهم قطعا (قوله وأحقرهم وأهونهم عليه) قال الدنوشرى الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان بالعطف على محل جملة شرهم الفقير لانها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار ان الناس اسم جمع (قوله لاجل فقره) قال الزرقانى اشارة الى ان الضمير فى عليه يرجع الى الفقر الدال عليه قوله الفقير فى البيت قبله وكلمة على للتعليل كما فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم أى لهدايته اياكم (قوله وان كان مؤنثا قال اللقانى أى تانيثا معنويا لا لفظيا (قوله تاما كان الخ) وقال الدنوشرى يوجب عمل الفاعل على ما هو أعم من المجازى وكون التاء فى أول المضارع للتانيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الاطلاق ممنوعة وانما يصح فى حروف المبانى اذ لا شك فى دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وياء النسب ونحوها على المعانى ولهذا قيد فى التسهيل حد الكلمة بمستقل (قوله ضمير امتصلا) قال اللقانى يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أى لا يمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين فى نحو غلام هند تقوم هى معه انتهى وصله ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور فى باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانيث فى المثال المذكور على الاول دون الثانى ويؤيد الثانى ما مانى من قضية كلام الشارح فى تعليل وجوب التذكير فى المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التانيث) قال الدنوشرى فيه نظر فان ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا

أيضا (ان هذه اللغة) وهى الحاق العلامات (لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزاعمى ذلك) بكسر ميم الجمع أى خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها أحرف لا ضمائر (لقول الائمة) من أهل اللغة (ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثانى يجيزهما جميع العرب و(لا يختصان بلغة قوم باعيانهم) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وانما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجىء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب ابن الزبير بن العوام رضى الله عنهما

تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فالحق علامة التثنية وهى الالف فى أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبى من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر

ذرينى للغنى أسعى فانى * رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليه * (وان كانا له نسب وخير)

وألحق علامة التثنية وهى الالف فى كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أى الكرم والمعنى وان كل الفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوى حيث قال لا نعلم أحدا أجاز فاما زيد وعمرو ولاقاما وازيد وعمرو وبكر وقال الموضح فى المغنى وليس الرد بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (انه ان كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة فى آخر الماضى) جامدا كان أو متصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم * وتاء تانيث تلى الماضى اذا * كان لانثى (و بتاء المضارعة فى أول المضارع) ولم يتعرض له فى الناظم (ويجب ذلك) التانيث (فى مسئلتين احداهما أن يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقية التانيث أو مجازيته ونعنى بحقيقى التانيث ماله فرج والمجازى خلافه فالحقيقة (كهند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تانيث الفعل فى ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير

(قوله ماقام أومايقوم الاهى) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع أنه فى مثل ذلك محذوف وانظر لم وجب التذكير فى ماقام أو يقوم الاهى ولم يجز الامران بناء على ماياتى عن الناظم فى المؤنث الحقيقى الظاهر المفصول بالا وأى فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لان قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر انه لايجب فيه التانيث وكلام الدمامينى فى شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين فى ذلك فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذى ذكره الشارح وجوب التذكير فى المنفصل غير المفصول بالا نحو غلام هند حضر هى معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة ان مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل هند قامت احتمل ان المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم فى الجملة بان يكون الوجوب لوجود اللبس فى بعض المواضع والباقى طردا للباب (قوله وفى هذا التاويل نظر لان الهاء الخ) قد يقال لامانع من اعتبار الامرين ٢٧٨ والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكم

لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفى عروس الافراح للبهاء السبكى فى آخر أحوال المسند اليه أهمل المصنف يعنى الخطيب القزوينى أمورا من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاولى لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا ارض ابقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلى لك انه لاشذوذ فى هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير للغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان

المنفصل نحو) هند (ماقام) الاهى (أومايقوم الاهى) والشمس ماطلع الاهى أومايطلع الاهى فالتذكير واجب فى النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لايكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فانه لايمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها فى الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله

*ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائى يصف سحابة وأرضا نافعتين

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها)

وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء فى الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازى ولافرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بانه انما يثبت ماذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لايجيز فى الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لايخفف الهمز بالنقل ويؤيده ماقاله ابن كيسان أن الاعلم حكى فى شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولاضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفى هذا التاويل نظر لان وجود الهاء فى ابقالها يابا (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس فى قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثى

فاما ترينى ولى لمة * (فان الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقى التانيث نحو اذ قالت امرأت عمران) والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

فى المؤنث المجازى أما اذا أريد بالمؤنث المجازى عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (وشذ

(قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لايضر الوزن لان القافية مؤسسة والتاسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هى الحرف الاخير من البيت الذى يكمل البيت (قوله حقيقى التانيث) قال الزرقانى هو على ماقال الشارح ماكان من الحيوان بازائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ماقاله ماليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج أشمل لكن ينبغى أن يريد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشرى المراد بالحر فيه الفرج قال فى المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والاصل حرح فحذف الحاء التى هى لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على جريح ويجمع على احراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة الى أصولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض قال الشاعر

كل امرئ يحمى حره * أسوده وأجره

انتهى ويجوز أن يكون الحر فى كلام ابن مالك من المخفف ويجوز أن يكون من المشدد وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على انه مختص بفرج المرأة أى دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تاويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشرى يسهل الشذوذ فى ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشرى فيه نظر فلا دلالة فى كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أى لان أل فى ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما ياتى فى باب نعم وبئس (قوله وسياتى ان الجنس) يعنى سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر او المجرد منها كشجر وتمر كما سيجىء (قوله الحقيقى) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به فى القطر لاخراج المجازى نحو طلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك فى التنزيل على ما قال الدمامينى وان نوقش فيه ومما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ بعد ذلك للمجازى المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقى مع قوله الآتى الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو فى المجازى بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازى كما لا يخفى وكذا بنات العم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله فى القطر لما جمع بالف وتاء مزيدتين باصطفى البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسياتى النص فى كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما ياتى عن اللقانى من المنازعة فى استشهاد ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعد العرب (وهو ردى) لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد ياتى بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جاز فى) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) فى المدح (وبئس المرأة) فى الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازى (وسياتى ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك والى ذلك أشار الناظم بقوله والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين

ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (فى مسئلتين احداهما) المؤنث الحقيقى الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفى يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخيطل أم سوء) * على باب استها صلب وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أى العرب (حضر القاضى اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف

(والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير فى الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل فى الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الا هند (وأنشد) الاخفش (على التانيث) فى الشعر (ما برئت من ريبه وذم * فى حربنا الا بنات العم)

فبنات العم فاعل برئت وأنثه مع وجود الفصل بالا (وجوزه ابن مالك فى النثر) على قلة فقال

والحذف مع فصل بالا أفضلا * كما زكا الافتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدنوشرى لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التانيث عليه وهى علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما والتالى باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه فى عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر فى نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشرى قال اللقانى هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لان الكلام فى مؤنث حقيقى تجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول اذا كان الفصل بالا مع المؤنث الحقيقى المذكور يمنع من التاء ففيره أولى بالمنع فالتانيث فى البيت أحق بالمنع لا سيما مع الفصل بغير الا الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقانى فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل فى البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقانى وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

للميره كنساء في الاول وأخذه في الثاني وأشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقاني أي الجمعي بدليل قوله لانهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال للقاني ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قمن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء قمن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدنوشري رد التمثيل بذلك بان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والا لزم كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربي بين العروبة هم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الاعاريب والنسبة الى اعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدنوشري في حواشي الفاكهي ولعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضي غير ما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وعبارة الرضي وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظا الواحد فيه كذلك الا أنه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها ان كانت ألفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا أن المقدر في حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقاني قضيته ان نحو جاءت الحبليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذ الاصل بنو الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار أصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

(وقرئ ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أي من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين أحدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد أي صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

(الا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للفارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل) فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي) * والطامعون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) في قوله بنو اسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

الشكل فى الجمع (قوله أى اللاتى) قال الدنوشرى فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى أل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشرى قد يرد هذا النظر بان أل انما كانت معرفة لا موصولة فى المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فال فيها موصولة لانها للحدوث والمعنى اذا جاءك اللاتى تجدد منهن الايمان وحدث بعد ان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقانى قالوا ولكون ذلك هو الاصل جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيد وقضية كلام المصنف ان ماذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع فى كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التاخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أى الراجح (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقانى أى فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول ٢٨١ اللبس حينئذ وخوف اللبس

تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير فى جاءك) المؤمنات (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضى امرأة (أولان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعومات معاملته (أولان أل) فى المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتى وهى) أى اللاتى (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفى هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا لا يرجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرد فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجىء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجىء الفاعل بعدهما (وقد) يتاخر الفعل والفاعل و(يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم

والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجى المفعول قبل الفعل

(فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو ووّرث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أى الاصل (ففى مسئلتين احداهما أن يخشى اللبس) فى الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع فى مثلها وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم * وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتعين فى هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثانى مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتاخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك) فى النظم وغيره (وخالفهم) فى ذلك (ابن الحاج) فى نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد فى كتاب سيبويه شئ من هذه

(٣٦ تصريح ل)

يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس اذ الاجمال ان لا تتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتامله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف فى باب تعدى الفعل يلزمه اياه لانهما جعلا حذف الجار فى نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة فى ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجمال فقال

والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يهتم فى الاقوال فاللفظ ان أفهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما المجمل * فربما يفهمه من يعقل وذاك ان لا تفهم الخ لغا * ولا سواه بل تصير واقفا

بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع فى خط الشهاب القاسمى وغيره تقديم الفاعل فى أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تاخيره وتقديم المفعول كما وقع فى أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أى كما فى عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتى فى كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف فى مسئلة وجوب تقديم المبتدا على الخبر اذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقانى

وحكمه القبول فى الموارد * فاحفظه نظما أعظم الفوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا تساويا تعريفا ولا قرينة يجب تقديم المبتدا على الخبر فاى فرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال تجويز الوجهين فى الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما عليه وبه ولم يعلم مراد الله فى ذلك فجاز الوجهان وماذكر لا ينافى ذلك تامل انتهى بقى ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل ٢٨٢ بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

(قوله وذلك واضح) قال الزرقانى وجه ذلك ان المبتدا والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال فى الباقى) فيه نظر لان الباقى لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض فى الاجمال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقانى ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل فى ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول فى كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتامل (قوله عند الجزولى) قال اللقانى الذى أوجب الاتفاق فى انما دون الا هو انه لا دليل على ان محل الحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع الا ارتفع اللبس وهذا المقدار منتف فى انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن وهو لان التقدير فى ماضرب الا عمرا زيد ماضرب احدا أحد الا عمرا زيد كما قاله فى المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لا يجيزه ولهذا رد فى المغنى فى الباب الخامس قول أبى البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) فى القاموس دعبل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعى رافضى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصراع الثانى من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على

الاغراض الواهية (محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرضا فى الاجمال كما ان لهم غرضا فى البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) اذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتى باللفظ المحتمل (وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل و يتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبى حنيفة وأصحاب الظاهر وأبى اسحق المروزى وأبى بكر الصيرفى لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) فى معانيه (انه لا خلاف) بين النحويين (فى انه يجوز فى نحو فاز الت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أى اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال فى الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بالا عند) أبى موسى (الجزولى وجماعة) من المتاخرين فانهم أوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ماضرب زيد الا عمرا (وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع الا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن على الخزاعى

(ولما أبى الاجلاف فؤاده) * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جلافا على الفاعل وهو فؤاده والجلاف هنا الاسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرده شئ (وقوله) وهو مجنون بنى عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بى كلامها

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطى الا وشيجه * (ويغرس الا فى منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط

الفاعل وهو وشيجة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل فى المرفوع) فيه كما قال فى المطول فى آخر باب القصر بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف انتهى أى لانه يلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسياتى (قوله قال فى التسهيل الخ) ٢٨٣ قال الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام أكثر النحويين منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا أحد وتابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيد الظريف أو معمول لغير العامل فى المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت رجزا فى ذلك مطلقا التابع وذاكرا مسئلة كون ما بعد الا معمول لغير العامل فى المستثنى ما قبل الا لا يكون ذا عمل فيما يكون بعدها نلت الامل

فى غير مستثنى كذاك أثبتا
ما منه مستثنى وتابعا أتى
فهكذا قد قاله فى المغنى
نقلا عن التسهيل ذاك المعنى
وجوز الرضى قدرا يتكا
اذ لم يكن الا الردى بلا تكا
وبعد فالمسئلة محتاجة الى
التحرير فلتحرر انتهى وقد تبع السعد فى المطول آخر باب القصر الرضى وقال فى بيان الصورة الاخيرة فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل فى الموت لم يبق (قوله ففى مسئلتين) قياس ما ياتى فى التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو ضربك زيد (قوله ان يتصل) قال اللقانى يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التاخر وأما انه يوجب التوسط فلا بل يجوز ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز فى خصوص هذه الامثلة المذكورة فى التوضيح وهى قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل اذ لا يمنعان من التقديم أولا عليهما أو على الفعل فقط

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم و وشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهى عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الاعلى الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال فى التسهيل وتبعه فى المغنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد الا زيد افاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع فى هذه الابيات ليس واقعا فى مركزه الاصلى لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والاجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز افنحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه فى الرتبة واليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففى مسئلتين احداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا فى نثر ولا) فى (شعر وأجاز فيهما الاخفش وابن جنى) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) فى التسهيل فى باب الضمير (احتجاجا) فى النثر بقولهم ضربونى وضربت قومك باعمال الثانى حكاه سيبويه وأجازه البصريون فى ضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما فى ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفى الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عنى عدى بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدى وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف فى معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالاذية والكلاب تتعاوى عند طلب الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه فى الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فمستثنيان

راجع هذا وحرره وقال الدنوشري يمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالتوسط واجب مخير فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال الاقاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال اللقاني مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل ٢٨٤ المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور اذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعلي المعين الملتبس بالمفعول المعين فمعنى ماضرب عمرا الا زيدان عمرا لم يضربه الا زيد ومعنى ماضرب الا زيد عمرا ان الضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه ملتبسا بعمرو (قوله وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور الخ) قال في المطول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للمرفوع كما مر نعم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ماضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ماوقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور عامله مضمرا بالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بان تقدير السؤال لابد منه في دعوى الحذف وان لم يذكره الشارح هنا

لجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فمتى جاء مايخالفه فلا يعول عليه في قياس ماليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا يخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نحو زان نوره الشجر * (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي) فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ماضرب عمرا الا زيدا (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا (بقوله

ماعاب الا لئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ماعاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله)

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب أحدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا المفعول الثالث خلافا للعيني (وقوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا) * عشية انا ءالديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ماهيجت والاصل فلم يدر ماهيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والانا ء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ماهيجت درى بناء على ان ماقبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففي مسئلتين احداهما أن يكون) المفعول (مما له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فاى آيات الله تنكرون) فاى مفعول مقدم لتنكرون أو اسم شرط نحو (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال اللقانى هذا الضابط شامل لنحو أما زيدا فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب لو زيد فى الضابط ولم يحصل الفصل بين اما والفاء بشئ آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الأحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذى ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا والأخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم انه لا فرق فى المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه طرفا كما مثل المصنف أو غيره كما فى اما زيدا فاكس جبة والاصل أما فاكس زيدا جبة وانه اذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتاخير الظرف كما أشرنا اليه وهو الذى دل عليه قول الشارح فانه يكتفى بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لان الفرض

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية فى جواب اما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أى لعامل المفعول (منصوب غيره) أى غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أى على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلى الفاء أما الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول * فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا فى المفعول * فالجواب انها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها اذا كانت فى مركزها الاصلى وهى ههنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها أما (بخلاف) ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الامر منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول * (تنبيه) * يدرك بالتامل فيما تقدم (اذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر فى أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الاصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال فى الفاعل (واذا كان المضمر) المتصل (أحدهما فان كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) فى المضمر (وصله) بالفعل (وتاخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربنى زيد) لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمر (فاعلا والظاهر مفعولا (وجب) فى المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب اما (تاخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه و (على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) فى النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لانه سوى) فى النظم (بين هذه المسئلة) وهى مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) فى وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدا وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع الى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول فى ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وان

الفصل بين اما والفاء وانما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب انها انما تمنع فيما بعدها الخ) الاظهر أن يقال أنها انما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لان رتبته التاخير ونظير ذلك أن المفعول اذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى ان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم ففيه نظر لان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافى صدارتها كما علمت فتدبر (قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر فى أحدهما الا اذا عم فى الضمير لان الحصر انما يكون فى المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الاولى للشارح أن يجعل قيد

كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر فى أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بان فى كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع وسيأتى فى باب العطف ان الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر فى أحدهما بقرينة قوله وما بالا أو بانما انحصر أخرا غير منحصر فى الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل فى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فانك اذا قلت ضرب زيدا اما عمرو واما أنا وأكرمك أما أنا واما زيدا وقلت ان أكرمك لزيد وان أهانك لهو هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تاخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بان مراد الناظم بالتاخير عدم التوسط فقط لاعدمه وعدم التقديم بدليل افراد مسئلة التقديم بقوله وقد يجىء المفعول قبل الفعل مع شمول

ماقبلها لها ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ماذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنف بان في كلامه ايهام التساوي لانهما لا يفيدان عدم الايهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فيهما مصححان لتعبير المصنف بالايهام دون الدلالة والاقتضاء فتامل (قوله وانه يجب تاخير الفاعل الخ) لا يخفى انه اذا وجب تاخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تضم هذه الصورة الى مسئلتي وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا اليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب * (هذا باب النائب عن الفاعل) * (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقاني قدم في أحكام الفاعل انه لابد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تاويل ماتقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجهل به)

نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو لغرض لفظي) قال اللقاني اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصدا بالفعل أولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطا في المقال فائدة لا غرض اذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وتانيث

يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

* (هذا باب النائب عن الفاعل) *

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذ الم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظي) كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ماعوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره و (كتصحيح النظم) كما وقع للاعشى ميمون ابن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد

(علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبني علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال خلقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقها عرضا اذا هوى امرأة أي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا أيها الرجل

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (او) لغرض (معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض) اي قصد (نحو فان أحصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا) اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائبا عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا اسناد الفعل الى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى ما بني له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسر فيه ان اسناد الفعل الى غير ما بني له يستلزم تنزيله منزلة ما بني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به فانه الى ما بني له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظر والوجه التبعيض ٢٨٧ وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا ينافي التبعيض انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهي للتبعيض الثاني ان المراد البيان اللغوي والنعت مبين للمنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض ان المراد بنيابة الاربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلهما معتل الفاء وانما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال

(وتأنيث الفعل لتأنيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضي الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أولا فالاول (نحو وامسحوا برؤسكم) الثاني نحو (قوللك سير بزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولمسقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل (ولانه) أي المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل في (نحو مر بهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضرب هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم سير بزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد ابهاما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لنا من الاجوبة (انه انما يراعى محل يظهر) اعرابه (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف فالاول كمذوب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن ابازان الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستعرفه في بابه انتهى وأقول سيأتي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أي المضمومة نسبة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة نسبة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم مما قدمه من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو وضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) اشارة الى رد ما قاله الحفيد ان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتي في قوله * وقالت متى يبخل عليك ويتعلل * فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لانه يوهم

الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اتيانه بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طالب المعقب حقه المظلوم * فان الرفع يظهر في الفاعل اذا أضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الا شذوذا) قال الدنوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على أرباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الا شذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل * الخ ويدعى ان الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو وغورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت نجدا في الفصيح فتامل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدنوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون في مسؤلا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجوب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين فللبس لانه يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتجاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون مجرور النائب ضميرا يتحمله مسؤلا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باي شئ كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به أما بان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور وهذا اشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه متفق الخ ومثل له بنظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة هند قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف أصلي معد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (أو مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاضل (فلا يجوزان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكي الا شذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسلكن في نجد وغورا غائرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤلا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند أذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدا حينئذ يصير عائدا على شئ من الخبر مؤخرا انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا تزاد في الايجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله * اذا أحد لم يعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند فلانه لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فبالك اذا كان مجرورا بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتانيث الفعل مع ان فاعله

عنه بمنع وروده فان المصنف لم يدع ان كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وانما أراد رد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤنث للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤنثا ان يؤنث له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر ان المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب أجوبة المصنف فبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور يجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد عنه الفعل ظاهرا فقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لانها للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاف كلام الشارح

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم الفائدة) اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للمفعول (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ابهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي (وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

(فا) لنائب عن الفاعل يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة وا(لمغنى ويعتلل) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد مالم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغنى واضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

فليحرر بقي ان شرط الاختصاص محله مالم يرد الابهام نحو فمن عفي له من أخيه شيء نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ابهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز ان يقول قيم وقعد

(٣٧ تصريح ل) فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور بعلى وحذف من الثاني لدلالة الاول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الا أن يقال يجوز ذلك له ليل لا سيما اذا كان مما ثلا للمحذوف فكانه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو للمصدر والظاهر الاول اه فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل المجيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتامل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لان التقدير وان يكشف غرامك تعتد وهذا بمجرده لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

وان يكشف غرامك بالوصال تعتد ذلك وتجعله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اهـ وفي المصباح رب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الاشموني في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أي لاضافته ٢٩٠ لمبنى كما في لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد رد السفاقسي قول الحوفي قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بانه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بني لاضافته الى مضمر وموضعه رفع لان الاضافة الى المضمر لا توسع البناء مطلقا والانجاز مررت بغلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اهـ ووجه الرد ان هذا من تلك المواضع ولذا قرئ تقطع بينكم بالفتح (قوله بالعلمية في الاول) قال الدنوشري ظاهره ان رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون وانما قلنا ظاهره الخ لاحتمال انه موافق للبيضاوي فيما قال من انه جزء للعلم لا علم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال بالعلمية في الاول فنسب العلمية اليه وهو وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوي أقعد فليتامل (قوله لامتناع رفعهن) قال جعفر الدنوشري أي لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المعقول ان الجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي * وباشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(يغضي حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضي الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخضراوي وعلة المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اهـ وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زماني أو مكاني (متصرف مختص) فالزماني (نحو صيم رمضان و) المكاني نحو (جلس أمام الامير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذي ان وجد * في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجه المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازه الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء تاخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر انه لا وجه لتردد الشهاب في انه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح في شرح التطراح) قال الدنوشري أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد فاما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الاصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا اللذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها ٢٩١ (قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة الفعل على المكان الالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أتعد فالمكان شبيه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الشنواني بانه يمكن أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع فانه ذكر فيه انه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الالفية فان قلت كان ينبغي أن يقول وماسوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابل محلا

جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبني يجزى للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا (و) أجازه (الاخفش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني و (كقوله)

وانما يرضى المنيب ربه * (مادام معنيا بذكر قلبه)

فمعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك أصله معنوى كمضروب أعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله)

وهو رؤبة (لم يعن بالعلياء الا سيدا) * ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من عنى بكذا والعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخرا واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول الناظم وقدير يشمل مذهب الكوفيين والاخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضمير امستتر في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزى الغفران قوما وانما أقيم المفعول به غايه ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطي المجرور (مسئلة * وغير النائب مما مر معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب) عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطى زيد دينارا وأعطى دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وماسوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الاول ويعزى لسيبويه

* (فصل * واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول) واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله) ابن هشام (الخضراوي) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازه ان لم يلتبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشك سمينا) فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان

فيدخل فيه التقديري كأعلمت موسى قائما لكنه ينقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الاصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتامل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن ان يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين الى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

ويكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدنوشري ان أراد به ان المسند اليه في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان أراد به ان المقدم في نحو أعطى زيدا عمرو بنصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفعه مجاز) قال الدنوشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدنوشري الظاهر أنهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتاخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل النيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتاخر وان كان بعد النيابة رتبته التاخير على انا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشحه ان ابن طلحة أجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتاخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم ينب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسند اليه بكل

في النكت الحسان وقال الشاطبي أجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اه وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني ففي باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا) للالباس تقدم أو تاخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين الماخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا ماخوذ والفرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز) نيابته (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا آخذ أبدا ودرهما ماخوذ أبدا (وقيل) يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتقد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال أعطي درهم زيدا ويتعين أعطي زيد درهما لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مقام المفعول لاعطى لانه معمول لغيره اه (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جملة أم لا وسواء أكان نكرة والاول معرفة أم لا (للالباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيدا اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) في (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أي حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي و) ابن هشام (الخضراوي وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا و يمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الاقناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) و جماعة من المتاخرين (وقيل بشرط) في اقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

اعتبار على ان الاخبار عن النكرة بالمعرفة فى باب النسخ جائز فليتامل (قوله لصحة اطلاق الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المفعولية لا تطلق على الثانى والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقى والثانى والثالث ليسا فى الحقيقة مفعولين وانما المفعول فى الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة النسبة التى هى قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لايهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحا وليس كذلك بل اطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية غير متحاشى عنها فى عرفهم وأما فى نفس الامر فليسا مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتامل

فى كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبى (و) المفعول الثانى (فى باب اعلم أجازه قوم) منهم الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على ابن عصفور فى المقرب (اذ الم يلبس فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوى والابدى) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلد بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) أما المفعولان (الاخيران) فاصلهما (مبتدأ وخبرشبها) فى نصبهما (بمفعولى أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجو أصبحت) * كراما مواليها لئيما صميمها

فالتاء هى المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثانى وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وأنثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما والهاء ما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشئ خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام (وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كساوا شتراط كون الثانى فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث باب أعلم (ان فى النظم أمورا) غير مناسبة (وهى حكاية الاجماع على جواز اقامة الثانى من باب كساحيث لا لبس) فانه قال وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة) حيث قال

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول (ولا مع المختلف فيه) وهو اقامة الثانى (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذى غلط ولده) فى شرح النظم (حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث فى باب أعلم هو الثانى فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثانى ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غاية ما فى الباب ان حاكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف

*(فصل يضم أول فعل المفعول) * الذى لم يسم فاعله (مطلقا) سواء أكان ماضيا أو مضارعا والى ذلك أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضممن * (و يشركه) فى الضم (ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثانى (كتضارب و) الاول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

(قوله بما كان متلبسا به) قال الدنوشرى أى من كونه عمدة ووجوب رفعه وتاخيره وغير ذلك من الاحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشرى ربما يفهم ان تسميتها بذلك هجرت فليتامل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشرى أى والمراد به أى بصميمها (قوله الاولان مسلمان) قال الدنوشرى غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط أن لا يكون الثانى من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل انه لا يكون الا اسما اما صريحا واما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره

الموضح وان كان تعرضه له التزاما فاعل هذا الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثانى الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع اقامة الثانى تدل على عدم ثبته الذى أوقعه فى الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثانى الماضى الخ) قال بعضهم انما ضم الثانى مما أوله تاء زيدة لانه لو بقى مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشرى لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لا معنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازما والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معاباق على التعدي (قوله وفي جمل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله يقام وجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت الى زيد وجلست في المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بانه لو بني الخ) قال الدنوشري ٢٩٤ لانسلم ذلك تقول جلس في الدار أو جلس الجلوس المعهود اه وفي جمع الجوامع اذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشري ينظر هل يقدر في هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أولا (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشري أحسن منه قول الالفية أعل عينا لاخراجه نحو عور بخلاف هذا الان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أي يوقع عليه الاعلال بخلاف المعل فانه الذي أوقع عليه الاعلال (قوله في العين) قال الدنوشري لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله واشمام الضم الخ) قال الدنوشري يمكن شموله للمذهبين الاخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبي وينظر هل يمكن اجراؤه على المذهب الاول منها والظاهر الثاني لان الالف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتي عن المرادي (قوله فيهما) أي الاخلاص والاشمام وقيل في حالتهما فبوع والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادي الخ) قال الدنوشري قول المرادي هذا قريب من القول الاول من الثلاثة الا أن هذا زيادة تحرير كما ذكر وذكر الاشموني ان الحركة المنطوق بها حركة تامة متوجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادي وحكى ما قال المرادي أيضا وقال ان ذلك يسمى روما (قوله بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشري ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها الكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثاني التالي تا المطاوعه * كالاول أجعله بلا منازعه

(و) يشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء أكان متعديا أو لازما فالثاني (كانطق و) الاول نحو (استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى

وفي جمل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (و يكسر ما قبل الآخر من الماضي) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر اكسر في مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصر بها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكثرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول في رؤي زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طيئ فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (و يفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منفتحا * هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام) من الواوي (وباع) من اليائي (أو) كان (على) وزن (افتعل وانفعل كاختار) من اليائي (وانقاد) من الواوي (فلك) في العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف (ياء فيهما) واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لاشيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله

وأكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفا باع لما العين تلى * في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

(قال) رؤبة في الضم الخالص (ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

مخالفتها للثانية في حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشري ربما يفهم من قوله أيضا انه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحال على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشري ينظر ضبطه اه وهو عجيب ففي القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له في امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته (قوله للالباس) وأما نحو مختار فليس من باب الالباس أي ايقاع خلاف المراد في الفهم بل هو من باب الاجمال وبين اللبس والاجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده) قال الدنوشري ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع افادة كلامه ان البصري لا يرى الكسر

فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيبا مفعول مطلق أي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روى وما ينفع شيبا ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين اذ تحالك) * تختبط الشوك ولا تشاك

فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فاذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيأ وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتعزى لقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بني أسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد ممازاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت أو ضم كعقت) مبنيات للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وان بشكل خيف لبس يجتنب * (واصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) في الخاء والباء (وعقت بالضم) في أوله (لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم في (خفت وبعت الاولين (والكسر في) عقت (الثالث و) تعين (ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) في ذلك (للالباس) بل أجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضارع الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن ادعم بن مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاء ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (ردت الينا ولوردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضا) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) يعني في المضعف فتحصل في فاء

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بحد وقال اللقانى قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الحد والضبط لاقسام الاشتغال فلذا تراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف منه لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتامله اه ويمكن ان يجاب بان المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما ياتى فى التتمات (قوله ناصب لضميره) مبنى على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات وياتى قريبا عن النكت انه يكون فى المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهى (قوله اسم متقدم) قال الدنوشرى المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا ضربتهما وينظر هل نحو قولك زيد الدرهم أعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال الدنوشرى وفى نكت السيوطى نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون فى المرفوع كما يكون فى المنصوب وفيه أيضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مسندا الى ضمير الاسم وفى فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذى ذكره *(فائدة)*

نحو قوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون من باب الاشتغال واياى فيه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياى فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هى صلة ولا يصح ان تكون مفعولا مقدما لارهبون لانه نصب الضمير الذى يعدنون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى البجائى فى شرحه على الآجرومية فى باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوى فى حاشيته على البجائى قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد فى حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام ان قوله واياى فارهبون من باب الاضمار على

المضاعف ماثبت فى فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله

* ومالباع قديرى لنحو حبب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء فى قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان أصله ان زيد الماء فى الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بنى للمفعول ان صيغته مغرعة عن صيغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شئ وسياتى فى التصريف توجيه كل من القولين

(هذا باب الاشتغال)

وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو ملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو لمحله) أى لمحل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان مضمر اسم سابق فعلا اشغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (فى موضع رفع على الخبرية) للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدا والخبر (حينئذ) أى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة (اسمية لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثانى) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

النصب

شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا فى اياى اذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال فى اياى فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما فى باب الاضمار لانه فرد من ذلك الباب لان التقدير واياى ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا وهو اوكد فى الاختصاص لانا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاص له به اه والذى أوقع الشارح فى ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياى فارهبون من باب قولك زيدا رهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك

مشكل على ما سيأتي في مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الامرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتي مفصلا ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشأ ما ذكر من عدم النظر في كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشري اعلم ان هذا كلام اجمالي وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان بأي جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذي وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيدا ضربته فاجازه بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسره ولا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أي بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته أقوى من النصب في نحو زيدا ضربت أخاه والنصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به أحسن من النصب في زيدا مررت بأخيه قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فالسابق أنصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا

وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشئ واحد ويرد عليهما أزيدا مررت به وأزيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) في النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) في التنبيه الاول الآتي (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بجامع مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمته) وأهمله في الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رأيت الا في الشعر هذا

لا يخلو عن نظر (قوله أحسن من النصب الخ) قال الدنوشري ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده بأحسن وفيما قبله بأقوى سر غير التفنن أولا (فائدة) * كون النصب في زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب في زيدا مررت به رده بعضهم بقوله وليس الامر كذلك عندي لان الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة ويزيد السببي بتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع في الحقيقة فعل الا بوجه التجوز بخلاف زيد في زيد مررت به ومن نص على ان النصب في الاول أرجح من الثاني ابن كيسان في الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه

(٣٨ تصريح ل) لانه ذكره ثالثا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول زيدا أكرمت أباه وزيدا نصحت له فتقدر في الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشري ينظر هل معنى الغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائد الاعراب له وللفراء وشيخه الكسائي أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما ان هناك عاملا محذوفا موافقة لغيرهما او المخالفة في غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقاني بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا تم في قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشري رحمه الله توقف بعض المشايخ في نحو هل زيد في الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدا ويكون مرادهم بكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهر الا مقدرا ويتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذا بعموم

كلامهم وهو محل نظر (قوله الاصريح الفعل) قال اللقانى أى الفعل الصريح أى المصرح به لا المقدر فانه لا يليهما أى لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بمعمولهما ٢٩٨ كقولك ان زيدا القيته فاكرمه مقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم

مذهب سيبويه وخالفه الكسائى فى ذلك فاجاز أن يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم فى صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائى بما اذا لم يكن فى حيزها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها اذا لم يكن فى حيزها فعل تسلت عنه ذا هلة بخلاف ما اذا كان الفعل فى حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازانى وغيره (ومتى عمر القيته) فيجب النصب لما ذكر فى هل وسيأتى الكلام على الهمزة فى المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيدا القيته فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا أن هذين النوعين) هما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر) عند سيبويه (وأما فى) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز فى الكلام متى عمر القيته وحيثما زيد القيته فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا أو معنى (فيقع الاشتغال بعدهما (فى) نثر (الكلام نحو اذا زيد القيته) فاكرمه (أو) اذا زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق فى ذلك بين الماضى والمضارع مع اذا (و) تقول فى ان والفعل ماض لفظا (ان زيد القيته فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (فى) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز الاشتغال (فى الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية الناظم) فى النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع لا فى الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها فى الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما فى جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب فى ست مسائل احداها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخير أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا أضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولان فى الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجرى ونوقش فيه وقال أبو على كنت أستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتى الامر والنهى حتى مر بى قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم نائما

(وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير) المجرور بالباء (فى محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلنا ان الضمير فى محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أى على الرفع (فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من جعله على الاشتغال فان (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف اليه

لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللقانى لم يذكر النهى من أقسامه لان الطلب فيه بلا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقانى يتعلق فى المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر * فان قلت تعلقه بهما مشكل لان الامر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضى الى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة * قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتاخيره والباء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هى الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالامر والدعاء حاصلا بالصيغة مدلولان لها اذ هما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف أى ذا طلب كما فى النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الانشاء أى

الكلام الخبرى لاخبر المبتدا (قوله ثم استؤنف) قال اللقانى اشارة الى أن الفاء استئنافية عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لان شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف فى الآخرة (قوله أظلمنى وأظلمه) قال الدنوشرى فى بعض النسخ أظلمى بلا نون والظاهر ان موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما محل جملة أظلمنى وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا وينظر ٢٩٩ هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف اليه اذ رب مضاف الى موسى اه وهذا مما يتعجب منه لان أظلمنى لا يستقيم الوزن معه الا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطال به بلا طائل قال الزرقانى رب منادى مضاف وموسى مضاف اليه فهى مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمنى أفعل تفضيل مبتدا وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصيب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمنى منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أى أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت انه ورد بالنصب فأظلمه بالنصب معطوف على أظلمنى ولا يضر فى الوزن تحريك الميم بالفتح فى الاول وبالضم فى الثانى أى الزائد منا فى الظلم قال فى باب أفعل التفضيل من التسهيل واذا قيدت اضافته أى فعل التفضيل بتضمين معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل

مقامه وهو الزانية والزانى وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهى فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزانى ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة فى مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا) المثال فانه يمنع زيادة الفاء فى خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل أو بظرف وصلة أل غير ذلك (ولذا) أى ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء فى خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم * وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هو بامن زيادة الفاء فى خبر المبتدا غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ونقله ابن اياز فى نتيجة المطارحة أيضا عن الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حى والمراد حى أبيها وحى أمها يعنى ان كرمها ثابت من جهتى نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هى مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هى عليه (وقال المبرد الفاء) فى فاجلدوا (لمعنى الشرط) لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط والمعنى أن زنا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب فى الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب فى المبتدا المشبه للشرط (ومالا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قولى سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو على الفارسى من جعل الفاء زائدة أجاز النصب فى زيدا فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

يارب موسى أظلمنى وأظلمه * فاصيب عليه ملكا لا يرحمه

المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمر وبن أبى عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسى (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع فى) الاسم المنظور فيه الى (العموم) بالام (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبيه بالشرط فى العموم والابهام (و) يختار (النصب فى) الاسم المنظور فيه الى (الخصوص) بالام (كزيدا أضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالد لاتهنه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا

استعمال العارى ولا يتعين الثانى خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ الا بعض ما أضيف اليه وشذ أظلمنى وأظلمه اه وقال ابن يسعون فى المصباح فى شرح أبيات الايضاح بعد ان أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصيب عليه كقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرت فى قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للمتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على اشارة المتكلم الى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمار هذا ههنا * فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا * قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى انهم قالوا يا تميم كلهم فحملوه على

الغيبة لما كان اللفظ له وان حملته على هذا كأنك قلت أظلمنا في علمك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشري عندي في لا الطلبية وقفة وينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك * واليا اذا ما ثنيا لا تثبت * اه والوقفة في لام الامر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وان كانت في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى ويكون تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر ٣٠٠ فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب الله زيدا لانه اذا أمكن تقدير مثل المذكور فلا ينبغي العدول عنه (قوله لان الغالب في الهمزة الخ) ان قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقديم فعل مبني للمجهول أجيب بان الاصل موافقة المفسر للمفسر وذلك انما يكون بالنصب (قوله كباقي أخواتها) أي غير هل لما تقدم من التفصيل فيها (قوله فالمختار الرفع) قال اللقاني قد يقال مقتضى ما سياتي من أن الاسم بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف على المختار في نحو أأنتم تخلقونه أرجحية النصب هنا بالقل فتامله (قوله لان الفصل بالظرف كلا فصل) قال الدنوشري هل يشمل الظرف الجار والمجرور نحو أفي الدار زيدا تضربه أولا والفصل له صورة وله أحكام كثيرة منها الفصل بين اذن والفعل والفصل بين المتضايفين والفصل بالجملة المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفعل ذلك ونضيفه مبتدا الى ذيل المغني وفي الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقنع في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المغني الذي هو عديم النظير اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه اما بان لا مع ما بعدها صارا كلمة والاعراب جار على الاخر واما ان لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به

الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا * قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذبه الله) برفع يعذب (لانه نفي بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة (ويجمع المسئلتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) * واختير نصب قبل (فعل ذي طلب * فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالامر والدعاء (وعلى الفعل المقرون باداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة (الثالثة أن يكون الاسم) المشتغل عنه واقعا (بعد شئ الغالب) في ذلك الشئ (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله * وبعد ما يلاؤه الفعل غلب * (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة أن تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها (فان فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو أزيد ضربته أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة وريا حا ويذم طهية والخشاب

(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا)

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديته بالباء قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى أهل القبيلة وريا حا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سال مروان الاخفش عن أزيدا ضربته أم عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته أم عمرا بالنصب اه (وقال الاخفش أخوات الهمزة) في ترجيح النصب (كالهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيدا ضربه) فايهم

أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الاصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لان الاستفهام عن الصفات غالبا لا عن الذوات فحملت حينئذ على الاعم الاغلب والفعل حينئذ يراعى فى الجملة (قوله أولا زيدا رأيته) قال الدنوشرى ان قلت لا الداخلة على الفعل الماضى يجب تكرارها فى غير الدعاء كما صرح به فى المغنى وغيره وهنا لم تتكرر مع دخولها على الماضى والجواب ان ذلك مقتطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا أكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشرى بغير خطه ان قلت ما الفرق بين هذه الاحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٣٠١ فهى أقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالبا الا الفعل) أى ومن غير الغالب اضافتها الى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح فى باب الاضافة ان حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية ان لا يكون عجزها فعلا نقله عن سيبويه فهى كهل فى انها لا تدخل على مبتدا أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه الاتى بقوله اما الان حيث فى هذا المثال شرطية فتختص بالافعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه اذ هى بدون ما غير جازمة مع انها شرطية كما فى اذا زيدا تلقاه فاكرمه وأما الانها فى نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوى الرفع والنصب فى الاسم الذى بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمرا كنت له أخا ولست باخيك وبكرا أعينك عليه مثل بهما الجزولى فى الكبرى وقال تختار النصب فى عمرو وبكر لان كان وليس فعلان (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغى التساوى لا أرجحية النصب ويجاب بان مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا أريد التجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم عليكم صمتكم فينبغى أن يختار النصب اذا أريد التجدد منها والرفع اذا أريد الاستمرار منها وكذا النصب مختار اذا أريد بحر دنسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع

مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربته والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم ضرب زيدا (ومن أمة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أى من الامثلة (النفى بما أولا أو ان نحو ما زيدا رأيته) أولا زيدا رأيته أو ان زيدا رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا أحرف الاستفهام فى ان الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) فى الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من أحرف النفى وهى لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية فى وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك فى شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم) فى شرح الكافية ونصبه ومن مرجحان النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه أدوات الشرط فلا يليها فى الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو فى ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصب بالقياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه فى اذا بانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع فى حيث فظن الموضح ان المنازعة فى حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم فى المغنى فقال واضافة حيث الى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه اه ولعل وجه النظر فى قوله فاكرمه فانه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (ما ما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبنى) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد بنائه عليه أن يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا

ولا فرق فى الفعل بين أن يكون رافعا للفاعل أو ناصبا للمفعول فالاول (كقام زيد وعمرا أكرمته هو) الثانى (نحو والانعام خلقها لكم بعد) قوله (خلق الانسان من نطفة) وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى أحسن من تخالفهما قاله فى شرح الكافية (بخلاف) ما اذا فصل بين العاطف والاسم بما (نحو ضربت زيدا وأما عمرو فاهنته فالمختار الرفع) لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم

أو يوجبه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا علل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المغني لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل لانا لا نسلم انها نائبة عن شئ أصلا ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانها نائبة عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولا نائبا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه ايماء الى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيدا ضربته) ٣٠٢ قال اللقاني هذا الكلام صريح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبله خلافا لما صرح به في قوله

والزاد حتى نعله ألقاها

من ان نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لامكان حمل ألقاها على التاكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا تامل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الآتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل ان مالا يعمل لا يفسر عاملا لان المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة الا في الاول في الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل في الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ وما ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق بذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشري هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لصحف أعمالهم أما اذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شئ هو في صحف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والآية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضح ان كان الفعل صفة اشارة الى أنه ان لم يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق بيختص) قال الدنوشري فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لان

الاسم الواقع بعد أما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لان أما تقع ما بعدها مما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرئ وأما ثمود فهديناهم بالنصب) لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيدا ضربته) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل وأما ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار وأما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبي (وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) ومارأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) مما يترجح فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شئ خلقناه بقدر) لانه اذا رفع كل احتمل خلقنا أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقناه صفة لشئ و بقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما لم يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شئ (لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) بفتح المثلثة أي من أجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شئ (نحو وكل شئ فعلوه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شئ في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شئ وانما المعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتاخر صفة له أو لشئ وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذي ضربته أو) ان كان الفعل (مضافا اليه نحو يوم تراه تفرح) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح) متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا والثاني

الخلاف الذى ذكره مختص بها فليتامل وبما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيدا ما أحسنه) قال الدنوشرى جعل المانع ماذكر ولا ينافى ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجمود ففيه مانعان على هذا ٣٠٣ (قوله اثنان) قال الدنوشرى صرح به اشارة الى انه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لان النون كثيرا ما تشبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشرى قد يخالف ماسبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح فى ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا ولكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل فى حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له مايمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير متات فى نحو زيدا ما أحسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ماذكر فى الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مرادهم انه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليتامل انتهى وهو ماخوذ

والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها فى المغنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقد ان قد واليه أشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

(أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده) واليه أشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيدا ما أحسنه أو) زيد (ان رأيته فاكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيدا الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور * (تنبيهان) * اثنان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما فى مسئلة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وماذكر معها (وكلام الناظم) فى البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام ألجأته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثانى لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم فى شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ثم علله باحصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب فى الآية) المذكورة مرجوحا (مثله فى زيدا ضربته) فانه (قال) فى أثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربى كثير) انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجرى أجمع البصريون فى هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم مايقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يترجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا فى الاول ومحلا فى الثانى ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيدا راجحا ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين فى زيد ضربته وعمرا أكرمته أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حده فى زيدا ضربته ويقال هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤل عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته أو وعمرا لقيته قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان فى مثل الصورة الرابعة) وهى ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بامامسبوق بفعل (اذا بنى الفعل) السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبنى فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

من حواشى الشهاب القاسمى (قوله مرجحا) قال الدنوشرى هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أولا (قوله اذا بنى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا فى هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرا ويكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانها تصير الجملتين فى معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدمامينى فى بحث روابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد اختصت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى أو على الكبرى والاول أولى قال شيخنا بل الاولى الثانى لاستقلال الجملة وهذا لا ينافى التساوى كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا فى المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففى بحث الجملة السادسة مما له محل من المغنى ان الخبر مجموعهما كما فى جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا

(لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على انه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير فى الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا وذلك (نحو زيد قام وعمرا أكرمته لاجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز فى عمر الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان أبا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيدا أو عمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمر وفى هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن فى) الجملة (الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذف فى زيد ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص (والفارسى وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرا لقيته وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا ان زيد وعمرو وردبان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا

(قوله فلا أثر للعطف) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال فلا أثر للنهى للنصب لكان أحسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر ان قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لان العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فاشار هنا الى انه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وأما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجبية تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا الفعل انتهى وهو عجيب فان البعض الذى نقل عنه هو اللقانى وقد وجه كلامه وعبارته يعنى ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو

رأى جماعة واذ كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أى لا ثمرة له اذ الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطائفة انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثره ان الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدا فتكون هى أيضا مخبرا بها عنه والرفع أثره أنها عطفت على جملة المبتدا والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدا بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر رفعت الاسم أو نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعلهم يقولون التقدير خلاف الاصل والا فالضمير قد يقدر اذا لم يوجد فى اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى فى ذلك فى المغنى ثلاثة أقوال ثالثها الجواز فى الواو والمنع

فى غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشرى كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدنوشرى لو اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا أناضاربه) قال الدنوشرى صريحه انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المبتدا فاصل بينه و بين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبى كما صرحوا به فى قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أناضارب زيدا أناضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرافع له ومن أى نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك فى حاشية الالفية (قوله والقدر أنت حذره) قال الدنوشرى فيه نظر فانه قدم انه يشترط فى الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الا أن يقال ان حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٠ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب

فذرنى أجول فى البلاد لعلنى * أسر صديقا أو يساءنى حسود

خرج على ان التقدير أو يساءنى حسود (وهذه أمور متممات لما تقدم) وفى بعض النسخ تنبيهات (أحدها ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها ان يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثانى ان يكون ن) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسو فى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفى للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو زيدا أناضاربه) والثانى نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شاربه والنعم أنت متحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أناضارب زيدا وأنت معطى الدرهم وأنت شارب العسل وأنت متحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانهما) أى عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما ومالا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى) كضربا النائب عن فعله الطلبى (وهو المبرد والسيرافى و) عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و (بخلاف زيد أناضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لابمعنى الماضى

لا يتوهم ان قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليكه لما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبرا اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده فى محل رفع على انه سياتى فى باب أسماء الافعال ما يشعر بان أسماء الافعال تقع معمولة لعامل لفظى لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا الى ذلك فى باب المعرب والمبنى ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية

(٣٩ تصريح ل) يقتضى ان الافعال التى نابت عنها الاسماء ملاحظة فى الكلام مثل الافعال التى سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت فى الكلام وقال الدنوشرى قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذى ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب الخ) قال اللقانى بهذا تبين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف فى الحواشى فان قلت بقى عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار فى هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحله محله فعل مع ان أوما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر * فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف * قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو فى الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبا عنه فى اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شئ بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحذف (قوله الذى لا ينحل الخ) قال الاشمونى أما المصدر

الذى ينحل الى الحرف المصدرى فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل فى مفعول به اتفاقا) تبع فى هذا المصنف فى باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبى حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللقانى لا يحسن عد هذا شرطا فى الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشئ الا ما يختص ذلك الشئ باشتراطه والعلقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فتعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه فى حاشية الالفية قال ابن هشام قال بعض العصريين يحتمل ان يقال اللام فى سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبى) قال الدنوشرى قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكر غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين ان الضمير الذى به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التى ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذى به العلقة فى المثال مرفوع وهو المستتر فى تكلمه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أى أهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) اشارة الى اختصاص الواو بعطف الذى لا يغنى متبوعه كما سيجيئ عقاله اللقانى وتعقب بما نقل عن الرضى من التعميم لسائر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقانى هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا فيزاد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح ان يكون بيانا صح ان يكون بدلا الا فى موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) ان أراد لفظا فسلم لكن لا يجوز ان يقدر وان أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوه فى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن أعبدوا الله (قوله والا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصود اللاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقديره حقيقة ونظيره فى

نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضى وهو الكسائى (وزيدا أنا الضارب) ووجه الاب زيد حسنه) فزيد فى المثال الاول ووجه الاب فى المثال الثانى رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهى ضارب (والصفة المشبهة) وهى حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو أكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل فى مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تاخيرا الامر (الثانى لا بد فى صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل فى ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضميره) أى ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيدا الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجرى

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبى أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للاجنبى (نعتا له) لان النعت والمنعوت كالشئ الواحد قاله فى المغنى (نحو زيدا ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاجنبى وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبى من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الاجنبى (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضح فى الحواشى (نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الاجنبى لان عطف البيان كالنعت فى الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا أخاه) فالهاء فى اخاه فيهما هى الرابطة بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة نصبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما * فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل فى الاخ خبرا فى الرفع ومفسرا فى النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما * قلت عامل المبدل ليس كالمنوى به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسر الغيره وانما هو تقدير معنوى والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

التوكيد اللفظي احبس احبس وسيأتي أيضا فيه ان نحو قمت قمت توكيد للضمير فقط ألا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لاولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه بالمؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشري ويقدر في نحو زيد اشكرت له المماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المعنى لئلا يجيء المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واهية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان نصحت زيدا لغة ونصحت لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الخباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أولازمه) اشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيد اضربت أخاه كما سيبينه وياتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاوزت زيدا مررت به) قال اللقاني هكذا في الرضي وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المجرور نظرا لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه مار بزيد لا مجاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا ضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيدا ضربت عمرا نفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيدا مررت به (جاوزت زيدا مررت به) ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا ست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيدا ضربت أخاه (أهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متاخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا لضميره يجري (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقديرا نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابسا لضميره نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر او مقدر (أو)

الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالنظر الى جميع مفاعيله ومتعلقاته

قدر ذلك كزيد مررت به فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيدا ضربت أخاه أهنت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيدا مررت بغلامه وهذا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضي وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو انما زيدا ضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولا لما بعد الفاء نحو وأما ثمود فهديناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء بجملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضي بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظنتهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا مما مر في نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشركين) قال اللقانى هنا بحث وهو ان أداة الشرط انما تقتضى فعلا أعم من ان يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسير الا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للانشاء لا الخبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بانها وان ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فترجح الابتدائية بعدم الاحتياج الى تقدير ثم ان فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ابن مالك صرح فى قوله تعالى أسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك وخالفه ابن هشام له لا تضره ولا نسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد فى القرآن لا سيما اذا كان مخالصا من محذور كما هنا (تتمة) قال فى الجمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ملا يجر المضمر كحتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أى ويرجح الاول بالقرب والثانى بالسلامة من الحذف

(باب التعدى واللزوم)

(قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشرى دخل فيه شكرته وشكرت له الاول فى المتعدى والثانى فى اللازم وقال السعد التفتازانى ان الثانى من المتعدى أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتى صريح فى ان نحو شكرته لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز فى النثر وقد اعترض اللقانى فى حواشى التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الالفية واعلم ان دخول نحو شكرته وشكرت له انه

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لان أدوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على مقرب ابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى أو استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فى بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال فى باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وتقدم فى باب الفاعل ما يغنى عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية فى أبشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية فى أأنتم تخلقونه وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون صرح بذلك فى المغنى (و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان فى نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) ففى الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفى الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرى

(هذا باب التعدى واللزوم)

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها) فى حال نقصها فان منصوبها خبر لهما على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثانى

ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف فى هوامش ألفية ابن معط ما نصه فى هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدى وذلك لتساوى الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجه ما الثانى ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغى ان يجعل الاصل فيه التعدى بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا ويلحظه آخر ضعيفا ثم اختلفت اللغات بل يتصور ذلك من شخص فى وقتين وقيل ان الاصل التعدى بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن باشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الاصل التعدى بالجار الاصل التعدى بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحكه عن أحد وكأنه غلط فى فهم كلام ابن باشاذ فتأملوه * فان قلت انه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه والجار زائدا نحو مسحت برأسى ورأسى وحسنت بصدره وصدره لان التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده * قلت فكان يجب ان

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقانى هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كانه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالافعال القاصرة لصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمى جواب الاول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هنا لقيد للعلم به من مقابلة المتعدى للافعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ما صرح به فى بحث الضمائر من اتصال ها الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثانى بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى قال الدنوشرى ره ايشكل على ذلك الافعال اللازم بناؤها للمفعول فانها لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنوانى عن هذا بانها فى أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها فى استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبنى للمفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفى هامش نسخته بغير خطه

المتعدى وله علامتان احداهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله * علامة الفعل المعدى ان تصل * هاغير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغنى عن حرف جر كما قال فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى انك تقول زيد ضرب به عمرو فتصل به) أى يضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) ألا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو ممرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون مرمتعديا (و) المتعدى (حكمه أن ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب) أى تاملتها (الا ان ناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله * فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل وماذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للافعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها وردا البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدى بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدى واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدى النوع (الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهى) مطردة فالاولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى انه لا يقال

قوله أن يصح ان تتصل الخ يقتضى ان نحو صام وجلس متعد دائما ولم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بان المراد الصحة فى كل وقت وهذان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدى ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقانى ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدى والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشرى وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله الا ان ناب) قال اللقانى معناه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذ التعدى الى شئ هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدى المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف فى العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدى على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله وردا البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء انهما ليسا كالشئ الواحد من كل الوجوه والا لم يجز الفصل بينهما وخلف بضرب زيد ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير منصرف ونحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما اذ لا فاعل هنا ونحو ضربى زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رد به على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه فى نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل مر بزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشرى يشمل ذلك صام ووقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان

فهما مثلا حينئذ لازمان انتهى وقال اللقانى رحمه الله أعلم ان كلامه صريح فى ان علامتى اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدتا أو احداهما فى فعل كان متعديا منعكستان أى متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل اما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فاذا كان الاول متعديا والثانى لازما فان الواسطة التى لا توصف بتعد ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم ان قول المصنف ان تتصل به هاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو وغير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدى مقابلا للافعال الناقصة وقسيمها سامع ما صرح به فى بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كأنه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالافعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة فى غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقانى فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذى يسمى منصوبا على اسقاط ٣١٠ الخافض كما فى واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعى فقد لا يرد (قوله من

زيد خرجه عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وانما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها (نحو جبن وشجع) من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصارى واليها الاشارة بقوله وحتم * لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أى العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم اذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار أكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسر اوضمافيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد) واليها الاشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدى (فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشرى مشكل بنحو حسن زيد اذ حسن من أفعال السجايا كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويجاب بانه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل وبأباه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجايا لان فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على عرض) قال الدنوشرى يقتضى ان سائر الافعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بان العرض الثامنة هنا مخصوص وينظر هل الافعال الدالة على النظافة والدنس داخلة فى قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشرى هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعد اللهم الا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول حينئذ يشكل على تعريف أفعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) فى عده من أمثلة العرض تنكيب على الناظم حيث عده من أفعال السجايا فاقتضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عد الناظم له فى أفعال السجايا وقول شارح القصارى المار فى كلام الشارح الدال على ان أفعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشرى مردود بانه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار بكان كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الا متعديا لتمكن المطاوعة وذكر الفارسى ان اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم

* باجرامه من قنة النيق منهو * وفى الشعر أيضا منغو وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لاهويته وأغويته كما تقول أدخلته فاندخل قال ابن هشام قال الجوهرى وقد يقال اندخل فى الشعر وليس بفصيح (قوله والمطاوعة قبول الاثر الخ) قال الدنوشرى المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكى وجدت بخط والدى أنه يقال كسرته فانكسر ولا يقال

فما انكسر ويقال علمته فتعلم يقال فما تعلم وفرق بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فانه يعقب الانكسار من غير توقف على شئ آخر وينظر في فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فتعلم ولا يقال كسرته فانكسر والفرق بينهما ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشري وكانه أراد السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جميع الجوامع والا فالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وماذكره من أنه لا يقال فما انكسر مخالف لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الاسماء كلها من انه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب لا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الالحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له ٣١١ في التكسير والتصغير وغير ذلك

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعلل) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشماز) بعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعر واشماز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ماقبله ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاسناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعلل (وهو أفوعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعنلل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سالتمونيها فالاول نحو (افعنلل بزيادة احدى اللامين) وهل هي الاولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل اذا أبى ينقاد) والثاني نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سالتمونيها (كارعنى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفش للقتال) فان قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يعرندني * أدفعه عني ويسرندني

قال أبو عبيدة المعرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت أجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله * كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا * (وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما بحرف جر ويختلف

(قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان والالحاق به نادر نحو ابيضض وأما اكوهد الفرخ واكوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجه الردان الواو تكون أصلا في بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدنوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشري ان قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدي بالمجاز غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه نحو ضربت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لان المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية ههنا اتصال الفعل لمدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء للتعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عدد الامثلة انتهى واعلم أن الامور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية بقي هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو ان للتعدية أسبابا غير السبعة قال أبن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وأما اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجوه الى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره فان كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفضيل في شئ وقال صاحب الكشف قوله ان كان شرحا الخ فيه ايماء الى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لانها شئ واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام

التطهير اليها الا ان اللازم صار متعديا ثم قال ومنها حمل النظير كتعدية تثويبهم على نبوأنهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبوأنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للاقامة يقال ثوى في المنزل وأثوى غيره والوجه في تعديته أي لنثوينهم الى ضمير المخاطبين والى الفرق أما اجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوأنهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم انتهى وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح وافتخارا بمواظبتها فان واظب نظير لازم المتعدى بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس بقياسي كما يأتي وقال في رسالة التضمين ان منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدى مجرى اللازم كما ذكره في الكشاف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد

الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق

(اذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع)

فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع أي أشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الاكف بالاصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته (والاكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونصحت لكم ان اشكر لي) وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف أي هو لدن أي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهزوفي للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح

(آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس)

آليت حلفت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر

له أيضا ماياتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قوله * اذا رضيت علي بنو قشير * لحمله على نقيضه وهو سخط وماياتي في باب علامة التانيث وهو كثير في كلامهم وان شاء الله نتعرض له فيماياتي * (تنبيه) * قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحته وشمول الجار المضاف وان لم يكن متاتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ماياتي في باب حروف الجر من ان الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد

الواو ومن بعد كم اذ جرت بالباء نحو بكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله في وبالاكف حال منها) قال الدنوشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التفتازاني) قال الدنوشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب اذا اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمرا بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو أولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في الفصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبن كلامه على هذا التقدير انما بناه على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فانهما يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعى انه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أي مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعي وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المغني وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسي على ما ذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامهم في مبحث حرف الجر (قوله وذلك في أن وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سياتي في كلام الشارح من اختصاص ان المخففة اذا كانت مع صلتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأحببت الينا ان تكون المقدما * ويجاب بان الكلام في حروف الجر المتعدية والباء ٣١٣ الجارة للمتعجب منه زائدة لا متعدية

في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أي على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فالنصب للمنجر * نقلا (و) الثالث (قياسي وذلك في ان وأن) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكي) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أوعجبتم ان جاءكم نحو كيلا يكون دولة) أي بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم وكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كي) مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمني قاله في المغني (واشترط ابن مالك) في النظم وغيره (في) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطردمع امن لبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى في أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن فحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن واستدل كل على ما ذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وماذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعدما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على از وان غيرهما افلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد تشابعد الاخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

* (فصل * لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض) آخر واصالة المفعول (اما بكونه مبتدا في الاصل) والآخر خبرا كما في باب ظن (أو) بكونه (فاعلا في المعنى) والآخر مفعولا معنى كما في باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أي مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقديرا) كما في باب اختار فيتقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(قوله لطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بان الموصول الحرفي عهد سده مسد جملة نحو علمت ان زيدا قائم ولم يعهد في الاسمي فعلم أن للحرفي مزيد اعتبار في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع الحرفي دون الاسمي استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت في أن تفعل الخ) قال الدنوشري صريح كلام جمع هنا انك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بفي ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فلينظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشري قد يتوقف في تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد اما في واما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتامل (قوله لكان قولا قويا) استدل

(٤٠ تصريح ل)

له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تاخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلت أن أستفعل فاما هاتان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا انما يترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بتعدد فلا يقع الاحيث (قوله خلافا للاخفش)

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله * ويلزم الاصل لموجب عرا * (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كاعطيت زيدا عمرا) واخترت الشجعان الجندو ياتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا الا قائما و (كما أعطيت زيدا الا درهما) وما اخترت زيدا الا القوم و ياتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و (انا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التاخير واليه أشار الناظم بقوله * وترك ذاك الاصل حتما قد يرى * (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كاعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أو كان) الاول (محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كما أعطيته الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرا (أو) كان الثانى (مضمرا والاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع فى الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التاخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى (و) فى نحو (الا تذكرة لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الاتيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو وكتب الله لاغلبن أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو انما ضربت زيدا) لان الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر

*(فصل * وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله و يحذف الناصبها (ان علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تاهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار تصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو فى هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سياتى أما الامتناع فى الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيد انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر و بهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذ عليه عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب

(فصل)

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقانى الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أى كثير الدور على الالسنة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشرى فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب فى كافيته فى مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع فى العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشرى يقتضى ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف ٣١٥ أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الحذف كما أشار اليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما * وذلك (كما) تقدم (فى باب الاشتغال كزيدا ضربته) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سياتى (كيا عبد الله) لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفى الامثال) العربية وهى كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أى أرسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بمورودها لزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر فى المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الامثال) فى كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه فى انه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (أى وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين (وفى التحذير اياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (اياك والاسد) فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متاخرا (عن اياك أى اياك باعد) على أحد التقديرين الآتيين فى باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أى (وأحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الاسد (وفى التحذير بغيرها) أى بغير اياك واخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أى باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفى الاغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة و) التكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) فى المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك * (هذا باب التنازع فى العمل ويسمى أيضا باب الاعمال) * بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبههما) فى التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) فى التصرف (ويتاخر عنهما) أى عن العاملين (معمول غير سببى مرفوع) وغير مرفوع واقع بعدا على الاصح فيهما (وهو) أى المعمول المتاخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفعلين فى طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما فى طلب أحدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قائم وضارب أبوه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل فى

فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال لك قائل زيدا أى ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء ان التنازع لا يتاتى بعد النطق وانما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد ان يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما العطف أو الترتيب نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو يكون خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا فى هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغى بيانه فذكرت له ان طالب أخذ الكتاب أعم من طالب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز فى الاية ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاول أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان وقال يا آدم ويكون العمل للاول أو الثانى ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع فى الاية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف فى العاملين فان

قيل الشرط التصرف أو شبهه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للمتصرف قالبين وأقول كان ينبغى ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول الشارح الاتى واستفيد من أمثلة الموضح الخ والحاصل ان الشرط كما فى المغنى فى الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو أرجو وأخشى وأدعو الله أو يكون الثانى جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سفيهنا وأنهم ظنوا كما ظننتم قال فى الحواشى ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

فقال يقال ان الثانى مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال فى التنازع فى اسم الفعل لانه مشبه للفعل فى العمل فليحرر (قوله ٣١٦ أقائم أو قعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونيه) قدره الزمخشرى آتونى قطرا وهو الصواب لان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز فى المفعول معه) قال السنباطى وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتى التصريح به فى كلام الموضح فى الحديث الآتى وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى يقدر فى المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع فى ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع فى أكثر من الثلاثة ولهذا قال فى الحواشى لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع فى أكثر من ثلاثة اه ومثله فى المرادى واعترض بانه سمع فى أكثر من ثلاثة كما فى قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى
* قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفى البخارى فى باب ام النبى صلى الله عليه وسلم الذى لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال الكرمانى ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال سلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا فى النسخ قال قال الدنوشرى والصواب ولما لعدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أى تطلب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) فى جميع النسخ التى وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذى رأيته بخط المصنف فى الحواشى ياصر بالياء المثناة تحت وفى الصحاح أصره ياصره حبسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

طلب المرفوع أقائم أو قعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقائم زيدا والناظم اقتصر فى التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال

كيحسنان ويسيء ابنا كا * وقد بغى واعتديا عبداك

والموضح اقتصر فى الانواع الثلاثة فى التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتونى أفرغ عليه قطرا) فآتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعوله وأعمل الثانى وهو أفرغ فى قطرا واعمل آتونى فى ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه (ومثال الاسمين قوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

فمغيثا من الاعانة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثانى لقربه واعمل الاول فى ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنى للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجا (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فهاؤم اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع اقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثانى لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه وأصل هاؤم ها كم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفى الجزء الاول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال ان النبى صلى الله عليه وسلم نادى رجل فقال النبى صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعى فى مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح فى الحواشى فان صح انه يراد قاصر بمعنى تعالوا كما قيل فى الحديث فلا تنازع فى الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر فى الآية ولكنى لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل فى هذا الحديث اه قلت قال به الحوفى فى الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون فى جميع المعمولات وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثانى وقمت وسرت واياه وزيدا ان أعملت الاول اه وسيأتى الكلام فى الواقع بعد الا واستفدنا من أمثلة الموضح انه لا يشترط فى التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمى وأصل التنازع أن يكون بين عاملين فى معمول واحد (وقد يتنازع فى ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفى الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون (فى اثنين ظرف وهو دبر) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين فى ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وماذكره من جواز اعمال الاول والثانى والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبى الاسود

كسالك ولم تكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ولا يفارقك وفيه مدحه بالمحبة والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا ناقص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قرروا في غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدا اذا كان جامدا يعمل في الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا لو علل أولا عدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لما علل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله وردبان تطلب الخ) لا يخفى ما في ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل في محل لم تفعلوا وليس كذلك وكان الاظهر في الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا في حاشية الالفية ان العامل في تفعلوا لم لا ان كما قديتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنوشري مردود بان المصرح به ان

قال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم مما ذكرته) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لابد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفي الاسمية والفعلية (ان التنازع لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا وردبان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع لا تحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه أجاز في التذكرة التنازع في قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وردبان منصوب عسى لا يحذف (ع) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) في كتابه المدخل (اجازته في فعلي التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضلة (و) الثاني نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عند البصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتاخير انه (لا) يقع التنازع (في معمول متقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لان الثاني لم يات الا بعد ان أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته

ذلك غير شرط (قوله ورد بان منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطي أي على اعمال الاول لانه يضمر في عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب بني انه اذا عمل الثاني يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها اذ هي حرف لا يضمر فيها وأيضا انما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لان التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطي أي اذا عمل الاول واذا بطل اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما كما سيأتي في كلام الشارح ولا يأتي في هذا قول ابن الخباز في سرني اكرامك المثال وجب

نصب عمرا بالثاني لا بالاول لاحتمال حمله على حذف مفعول الاول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقاني يعني لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مفصولا به فان تقدم فالاول والا فالثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطي يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامد أولهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتامل (قوله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب الخ) قال اللقاني فان قلت فما حكم فعلي التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمي هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف المتعجب منه في الفعل الاول وهو جائز لقرينة كما قال في الالفية وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يصح والقرينة هنا ذكره في الثاني وقوله وأحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقاني أشار به الى المنع سواء أعمل الثاني كما في أيهم

ضربت وأكرمت أم أعمل الاول كما فى أيهم ضربت وشتمته على ماسيجىء قال الشهاب القاسمى هذا يقتضى ان الواقع فى كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والآخر أيهم ضربت وشتمته وانما يتأتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه ليس كذلك فينبغى أن يوجه بانه أشار الى أنه لافرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر باو اشارة الى أنه لافرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسى) ظاهره أن القائل بجوازه فى المتقدم لايقول بجوازه فى المتوسط وان الفارسى لايقول بجوازه فى المتقدم فليحرر الفرق وانظر على قول الفارسى اذا تنازع ثالث متاخر الاثنين منهما والظاهر انه يضمر فى الاخير ولايحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار فى الملغى أولا كان أو غيره عند مجوزه فى المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذى هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه فى المغنى بنص مهما وجعله شاهد الابن يسعون على ان مهما حرف

وبينه ثم قال انه مفعول بتصب واقعاطر فاومن بارق تفسير لهما أو متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أى شئ تصب فى أفق من البوارق تشم فليراجع (قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ماذكر لايمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغى أن يوجه بان الثانى لما لم يكن له فائدة الا التوكيد لموافقته الاول لفظا ومعنى واتحاد المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتامل (قوله فى نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور فى شرح الابيات يجوز التنازع فيه ثم انه قدر كونه تابعا عن الفاعل وفاعله ممطول

عديل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) فى اجازة التنازع فى المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولاحجة له لان الثانى لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثانى محذوف لدلالة معمول الاول عليه وماقاله بعض المغاربة قال به الرضى وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبكرا قعدت وتعقبه البدر الدمامينى فقال يلزم عليه عند اعمال الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قدروا تكبوه فى نحو أفلم يسيروا فى الارض فجعلوا الهمزة واقعة فى الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (فى معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجىء الثانى (خلافا للفارسى) فانه أجاز فى قوله * متى تصب أفقا من بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق فى موضع نصب بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادى فى شرح التسهيل الى جواز التنازع فى التوسط والتقدم فقال وأقول الذى يظهر أن تاخير المعمول ليس بشرط فى جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا للكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (فى نحو) قول جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أى للفارسى (وللجرجانى لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو) هيهات (الاول وأما) هيهات (الثانى فلم يؤت به للاسناد) الى العقيق (بل لمجرد التقوية) والتوكيد لهيهات الاول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر) فاين الى أين النجاة يبغلتى * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثانى لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أتاك) على اعمال الثانى وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا فى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع فى البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ماذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببى مرفوع انه (لا) تنازع (فى نحو) قول كثير عزة

قضى كل ذى دين فوفى غريمه * (وعزة ممطول معنى غريمها)

لانه

فممطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها ان يكون رافعا للغريم كما يقول الفراء فى قام وقعد أخواك الثانى أن يكون الاصل معنى هو فحذف كما يقول الكسائى الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم ان الصفة اذا جرت على غير من هى له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه فى نية التقديم وارتبط معنى بعزة لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدا كأنه قال غريمها وجوزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشئ مجرى ضمير ذى السبب فى ان ربطوه به فلذلك أجروه مجراه فى الاستتار وان قدرت عامله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائى على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أى ممطول غريمها معنى غريمها لا على انه مضمر لان الكوفيين لايجوزون فى باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لايجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في استتار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله لان هذا يأتي الخ) دفع هذا اللقاني بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضرب وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والا لم يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرده فالاشكال بحاله فليتامل اه واعلم ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكرا أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بان يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله في نحو زيدا غربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أي فكونه صفة مبني على ان الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب ثالثها بوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز واطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبني على ان المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس ممطول خلافا لمن غلط لان المبتدا لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوزا بن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا الاشكال في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه فما الفرق بين التقديم والتاخير (قوله وعلم من قولنا مذكورا ان الخ) قال الدنوشري سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جاز اعمال أيهما شئت) قال الدنوشري فيه نظر لانه سياتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواك ان أخواك

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غرضهما ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمعنى ممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها (بل غريمها مبتدا) ثان مؤخر عن خبره (وممطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو ممطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لان السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الاعلى الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا أنا أعاده ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام أحد وقعد الا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكورا ان انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

* (فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق) * من البصريين والكوفيين لان اعمال

معمول للعاملين معا فليتأمل اه ولك ان تقول ما يأتي عن الفراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضي فيما يأتي فلا ينافي انه يوافق على جواز اعمال الاول أو الثاني (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدماميني وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين واشموله ما اذا كان التنازع في أكثر من عاملين وان كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه فافاد ان الثاني أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني وقال الدنوشري قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى مما قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل مما سواه والثاني أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرروه شراح الكافية فراجعه (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقاني فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمي جواب هذا البحث ان هذا لا يضر لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته التأخير ليس أمرا ممتنا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتأمله (قوله وفي الباب) قال اللقاني لا يفيد اطراد الجواز لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قال الشهاب القاسمي جوابه انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شئ على خلاف ذلك لا يقال متمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول أو الثاني أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه و) اختار (البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعملنا الاول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعملنا الاخير في ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك و بعضهم) كالسيرافي (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضلة) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم * لمحوا شعاعه)

فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية و يعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان في حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل) في شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة عند الجمهور (وان أعملنا الثاني) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم و رتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربوني وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته

المصريين في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيلي لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة (قوله لانه يجوز أن ينوى الخ) أولان في تعفق ضميرا يعود الى الصائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تاويله بالمذكور) الاحسن أن يقال باعتبار تاويله بذلك أو بما ذكر لان الافراد في مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله والحاصل الخ) قال السنباطي هذا الذي ذكره توطئة لكلام الفراء لا حاجة اليه بل مغير لمقصود المتن فليتامل (قوله في لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر ان خلافه مطلقا لا يخلو عن لبس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشري صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أو وقع في لبس يخالفه وبعضهم قال لو حذف به هنا الفهم انه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا حسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثاني من باب ظن يجوز حذفه لدليل فما يجابهم ذكره واضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتامل اه وما نقله عن بعضهم قاله الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد استعنت بزيد اما لو أريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح حذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي المجوز للحذف يرى انه صار فضلة أو في

التاخير فعادا الضمير على متاخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

فاعمل الثاني ونصب الاخلاء وأعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضرير (والسهيلي) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر و (تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة ابن عبدة يمدح الحرث بن جبلة الغساني (تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال) فبذت نبلهم وكليب (اذ الم يقل تعفقوا قدا) على تبر أعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بانه أعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجميع لانه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قول الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة وبالذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المغني (فالعمل لهما) لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلتين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما أخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول للمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعملنا الثاني و (احتاج الاول للمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في لبس) ظاهر (أو) لم يوقع في لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان علي زيد به) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو أضمرناه قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا اياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت زيدا قائما اياه) فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر

(٤١ تصريح ل)

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها الظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني يأتي فيها نعم تعليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح جوازه بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاره يخرجه عن التنازع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الاول ٣٢٢ فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل اما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيؤ بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري اذا أعملنا فيه الثاني تعين أن يقال علماني وعلمت الزيدين قائمين اياه فليتأمل وقال السنباطي هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فتقول الشارح نقلا عن أبي حيان فلا بد أن يقال اياه متقدما أو متأخرا لا يوافق كلا المذهبين الآتيين في المسئلة المذكورة (قوله

مبتدا (وقيل في باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظنتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول اياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير باب كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومر بي زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

فاعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أو هلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا في الافراد والتذكير أو غيرهما) من التانيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله وأظهر ان يكن ضمير اخبرا * لغير ما يطابق المفسرا (نحو أظن ويظنني أخا الزيدين أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فاظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا وأخوين

اختلف المخبر عنه الخ) قال الدنوشري يغني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتأمل (قوله خبرا عن اسم الخ) مفعولا) قال اللقاني تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أي للضمير بدليل التصريح به فيما سيجيء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنازع فيما مع ان التنازع في اسمين معا والجواب ان الحصر بالاضافة الى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطي في شرح الجزولية تقول ان تزرني ألقك فان اعملت الاول قلت ان تزرني ألقك في هذه الحالة راكبا أي ان تزرني راكبا ألقك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع في الحال لانها لا يكنى عنها

(قوله وجوابه الخ) قال اللقانى الحق انه لا فساد فى ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع فى نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أوظن وأعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذى قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع أنه لزم التنازع فى مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمثنى والمفرد لا ابهام فيه بل هو أمر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد أن يأتى بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له *(هذا باب المفعول المطلق)* أخره عن المفعول به المتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه نظر الان ذاك أحوج للاعراب لانه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لانه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التى هى ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سياتى عن السيد وقال السيد أمير بادشاه فى رسالته فى الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضى وأنت خبير بانه لا يعقل فى مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تاخير وايجاد منه قال فان قال المراد ببيان حقيقة ما وجد منه بتاثير من قام به لا ببيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يابى عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التاثير وانما كون المفعول المطلق بمعناه مبنى على عدم الفرق بين التاثير والاثر فلزم وجود التاثير والاثر فى كل مصدر جاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتاثير ما يعم الحقيقى ومانزل منزلته لمشاركته اياه فى كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أى الذى) أشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لاى شئ قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذى فعل حقيقة ويرد عليه نحو قمت اجلالا لك وقطعت قيامى وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا دائما (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشرى قال الدماميني تبعا للرضى المراد انه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث فلم يتحدا والاتحاد مشروط فى التاكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا وقال الابدى ليس هذا من التاكيد اللفظى بل من التاكيد الرافع للتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشرى يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر فى شرح المنهاج فى باب الاطلاق رادا على امام الحرمين انه لا يصح أن يكون ثلاثا فى قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لانه مبين ولا يكون الا تمييزا لان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين أخوين) على انهما مفعولان لاظن (وأضمرنا فى الثانى) وهو يظننى (ضمير الزيدين وهو الالف) فى يظنانى فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقى علينا المفعول الثانى) ليظنانى (يحتاج الى اضماره وهو خبر) فى الاصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التى هى الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لاخوين الذى هو مفسر للضمير الذى يأتى به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الاخوين (وفى كل منهما محذور) لا محيص عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخاى وافق المخبر عنه) وهو الياء فى الافراد (ولم يضره مخالفته لاخوين لانه) أى أخا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) فى هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث (والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الاخوين لان يظننى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون فى مبهم (وعن الكوفيين انهم أجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظنانى الزيدين أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظنانى اياه الزيدين أخوين كذا مثله فى شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهى تاخير المفسر مفقودة هنا وان أعملنا الثانى فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادى فى شرح التسهيل وفيه البحث السابق

(هذا باب المفعول المطلق أى الذى يصدق عليه قولنا مفعول)

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحواشى (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فبقيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أى نوع العامل فيقيد زيادة على التوكيد

فتبينه لايمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأوفى قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر ان المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصروا عليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو ضربت ضربتي الامير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) ان قلت ظاهر كلامه الحصر في الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضرباً زيدا فانا لانجد فرقا بينه وبين اضرب زيدا وذلك لان تأكيد فيه قلت المصدر في الاصل مؤكد فانه مجامع لعامله في الاصل وبهذا بان اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وانما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة اليه لان المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربك ضربا شديدا اياه مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق في تعريفه ونعم ما فعل لان النصب حكم من أحكامه فاخذه في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الامير) قال السنباطي سياتي في كلام الموضح قريبا ان نحو هذا مما ناب فيه صفة المصدر عنه لان تقديره ضربا مثل ضرب الامير فكان الاولى التمثيل بضربا شديدا انتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى في الحواشي قال ابن معطي النوعي اما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته ضرب زيد وأجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل أن يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب ثم حذف الموصوف ثم المضاف وأجيب بان ٣٢٤ هذا موجود في ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما يوقع مثاله وأجاب الجويني بان ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا لان ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر الا اذا وصف لفظا كضربت الضرب الشديد أو تقديرا كضربت الضرب أي الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أي الكامل في الرجولية قال الدنوشري فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الاول أو لا فان كان عين الاول نصبهما الفعل على وخرج أن يكون الثاني تاكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب الاكثرون منهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى أن الفعل لا ينصبهما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل أو منصوب باضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر الى ان الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وان اختلف أنواعها ومذهب الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الاثر لا المصدر الذي هو التاثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التاثير والاثر انتهى وقضيته ان صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والا يلزم التجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود امارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفي عدم التمييز بين التاثير والاثر وان صرح به ابن سينا نظر لانهما من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجي بين التاثير والاثر على ما هو رأي الاشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى وكانه أراد بالاتحاد الخارجي انه لم يتحقق في الاضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء والا لا يصح الحكم بان النسبة التي هي من الامور الاعتبارية هي عين الوجود الخارجي وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من ان العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار اثنان وفيه كلام

(أو) يبين (عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن المبتدا (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الامير أو) ضربت (ضربتين) فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربك ضربتان و(ضربك ضرب أليم) فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله * توكيدا أو نوعا يبين أو عدد * (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الامثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل) وليس علما ولا مبتدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب أعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) غسلا ووضوءا وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضا وضوءا وأعطى عطاء فان هذه) الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء

فى شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه ظاهر فى انهما يدلان على شئ واحد وانما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه الا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم للمصدر الذى هو اسم للحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجارى فى اخراج اسم المصدر بل كان يقول فخرج اسم المصدر لانه اسم لفظا المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتامل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقانى فى التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر اذ قوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه المجزى به كأنه قيل جهنم فمعنى الآية ان جهنم هى الشئ الذى أنتم مجزيون به وفى الكشاف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما فى فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل النصب بمعنى الفعل الذى تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتامله متصفا (قوله سربال طباخ) السربال القميص ٣٢٥ (قوله أصلان) قال الدنوشرى ينظر على

وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا اليس مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه أى أخذ منه كصدر الابل للمكان الذى ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله اما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبنى ايمانك تصديقا وقول الجرمى لا يعمل المصدر فى المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبى ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو والخبر ما كول أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله

* بمثله أو فعل او وصف نصب * وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم * وكونه أصلا لهذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالفارسى واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل أصل لهما) أى للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

* (فصل * ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشرى يشعر بان الاصل فى المفعول المطلق أن يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشرى المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح فى غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا أن يقال المراد بدلالته عليه اشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فليتامل (قوله والاصل صرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقانى يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا بال وصف المعرف بال بالمضاف وأجيب بانه لا محذور فى الثانى قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أى من أجل ان الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله أو بالمضاف الى مثله أى صورة اذ البواقى كلها أعلى من ذى اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمى رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ماذا يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشرى لا يشكل على قوله والاصل الخ ما قال اللقانى انه يلزم وصف ما فيه أل بما الى

مذهب هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشرى قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالالفاظ ولا فائدة له اذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته اذا لم يكن كذلك تعلق الغرض بذكره اذا كان أنقص من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا لاصله وما ذكره هنا من ان الفرع لا بد فيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكروه فى جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك

* (فصل) *

منها وهو محذور لان كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه أل أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا تطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي الصماء أن يتخلل بثبوت على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الامير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن تنطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها وينبغي أن يزاد نحو ضرب الامير على ما قالوه لانه ليس واحدا مما ذكره مما ينوب (قوله اذا الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزرقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضف الى المصدر الذي هو موصوف فها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلا منها رغدا وأما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متاتية لانها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب ٣٢٦ معمولة لمحذوف أو غير ذلك (قوله والا لجازت اقامته الخ) قال الدنوشري قد يرد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتامل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث ذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويقبح رفع جالس ورفع عبد الله على الالغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه مفعول أي مطلق ووجه قبحه ان الفاء تقتضي عدم اعتباره وتاكيده يقتضي اعتباره فيتنافيان اه وجوز الشهاب القاشمي النصب على الاشتغال اذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الهاء للمصدر على سبيل الوجوب أولا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملك هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدا وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدا فان كان المراد الاول أشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل انها تزاد ومثلوا لذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربت ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل أكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبه عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله

من كل ما نال الفتى ✻ قد نلته الا التحيه

وقوله

هذا سراقة للقرآن يدرسه ✻ والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب

كما قاله الشمني رداً على الدماميني هو رجل من القراء يسمى سراقة بائه يرائي ويقبل الرشا وانما صيره ذئباً لحرصه على أخذها فاقتضى ان قوله ذئب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشا بضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سراقة بضم السين أظنه سراقة الصحابي وقال ان قوله عند الرشا متعلق بذئب لما فيه من معنى التأخر فاقتضى ان ذئب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في بها عائد على الرشا وأنثه لان الرشا في معنى الآلة وان معنى البيت ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتأخر عند اشتغاله بما لا يهم لكن امتهن نفسه في السقي وأرخى الارشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشري يرد بذلك على من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر نعذب ووجه الرد ان الضمير عائد الى التعذيب وهو بمعناه فان قيل يلزم على ذلك خلو الصفة يعني لا أعذبه أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاءه أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا في الربط لان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه ومراده

أي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو) فاني أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون أل في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا أيضا (أو) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب من شنا فان الشنا مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحببته محبة) فمحبة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المحبة بكسر الميم مصدر ومحب مرادف للمحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيا (واسم عين ومصدر لفعل آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنبات اسم عين للنبات وهو ما نبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا قاله

بمن زعم اللقاني (قوله وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الخ) لذلك خطئ من حمل قول المتنبي
هذي برزت لنا فهجت رسيسا
على انه أراد هذه البرازة لان مثل ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشري بكسر الشين له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسي في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفي حفظي انه قال ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفي القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الاول قصور ومنه اه

وقد أسلف كلام السفاقسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسألة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله

السالك النقرة اليقظان سالكها * مشى الهلوك عليها الجيعل الفضل

فمشى الهلوك منصوب بفعل مضمر أي تمشى مشى الهلوك لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لان المعمول من تمام الصلة واستدل للمازني بانه لما كان في معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه واستدل لابن جني بان المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشري عن بعض شروح ألفية ابن معطي (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده به ما ليس جاريا على فعل أصلا فما تقدم من الامثلة الاول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضؤ وعطاء على عطاء أي أخذا الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقض لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشري يؤخذ من كلام الجامي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب نحو

أنبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه أي فعلت وجلست جلوسا وأنبته الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمي بعد أن نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيد ان نباتا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناظم لم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكأنه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر أعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبتكم من الارض نباتا أولا كما في وتبتل اليه تبتيلا أو انه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتا من الملاقى في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة وبهذا يسقط قول اللقاني انه لا يصح في نباتا في الآية أن يكون مصدرا

الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم لعين النابت وبهذا يمكن أن يجاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسة المحتبي بيديه لا بثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا اذا شددته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا اذا ضممت أولهما مددت واذا كسرت أولهما قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس اليته بالارض اه وقال المهلبي في زيادته على ابن ولاد حكى الجرمي في كتاب الابنية ان القرفصا بالضم يمد ويقصر اه ونحوه للدنوشري وقال كلام الشارح مبني على قول الجرمي وان بعضهم قال ان القرفصا مثلث في أوله وثالثه هذا وقال اللقاني

الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتيلا) فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والاصل) في مصدر انبت وتبتل (انباتا وتبتلا) لان قياس مصدر أنبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلا لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت أجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف للمصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أي آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافة الى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * (يظنان كل الظن ان لا تلاقيا)

والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد نائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم

* وقد ينوب عنه ما عليه دل *

* (مسئلة * المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع فلا قلت هو ان الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشري هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يخلو أن يكون مبهما أو مختصا فان كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشيء الى مثله والجمع ضم الشيء الى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه الى شيء آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم اليها فتضح

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وانما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لانه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربتين) ٣٢٩ *(فرع)* ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على ان الفعل ينصب أكثر من مصدره على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لان ضربا يصح للمفرد والمثنى والمجموع فالابدال منه يعني ان المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فان قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وان وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين او أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري انما جمع الظن لاختلاف أنواعه لان من خواص ايمانه ظن ان ماوعدهم الله من النصر حق ومن ضعف ايمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن ان الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال الآخر ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

(فصل)

(قوله في شرح الكافية) علة انما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف

(فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين (وضربات لانه) فرد الجنس (كتمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضربا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله

ومالتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

(فصل) النحاة (اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالي ما مر جعله الى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلا جلستين) فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما مر جعله الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه اصابته الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي لحذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بانه ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى و(بانه قد حذف جوازا) اذا كان خبرا اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سيرا ووجوبا) مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سيرا سيرا) وما أنت الا سيرا (وفي) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وجدا وشكرا لا كفرا فمع مثل هذا اما للسهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها لغوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد أصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها

في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فان ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقرير رفع المجاز (قوله فجاز حذف عامله) في اطلاقه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو ضرب الرقاب ونحو لي بكاء ذات عضله ويأتي عن المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية وتقدر

لما مخصصا محذوفا أى سقيا عظيما أو نافعا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبى فى تعميم الحكم بانها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أى بحسب الاصل وأما بحسب الحال فهى بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم ان اطلاق كونها من المؤكد بحسب الاصل مشكل فان منها ما هو من النوعى كما سياتى فى كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يمتنع اندلندلا وانما يجب الحذف فى مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيدا وريد عمرو وسبحان الله الثانى ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبرا فى مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا يدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف الى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم اياه وبان هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو أثوما واغترابا والمصدر فيهن مؤكد فى الاصل وأما الآخر فانه صار بمنزلة الفعل الذى سد مسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع ولا عددا وفى النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لانى أعد قوله مكررا وذو حصر واحدة وانما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن فى الاصل مؤكد الا الاخيرة فمبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكدا متنع * ومن مفهوم قوله * وفى سواه الدليل منتصب * ٣٣٠ لان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذى يفهم منه وارتفع التناقض

ولله الحمد وانما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه (قوله مالا فعل له) قال الدنوشرى ومن هذا النوع وهو مالا فعل له دفرا وافا وتفا قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفرا الخ وهو يقتضى انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والافا وسخ الاذن والتف وسخ الاظافر (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشرى ينظر هل العامل الذى قدره وهو احزن معناه معنى ويح وويل فانهما بمعنى الحزن كما ذكر اولا وكذا يقال فيما بعد (قوله فالاول) قال الدشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله فى الطلب) رعيا قال الدنوشرى يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصلى فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشرى ومن ذلك عقرا أى عقره عقرا وبعدا أى بعد بعدا وسحقا بضم السين أى سحق سحقا وفعله بضم الحاء يقال سحق الشئ فهو سحيق اذا بعد وتعسا أى تعس تعسا أى لا انتعش من عثرته ونكسا بضم النون وقد يفتح نونه اما فى لغة قليلة واما اتباعا لتعسا فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والنكس عود المرض و بؤسا أى بئس بؤسا أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعا وبوعا أى جاع جوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أى تب تبا أى خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف انواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعا لا قياسا فان كانت معارف فبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعنى لك ولا تتعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون الى انه كلام واحد انتهى وما ذكر من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المعنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى

فقد نابتها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها الا تاكيدها فلو كانت مؤكدة لها كانت مؤكدة لنفسها والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سير اللتوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكرر وتقول فى المؤكد أنت تسير سيرا فيظهر أيضا يعنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما أتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد فى شئ وانما هى من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله * وحذف عامل المؤكدا متنع * قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان مالا فعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الا كف) بالاضافة الى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا) بناء على قول المازنى ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيدا ويله وأحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وأنشد

فما وال ولا واح * ولا واس أبو هندى

قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الا كف أترك لان بله الشئ بمعنى تركه والا كف جمع كف (ومالا فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا ورعيا) والثانى ككيعا (وجدعا) والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله

حواشي ألفية ابن معطي الجدع بالدال المهملة قال أحمد يستعمل في الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا قعودا) قال الدنوشري جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد قعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو قال قائل ان مثل ذلك الاول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لا قعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الاول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى ﴿اعبدوا الله ولا تشركوا به شيا﴾ وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على ان لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان ٣٣١ انها نافية للجنس وقعودا اسمها

رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف أو الشفة أو الاذن أو غير ذلك (أو) الوارد (امرا أو نهيا نحو قياما لا قعودا) أي قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعي (نحو فضرب الرقاب) أي فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله)

على حين ألهى الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أي اندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق يراد به مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا اطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاة الخارجي

(فصبرا في مجال الموت صبرا) * فما نيل الخلود بمستطاع

أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام اضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرا ياه وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ مخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أي أتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي

أعبدا حل في شعبي غريبا * (ألؤما لا أبالك واغترابا)

أي أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب ألعابا وقد علاك المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل احداها مصادر مسموعة كثيرا استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهي من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لا جزعا) والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أي أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضي عنه أو مغضوب

وقد يقال انه ورد منونا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعي) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشري عرفوا الضرب بانه امساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشري زعم الشيخ زكريا انه علم قبيلة وقدر العامل اندلى وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيد له وهو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر انه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة الى معرفة هذا وقال بعضهم ان المعرف بال الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع في الخبر) قال اللقاني أراد بالخبر

ما ليس بطلب والا فلا شك ان قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أي انه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا الا ان يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بان يقال أحمد حمدا وأشكر اشكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الاضمار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ ان حمدا ليس مما أضمر عامله وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا لله وشكرا له أو تقول

انه واجب الحذف عندا لبعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكد كيدا ولا أهم هما) قال الدنوشري هما بضم أولهما مبنيان للمفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أي ولا أكاد أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أداته لان التفصيل انما جاء من أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة ٣٣٢ ماقبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ماقبله فرجع

عليه أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أي أفعل ما تريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا هما) أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا بتقدير كلام سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشئ ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ماقبله) من طلب أو خبر فالاول (نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء والثاني كقوله

لا جهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أي اما أدرأ واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

والتفصيل كامامنا * عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر اللحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه (و) المحصور بالا أو انما نحو (ما أنت الا سيرا وانما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت الا تسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تاكل أكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملا لان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ويجوز في المغنى أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال

كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين اسندا

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذا لمعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أي ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

لقول ابن الحاجب ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامي المضمون بمصدر الجملة المضاف الى الفاعل أو المفعول ولا يخفى انه لا يظهر في الجملة الاسمية الا أن يريد بالفاعل ما يشمل الفاعل في المعنى والمبتدا كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيد قائما قيام زيد الماضي اذ كان قيدا للخبر وانظر هلا قيل المضمون المصدر المضاف للفاعل مطلقا ومضمون شد الوثاق شد كم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري قدر بعضهم فاما منا بدون ان وحذف النون وهو لغة جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في غير قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يوصون وصية وأما وصية بالرفع فبتقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه معنى معمول

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حققه في المطول في بحث المجاز العقلي (قوله هي نص في معناه) ان أرادوا انها لا تحتمل غيره فممنوع وان أرادوا انها تحتمل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله زيدا بني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه مفعول به وعامله محذوف أي أعني الحق أو على الحال بتاويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التاكيد انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتنى بدفع التجوز عنها فالتاكيد يصير اللفظ نصا ٣٣٣ في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

(لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي ألف عرفا أي اعترافا) فجملة له علي ألف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالاول (نحو زيد ابني حقا) فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر (و) الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة أي بتته بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له علي ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا عارفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أي على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كررت فاذا له صوت صوت حمار و) اذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لامع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا بالتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم تردان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز أن يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة

(فاذا له صوت) قال اللقاني قالوا في تقديره وتقدير ما أشبهه فاذا هو يصوت صوت حمار واذا هو يبكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه ايماء الى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح في التشبيه في طي الجمل لان ما قبله بمنزلة له طي أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تاويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوت مرتفع بالابتداء لا بالفاعلية لان الاصح ان الرافع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولانا وان قلنا العمل للظرف فانما هو بالنيابة عن الفعل الذي كان وأيضا فلعدم الاعتماد (قوله لانه لا يحل الخ) حاصله ان ان والفعل لا يحل محله

لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاباحة وليست المراد (قوله تعين أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف في الحواشي وتتعين الحالية عندي ولا يرد بجمودها لانا نقدر مثل أو نتاوله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لانا نلتزم قول س أو يقدر تندبه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتي بمنزلة قولك فاذا هو يصوت يقتضي ان المصدر محذوف الزوائد أي تصويت حمار الا أن يضبط يصوت بوزن بموت (قوله ولم تردان الخ) اذا لم يكن هذا مردودا لم يجز الوصفية ولا البدلية

ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أو لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى أنهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء انه) أي الذكاء فعل (معنوى لا علاجي) والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي (وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره (وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (الكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (تنبيه مثل له صوت صوت حمار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طي المحمل)

فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما أن يمس الارض الا منكب (بمنزلة له طي) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بمعناه ونصبه صار ما أن يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بالغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال

كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلى بكى بكاء ذات عضله

*(هذا باب المفعول له) * ويسمى المفعول لاجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترط واله خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس) ابن حبيب (أمة العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وأوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أي من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

مطلقا نصب أو رفع فكيف يقول بعد ذلك معنوى (قوله لا علاجي الخ) فيه اشعار بان المراد بالعلاجي ما يقابل المعنوى بان يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبكى بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليحرر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجي ويجوز الرفع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

(هذا باب المفعول له)

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يرد عليه ان هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتامل (قوله أي مهما يذكر شخص الخ) أي ان ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لابد لها من معلول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لان يعلل (قوله اذا لم يرد عبيدا باعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين في معنى المصدر بسبب الابهام بعيد من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الافعال ولا فرق بين ابهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير اما تملك الخ) أي فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

(قوله وجوابه بان هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف فى الحواشى مانصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض أخص من العلية لانه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا فان قيل اذا ضربته تاديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب قلت معنى التاديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولا شك ان ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة على الضرب اه وبه يعلم انه يتعين ان يكون قوله هنا غرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لا بالمهملة كما قال الشارح وأما قول المعترض ان الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر عنه فدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة اظهار رغبة فتامل (قوله أو بالعكس) قد يقال من العكس تاهبت السفر فلم منع وقد يقال تاهبت السفر فيه مانعان آخر ان كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد فى الزمان (قوله وأجاب عنه ابن مالك الخ) فان قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون فضلا قلت انما انتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مسندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشرى فيه نظر فان قوله أى الذى حملنى الخ ينافيه عند التامل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشئ لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه ياتى فى اشتراط كونه علة لان الشئ لا يكون علة لنفسه

أفعال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبى (وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد أى لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسى لا يشترط الاتحاد فى الفاعل أيضا لان فاعل المجئ غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتى (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم فى باب التعدى واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخرا عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعدت عن الحرب جبنا) فان الجبن وصف جبلى لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث فى بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جئتك اصلا الحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهبت) اليوم (للسفر) غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمرى (والمتاخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا فى معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع فى الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك اياى) لان فاعل المجئ المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتاخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك فى شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أى ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشرى الخوف والطمع حالين واقتصر فى النظم على بعض الشروط ووكل الباقى الى المثال فقال

ينصب مفعولا له المصدران * أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا وبقى عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء فى شرح اللمع لابن جنى فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح فى جواب لم الثانى أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا فى برك أى الذى حملنى على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملنى على زيارتى اياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة فى قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل فى المعنى والشئ لا يكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفى ومن واقتصر الناظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجره باللام (فقاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض

(قوله وليس مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتامل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث نحو ضربا لانه ليس من هذا الباب وألحق انه لم يذكره لاخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ماليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي انضوه اذا خلعته ونضوت السيف انضوه اذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون

الهمزة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التخالف قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشري ربما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ماذكره الشارح فقيل (قوله ويجوز جر المستوفي للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجر هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال بلم والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان الحذف واجبا والضمائر ترد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقاني ان قلت ان الضمير في منها للحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفي للشروط قلت المراد بالقلبي ماشانه ان يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل أنه أشار بقيل الى ان لايلاف مصدر الرباعي المتعدي الى اثنين أي ألفت زيدا عمرا أي صيرته يالفه فهو مضاف في الآية الى معموله الاول وفاعله محذوف أي لايلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل اذ فاعل الايلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على ان الايلاف حينئذ ليس قلبيا وانما القلبي الالف فتامل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به الى ان ماذكره بعد قوله والجر في هذه الآية واجب أو الى ما أشار اليه من اختلاف

وضعها للانام) فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق) فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية املاق) فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتاته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي

(جئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واضح واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي

(واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلك القطر

فالذكرى علة عر ولهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العر والهزة وفاعل الذكرى وهو المتكلم لان المعنى لذكراك اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفي للشروط) والى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بال وبقلة ان كان مجردا) منها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقل ان يصحبها المجرد * والعكس في محبوب أل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بال والمجرد منها (قوله)

لا أقعد الجبن عن الهيجاء) * ولو توالت زمر الاعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله)

من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والاكثر فيه أن يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وان منها لما يهبط من خشية الله) أي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (لايلاف قريش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ماضمن معنى فى) قال اللقانى ان قلت هذا يقتضى بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر فى تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم فى معنى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كله استغنى بقوله ضمن الظاهر فى التضمين بالفعل لان التضمين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كاليوم فى المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين نعم قد يقال لا يكتفى فى التعريف باى لزوم كان فتامل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللقانى معناه حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه لوقوع معناه فى معناه انتهى قال الدنوشرى قال ابن غازى نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معنى فى لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى فى لان المعنى فى السهل والجبل وفى الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى فى ليس بمطرد فيها لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٣٧ والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا عليها فانها قولهم هو منى منزلة الشغاف وهو منى منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو منى مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى فى باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قريبا منى ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا منى ولا مكان مدرج السيول مما الظرف فيه سماعى فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

يعبدوا (أى فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (فى هذه الآية واجب عند من اشترط) فى نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت فى الحال وقال الكسائى والاخفش اللام فى الايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما فى مصحف أبى سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف فى ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف فى اللغة الوعاء وهو منتاهى الاقطار كالجراب والعدل والذى يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة فى الاصطلاح (الظرف ماضمن معنى فى) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أى مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن

(٤٣ تصريح ل) وفى حاشيتنا على الالفية فى هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع فى كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه فى حاشية الالفية ولا باس بالتنبيه هنا على شئ وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال فى تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو فى أيام مواطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم فى تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا فى جميعها فبقى ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصب اذ باضمار اذكر انتهى قال السفاقسى ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضمار الفعل فهو مبنى على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب فى مختصره فى الاصول انتهى وفى حاشيتنا على المختصر فى آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعلته عطفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو فى فكأنه قال لقد

من أسماء الزمان (و) الاسم (الذى عرضت دلالته على أحدهما) أى (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أى بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثانى (ما أفيده كلية أحدهما) أى الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتى الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لاحدهما) أى الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار) فطويلا وشرقى مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقى صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا باضافة أحدهما) أى الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و(أنيب عنه) المضاف اليه بعد (حذفه) أى المضاف (والغالب فى هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا و) الغالب (فى) المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا الوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجىء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم فى المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية (والاصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا تيك أويؤب القارظ العنزى وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا فى ظروف الزمان وقليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالتزام الخارجى اذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجارى مجرى أحدهما) أى الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى فى كقولهم أحقا انك ذاهب) فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

نصركم الله فى مواطن كثيرة فى يوم حنين وهذا المعنى باطل لانه يعين مكان النصرة وزمانها ولاشك انه ليس زمان النصرة فى المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجعلت اذا أعجبتكم بدلا أم لا وأما اذا عطفت ويوم حنين على محل فى مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصركم العامل فى مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز ان يكون اذا أعجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا فى مصر وليلة العيد مرة اذ أفاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذى لا غطاء على وجهه المنير فلا تخش من قعقعة سلاح الزمخشرى فانها جعجعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه مما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور اى وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار فى قوله * أفى حق مواساتى أخاكم * و (قال) فائد بالفاء ابن المنذر القشيرى

(أفى الحق انى مغرم بك هائم) * وانك لاخل هوالك ولاتمر

فصرح بنفى وشبهه هوى من هو مغرم بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الحلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجارى مجرى أحدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم فى أحقا انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها فى تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا انزلنا اورده أبو حيان (ومثله) أى مثل أحقا انك ذاهب فى الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أوجهد رأيى) انك قائم (أوظنا منى انك قائم) فغير شك وجهد رأيى وظنا منى منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهد رأيى وفى ظن منى على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور فى النظم بقوله * الظرف وقت أومكان ضمنا * فى باطراد * وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفى) فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى فى اذ التقدير وترغبون فى نكاحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثانى نحو يخافون يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهما ليسا على معنى فى) اذ ليس المراد ان الخوف واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حال كونه (محذوفا) لدلالة اعلم عليه لا أعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا) هذا وقد قال الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس

* واضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى وفى الارتشاف لابى حيان وقال محمد بن مسعود الغزنى أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفى جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفى التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادى بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد بعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتفى (و) الامر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) أى الدار والبيت (انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو فى والاصل دخلت فى الدار وسكنت فى البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

الشارح أراد به الاسراء الا أن الواو ليست من التلاوة (قوله لانه ليس فاعلا فى المعنى) قال الدنوشرى قد يقال ان التمييز لا يجب أن يكون فاعلا فى المعنى بل قد يكون كما فى طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا فى المعنى كما فى وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما فى امتلأ الاناء ماء الا أن يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا (قوله وسكنت) قال المصنف فى الحواشى الظاهر ان سكن متعد مثل بنى نعم سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا الا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله انما هو على التوسع) أى واجراء اللازم مجرى المتعدى وحينئذ فلا حاجة الى قيد الاطراد لان ما ذكر يخرج بقوله ضمن معنى فى لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى فى وبه يعلم ما فى كلام المصنف

وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها أفعال السير وبالنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعمل فيها الا ما يتطاول لان العمل واقع فى جميعهن اما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كاذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يكن استمراره فى جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمى اذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالامر مسلم الا أن الكلام فى ان ماهو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفى اذن الواضع فى ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت فى الدار ولا شك فى صحته فتامل

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجىء

* (فصل و) * الظرف الزمانى والمكانى (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كامكث هنا أزمنا وهذا هو الاصل) لان الاصل فى العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالى (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى فى الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك فى ست مسائل وهى أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذى عندك) فعندك صلة الذى (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب فى الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر الا فى الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذى امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسى والآخر سماعى فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل بحرف جره بنى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوب بلفظ فعل محذوف وأضيفت الى اذا اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أى كان ذلك حينئذ اسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أى كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع

* (فصل) * (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لانخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم فى النظم حذف مضاف لان الواقع فى الظرف الحدث الذى هو معنى من المعانى وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه امامطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصدر لانه الواقع فى الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهى أن يقع صفة) قال اللقانى فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لهذا ردد فى الآن المغنى فى الفصل الذى عقده للتدريب فى ما تبعا لابى حيان قوله من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدماميني وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أين سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد فى ايار والرطب فى تموز والحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه

معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشمنى عن رد أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهما اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهل عن قاعدة عربية وحق لهما ان يذهلا عنها وهى ان هذه الظروف الخ مانصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف *(فصل)* ٣٤١ (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط

الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغى للموضح ان يقول ليس اغير لانه يرى ان قولهم لاغير لحنا لما صرح به فى المغنى وبالغ فى انكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته فى باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب مالا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتى الحذف قول الناظم والافانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب *(فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص مايقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود مايقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم مالا يقع جوابا لشئ منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد ترديد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فانها مفتقرة فى بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أى صورة هى مسماه والمراد ما افتقر الى غيره فى بيان حقيقته وينحل الى قولنا مالا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى الابهام يحصل فى المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه ألا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثانى ان هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (وشبهها فى الاتساع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بقى (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثانى) ما اشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و(اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فذهب ورمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومايقبله المكان الا بهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وماصيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه

الا لفية ان قوله وماعطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فشاذ نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فشاذ خبر عن قوله ففى فشاذ ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل فى غير مواضعه

المصنف فى حواشى ابن الناظم مانصه لا فى بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تحتمل صورة مسماها أعنى الصورة الكلية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتامل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى بدل فان أريد به ذلك فلا يستعمل الا ظرفا نحو هذا مكان هذا أى بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال السنباطى فيه اشارة الى ان قوله ماصيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر فى نفسه بل هو المتعين فى عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وماصيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقانى قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به فى اعراب

أو يجر بغير من فتصرف
(هذا باب المفعول معه)
(قوله وهو اسم فضلة الخ)
يرد عليه نحو
وزججن الحواجب
والعيونا
لان الواو بمعنى مع كما سياتى
غايته انه لا فائدة فى
الاخبار بالمعية فاحتيج
للحذف أو التضمين ولهذا
قال فى الحواشى ان أولى
ما حد به المفعول معه
الاسم الفضلة الواقع
بعد واو دالة على المصاحبة
المقصودة ليخرج بالمقصودة
ماذكر (قوله كسرت
والنيل) مثله فاجمعوا
أمركم وشركاءكم اذالم يقدر
عامل ثلاثى ولا مضاف
ثان وهو والاسم قال
المصنف فى الحواشى
وقول بعضهم ان جمع
يخص الذوات مردود بل
يعمها وأجمع يخص
المعانى ونظير قول بعضهم
فرق بين الاجساد وفرق
بالتخفيف بين المعانى
بدليل قولهم ما الفارق
ولا يقولون الفرق
والصواب ان الثلاثى
مشترك كما ان جمع مشترك
ودليله واذ فرقنا بكم البحر
فافرق بيننا وبين القوم
الفاسقين انتهى وهذا
البعض هو الشهاب
القرافى كما أسلفنا صدر

لمخالفة مادته لمادة عامله (اذ التقدير هو منى مستقر فى مقعد القابلة) وفى مزجر الكلب وفى مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به منى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو منى فى القرب من مقعد القابلة من النفساء وفى البعد من مناط الثريا من الدبران وفى التوسط ومزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل فى المقعد قعد وفى المزجر زجر وفى المناط ناط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

(فصل الظرف) الزمانى والمكانى (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كاليوم) فانه يستعمل مبتدأ وخبرا (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبنى اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومايرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) فى استغراق الماضى (وعوض) فى استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفى (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته فى الزمان الماضى ولا أفعله فى الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشئ أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفى ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته منذ خلقنى الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة فى بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا (و) النوع الثانى (ما لا يخرج عنها) أى عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال فى درة الغواص واختصت من بذلك لانها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما (اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة تشبيهة بها) أى بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرور أخوان) فى التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جر شئ من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين والشمال عزين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو (انا سائر والنيل) فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو معنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه

الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضى ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولى ظن

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (فخرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضح بذلك فى شرح اللحمة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما (فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر (لا انها داخلة فى) المثال (الاول) فى اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (فى) المثال (الثانى على جملة) وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى (و) خرج (ب) اللفظ (الثانى) وهو قوله فضلة (نحو استرك زيد وعمرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فانه تال لنفس مع لا للواو التى بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافى المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيدين (و) خرج (ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمرى) بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه (خلافا لابى على) الفارسى فانه أجاز فى قوله * هذا ردائى مطويا وسربالا * اعمال الاشارة وأجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر اه كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال

ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الاول (والاصل ما تكون وكيف تصنع) فنى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف فى تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وبعد استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لى ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد فى كل اسم مؤول فليتامل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لان المراد ان عمرا فى المثال يمتنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لما ذكر (قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم ان النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال انه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أى كون الضمير فاعلا فى الثانى أى كيف أنت وزيدا لانه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الاول لانه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية ان كانت تامة والاسمية ان كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبنى على ان الاصل فى كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لان سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض

أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعى تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اه وهو فاسد لانه يقتضى انه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف فى الحواشى

(قوله لا الواو الخ) بقى عليه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان أصل قمت وزيدا قمت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الابطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وقال الزجاج فى اما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) بهذا رد على من قال فى حروف النداء انها العاملة فى المنادى لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل فى المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم أجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة الفصل فى هذا الباب على قول الجرجانى ان الواو حملت على واو العطف التى هى أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لى انه منتصر للجرجانى وقيل فى الرد عليه ٣٤٤ أيضا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها الخ) أى مخالفة المفعول معه للاسم قبله فى اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح فى باب التعجب ان أفعل فى ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحته كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه وأحسن فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجارى على ضمير ما لفظا انما هو فى المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للمنفى وهو ما يصلح لا للنفى وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما ياتى أمكن فى الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله فى بعض الاحوال وحمل الباقى على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشرى الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للمنفى لا للنفى فليتامل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز فى الشعر فليجز فى المفعول معه *(فصل)* (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم ان هذه الاحوال انما هى على رأى من يقول المفعول معه قياسى لا سماعى أما من يقصره على السماع فلا يتاتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جاآ معا وفى الرفع يحتمل أن يكونا جاآ معا أو منفردين والثانى قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذى يظهر أن يقال ان قصد المعية

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجانى) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أى المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح فى شرح اللحمة فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه فى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له فى المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) فى سرت والنيل (سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافى بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها أعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف لابى الفتح ذهب فى الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاث لست عنها بمرعوى

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

والاصل عليك السلام ورحمة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما فى نحو كل رجل وضيعه ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده لما بينا) من عدم تقدم جملة فى الاول ومن عدم الفضلة فى الثانى لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة فى الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أى العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد

فانصب لاغير وان لم يقصد المعية نصا رفع لاغير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي ينبغي ان يزاد على هذا انه ان قصد نسبة المجيء بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتامل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لايحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لاتتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أولا يقصد فان كان الاول نصب قطعا أولا رفع جزما فاين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ماذكرناه أولا من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصا وتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها ففي الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فاين جواز الوجهين وظهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لابد ان يزاد وبالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لايقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر المخاطبين بصاحبة الآخرين على

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في) المثال (الاول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لايجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا بعد الى اعادة الجار نحو مررت به وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ماكان وزيدا كما امتنع هذا لك وأبالك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على مايشتد طلبه للفعل وهو مه الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لايقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا الضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبني أبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مامورا وأنت لاتريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني أبيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بني أبيهم بشئ بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ويدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمر الجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل أو باي فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنصب مختار لدى ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوله

(٤٤ تصريح ل) الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكاوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسياتي انه لايجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لاينبع عين زبيات (قوله بعظم القلب) قال الدنوشري ينظر ما معناه فان القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتامل وقال الشهاب القاسمي يرد على قوله ليس المعنى على انه أمر بني أبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر معترف بانه ليس المعنى ذلك الا ان المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجاز هنا انه لاشبهة في جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من

الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشرى هو من بحر الكامل (٢) ودخل الخرم فى أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا وروى غدت مكان شدت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لان الذى من المنصوبات التى الكلام فيها انما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعد فى حواشى العضد وينبغى ان يعلم انا اذا قلنا جاءنى القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعانى الاربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو فى الاصل الاستثنای

علفتها تبنا وماء باردا) * حتى شثت همالة عيناها

(وقوله) اذا ما الغانيات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لان الماء لا يشاركه التبن فى العلف والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء اذا كان حاجباها مادقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية فى) البيت (الاول) لان الماء لا يصاحب التبن فى العلف (وانتفاء فائدة الاعلام بها) أى بمصاحبة العيون للحواجب (فى) البيت (الثانى) اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة فى الاعلام بذلك (ويجب فى ذلك اضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما فى البيت الاول والعيون فى البيت الثانى (على انه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أى) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب (وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله

* أو اعتقد اضمار عامل نصب * (وذهب الجرمى) بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه قاله ابن درستويه (والمازنى) بكسر الزى نسبة الى بنى مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك ان المازنى ساله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أى المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمى فجلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعى) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدى) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاى (الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) فى البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تاويل العامل المذكور) قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا أنصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بالتها) لان الاثالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أثلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لما سبب ترعى به الماء والشجر * واختلف فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والاكثرون على انه قياسى وضابطه أن يكون الاول والثانى يجتمعان فى معنى عام قاله المرادى فى تلخيصه

(هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما فى معناها بشرط الفائدة قاله فى التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا

وقال الدمامينى انه حكم وليس من الحد فحقه ان يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان احدا لا يجهل ذلك كما هو مراده بغير المفيد فى باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذاهب الثلاثة ان

(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه ان الخرم اسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل الاخمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اه

ففعل فيه ما فعل فى رداء ومعناه انك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أى رجعت به من قولك ثنيت عزمى عنه (قوله أو تقديرا) ذكر فى شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد الا عمرا ثم قال واذا قلت جاءنى زيد الا عمرا فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو وقد قدرت انه توهم انك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فازلت توهمه بالاستثناء ثم قال فى الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه اذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد الا واحترز بالتفريغ من نحو ما قام الا زيد الا عمرو وما قام زيد الا عمرا فان الاصل فيهما ما قام احد الا زيد الا عمرو وما قام زيد ولا غيره الا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره انه من جملة الحد

الغاية تقتضى اخراج مابعدها (قوله عن نحو جاءنى ناس الازيدا) المراد بنحوه ماكان المستثنى منه فيه نكرة فى سياق اثبات لم تخصص فلوكان المستثنى منه نكرة فى نفى نحو ماجاءنى أحد الارجلا أوالازيدا أوخصصته نحو قام رجال كانوا فى دارك الارجلا وبنحو جاءنى القوم الارجلا مما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلوكان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم الارجلا منهم جاز وسبب عدم الفائدة فى الاول أن المستثنى منه اذا لم يعم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفى الثانى كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم فى عدم الفائدة فى جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الاشكال) قال الدنوشرى أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب فى الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا

من حيث ان فى قولك لزيد على عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة فى ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع الى جواب الشاطبى المذكور ويلزم عليه أن لا يكون الاستثناء من النفى اثباتا ولا من الاثبات نفيا اه ووجه اللزوم ان بيان انه لم يرد دخول المستثنى فى المستثنى منه لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز ان يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء أدوات) أى من حيث هو ولا يلزم استعمال الادوات كلها فى كل استثناء متصلا كان أو منقطعا وقال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع فى الادوات فان الافعال التى يستثنى بها لا تقع فى المنقطع لا تقول ما فى الدار أحد خلا حمارا

قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى قسمى المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو متروك اشارة الى قسمى التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ماعدا المستثنى مما تقدم وقوله أو مافى معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءنى ناس الازيدا وجاءنى القوم الارجلا فانه لا يفيد قال الشاطبى ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الامبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال و (للاستثناء أدوات ثمان) وهى أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى الى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامد التضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها عاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك فى حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله فى المغنى (و) الثانى (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسى وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى أنها فى باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهم المار كبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء سواء) بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الاخيرة (هى أغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسى فى الحجة وتبعه ابن الخباز فى النهاية ومنه أخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله فى المغنى (فاذا استثنى بالا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذى لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ماقبلها يطلب مرفوعا رفع

(قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا فى حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وانما ذلك وانهم قاسوا الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سند من أثبت الحذف فى حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) ربما يقتضى ذلك جواز الحذف فى حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أى كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أى من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذى الخ سواء كان غير تام فى اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الا زيد أو لا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشرى فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لان الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفى بالا فلا عمل لها وعند فقدها النصب بما الحجازية على أنه خبرها اه وقد يقال

المراد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للمنصوب لان الكلام في المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه في حواشي الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل الا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شئ وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأتى في النفي نحو ما مات الا زيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدنوشري قال بعضهم ولا فرق أيضا في النهي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط في معنى النهي أي لا تولوا الادبار الا متحرفين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشري انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا ٣٤٨ نحو ما في الدار الا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز

رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الا موجبا جاز في الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع الا تابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا زيدا بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرملي ومانقله عن ابن مالك لم أظفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافى الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتي عن المغني ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور وسبقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشربوا منه الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان حمل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبا نواس لحن في أمر ظاهر فقال لمحمد الامين

ياخير من كان ومن يكون * الا النبي الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بان أبا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار متعلق به نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب (وهو النفي نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيأ الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الانكاري لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يأتي التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويابى الله الا أن يتم نوره فحمل يابى) في افادة النفي (على لا يريد لانهما) أي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسئلة التفريغ أشار الناظم بقوله

وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه فقيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

كثيرا وهذا الموضع من جملة مذاهبهم وقد قال لمن طلل عاف المحل ذفين * عفا آية الاخوالدجون فابتدأ بقوله خوالدجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النبي ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضله اه وحيث جعل مبتدا وخبرا فالجملة في محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه في المغني وقال انه فاتهم زيادة عدة تلك الجملة في الجمل التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتاويل) قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفي صراحة وأما اذا كان المغني عليه فالمنظور اليه الاثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشربوا منه الا قليل ٣٤٩ منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى

* ما استثنت الا مع تمام ينتصب * (نحو فشربوا منه الا قليلا) فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجيء فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاخطل

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف (تغير الا النؤى والوتد)

برفع النؤى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (فحمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لانهما) أي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثن زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع أن يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الاركبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لابد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل

بمسيطر الا من تولى وكفر فليحرر (قوله ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابدي تنافي البدل لمنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتخطي العامل لها ومعناها مرادكما في قولهم جئت بلا زاد وان جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان التخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو

(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتامل

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه فى النفى والاثبات كان أولى وفيه انه من تتمة اعتراض ثعلب ان البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضى فى جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدمامينى (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدمامينى فى الهندية لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الاول ما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربى جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذى قرئ به فى امرأتك الاكثر فيلزم مجىء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغى ذلك ومن هنا جعل الزمخشرى النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من تمام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بانه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى أنها تبعتهم وانها لما سمعت ٣٥٠ هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال فى الجملة

الثامنة من الباب الخامس من المغنى والاظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة معمولة فى تحقيق الاستثناء فى الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله فى المسائل السفرية انهم أجمعوا على النصب فى هذه الآية اجماع العشرة (قوله فى معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقانى أى من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لانه قال فمن شرب منه أى من النهر فليس منى فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أى من شياعه (قوله وليس قاله فى المغنى) أى فى القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل الاول ما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شان المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لاجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخى الخ) فى التسهيل واختير فيه متراخيا النصب قال الدمامينى والاصل فى هذا قول النبى صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ويمكن أن يكون من هذا ما العبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشرى ما يخالف هذا وذلك انه قال فى الكشاف فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى ويقذفون

لا كريم ولا شجاع جاز فى البدل وقال فى الرد على الكوفيين بان الالو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ما قام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يباشر العوامل قال فى المغنى وقد يجاب بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد اه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله

* وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل مثل النفى (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع فى قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو فى نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفى النهى والاستفهام مثال النهى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغنى عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر فى يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربى جيد وقد قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم (و) فى (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ولا يتاتى الاتباع فى الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى وخرج بالمتصل المنقطع وسياتى وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا رادا على من قال قام القوم الا زيدا قصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج وردها بن عصفور وخرج بغير المتراخى ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجىء (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما

من كل جانب دحو راولهم عذاب واصب الامن خطف الخطفة ان من في موضع رفع بدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمعون الشياطين الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراخ (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هـ ذا لا يناسب قوله الآتي وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له أن يقول هنا فالله في المثال الاول بدل من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أي وحينئذ يفوت النفي والاثبات و بيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة ان الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل (قوله لانهما موجبان بدخول الا عليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا تأخير هذا عن قول المصنف كذلك تامل وأقول تاملناه فوجدناه لا يصح اذ لا يحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه في قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه انه يلزم عطف الشئ على نفسه كما لا يخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التي في قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام هذا وكلام المصنف مشكل لان قوله كذلك بعد قوله ان لا تعمل في معرفة ولا في موجب يقتضي أن

وليس زيد بشئ الا شيا لا يعبابه بالنصب) قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل أحد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما (و) لان (من والباء الزائدتين) بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد * الا يدا لست لها عضد بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو أن النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب اه (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية (لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح خلافا للمازني) فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا أخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال

من والباء كذلك وهو في من مسلم دون الباء لانها تعمل في المعرفة نعم لا تعمل في موجب كما تقرر في باب ما ولا العاملين عمل ليس في الكلام على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لا يشترط في زيادتها الامران فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا يجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورها منكرا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والاظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتامل (قوله ابني لبيني الخ) ابني بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليست في قوله الا يد وصف الشئ بنفسه لان المعتمد بالصفة ليد الاولى صفة يد الثانية ويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل) أي لانه يصح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يصح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعا) اذ تدافعا تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة و بيان التدافع في المثال على تقدير الرفع في المستثنى على

الاتباع ان المستثنى منه وهو رجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير فى نية الطرح لان ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشئ يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشرى تجويزهم هنا البدل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به فى وجوب تقديم النعت على البدل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبى بكر الشنوانى فتوقف فيه وقد يقال هذا مبنى على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشرى قدم هذا القسم لكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا فى قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شئ واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال فخر المشايخ لا يمكن هنا البدل لانه لا يقال لا شئ اليوم من أمر الله الا من رحم ولورد المحذوف منه أعنى الخبر لم يجز أيضا الابدال لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله فالاستثناء متصل ومثل الآية على الانقطاع أن تقول عند مجيء سيل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل الا من أقام فى الجبل ولا يمكن فى ذلك البدل اه ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بانه منقطع وقيل بانه متصل على حذف مضاف أى الا جهر من ظلم وقول ابن عطية على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من فى موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بانه لا يصح فى هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزمخشرى يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءنى زيد الا عمرو ورده أبو حيان بانه لا يمكن أن يكون الفاعل لغو ازائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البدل راجع فى هذا الباب الى كونه بدل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيد أو مجازا نحو ما قام القوم الا الحمار او كلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل فى المستثنى منه عموم وليس فى كلام سيبويه ما يقتضى ان ما جاءنى زيد الا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف فى الحواشى من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتانى زيد الا عمرو وما قام أخواتك الا أخواتكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أى ما أتانى أحد وهذا عكس مالى الا أبوك ناصر فى وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى فى الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيدا الخ) قال الدنوشرى الظاهر أن وجه فصله بمثل ان الاول وارد عن العرب والثانى قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله فى القياس وعذر الدنوشرى انه ساقط من نسخته وأنظر هل يأتى هذا المثال والذى قبله ما قال اللقانى فيما سيأتى فى غير ما نفع هذا المال غير الضرر من ان الاستثناء

ابن مالك فى شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأى سيبويه والثانى أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لان الكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضح فى الحواشى (وان كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الا الا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا بعيرا ناوفى ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) فى المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين والتميميين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) فى القياس (ما نفع زيدا الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافى ومبرمان فى حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيدا لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيأ الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا وردبانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما فى قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (وان أمكن تسليطه) أى العامل على المستثنى نحو

ينقطع مقدر الاتصال فراجعه متأملا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بانه انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الجمار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من أقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء ان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغيره تعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في أبواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على انك تشبه شيأ بشيء يجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداد قلمه قاتل كسم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد بلغ في ايلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكر معه ما يحيل دخول الاداة كقوله

أسد دم الاسد الهزبر خضابه ... موت فريص الموت منه يرعد

فانه لا سبيل فيه الى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد ودلالة الوصف على انه فوقه ولهذا قال في دلائل الاعجاز انه يقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لانهم جعلوه قسيما للتشبيه لان التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا في شيء من أطرافه تجوز

ما قام القوم الا حمار اذ يصح ان يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الاتباع) ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

(كقوله) وهو جران العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس)

فابدل اليعافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصودا من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

(٤٥ تصريح ل) ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلي اذ التصرف في النسبة الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا فعل الغرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا الى التهكم كما تقول أسد نازيد في غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا نعم نظر اظاهر او قوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الايجاز وان في الكلام تنويعا قدر او التقدير ان نقمتم منهم وادعيتم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في سورة مريم وهذا دأبه ان يجعل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا يا بني عليم وقوله شجعاء جرتها الذميل تلوك * أصلا اذا راح المطي غرائا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب التهكم الذي هو أغيظ للمتهدد من أن يقال عقابك النار اه والمراد ان بعض التنويع قد يستعمل في التهكم

وليس بلازم فيه لعدم تصوره فى قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها فى الفضليات والبيت

غضبت حنيفة ان تقتل عامر * يوم النسار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهى فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوى فى سورة البقرة فى تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعنى انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط فى المقام لا يخفى على من له بالتنويع المام واعلم ان ماذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور فى كلام الشيخ عبد القاهر فى بعض المواضع وقال فى بعضها ان المقصود به نفى ما صدر به يعنى لا تحية بينهم وعليه جرى فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وماثوابه الا السيف وبيانه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفى المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال فى موضع آخر انه يدل على اثبات النفى فعنى ليس بها أنيس الا اليعافير انه لا أنيس بها قطعا لانه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهى ليست بانيس قطعا فدل على انها لا انيس بها وهو قريب مما لو قلت ان كانت اليعافير أنيسا فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفى ان العرب استعملته مرادا به الحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو الجواد زيد والكرم فى العرب وقال السيد فى شرح المفتاح دخول المستثنى فى المستثنى منه لا يتعين بناءه على التنويع لاحتمال ان يبنى على التعليق كما صرح به فى الكشاف أى انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) أى وفى ذلك محذور وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ٣٥٤ وهى ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغى للشارح ان يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتى قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله وجوز الصفاقسى الخ) نقل هذا عن الصفاقسى لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتاخر الصفاقسى عن ابن مالك ثم كان ينبغى له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند سواء بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التى نقلها المصنف فى الباب الثالث من المغنى ومازاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أى الى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعى كرم الله وجهه فانهم لا يشترطون فى المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى هذا وقال ابن كمال باشا فان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزه ومتعال عن أن يكون فى السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * يعنى ان كان الله تعالى ممن فى السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة فى نفى العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما فى قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشاف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافى انقطاعه فى نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوى جوز اتصال الاستثناء فى آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بنى تميم حيث يقولون ما فى الدار أحد الا حمار كأن أحدا لم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اهـ وحاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى للمستثنى منه تغنى عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فانه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال الا زيدا قام القوم لان الامشيهة بلا العاطفة وذهب الكسائى الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما *

(وحمل عليه) أى على اتباع المنقطع (الزمخشرى) قوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله) فمن فى محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسى ان يكون متصلا والظرفية فى حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض اهـ وفى الآية وجه آخر ذكره فى المغنى وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اهـ

*(فصل * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا)

* أعد عيالي شعبة من عيالكا وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا فنحو ما خوتك الا زيدا قاموا فيجوز أو غير متصرف نحو ما خوتك الا زيد في الدار فيمتنع وانما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله

* ألا كل شئ ما خلا الله باطل * (قوله سواء أكان متصلا أو منقطعا) أي فالاطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لان الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الاطلاق بما تقدمه نفي أولا كما يتوهم وانه في مقابلة قوله الآتي وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في المسبوق بالنفي وانما ذكره تبعا لقول الناظم في النفي ولعلهما قصدا دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسئلة والاشارة الى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الا زيد أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن عمرون هذا البيت مشكل لان العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور ولم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لهم في * لمية موحشا طلل * اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ في موضعه (قوله ٣٥٥ غير النصب) شمل الرفع كما مثل والجر نحو ما مررت الا زيد باحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله في المسبوق بالنفي) مثله ما في معناه وهو النهي والاستفهام بدليل تعليله الآتي بان ما بعد الا عام بقوله لوقوعه في سياق النفي فاقتضى ان كل ما يفيد العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقاني كونه عاما مبني على أنه واقع في سياق النفي وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة في سياق الايجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية في المدلول لما قبلها وانما يتخالفان

سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بني هاشم (ومالي الا آل أحمد شيعة * ومالي الا مشعب الحق مشعب

والاصل ومالي شيعة الا آل أحمد ومالي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي الا أبولئ ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضي الله عنه

لا نهم يرجون منه شفاعة * (اذا لم يكن الا النبيون شافع)

بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت (فرع لما بعد الا) وهو أبولئ في المثال والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل لا بدل بعض (ونظيره في أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعد ما كان متبوعا (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما ألجأهم الى دعوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصائغ الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع لا بمجموعين ويكون بدل شئ من شئ لعين واحدة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختران ورد

بالاجمال والتفصيل اه وقال الشهاب أنظر هل يأتي ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد كزيد ظاهر كلامهم يعم فليتامل (قوله منه) قال السنباطي الصواب اسقاطها اه أي لان الضمير في قوله فصح ابداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أي من كل كما لو لم يحصل تقديم وتاخير وقيل مالي ناصر الا أبولئ هذا مراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا بدل كل من بعض لان ذلك هو اللازم لو لم يرد بالمؤخر الخصوص والداعي لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح (قوله وانما ألجأهم الخ) بقي في المقام اشكالان أحدهما عدم الفائدة في البدل نحو ما جاءني الا زيد أحد اذ قد علم ان زيدا من جنس الاحد ثانيهما انه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر في المثال الثاني لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي الا أبولئ ناصر بان يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الاول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار الا أن يمنع التكرار لان أحد المقدر عام ليصح الاخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال ذلك بعد ان رد قول ابن عصفور الذي مشى عليه المصنف بانه يلزم عليه وقوع أحد في الايجاب يعني في نحو ما قام الا زيد أحد لان البدل على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاءني الا أحد زيد ويجاب بان لزوم أحد لغير الايجاب اذا كان عاما الا اذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع الا مجموعين) قال لان ما قام الا زيد في معنى ما قام غير زيد هو أحد يعني لانك أردت باحد هذا الخاص بعينه وهذا

معنى قول الدنوشرى معناه أن يعتبر أن الا بمعنى غير فيصدق على المستثنى منه المتاخر الواقع بدلا من المتقدم والمعنى فى مالى الا ابوك ناصر مالى غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا * (فصل) * (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشرى أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سياتى صريحا فى قوله الا عمله الا رسيمه والا رمله فافهمه وقال أيضا وينبغى أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحرر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح فى بدل الكل من الكل ولذا قال اللقانى ان فى كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الازيد الا ثوبه وأعجبنى القوم الازيد الا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مة صود بحكم ما قبلها شمل البدل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه واتيان ذلك فى غير بابى العطف والبدل فليتامل اه ٣٥٦ وسياتى فى كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التى أشار اليها وهذا مبنى على عدم

اختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه فى حواشى الالفية (قوله الغيت) قال اللقانى فيه بحث لان الناصب عنده فى الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما ياتى بقوله ونصبت الباقى بالا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فالا هى عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ماجاءنى الا زيد الخ فهذا لا عمل فيه لا البتة

* (فصل) * واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم * والغ الاذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ماجاءنى زيد والا عمرو فا بعد الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ماجاءنى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (لا * تمر ربهم الا الفتى الا العلا * فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما مسمى واحد والا الثانية) زائدة (مؤكدة) لالا الاولى وبدل البعض من كل نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التاسيس (وذلك فى غير بابى

العطف

اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقانى جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعا فى جره) قال اللقانى فيه حذف حرف الجر مع البدل وابقاء جره وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشرى اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا ان البدل على نية تكرار العامل فهل ينوى الا فيه أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل فى البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما فى شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا ان المراد السعى فى الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمه

فرسيمه بدل والمعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رسيم معطوفا على عمله ويدل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح فى انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتامل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ماعدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ماعدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتاتى هنا لانه لم يتقدم ماعدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه ٣٥٧ (قوله نحو ماقاموا الا زيدا الخ)

العطف والبدل فان كان العامل الذى قبل الا مفرغا) بان لم يشتغل بمعمول قبل الا مفرغا (بان لم يشتغل بمعمول قبل الا) تركته يؤثر فى واحد من المستثنيات على مايقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت) وجوبا على الاستثناء (ماعدا ذلك الواحد) الذى أثر فيه العامل (نحو ماقام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقى) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتاثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول مارأيت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقى) من المستثنيات (بالا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا بطريقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء بطريقه الخلاف وتقول مامررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منهما بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم

وان تكرر لا لتوكيد دفع * تفريغ التاثير بالعامل دع
فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ماقام زيدا الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فى شئ منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم

(وان تاخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا) لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير ايجاب أعطى واحدا منهما) أى من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ماعداه) وجوبا (نحو ماقاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا الا فى واحد منهما الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتاخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الابدى رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان مالا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) فى الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شئ (ومايمكن) استثناء

نعدل عن تمثيل الناظم بقوله كلم بفوا الامرؤ الا على لانه نظر فيه فى الحواشى بوجهين بيناهما مع جوابهما فى حاشية الالفية (قوله حكم المستثنيات المكررة) قال اللقانى يعنى سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا فان قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية ايجاب نصبها اذا تاخرت وهى مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضى وان كررتها لغير توكيد فاما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أو لا فان أمكن فاما أن يكون فى العدد أو فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جاء المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه موجب والقياس كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه

مذكور وتعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاء ثلث من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيلا وتقول فى غير الموجب ماجاءنى المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس أن يجوز ذلك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب ثم قال والذى فى العدد نحو له عشرة الا تسعه الى الواحد فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما فى موجب غير العدد والاعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا

وكل شفع خارجا والاعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح فى توجيه الوجهين بان ما جاز افيه مستثنى من غير موجب فى المعنى فلا مخالفة يظهر بالتامل (قوله فى الحكم) عبارة اللقانى أى فى مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابا أو سلبا (قوله وفى النوع الثانى الخ) قال اللقانى هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الا بنى تميم الا زيدا منهم والقول الاول لا يجرى فيه كما لا يخفى الا أن قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا وبقى نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم أنه يبنى هذا الموضع على قواعد أحدها الان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيا ومن النفى اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقى بعد الثنيا ومعناه انه أخرج المستثنى وحكم على الباقى من غير حكم المستثنى ففى مثل على عشرة الا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفى مثل ليس على الا سبعة لا يثبت شئ بحسب دلالة اللفظ لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما فى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية انه من الاثبات نفى بانه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اه ومن ٣٥٨ هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمى الانصارى عليه رحمة الله البارى فى قول ابن فرشته فى شرح المنار فى بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما فى قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندى عشرة الا واحدا ولا يصح العشرة زوج الا واحدا اذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الا والواو العطف فان الا تقتضى الاخراج والمباينة والواو تقتضى الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل

بعضه من بعض كالاعداد (نحو له عندى عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففى النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) فى الحكم (وذلك اذا كان المثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) فى الحكم كذلك نحو ما قام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل فى اثبات القيام له لان الاستثناء من النفى اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفى عنه لان الاستثناء من الاثبات نفى وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وفى النوع الثانى) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمرى وتبعه القاضى أبو يوسف ويمكن ادراكه فى قول الناظم * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائى كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أى من الذى قبله والذى قبله مستثنى عن الذى قبله وهكذا حتى ينتهى الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان

الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا (محتملان) أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثانى لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة والا اثنين لعطف الثانى بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثانى لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط فى هذا أن يكون الثانى أقل من الاول ليتاتى الاخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف فى الحواشى ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته فالمرأة مستثناة من الاول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثانى متصل كذا ظهر لى وبعد فلا يمتنع عندى فى مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لا متعين وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلا من الفريقين يجيز اعمال كل من العاملين الا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة * فان قلت ما المانع أن يكون فى الآية الاستثناء الثانى من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانهما من الآل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثانى فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجهما من المعذبين * فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم فى انا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حالا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشرى وليس عندى كغالب أقواله الاعرابية لان انا لمنجوهم أجمعين انما ذكرت توكيدا

لا تأسيسا لاستفادة معناها من الاخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عمن قال له علي مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله ان الآل مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفاله فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثنائه فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله في الكشاف وتبعه القاضي ونوقشا بامكان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالهلاك فآل لوط لم يرسل اليهم أصلا وقوله انا لمنجوهم متصل بآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر له محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تعم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا الا زيد الان ذاك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أسوأ الا زيد وهذا يقتضي عموم النكرة ٣٥٩ اذا وصفت وهو ما ذكره بعض الاصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدا والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز في الكشاف أن يكون الا آل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله انا لمنجوهم استئناف والمعنى انا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط واقتصر على أن الامر أنه مستثنى من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بارسلنا والامر أنه متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الامر أنه مستثنى من ضمير منجوهم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون الامر أنه استثناء من آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل انا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون الا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بان الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا اذ لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج وأجيب بان قوم وان نكرة فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله في العنكبوت حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة انا مهلكو أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذاك لقوله ما سبقكم بها من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف في تعليله عدم كون الامر أنه مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلانه انما يتم عنده على تقدير كون الا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانيا فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

(محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة. وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقر به في المثال) المذكور وهو له عندي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ومحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان احداهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تجبر به) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج

فلا اختلاف اذ التقدير الا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما الثاني فلانه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء بامرين الاول ما أشار اليه المصنف من ان الناالمنجوهم انما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير في منجوهم عائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كانه مستثنى من آل لوط لان الضمير هو الظاهر في المعنى نعم قال في التقريب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل انا المنجوهم فلو قال الا آل لوط الا امرأته لجاز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله انا المنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فينعدد من البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لاختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشئ بين العصا ولحائها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والانجاء فيجر الثاني الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضي أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة يصرون الازيد الكن لا يخفى أن الاعتراض بما له

تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقي هنا شئ وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الاول ان المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشئ كفعله وانما أطلنا الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الائمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى فما أتى بالمرام *(فصل)* (قوله وهم جنس الخ) قال اللقاني المعروف ان المعرفة الشبيهة المال

أربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه أن تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا أخرجنا من المائة خمسين لانها أول المستثنيات فهي اذن وتر وأدخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل *(فصل وأصل غير أن يوصف بها)* لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (اما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير وصف صالح ولا أثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لاقوام باعيانهم) وذهب السيرافي الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى والا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه) كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله أي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه (وتعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيد) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

بالنكرة هي المقرون بال الموضوعة للجنس أي الحقيقة فرادابه فرد مبهم من أفراده كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فانه معين باعتبار صلته المعهودة وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير في الآية صفة فلانها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة آل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفي دعوى نقل الاعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن الاحينئذ لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الا بمعنى غير يقتضي أن تكون مضافة الى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه باعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هي الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام في غير والا المستثنى بها لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه في حواشي الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثن منصوبا بغير معربا * الخ شيئا فراجع حواشينا ان أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقانى أى يجب نصبه لان الضرر مستثنى من المال منقطع اذهو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا اذا البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بالا وجب نصبه اتفاقا فغير كذلك * وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناوله منفيا عنه ما أثبت للمستثنى منه كقاموا الا حمارا أو مثبتا له ما نفى عن المستثنى منه كما قاموا الا حمارا فالضرر فى المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلا ولا منقطعا اذ لا يمكن ان يثبت له النفع المنفى عن المال اذ ليس المعنى ما نفع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على انه بدل منه لانه أعم من المال فالصواب بشهادة الذوق انه من باب تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسىء الى من أحسن اليه والاستثناء فى هذا منقطع مقدرا تصاله أى لا خير فيه الا الاساءة ان كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشئ من الخير المنفى عنه فالاستثناء فى مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ فى المفعول أى ما نفع هذا المال شيا من افراد النفع الا الضرر ان كان فيها فغير منصوبة على انها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسلط نفع على الضرر لانه بتقدير كونه من النفع فليتامل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا فى الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وحاصله يرجع الى ان ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقانى لقائل ان ٣٦١ يمنع ان النصب عندهم فيه واجب

المال غير الضرر عند الجميع) فى المسئلتين (و) الثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و) الرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الاكثر فى نحو ما فيها غير زيد أحد ويترجح) نصبها فى مسئلتين احداهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (فى نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند تميم فى) الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير حمار ويضعف) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما اذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسى فى التذكرة (و يمتنع) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما اذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى أسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت فى معنى الا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءنى غيرك وما جاءنى أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك من العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح فى الحواشى وأقول لا شاهد فى تمثيله لجواز ان تكون الفتحة فى غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبنى والى مسئلة غير أشار الناظم بقوله

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا

وتفارق غير الا فى خمس مسائل احداها ان لا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندى

لجواز رفع غير صفة كاشفة لاحد (قوله وعند الاكثر فى نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقانى لقائل ان يمنع وجوب النصب فى غير على الاستثناء عندهم لامكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر فى الظرف ورفعها على انه مبتدا خبره الظرف واحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أى ما فيها غير زيد أحد منهم أى

(٤٦ تصريح ل) من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقانى قد يمنع ان النصب عندهم فيه راجح لان الرفع على ان غيرا صفة كاشفة لاحد راجح على النصب على الاستثناء المنقطع الذى هو خلاف الاصل أو مساوله وكذا يمنع ضعف النصب فى نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير الا فى خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصرا على الصحيح فلا ينافى انها تفارقها فى أكثر من ذلك كما ينا فى حواشى الالفية (قوله يقع بعدها الجمل) أى الاسمية أو الفعلية ان سبقت الا بنفى لان ذلك انما يكون فى الاستثناء المفرغ وكان الفعل اما مضارعا نحو ما زيد الا يفعل الخير واما ماضا مسبوقا بمثله أو مقرونا بقد وتفصيل المقام يطلب من حواشى الالفية فانا قد ذكرناها فرائد الفوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة الا اذا تمنى الآية وقال جاء بعد الا جملة ظاهرها الشرط وهو اذا تمنى ألقى وقال الحوفى ونص النحاة الخ ثم قال فان صح ما نصوا عليه يؤول على ان اذا جردت للظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين الا والفعل الذى هو ألقى وهو فصل جائز فيكون الا فد وليها ما ض فى التقدير ووجه شرطه وهو تقدم فعل قبل الا وهو أرسلنا انتهى قال المصنف فى الحواشى والذى يظهر انما هو فيما اذا ولى الا لفظ الفعل وهذا لم يقع فى الآية فلا اشكال ولا حاجة لتاويل اذا بانها خرجت عن الشرطية لان ذلك فى غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول الا فى حال القاء الشيطان فى أمنيته وقت تمنيه وأما على ما تقدره فالشرطية كلها هى الحال أى الا وحالته هذه الجملة الشرطية انه اذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته (قوله دون غير) أى لانها مختصة بالاضافة الى المفرد (قوله الثانية انه يجوز ان يقال الخ) أى ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا

وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى الا وانما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الاصفة ولا يتصور الاستثناء ويجاب بانه متصور صناعة والمانع فى الآية شرعى (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أى ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير لاصالتها فى الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول التسهيل واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها أى بغير والا جائز لان ذلك كما فى شراحه مذهب بعض والصحيح المنع فى المعطوف على المستثنى بالا ثم ظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الشلوبين من انه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أى اذا فرغت العامل لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير لابد من جره ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا * (فصل) * (قوله

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الاجيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك

* (فصل والمستثنى بسوى) * بلغاتها (كالمستثنى بغير فى وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) فى الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه أشار فى النظم بقوله

ولسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح مالغير جعلا

(ويزيدهما حكاية الفراء أتانى سوالك) وقوله * فسوالك بائعها وأنت المشترى (وقال سيبويه والجمهور هى ظرف) للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذى سوالك) فليست هنا بمعنى غير لان غيرا لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذى هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذى استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا فى الشعر كقوله) وهو شهل بالمعجمة ابن سنان

(ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا)

فجعلها فاعلا فى الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا حازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون فى السعة أتانى سوالك قاله المطرزى (وقال الرمانى و) أبو البقاء (العكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضح (والى هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص

* (فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفى الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) أى كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجرى الماء فى النهر (وتقول أتونى لا يكون زيدا) بالنصب فالسن فى الحديث وزيدا فى المثال خبران لليس ولا يكون (واسمهما ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضح فى الحواشى (أو) عائد على (البعض المدلول عليه بكله السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

وقال سيبويه الخ) قال اللقانى قال الرضى وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى أى مستويا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أى وصف الاستواء الذى كان فى سواء فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول أتنى لى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادمسد المبدل وكأن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد أفاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا فى الاصل والافيس فيه الآن معنى الظرفية (قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقانى هذا قول جمهورهم لا جميعهم قال الرضى وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعه فتقول جاءنى سوالك فى الدار سوالك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول لى جمل فوق السداسى ودون السباعى * (فصل) * (قوله أو البعض) قال اللقانى يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعض من المستثنى منه وهو بديهى البطلان فان أجيب بانه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد الآتى فى كلام الشارح كما لا يخفى

(قوله وردبانه غير مطرد لتخلفه الخ) أجيب بان دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب وقد يكون مفهوما من قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة فى المثال المذكور فتدبر (قوله وردبما ردبه الاول) يجاب بما أجبنا به عن الاول فالتقدير ليس هو أى الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله يجرى فى الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلمى فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك فى الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف فى السابع من مغنى اللبيب ومر لنا فى باب المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك (قوله فى موضع نصب على الحال) قال اللقانى يرد عليه ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو وأو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذا الضمير فى ليس و يكون اما لبعضه أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر باباه وكون المرجع أى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه فى والذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل فى التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهى ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بما اذا كان المستثنى منه معرفة

تضمنا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى ليس القائم) زيدا على القول الاول وردبانه غير مطرد لتخلفه فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا (أوليس) هو أى ليس (بعضهم) زيدا على القول الثانى وفيه بعدا طلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح فى شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا أوليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث وردبما ردبه الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (وعلى) القول (الثانى) وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاناث فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتى هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فانه فى قوة أولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن * فان قلت لا فائدة فى قول القائل فان كن الاناث نساء * قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده * فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء * قلت فائدة التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجرى فى الصفة والخبر والحال (وجملتا الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيد فى موضع نصب على الحال من) المستثنى منه * فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة * قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا (أو مستانفتان فلا موضع لهما) من الاعراب * فان قلت دعوى الاستئناف يخل بالمقصود * قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الازيدا فكما أن الازيد الا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال وبيكون بعدلا

(فصل وفى المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجر على أنهما حرفا جر) واليهما الاشارة بقول الناظم *واجرر بسابق يكون أن ترد * (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه فى عدا ومن شواهده قوله)

تركنا فى الحضيض بنات عوج * عواكف قد خضعن الى النسور
أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير

والقوافى مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهى أنثى الاشمط وهو الذى يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (فقيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التى انتصبا عن تمامها كما قيل به فى التمييز الرافع لابهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها حكاه المرادى فى باب التمييز عن قوم (وقيل لانهما متعلقان بالفعل) أوشبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان فى موضع

(قوله أبحنا حيهم) أى القوم المحدث عنهم (قوله والقوافى كلها مجرورة) لذا أورد الشارح البيت الاول وان لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب لموضعهما الجملة) قال الدنوشرى ألغز فى ذلك صاحبنا العلامة على الابيارى بقوله

أبن لى جملة عملت * وللاسماء قد نصبت
فاجبت ارتجالا بقولى خلا وعدا اذا جرا * جوابك فى العلوم ثبت وليحرر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لانهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشرى ينظر فى قولك القوم اخوتك خلا زيدا بالجر هل يجوز على الاول ويمتنع على الثانى لانه

لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعداه بامر بن وردا) قال الدنوشري الامران هما ما تضمنه قوله بعد قوله والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة اه قال الشمني في حاشيته الجواب عن هذا أي الاول أن تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق عداها هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمي أن المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أورد عليه انه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال الا أن يراد ما يمكن في البحث السابق اه ٣٦٤ وهذا كما يقال زنا وحده (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضي وأجاب بعضهم عنه بان البعض الذي هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه وقريب من هذا قول الدنوشري قد يقال جوابا عن هذا النظر ان هذا الضمير العائد الى البعض المذكور عام لكونه في قوة المفرد المضاف والمفرد المضاف يفيد العموم فهذا يفيد العموم فاذا خلا كل بعض من القوم من زيد كان غير داخل في الحكم عليهم فليتامل اه وقد يقال لا حاجة لهذا التكلف لان المراد بالبعض كما مر من عدا زيدا فتدبر (قوله وتدخل عليهما ما المصدرية) قال أبو حيان في شرح التسهيل فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعل الفاعل لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال السنباطي قد يجاب بان محل امتناع وصلهما بالجامد اصالة وهذان متصرفان في الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اه وكلامه السابق مامر من أن عدا بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله ألا كل شئ الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر اه وهذا سهو لانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعدها منصوب كما هو الرواية (قوله أخذا من قوله تعالى) قد يقال لبيد متقدم على انزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف اليه) أي صفة معنى لا صناعة لاختلاف اعراب المضاف والمضاف اليه ولا يصح ارادة انه صفة لاحدهما التفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه اشكال لقول الرضي في أن الواقعة موقع الحال حيث قالوا يجب كسرها وانما لم يجز الفتح ليكون بتاويل المصدر فان المصدر يقع حالا لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا

المفعول به كررت بزيد الا أن تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وعداه بامرين وردا (و) الوجه (الثاني النصب على أنهما فعلان) ماضيان (جامدان لوقوعهما موقع الا) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ان صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شئ فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عداه أي القائم زيدا وأما على مصدر الفعل أي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق أي عداه أي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أي ليس بعضهم زيدا الان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستانفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) أي على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الاشارة بقوله وبعدما انصب (كقوله) وهو لبيد (ألا كل شئ ما خلا الله باطل) أي ذاهب وفان أخذا من قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله

تمل الندامى ما عدا نى) فانني * بكل الذي يهوى نديمي مولع

فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم

لا مؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أى القوم ولا ينافى افراد الضمير فى عداجعه هنا لانه بمعنى ما يذكر ثم انه سبك المصدر من

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (أو مجاوزين زيدا) على الثانى وبه قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى أن يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى وأشار اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال فى المغنى فان قالوا الزيادة قياسا فما سندلان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

(فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفى المغنى ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وأنشد عليه لا غير أجمل (وسمع غيره) أى غير سيبويه (النصب) رواه الاخفش وغيره (كقوله اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ) بنصب الشيطان وأبا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا *قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ويعظم شانها أن تتعلق به وجعل أبا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسته القدر وقبح الفعل مبالغة فى الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل أبى زيد والفراء والاخفش والشيبانى وابن خروف وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام فى موضعها) حال كونها (جارة وناصبة وفى فاعلها كالكلام فى أختيها) عدا وخلا وتقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغنى بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى ويؤيده ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولغيرها وأما قول الاخطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فنادر قال الموضح فى شرح اللمحة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا منصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد أنك أخرجته منه وعزلته عنه اه (ولا) يجوز (دخول الا) على حاشا (خلافا للكسائى) فى اجازة ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك عن الشذوذ قاله المرادى فى شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائى بان حاشا ضعفت فى الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام فى الاستفهام نحو أم هل

(هذا باب الحال)

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور فى هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها الغير ها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها (وستاتى ومؤسسة) ويقال لها المبينة (وهى) التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها (وصف فضلة مذكورة

معنى عدا العدم سبكه من لفظها لانها جامدة

(فصل) (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هذا لا يتاتى الا فى حاشا التنزيهية لا الاستثنائية التى الكلام فيها فتامله اه وفيه ان الذى يقتضيه حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى بها عما قبلها أو عما دل عليه الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر فى السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس الخ) قال الدنوشرى رأيت فى هذا البيت من الرأى فلذا اكتفى بمفعول واحد وفعالا بفتح الفاء تمييز أى كرما ويروى فاما الناس وهو الاصح والفاء فى فانا على توهم اما فى الكلام على رواية رأيت

(هذا باب الحال) (قوله واشتقاقها من التحول) سياتى انه ينقل عن أبى البقاء انها ماخوذة مما ذكر وفيه ان هذا انما يتاتى فى المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا وماخوذا مما ذكر (قوله ويجوز فيه التذكير والتانيث) قال الدنوشرى قال الشارح فى اعرابه الحال بالتذكير ويجوز فى العائد عليها التذكير والتانيث وفى لفظها

كذلك لكن الراجح فى اللفظ التذكير وفى المعنى التانيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسسة فقوله بعد ثم توكيدها الغيرها داخل فى الصفات (قوله وهى وصف الخ) انما كان هذا تعريفا للمؤسسة فقط لان من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدنوشري مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لانه فاعل معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف اليه ومن المبتدا على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بانه من المفعول به كما دل عليه ماذكره في هذا بعلى شيخاه ومجيئها من المضاف اليه لا يثبته ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم اقرار الشارح له مشكل لانه من اتباع المصنف وابن مالك وأما ما ياتي من مجيئها من المبتدا فعلى الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدا على الاصح) فيه تصريح بان المبتدا لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيء الحال من المبتدا ياتي في فصل أصل صاحب الحال التعريف وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال قال الزمخشري في ان كانت لكم الدار الآخرة ٣٦٦ عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعترض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق الى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا اثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييده للمسند انما تقييده كان قبل ودليل ان اسم كان فاعلا ان الزمخشري وابن الحاجب لم يذكرا اسم كان في المرفوعات وذكرا خبرها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فكونوا أنتم وبنو أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع اعمال كان في الحال فغير ماخوذ بقوله لانها فضلة منكورة غرائحة الفعل تعمل فيها فاظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوا حالا من حرف التنبيه واسم الاشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لان بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسياتي في الكلام على تعريف المصنف انه جعله للادخال فما وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادي ذكر في التسهيل والكافية ان الحال قد تجر بباء زائدة أي تفي عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبنيا للمفعول وفيه كلام ذكرناه في حاشية الالفية (قوله ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمجرور الخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع لشموله النعت لان قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ايراد نعت المنصوب ويجاب عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد وأجاب المرادي عما أورده ابن الناظم بانه خارج

لبيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا فالاول (كجئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربته مكتوفا) فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلى شيخا فشيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى تقديره أنبه على بعلى أو أشير الى بعلى قاله في المتوسط (وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى) فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك) فان ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه (و) خرج (بالباقي) وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان) فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت (وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) وربما شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) في نظمه (الحال وصف فضلة منتصب * مفهم في حال كذا) بزيادة كذا البيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) في نحو زيد ضاحك فانه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاءني رجل راكب ومررت برجل راكب) فانهما وان قيد المنعوت فليسا منصوبين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه) اي النعت (انما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت)

بقيد لزوم النصب وكانه أراد اللزوم غالبا فلا ينافى ما أسلفه من أنه قد يجر بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الاخراج بقيد اللزوم لو أورد نعت المنصوب ويكفى فى الجواب عما أورده قيد النصب وان حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق الوصف وانما أفهمه بطريق اللزوم) أى فدلالته على ذلك بالالتزام فهى دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيما دل بالعقل على شئ انه يفهمه وانما يقال يفهمه فى الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لانه ليس فى كلامه انه يفهم كذا قصدا (قوله فجاء الدور) قال الدنوشرى اعلم أن هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة ليتميز عند المنشئ للكلام ليعطيه بعد تعقله النصب لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالا فاذا جعل النصب فى الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فاذن اذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول فى دعوى لزوم الدور على الوجه الاول نظر قال اللقانى قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور اذا التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وان أراد فرع تصور الناظر فى هذا الحد منع الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم ٣٦٧ لان المراد التعريف به من حيث انه متصور له لا من حيث انه ادراك منه لوقوع النسبة أولا وقوعها فتامله (قوله وأجيب باختلاف الجهة) أجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الاشمونى بانا لا نعلم ان النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر فى الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا أن الماخوذ فى التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليتامل ولو سلم فيكفى فى الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتامل اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشرى كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد ما ذكر لما مر عن اللقانى وهو مشهور انه يكفى فى الحكم على الشئ تصوره بوجه ما وان الاكتفاء فى بعض أجزاء الحد بتصور المحدود بوجه ما لا ينافى افادة الحد الكنه فتامله تعرفه *(فصل)* (قوله من حيث هى) دفع به ما يقال كلامه فى الحال المؤسسة فلا يصح قوله ويقع فى ثلاث الخ بل فى مسئلتين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبى أتى به لان المصنف كان من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب اذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الاصلى للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفى الغالب فان قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعا لما يذكر قبله قلنا ذلك اشارة للبعيد وأيضا من المعلوم بالبديهة ان المشار اليه هو الحكم الثابت بطريق الاصالة لا المنفى والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفا والعادة له انه لا يقصد بقوله والمراد ازالة خفاء فى الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر فى المقام فتدبر (قوله ثابتا) قال اللقانى أى لازما لوجود علاقة بينها وبين صاحبها أو عامله عقلا أو عادة أو طبعا وان لم تكن ملازمة أى دائمة (قوله فان الابوة من شانها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فمعناها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

به (فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق القصد وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض (وفى هذا الحد) الذى ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهى لا تتصور الا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزأ من الحد مع انه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شئ الا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جملتها النصب وهو حكم (فجاء الدور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو بمراتب كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفى فى ذلك

*(فصل * للحال) من حيث هى (أربعة أوصاف أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غائب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكا) ألا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فيها فلذلك قال (وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسائل احدها أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حيا) أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

من مقتضيات الجمعية) فالجمعية مستفادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاى أفصح من ضمها) أى فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه اشارة لرد ما نقله المصنف عن الجواليقى فى شرح الشذور من ان الضم من لحنهم (قوله والثانى) أى ما دل عاملها على تجدد صفة لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أى فلا يحسن أن يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله اليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم محدث) أى فالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أى قال ان من الثانية ما يدل عاملها عن تجدد صاحبها أو على تجدد صفته بدليل قوله فجعله مما دل عاملها على تجدد صاحبها (قوله ضابط وسيأتى ما يخالفه) فى هذا الكتاب حيث حكم على ان الحال التى لا تفيد تأكيدا ولا يدل عاملها على تجدد صاحبها الا ضبط لها وانه يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ كان المناسب للشارح ان يبقى المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه فى شرح اللمحة ثم ان هذا يفيد ان كل ما دل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف فى الحواشى التحقيق فى قائما بالقسط انه نصب على ٣٦٨ المدح كما قالوا فى قوله اذا قلت هاتى نوليني تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل ان هضيم بتقدير أمدح لا حال لانها صفة لازمة ولعل الشارح أشار بقوله اذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد للاحتراز عن هذا (قوله وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز) اعترضه أبو حيان بان ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كما ذكر بل هو جائز ويحمل على أقرب مذكور فيكون راكبا حالا مما يليه (قوله على علو مرتبتهما) أى الملائكة وأولى العلم حيث قرنا به تعالى من غير فاصل (قوله فان القرآن قديم) أى الذى هو صاحب الحال واذا كان قديما فلا يمكن أن يكون متجددا حادثا فتمثيل ابن الناظم سهو بل الآية اما مثال لما مرجعه السماع أو لما دل عامل الحال

من مقتضيات الجمعية) المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه أو تجدد صفة له فالاول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها (يديها أطول من رجليها فيديها) بدل من الزرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها متعاقبا باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية اه ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثانى نحو وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو أحدما فسر به الحدوث فى قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح فى شرح اللمحة فجعله مما له ضابط وسيأتى له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها الى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط اذا أعرب قائما حال من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشرى عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنها للدلالة على علو مرتبتهما (ونحو أنزل اليكم الكتاب مفصلا) أى مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفى التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن الناظم) فى شرح النظم (فمثل بمفصلا فى الآية) المذكورة (للحال التى تجدد صاحبها) قال فى المغنى وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدمامينى فى شرحيه والسهو انما هو منه أى من الموضح فان الانزال يقتضى الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمنى الجواب عن هذا أن أنزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف الدلالة عن ظاهرها على ان الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى

لا على تجدد صفة صاحبها الا ذاته والاقرب الاول بل هو المتعين فينبغى ان يشرح به كلامه فانه لم يذكر فى المغنى ما دل فيه العامل على تجدد صفة صاحب الحال وعلى هذا يتعين أن يكون مراد الدمامينى منع قول المغنى ان القرآن قديم لان المراد منه العبارة لا الصفة النفسية والعبارة متجددة وقال شيخنا العدوى ان مراده انه لا يصح وصف القديم بالانزال فكما لا يصح أن يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لا يصح أن يكون مما دل عاملها على تجدد صفته انتهى وفيه نظر فتامل (قوله الجواب عن هذا) أى عن اعتراض صاحب المغنى على ابن الناظم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغنى كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لامرين الاول تسليم قول المغنى فان القرآن قديم وانه لا يلزم سهو ابن الناظم لان المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوضعية وهى لا تنافى التخلف لعارض وهذا ما أشار اليه بقوله ان أنزل الخ الثانى منع قوله فان القرآن قديم لان المراد به هنا العبارة والعبارة حادثة خلافا للحنابلة وقد يكون المصنف تبعهم لانه صار فى آخر عمره حنبليا وعلى الامر الثانى اقتصر اللقانى فقال قد يقال لا وهم فى ذلك اذ المراد بالكتاب النظم المؤلف بالاسان العربى ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالانزال على ما تقرر فى محله نعم ان أراد ابن الناظم ان الانزال يدل على

تجدد المنزل أى حدوثه وقت الأنزال فالوهم ثابت لاخفاء فيه (قوله الثانى أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك انه لابد من مطابقتها اذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا ضرورة ان اشتقاقها يقتضى تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما ياتى فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقى منعوته الا ما علم تخلفه وهو الاعراب والتعريف ضرورة ان الحال واجبة النصب والتنكير وان كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة فى التذكير والتانيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما فى النعت فتقول جاءنى زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفى الجمع ماياتى ويستفاد منه ان الجمع لابد وان يكون مطابقا فى العقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك احالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال الى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لابد من تاويله ولهذا أشكل قول المولى أبى السعود العمادى فى تفسير قوله تعالى فى سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤن خالدين ان خالدين حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور لاعتماده على المبتدا وقيل من فاعل يشاؤن انتهى ووجه الاشكال ان الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الانواع المستلذبها التى يشاؤنها وهى لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا اشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولاشك ان نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب ان الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لان من الانواع الملتذبها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه أو انه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار فى حكم العقلاء أو انها حال سببية والاصل خالدا أهلها ولم يذكر فى الاشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج فى الجواب عنه الى تغليب الحور على غيرهم لان المستشكل نظر الى ان الانواع الملتذبها من المأكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم ان بعض الفضلاء قال ان الذى أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير فى لهم ومراد هذا البعض انه حال من الضمير المشتمل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حالا من الضمير فى لهم

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثانى لا الاول انتهى الوصف (الثانى أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاءنى زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه منتقلا مشتقا * يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيدا اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهى أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أى شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن أو من فاعل يشاؤن وساغ تقديمه مع كونه فى خبر الموصوف للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤن حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده

(٤٧ تصريح ل) على المبتدا اذ المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لهم عنه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الامرين الا ان يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير فى لهم الذى هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدا بهذا الاعتبار بقى هنا شئ وهو ان حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤن المشعر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بان وجه ضعفه افادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر فى غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا فى مواضع متعددة وأجيب أيضا بان الحال قيد فى عاملها موافقة له فى الزمان الواقع فيه ولاشك ان الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤن موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على انه ليس فى تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله ان تدل على تشبيه) أى ضمنا بدليل قوله أى شجاعا الخ لانه على هذا التقدير يكون استعارة وهى علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد ان قوله أى شجاعا باطل لانه منافٍ للتشبيه وسياتى له وللقانى عند قول المصنف لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى ما يتعلق بذلك فان قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالاقرب ان اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وانه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد فى المطول أول بحث الاستعارة ان ما يسميه السكاكى وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وانه لا جمع فيه بين الطرفين لان أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالاسد وكلام المصنف الآتى يقتضى انه استعارة تصريحية بان اللفظ مستعمل فى غير معناه الحقيقى وقال الشهاب القاسمى ان قول المصنف أى شجاعا انما يناسب التجوز لا التشبيه اذ هليه يكون الاسد مثلا مستعملا فى حقيقته وقال الدنوشرى قوله ان يدل مراده به ان يدل دلالة التزامية لان الدلالة المطابقية خاصة بادات التشبيه وتقديره أسدا بشجاعا وقمرا بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضى ان يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه فى ذلك لانه جار على أحد القولين فيه انتهى وفى قوله ان ذلك جار على أحد القولين نظر لانه لا يجمع فى الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنت

غصنا وفيه نظر لان معنى ثنيت انعطف بعضها على بعض للين أعضائها (قوله في المثل) قال الدنوشري يقتضي أنه ذا نما يستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي ولو وقع مصطرعان معا لا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقاني الاقرب ان عدلي مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدلي غير اذ النيابة انما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أي مصطحبين اصطحاب الخ) هذا لا ينافي ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسيأتي ان الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لان الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتامل (قوله واليه يرشد قوله وكر زيد الخ) أي فكلام المصنف مخالف لما يرشد اليه كلام الناظم (قوله لانها اذا اولت بالمشتق الخ) أي كما فعل المصنف وسيأتي عن اللقاني شبهة وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيد وقوله وفيه أي يدا معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر

على التشبيه (وقالوا) في المثل (وقع المصطرعان عدلي عير) فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو أهليا مضافا اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (أي مصطحبين اصطحاب عدلي حمارين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم * وكر زيد أسدا أي كاسد اي مثل أسد وصرح بذلك في التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول و بيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضين و) زيد (كلمته فاه الى في) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة (أي متشافهين) وماذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه وورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره وأجاب أبو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله حاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة وتركيب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع في موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذي تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف في حواشي ابن الناظم ما نصه قوله في سعر هذا الموضع قصدوا اليه فلم يقفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجمود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك اذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدا وخبر وسواء في ذلك السعر وغيره نحو كلمته فاه الى في وبعه يدا بيد ووجهه ان الاصل في ذلك انما هو المبتدا والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالموغ في اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملته قصدا الى اصلاح اللفظ ومبادرة لاعراب المقصود واظهارا لما يخفون لو رفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدا في المعنى حال في تقدير اللفظ وهذا كما يقول الكوفي في زيد بك واثق والا فيقال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فيهم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فباي شئ يتعلق الظرف ونظير هذا الذي ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فباي شئ يتعلق الظرف جواب انه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضا قد تبين ان السعر ومايدل على التفاعل انما الحال فيه في الحقيقة الجملة والجملة لا اشكال في وقوعها حالا وانها لا تؤول أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك والا فلا تاويل نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسئلتنا هنا فلا تاويل (قوله قاله في المغني) قال فيه التقدير في سقيا لك أرادتي لك ويمكن ان يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا بيد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

الى فى (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال اللقانى ينافى قوله فى الحد وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللقانى مصدر بمعنى القراءة فهى مؤولة بمقروء عربيا فهو مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجىء (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللقانى دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها فى حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر فالاقرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها بشرا أى تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا للبيضاوى مالا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوى الخلق لتستانس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتتحدر نطفتها الى رحمها انتهى فقوله ليهيج الخ عبارته غير لائقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى انما أمرنا بشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كاف ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم فى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى فى التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فنفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضته ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لا حقيقة النفخ الذى هى اجراء الريح الى جوف صالح لامساكها والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود فى سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضى بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتانس به ولا تنفر منه وتصغى لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لالف النساء الى الاطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أى ضمير الملك (قوله لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسى فى سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجرى عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى فى سورة الزمر فى الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآتى فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسى ولان لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفى جموده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطئة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه به أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائد على البر المفهوم من المقام وايضاحه ما قاله اللقانى ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائد على الشئ المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشترى يعنى بعت له مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتامله (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدنوشرى أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف فى شئ من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة (أى مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل وهى أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرآنا حال من القرآن فى قوله تعالى ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح فى المغنى فقال وانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ فى وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن الانبارى (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا وسيأتى باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أى لصاحبها

باعتبار طور من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسر أطيب من هذا عنبا تامل (قوله وهو سهو) قال اللقانى قد يقال ان من هى المفعول بناء على انها كبعض معنى واعرابا كما عليه الزمخشرى وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أى شيا من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأسجدا لخ) قال اللقانى طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من اذ الحال قيد فى عاملها والطين ليس قيدا فى أسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا أيضا لخلقت اذ الطين سابق على ايجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل انه منصوب مفعولا به على اسقاط الخافض أى خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما فى قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع ان هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول بالمشتق) قال اللقانى فيه نظر اذ المفهوم أنها تؤول بتكلف اذ القيد فى قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنطوق والمفهوم واذا ثبت انها تؤول بتكلف فلا بدع فى ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ فى الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور فى ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا احداهما مادل على تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقى حال التشبيه ولا تنافى بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل فى معناه الحقيقى فى قولهم كر زيد أسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أى شجاعا لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام فى بدت الجارية قمرا وأما مادل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لان معنى قولهم بعته يدا بيد ذا بيد بيدى أى شيا صاحب يد بشئ صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقى فلا يكون مجازا وكذلك مادل على ترتيب نحو أدخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقى والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرهما وعند عدمهما منها مقدرة مشتقة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما فى دعواه بطلان قول المصنف أى شجاعا وقال اللقانى فى قوله مراده غير معناه الحقيقى نظر لانه فى الاول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وانه من التشبيه الحقيقى البليغ بحذف الاداة وهذا هو التاويل المشار اليه فى النظم بقوله * وكر زيد أسدا أى كاسد فتامل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تاويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التاويل كاف فى ذلك اذ الحال حينئذ هو مماثلا أو كائنا مثل كذا انتهى وفى قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس فى كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا شدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمى لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقى فى المسئلة الاولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسدا مثل أسد فالاسد مستعمل فى معناه وكذا القمر أصله مثل قمر وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بغيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف فى المغنى ان

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفى غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصلا له) أى لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال اما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع فى غير ان وان وكى وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر او ترتيب أو اصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفصيل * (تنبيه * أكثر هذه الانواع) العشرة (وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول) جمع أولى وهى مادل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) فى النظم

(ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تاول بلا تكلف

ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة فى مواضع أخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة فى التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل وبقولى ثانيا أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل الى قولى فى التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أى ابن الناظم فى شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا) نحن (به) أى بالتاويل (فى) المسائل (الثلاث الاول) وهو مادل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى فالتاويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا فى صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها

تقديم الحال فى لمية موحشا طلل لدفع ايهام انه نعت لا للتسويغ كما سياتى نقله عنه فى كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف فى الحواشى انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان لمنصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة ان كان لمرفوع أو مخفوض كجاءنى زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولانها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد مما يقتضى التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحمل فى ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا ٣٧٣ جاءوحده) ان أرادان الحال تلك

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه (فان وزدت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجىء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم * والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أى) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أى عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمى وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا فى الحال وقال الشاطبى معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة (أى مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أى جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر التغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرتها (و) قالوا فى الابل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء فى أرسلها وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أى معتركة) قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم وصف ابلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتى قبلها فى شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التاويل فى الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها فى المعنى) لانها وصف له وخبر عنه او وصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد فى المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضحكا) لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة فى المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة فى الاول والاداة فى الثانى وزعم سيبويه ان الذى جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

النكرة فمنوع اذا المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الا على الحال وان أرادان الحال هى المعرفة فتاويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فاين اللزوم فكان الظاهر أن يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغنى عما ذكره من التاويل بان وحده وعوده مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل وبان العراك مفعول لاجله وبان الباقى أل فيه زائدة كما ياتى عن شرح الشذور فليست الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أى معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف ابلا) قال المصنف فى المستوفى قال لبيد يصف عيرا وأتنا انتهى ومثله

فى الجامى وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والاتن يقول أرسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل ومايريد أى أرسلها معتركة ممتزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أى لم يخف على نغص الدخال أى على انها لم تتم الشرب لبغضها الماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماء ساء لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها فى بعض والمعنى أنغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها فى المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجى يعنى ان ذات الحال وذات صاحبها فى الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

مثلها وكانت غير الاول وغير ماهى له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير فى جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا أحوال انتهى وحكى الاصمعى وحديحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون ان تاتى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة فى النكرات) وفيها شذوذ واحدوهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها فى المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم * ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصبرا وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كله مع كثرته (على التاويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجاة (أى مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغتة أى فجاءة والبغت الفجاة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض فى الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبرای (مصبورا أى محبوسا) ووقوع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فاجاز) قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من المجىء (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من المجىء قال الموضح فى الحواشى وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى انه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) فى التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والاصل فى هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أى مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم) كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل فى صاحب الحال هو العامل فى الحال ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل فى متقدم فلو كان المصدر التالى أما معربا فالمشهور عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك فى شرح

ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذ هى نوع من عاملها فهى كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما فى الامثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقانى عن الائمة وقال المصنف فى الحواشى وعندى انه ينبغى ان يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز فى باب المبتدا زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف فجاء زيد ركضا فى معنى ذا ركض وكان ينبغى أن ياتى هنا الخلاف الذى فى باب النعت فلا أدرى ما الفرق والبابان سماع وسياتى للشارح حكاية القول بانه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوز اذ السرعة والبطء وصفان للمجىء لا نوعان منه والا كانا مركبين من المجىء ومن شئ آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أى وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر ورد ان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان

يقسه المبرد مطلقا وهو انما يقيسه فى نوع الفعل وقدر المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الالفية التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون شعرا تمييزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التمييز ومر أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على أأسجد لمن خلقت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقا فيه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر ان المنصوب في قوله وبعد خبرا الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعرا زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا *(فصل)* (قوله فالمسوغ في المثال تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في باب المبتدا والخبر نقلا عن المغني من أن التقديم لا مدخل له في تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس ٣٧٥ بالصفة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا والا فالفرق الا أن يقال الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة أشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات أحوج منها الى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال رجح (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من الحال انما تاتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف أن يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لان الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا فمن حقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك فمن جوزه جعل الحال من النكرة والناصب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدا أن يكون قيدا للابتداء وهو معنوي لانها انما تكون قيدا له لو كان هو والعامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعلل منع مجيء الحال من المبتدا بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي ان المبتدا معرفة وانه لا يمنع مجيء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند سيبويه وقد ذكر

التسهيل وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخضاف في الايضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغني (أو قرن هو) أي الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخواطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما وأدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما وتأدب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزا كانه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد أما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

*(فصل *وأصل صاحب الحال التعريف) لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل أسحم مستديم

فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل فى صاحبها فى الباب السابع الذى ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد لسيبويه بامور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه انه يختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جنى الخ) ما قاله ابن جنى أى اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذ لا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى ان البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذى أراد ابن جنى التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله اما بوصف) ان قلت فلم قال فى الكشاف ان جملة ليس له ولد ليست حالا من امرؤ مع ان بعده هلك قلت لانها مفسرة لا صفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشرى والحاصل ان فرض الاخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فان وجد الولد فان كان ابنا أو بنتا فلا شئ للاخت أو أختين فليس للاخت النصف وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة ما بقى لا النصف وقد وهم فى ذلك الزمخشرى والامام والآية أيضا مقيدة بان لا يكون للميت أيضا أب ٣٧٦ وبان تكون الاخت شقيقة أو لاب (قوله أمرا) من عندنا جوز فى الكشاف ان يكون واحد الامور وأن يكون ضد النهى (قوله مع قولهما انه لا ياتى) أى فهذا وجه قول المصنف وليس منه زاد اللقانى ولان الحال وصف وأمرا جامد اقال الا ان هذا قد يمنع بان الاسم اذا وصف كان المشتق انتهى أى والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك مفقود هنا) ممنوع لانه كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لصحة تفرق أمرا لان النكرة فى الاثبات قد تعم ولان كل بعضى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه (قوله فجعله من التخصيص بالاضافة) أى فهو حال من المضاف وهو كل لانه الذى يتخصص بالاضافة لا من أمر الذى هو المضاف اليه وان أوهم صنيع الشارح خلافه لانه جعل المخالفة فى المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه (باضافة سيذكر من الاقوال الآتية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح فمن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا اه وهو ظاهر فى جواز الامرين فلم يخالف ما هنا بل أشار الى عدم تعينه (قوله وفى نصب أمرا أوجه) أى غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقى حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما ياتى فى بابه بل المراد انه منصوب باخص محذوفا ونحوه قال فى الكشاف أى أعنى بذلك أمرا كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشانه و يقويه قراءة زيد بن على أمراه ومر عن المصنف فى الكلام على قائما القسطما يخالفه وان الاختصاص الحقيقى يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا المغايرتها لما قبلها وما بعدها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وآخر قال انه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدنوشرى فيه وقفة من جهة المعنى اه أى لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

لا اظهر الاسمين أولى من جعلها الاعم فهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا تؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى فى * عليك ورحمة الله السلام * ان العطف على الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذى لا أنيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهى بطانة تغشى بها أجفار السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم) وهو ابراهيم بن أبى عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير فى الجار والمجرور الذى انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه فى باب المبتدا (وقول الشاعر

نجيت يا رب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا)

فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو بالخاء المعجمة الذى يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء (وليس منه أى من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم فانهما أعربا أمرا المنصوب حالا من أمر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتى الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه أو عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفى نصب أمرا أوجه أحدها انه على الاختصاص الثانى على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل فى أنزلنا أى آمرين أو من ضمير المفعول وهو الهاء فى أنزلناه أو من الضمير المستتر فى حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

(قوله غير مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه في باب المبتدا فانه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصا بعطف) أي مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعوفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وأيضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها

(باضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام (أو) مخصوصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو اوكالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا (أو نهي نحو قول الناظم * لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم

(لا يركنن أحد الى الاجمام * يوم الوغى متخوفا الحمام)

فمتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والاجمام بكسر الهمزة وسكون الجيم المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك

(يا صاح هل حم عيش باقيا فترى) * لنفسك العذر في ابعادها الاملا

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر وابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها بعد منفي والمنفي صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية أقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة عرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله أعرف دعوى مع انها لو سلمت لم تصلح لرد ان

(٤٨ تصريح ل) هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف ويبين من قاله به منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمرا اختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها في أصلها للجمع المناسب للالصاق لانها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تاكيد الثاني وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سياتي قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف اه والذي ياتي قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريع في الصفات (قوله اما في النفي فلا) أي فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لا يمتنع ان يكون للشيء مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعت اذا عمل بل هي حال من آمين قال المصنف والمسوغ اما تقدم النهي واما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لان نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فجائز لانه قد كمل وقد رد أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتاخرا او يخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة ولمائة المائة بهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ أصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

*(فصل وللحال) *المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كما ان للخبر من المبتدا ثلاث حالات (احداها وهي ان الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه) فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع) في الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا الحالة (الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين) فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لانه قول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه

من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد اضافيا أي الامقصورين على التبشير والانذار لا يتجاوزونه الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التي أخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تاخيره لم يبين علة ذلك كانه احاله على ما سبق في باب المبتدا من ان تقديمه يؤدي الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يجيء فيه خلاف الكسائي اذ المعنى المراد مع الاظاهر وعلله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلته لا تظهر كلام الكسائي هناك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) انما لم يمثل بذي الحال مذكر المحمور رت راكبا بزيد لاحتمال ان يكون بواسطة

من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما علل به الشارح لان الزائد غير معد لكن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التي تعدى بها الى المتبوع اذا كان المتبوع مجرورا كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو عمرو وهكذا ويجاب بالتزام ان حقه ان يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تاخيرها أيضا عوض لان التوابع لا تتقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الاشموني انظر مررت بزيد الكريم فان العامل في النعت العامل في المنعوت الا ان يقال النعت والمنعوت كالشيء الواحد لان القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا لهند لا مطلقا وضاحكة من صفات هند وقيد لها فقد اجتمع صفتان احداهما الباء المقيدة للمرور والاخرى الحال المقيدة لهند وفي مثل ذلك

لايجوز ان تلى صفة أحدهما غير موصوفها بل تلى كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلى صفة الموصوف الثانى صاحبها وتلى صفة الاول صفة الثانى ولايجوز ان تلى صفة الاول الموصوف الثانى وتلى صفة الثانى صفة الاول (قوله لايتعدى بحرف واحد الخ) أى لانه يلزم تعلق حرفى جر بعامل واحد وذلك لايجوز اذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد بعمرو أما لو اختلف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أى فيها وظاهر كلام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا الان الثانى انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول تعلق به فى حال الاطلاق (قوله وخالف فى هذه الاخيرة الفارسى الخ) ان قلت يؤيد المخالف ان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغى ان يجوز ذلك فى الحال فالجواب ان الظرف مقدر بفى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هى هند والشبه الذى بينهما انما هو فى المعنى لا فى اللفظ والمشبه بالشئ لايكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) وقال فى شرح الكافية لان المجرور مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لايمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فان قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قميصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى ٣٧٩ يرشد اليه وأما قول الزمخشرى

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لايتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم * وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف فى هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسى وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فاجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناظم) فى النظم ولا أمنعه فقد ورد وقال فى شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) فى الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت) نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) فى الآية (حال من الكاف) فى أرسلناك (و) ان (التاء للمبالغة لا للتانيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا فى أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على روايه فهو حمل على شاذ نادر وله الموضح عنه فى الحواشى ولم يتعقبه وقول الزمخشرى الارساله كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لاتستعمل الا حالا وان الصفة لاتنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديه بالى (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثانى) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

كالحوفى انه فى محل نصب على الظرف كأنه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله باجمال وانه ليس بحال لان حال المجرور لا يتقدم ففيه ان المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لان العامل فيه اذ ذاك جاؤا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) القصر اضافى لانه للرد على من زعم ان الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس

وعدم تجاوزها للجن وغيرهم وأعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت فى مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لاشبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا فى ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذمى هذا لايثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعى لعدم تواتره فلم يرجوابا وهذا من القصور وقد بينا ذلك فى حاشية أم البراهين فى العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة اه أى لان الحال انما هى من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان الحاق الخ) رده بهذا فيه تسكام اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله ان كافة لا تستعمل الا حالا) قال فى المغنى فى الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس بل هو فى مقام المنع فيكفيه أن يقول لانسلم ان الحال من الناس لايجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على انه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل فى محله ومنع اللقانى كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه لحصول

والكسائى والفراء وابن الانبارى تقديمه على الفاعل وأى فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالايدال على المقصود ويدفع الثانى بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع فى التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجاز واتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أو لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءنى راكبا من أحد وما رأيت راكبا من أحد (واما) مجرورا (باضافة) بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول (كأعجبنى وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده فى شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان فى القسمين ورد عليه الموضح ذلك فى الحواشى والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وانما تجىء الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو أعجبنى وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم المضاف) اليه الملة والملة كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك فى البعض الحقيقى ألا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل أخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا فى الحال) كان يكون مصدرا او وصفا فالاول (نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمى عامل فى الحال النصب (و) نحو (أعجبنى انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمى عامل فى الحال النصب (و) الثانى نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل فى الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

وانما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهى ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذى نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد

الالتباس بالاول دون الثانى يعرف بالتامل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم المحصور فيه حصول الالباس (قوله وفصل الكوفيون فاجازوا الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أى غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد ان ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشئ بنفسه لان ما هنا فى المجرورين بحرف زائد (قوله وأما باضافة) كان وجه المنع ان الحال انما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله فى البعض الحقيقى) أى الذى يصح مجىء الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم انما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما اذا كان) قال اللقاني اشارة الى نحو تقديم الحال في جاء راكبا رجل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف الى عدم الحصر فيما مثل به لان مثله ماذكر ومثله اذا أضيف صاحب الحال الى ضمير مالابسها نحو جاء زائرا هند أخوها * (فصل) * (قوله وهي الاصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتاخير بالاضافة الى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الاصل التاخير بالاضافة الى التقديم (قوله وانما يكون ذلك اذا كان العامل الخ) قال اللقاني الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتي ٣٨١ بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدري

الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم اخوانا يحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ما جاءني راكبا الا زيد) وفيه البحث السابق

* (فصل * وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا احداها وهي الاصل انه يجوز فيها أن تتاخر عنه) كجاء زيد راكبا (وأن تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وانما يكون ذلك اذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضي (كجاء زيد راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك في راكبا) في جاء زيد راكبا في المثال الاول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكى أن ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته

عدس ما لعباد عليك امارة * (أمنت وهذا تحملين طليق

فتحملين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد تقدمت عليه * فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي * قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها في الحال فيه فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

ثم لا بد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا مما سياتي اه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه مامر فلا تغفل (قوله أو يكون ماضيا) أي بخلاف مالم يسمع له ماض أو لم يجئ له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ومجيء زيدا راكبا الآن ومجيء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله في تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما ياتي من تقديمها وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما سياتي فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقاني ان وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير

ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكبا زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وانما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيدا راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق انه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أولا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لان الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا رد على الجرمي دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) هلا نبه على مذهبهم أولا كما نبه على مذهب الجرمي والاخفش (قوله وحكى أن ثعلبا الخ) أي فثعلب كان يرى رأي الجرمي

(قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يرد ان الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) أي لان الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء ان أراد بعدم افتقارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شان الظرف وان كان المراد انها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقي عليه أن يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئتك فانه لا يقال وانما لم تتقدم مراعاة لاصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح بعد الكلام على وهذا تحملين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ان ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تاخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لانه فعل منصرف لم يعرض له مانع اه وفيه ان المصنف قال انها واجبة التاخير وعلله الشارح بما ياتي فينبغي أن تضم الى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الاعسى وليس فانهما لا يعملان فيه (قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدري) قال الاشموني فان كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيدا والاصل ضرب زيدا قائما (قوله أو يكون العامل لفظا فرطبا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فان قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لان اسم الاشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كان وبذلك صرح في الحواشي فحصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في عشرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغني بان حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله

ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كما ان سوالك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستغنيهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله أحمد بن الخباز في النهاية الحالة (الثالثة أن تتاخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بفعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الاشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه * فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا * قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره أشير اليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى أن اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف الشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس

(كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي)

تعيرنا انتما عالة * ونحن صعاليك أنتم ملوكا الاصل نحن في حال صعلكتنا كانتم في حال ملككم والعامل في صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كانتم وفي هذا تقديم الحال الاولى عليه فيرد على ما هنا من وجهين عمله مع انه لم يذكره وتقديم حاله مع انه مضمن معنى الفعل وفي الارتشاف وأجاز ابن مالك ان مجرى اداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل في احداهما متقدمة والاخرى متاخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح ان نصب الحالين على تقدير اذ كنا صعاليك واذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أي هي مؤنثة وقوله احذر على عينيك والمشافر * عرفاء دلوكا العقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء الدرة التي يضرب بها (قوله وحرف التمني) مثله حرف الترجي وهو لعل وقد نص المصنف على ان ليت ولعل وكان تعمل في الحال دون ان وان ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقاني فيه نظر اذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هندا في حال اقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى ان هندا اذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أي أتمنى الكون في حال الاقامة اه وفيه نظر كما يلزم من اقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدنوشري بعد ان نقل كلام اللقاني وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه ٣٨٣ الاقامة فيجوز تمني الاقامة متى كونها عنده ثم تاملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هندا في حال اقامتها أن تكون عندنا وهذا تقوله اذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز ان تقوله وهي عندك لكنها عازمة على عدم الاقامة فتتمنى مقيمة عندك اه المقصود وفي قوله أولا وبيان ذلك نظر لانه لا يصح به بيان كلام اللقاني لما ذكره في وجه النظر لانه عكسه ولا ما صوبه بناء على مغايرته لما قبله لانه لا يلزم من الكون عنده الاقامة وفي قوله ثانيا ويجوز ان تقوله وهي عندك الخ نظر لان العزم على عدم الاقامة لا ينافي الاقامة بل العزم على دوامها لان الاقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لي فرق بين ما نظر فيه اللقاني وما صوبه فان الذي يخطر بالبال ان المآل واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقاني أي من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل مما له صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم من قوله في باب المبتدا والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما أو متاخرا فقوله فان ما في حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل امامع التقدم على المانع وامابدونه اه وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطابه للتعليل هو المراد لكن التعليل لا يتجه فتدبر (قوله واحداهما مفضلة على الاخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احترازعن راكب أحسنهم مقبلا فانه لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه في محل آخر ليشمل ما اذا اختلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الشارح عن ابن خروف في تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه في المحل الآخر لانه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متامل كلامه (قوله هذا بسرا الخ) قال الدنوشري قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فاذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فاذا بدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسمار طبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمني نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكان (أو) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله (نحو لا صبر محتسبا) فمحتسبا حال من فاعل أصبر المستتر فيه (ولا عتكفن صائما) فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما (فان ما في حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) أي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لغن زيد محتسبا اصبر (ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالاول (كهذا بسرا أطيب منه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا أطيب

مذنبه بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال في الواحدة بسرة باسكان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمره بسرا (قوله ان الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضمار كان قوله * وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الخضراوي التقدير اذا دعي فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبر الكان (قوله المضمران في كان) أي أولا وثانيا اذ التقدير هذا اذ أو اذا كان بسرا أطيب منه اذ كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناظم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعل في اذ أو اذا فيكون ما وقع فيه يعني السير في شديها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ للاخبار عنه بالمجرور المختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسرا و رطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وانما تتعدد الحال الخ) قال في الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعل التفضيل الا لمختلفي الذات مختلفي الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقي الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدي الذات مختلفي الحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان في وصف هو لاحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيب منه عنب فبسر خبر المبتدا وأطيب وما بعده جملة من مبتدا وخبر في موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدا وعنب خبره وهو الاختيار فوقوع المبتدا في محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب المبتدا انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيب في هذا بسر أطيب منه عنب لعل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشري ويصير ذلك جملتين احداهما هذا بسر والثانية أطيب منه عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد يقال ان أطيب هو المبتدا وسوغ الابتداء به عمله في منه والخبر عنب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشري ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أي ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الخفاء وقوله اذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف واحداهما مفضلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قلت هلا جعلا تمييزا قلت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الاشارة) رده الرضي كما نقله اللقاني بان العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسر لقيدت الاشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال البسرية انتهى وقوله لقيدت الاشارة أي وما مثلها التنبيه وسيأتي في الشارح رده بالمثل الآتي على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا كاف التشبيه على ما مر عن المغني في قوله ونحن صعاليك أنتم ملوكا فلا تغفل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال

من نفسه في حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في أظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا واذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا أو هو تمر فالمقدر اذو الصاحبان المضمران في كان لا المضمر في أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسيء فالمعرفتين وانما تتعدد الحال مع أفعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه عنب قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا أي اسم الاشارة أو حرف التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في أنفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه أو اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخر الحالين في المثالين على أفعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر الالتبس فان قيل اجعل احداهما تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو ومعانا مستجازان بهن

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا والمخبر ابهما) متاخرين عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة * لديكم) فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان ان محل الخلاف اذا تقدما عن المخبر عنه نحو في الدار أو عندك حالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه وأشار اليه في النظم بقوله وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر * (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و(ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الاولى (ومطويات) في الثانية (معمولان لصلة ما) وهي في بطون (ولقبضته) فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه للمبالغة كما في رواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوف ان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته) لانها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدا وبيمينه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقه بها (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جاز ان يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيادة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا أي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاى بالاضافة الى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاى نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاى الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح (والثاني) وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه

(٤٩ تصريح ل) ان يكونا حالين) قال الدنوشري هذا مردود عند التامل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الاول تامل انتهى وفيه نظر اذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

وأبى أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك (قوله لصلة ما) قال اللقاني فيه نظر اذ المعنى حينئذ وقالوا الذي استقر في بطون الانعام حال كونه خالصا هو لذكورنا ومعلوم انه لم يستقر في البطون حالة الخلوص أي لذكورهم بل انما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وان السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الارض على انها مؤخرة من تقديم والاصل والارض جميعا والسموات مقبوضته * (فصل) * (قوله ولشبه الحال بالخبر) للشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدماميني في الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز ان يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضي تكرير الحال بعد اما واجب وجوب تكرير اما نحو اما ضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذلك بعد لا لانها تكرر في الاغلب نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا (قوله ويحتمل

(قوله ثنى أو جمع) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك واجب والذى فى الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أحصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا وقال أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا أقل من ان يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب كون الاولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدمامينى حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد ان تاخيرهما ضعيف وكلام المغنى يفيد انا اذا ارتكبنا هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثانى الاسمين والثانية منهما لاول الاسمين تقليلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفى شرح التسهيل للدمامينى وههنا بحث وهو ان مسئلة الجمع مثله أى والتثنية لا تدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ثم واحدة كالخبر فى الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تعدد فى الاحوال كما قاله ابن الناظم فى يداك يد خيرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمى فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه وهو انتهى والذى ادعاه انه ليس من التعدد

ثنى أو جمع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتانيث وأصل الدؤب مرور الشئ فى العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) من الحالين (للثانى) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثانى من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة * فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فصعدا حال من الماء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال عهدت سعاد ذات هوى معنى) * فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى انى كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هى فعاد هواها سلوانا (وقد تاتى) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثانى للثانى (ان أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

ان الله يشرك الخ لكن سياتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو وما يخالفه وتحرير هذا المبحث فى حاشية (خرجت الالفية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيدان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتاويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر تخالفا الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثانى للثانى قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا فى الحمل من مرجح وهو ما ذكرناه فقد بان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد يأتى الخ لانه صريح فى ان الاول أعم من ان يكون ثم لبس أو لا ويدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهد المسئلة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال الدنوشرى عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشئ وتركه وفى القاموس سلاه سلوا وسلوانا وفيه وفى الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال

شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يا مى ما أسلوا واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعا الدمامينى (قوله والمعنى انى الخ)

فيه رد على المغنى حيث قال والتقدير زدت أناسلوة وزادت هى غراما وهذا من عكس الزمان حيث يأتى دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أى أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أى جواز تعدد الحال وظاهره انهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لان بسرا حال من الضمير فى أطيب ورطبا حال من الضمير فى منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وان كان واحدا فى المعنى فلم يسلموا الجواز الذى وقع التنازع فيه فتدبر * (فصل) * (قوله ردوه الى المبينة) قال الزرقانى أى ٣٨٧ فيؤول العامل باوجدنا مثلا قالوا

(خرجت بها أمشى تجر وراءنا) * على أثرينا ذيل مرط مرحل

فجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدمها ذيل مرطها التخفى الاثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسى وجماعة النوع الاول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضى العامل الا حالا واحدة (فقدروا نحو قوله حائيا) فى البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لامترادفة (وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه

* (فصل) * الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا

* (فصل * الحال ضربان مؤسسة) وتسمى مبينة أيضا لانها تبين هيئة صاحبها (وهى التى لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا (وقد مضت) أول الباب (ومؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلى الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لانها (اما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توقى خلط الجد باللعب

فمصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهى مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهى مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبرا) فان الادبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بها قد أكدا * (واما) مؤكدة (لصاحبها نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين) فمفسدين حال من فاعل تعثوا وهو من الموصولة مؤكدة لان جميعا يدل على الاحاطة فهى مؤكدة للعموم الذى فى من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال فى المغنى وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (واما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخرو كانا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا أو تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك أو وعيد كانا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا)

لانه لابد من تجدد فائدة عند ذكر الحال انتهى أى فى وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال تاكيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليحتاجوا الى تاويلها وفى الارتشاف ما يفيد ان تاويلهم انهم يجعلون المنصوب فيما استفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لان التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمى هذا بناء على ان التبسم والضحك بمعنى اما بناء على ان التبسم الاخذ فى أوائل الضحك فهى مؤسسة انتهى وفى كون ماقاله الشارح بناء على انهما بمعنى نظر لان الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشرى ومثل فتبسم ضاحكا لا تعثوا فى الارض مفسدين يقال فسد الشئ فسادا وفسودا كما يقال فى ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا

وكان الاصل فى مصدريهما الصلوح والفسود لانه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا مر زوقى (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقانى ان قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لان المبتدا فى معنى المشتق اذ تلك فى معنى المشار اليه فمعناه أشير الى بيوتهم فى حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول على ما مر فى باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا)

مضمونه ثبوت الابوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لانها مؤكدة) ولانهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذى ذكرناه الجواز فليحرر (قوله لمحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والمحذوف كون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أى أثبته وليست مؤكدة لمضمون أحقه اذ الاثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التى هى كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقنى أو أعرفنى) وقع فى عبارة غيره وان كان انا قدر أحق أو أعرف أو أعرفنى انتهى وضبط بعض أرباب الحواشى الاولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتاوله بمسمى) هذا لا يظهر فى كل مثال وانما يظهر اذا كان ٣٨٨ الخبر علما كزيد فى مثال المصنف وفى نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن

خروف انما يظهر اذا كان المبتدا اسم اشارة مقرون بهاء التنبيه (قوله لاستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة

* (فصل) *

(قوله عن الجملة وشبهها) أى وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا فى النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتاويل وقع كل منهما بما باه قوله فانهما يتعلقان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أى واما مستقرا فى قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكينونة الصادق بالتزلزل لان معنى زيد كائن فى الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله ان الحمل على ما ذكر لا ينافى ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكى فى الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف فى نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع فى الاول لخصوصية المثال لا فى كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف فى التذكرة ما نصه فرع فقهى قال لله على أن أعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله على أن أعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فما الفرق الجواب ان لا عتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففى الاول يلزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفى الثانى لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال لله على أن أعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تلغو

قاله ابن الناظم فى شرح النظم زاد أبو حيان فى التسهيل جمودا محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح فى هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التاخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتاخر عن المؤكد (وهى معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه ان كان المبتدا غير أنا فان كان أنا فالتقدير أحقنى أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها واللفظ بها يؤخر

* (فصل * يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو خرج على قرمه فى زينته) ففى زينته جار ومجرور فى موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قدر فى موضع المفرد (أو استقر) ان قدر فى موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لا انه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

الحالية فى المسئلة الثانية وبهذا ينحل اشكال الحنفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم فى الاعتكاف يجب بالنذر فدل على انه شرط فيه والا لم يجب بدليل الصلاة قلنا انما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد فى الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء فهو على اضمار القول أى الا قائلين هاء وهاء من جهة البائع والمشترى ومنه حديث وجدت الناس أخبر تقله ان كان وجد بمعنى أصاب فان كان بمعنى فعل قلبى فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تغليط الامين المحلى اما لعدم اضماره القول أولان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمى وفى شرح التسهيل للمرادى ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفى حاشية السيد للكشاف ما يوافقه لكن كلام المغنى يخالفه وأقول ليس فى المغنى ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشبه بالحالية ويميز هما عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثانى انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المغنى على كل حال انتهى فقوله لكن فى المغنى الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطى ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزى اه والتحقيق ان الكلام فى الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان ٣٨٩ الكلام مجموع الشرط والجزاء

قول الناظم * وموضع الحال تجى بجمله * (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهى المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لما شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا فى المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما تقيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثى (وغلط من قال) وهو الامين المحلى فى كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (فى قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

(ان لا ناهية و) ان (الواو للحال) قال فى المغنى وهذا خطأ (والصواب) فى الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيا) انتهى كلامه فى المغنى قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعنى فتحة تضجر اعراب مثلها فى لا تاكل السمك

فليست خبرية لان الاداة أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك فى المطول والمختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط ثم ان الشرطية وان اندرجت فى الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدر بعلم الاستقبال على ما سياتى فى كلام الشارح واما التصدر بالحرف الذى له صدر الكلام قال فى المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا

انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف فى الحواشى قال أبو حيان بقى أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فمانعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بان الذى مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ومر فى كلام الشارح فى باب الموصول ما يقتضى ان فى التعجبية خلافا فى انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هى مستثناة ثم منها ومر ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أى من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانبارى والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقانى غير متعين لجواز كونها للحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا فى الحواشى عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصح كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فقولك ولا انما يقع بعد نفى لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما أتى هنا لا خاصة فيقال لا الترك لان لا للنفى والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفى عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الاول لانه يقال فى رده

فكيف قيل زيدا لا شاعر ولا كاتب فادخلت لا على المفرد فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستتر قيل النسبة فى تضجر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذى يتحرر لى ان لا انما تدخل على ذى نسبة مفردا كان أو جملة وان لا فى قولك بلا زاد فى غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات المجى ء ونفى الزاد جعل النفى فى آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أولا نفى المجى ء بزاد لا اثبات المجى ء وانه بغير زاد فلم يحتج لتاخير النفى بل لم يجز له ذلك بخلاف الاول وأما جاءنى زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون فى جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشرى يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائد به على أن يكون غدا معمول لصائد ولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتاخيره بان البشاعة اذا قدم موجودة بخلافه حال تاخيره فليتامل ثم تاملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنعا لان ما فى حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائد صفة صقر ولو كان التركيب يجيء زيد معه صقر صائد به غدا لكان حسنا (قوله وذلك ينافى الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضى كلم ولما مع تحقق المنافاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لان فى المقدرة استقبالا فالتقدير فى الآية مقدرا هدايته اياى (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره فى حواشى المطول لكن ذكره فى بحث اقتران الجملة

الحالية المقدرة بالماضى بقد وأن علة ذلك انها تقربه من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذى فى نسخة بالنظر الى ذلك المقيد وأكثر نسخ الشارح القيد وفيه تحريف وبقية عبارته بعد قوله كما فى معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك ببعيد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى المجى ء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعامله واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجى ء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجى ء لكنه قارنه دواما واذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجى ء وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره السخاوى من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أى حال المجى ء لاحال التكلم ويجوز أن يكون حالا اذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها بعنى فى حال المجى ء وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه وأنت اذا وجدت الكلام أخيك محملا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن أخت خالتك اه ورد عليه الحفيد فى الحواشى (قوله فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا فى غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية فى القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطى ما يخالفه وهذا ظاهر فى ان الشرطية داخلة فى الخبرية والا فكان اللائق ان يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزى الخ) كلام المطرزى عام فى كل شرطية لا فى الشرطية لفظا كما فى القول المذكور وأيضا فالمطرزى لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

الجملة

وتشرب اللبن لابناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفى (سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه صير معنى الآية ساذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو فى الآية للهداية وأجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى وأما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد قال فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا لمن الحال له تقول فى جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية الشرط (الثالث أن تكون)

لتصدرها بالحرف المقتضى للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدا وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ مما لا ينبغي منعه ففي المغني ان الجملة الواقعة نعتا لا يربطها الا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دونه خرط القتاد بقي انه ذكر في الجملة السابعة مما له محل من المغني ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه جوز في قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا * وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادي ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي بينهما يقارن باعتبار ما لهما من الذرية التي كانذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لابد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لابد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشري واو الحال بمعنى اذ قال ابن معطي في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذ للحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالمعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه * (تنبيه) * مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهم لا يقال هذا الضمير ليس عائد الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعهوده لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحي الي ولم يوح اليه شئ والجواب أن صاحب الحال الازواج أي النساء لا واو يرمون وضميرهم للازواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقديرا اذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماء غامره * لحذف الواو والاصل والماء غامره وهي مقدرة وان أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله قبل قد) لم يعلل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصريح بما علم من اشتراط قد لا اختصاصها بالمثبت كما في المغني فقولهم قد لا يكون ليس بعربي (قوله لم تؤذونني وقد تعلمون) جعل السعد في شرحيه على التلخيص هذه الآية مما حذف فيه المبتدا أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدا (قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل ان تخفوا ما في صدوركم الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسئلة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومر التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورتها

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذونني وقد تعلمون) أني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي (وتمتنع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة (الثانية)

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الزمخشري وتعقب على أبي حيان بان أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما ان الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فانها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم الا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه ان الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن ٣٩٢ أورد على المثال ان الحق هو الثابت في نفس الامر أعم من أن يقع فيه شك في الظاهر أولا فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لاشك فيه وذلك الكتاب لاريب فيه) فكل من جملتي لاشك فيه ولاريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لاتدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لاتدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشئ على نفسه الصورة (الثالثة الماضي التالي الا) الايجابية (نحو) وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزؤن) فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو وعند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو ولا نها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بلا نحو والنار لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما النا غير مؤمنين فكما لا يقال ما النا وغير مؤمنين لا يقال ما النا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية

وكنت ولا ينهنهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لاب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناظم بقوله

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسي

(علقتها عرضا وأقتل قومها) * زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

الشيخ

الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أكسبته الورق الخ) قال الدنوشري معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزه للورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثلها الا وأما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حالا لانها دليل الاستقبال والمنفي بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كما في التلخيص

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشرى قال الجلال السيوطى فى شرح ألفيته يستثنى ما اذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولا لضعفه اه وأقول مر عن المغنى وابن مالك ما يقتضى ان حرف التشبيه يعمل محذوفا فتفطن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ٣٩٣ ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفى نحو بلى قادرين) قال الدنوشرى قد يقال بل هو جواب للاستفهام فى قوله أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه *(فائدة)* يجوز حذف الحال وهذا هو الاصل وقد يعرض لها ما يمنع منه كونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو جواب نفى نحو ولا تمش فى الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاءنى زيد الا راكبا اه وفى المغنى نقلا عن أبى الحسن ان الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) فى المحكم ويختص هذا يعنى صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو وقال ابن جنى هو منصوب على الحال المؤكدة أى ولو زاد ومن المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى فليتأمل (قوله لتوبيخ) أى تقريع ولوم والحال يفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشرى قال المصنف فى الحواشى وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول فى حالة كونه تميميا بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التميمية الى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه *(هذا باب التمييز)* (قول مجاز) قال الدنوشرى أى لغوى وان كان هو حقيقة عرفية

الشيخ عبد القاهر (وقيل هى واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف أى وأنا أقتل) قومها والجملة من المبتدا والخبر هى الحال وعليه اقتصر فى النظم فقال

وذات واو بعدها أنو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبنى للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاى والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أى طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع

(فصل وقد يحذف عامل الحال) * اذا كان فعلا (جواز الدليل حالى كقولك لقاصد السفر راشدا او قولك (للقادم من حج ماجورا او) لدليل (مقالى) كأن يقع فى جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفى (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (باضمار تسافر و) ماجورا منصوب باضمار (رجعت و) قادرين منصوب باضمار (نجمعهما و) رجالا منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت ماجورا أو نجمعهما قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوبا قياسا فى أربع صور) احداها السادة مسد الخبر (نحو ضربى زيدا قائما) والاصل حاصل اذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف فى تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والاصل أحققه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قد مضتا) فالاولى فى باب المبتدا أو الثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هى (التى يبين بها ازدياد) فى المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالاول (كتصدق بدينار فصاعدا و) الثانى نحو (اشتره بدينار فسافلا فصاعدا) وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عطف عاملا قد حذف وبقى معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أى أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أى (أتتحول و) يحذف (سماعا فى غير ذلك نحو هنيا لك) فهنيا حال محتملة للتاسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف (أى ثبت لك الخير هنيا) على التاسيس (أو هنالك) ذلك (هنيا) على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيا لانه ذكر ان خيرا أصابه انسان فقلت هنيا كانك قلت ثبت لك هنيا أو هنالك ذلك هنيا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجرى وهنا بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئ يهنا كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل

أى منع

(هذا باب التمييز)

وهو فى الاصل مصدر ميز اذا خلص شيا من شئ وفرق بين متشابهين وقولهم فى الاسم المميز تمييز مجاز من

(قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشرى لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضا هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبى لعل المراد انه كان حقه ان يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه الى الطلع والنجم اه ولا أدرى ما المحوج الى هذا وأى خفاء فى كلام الشارح فان قوله كالطلع الخ أى فى انهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لابهام الخ) قال الدنوشرى ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فانه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما سيصرح به وهى التى يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر مميز أحد عشر لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جر التمييز ونحو طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وأبوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع اذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها وأنت أعلى منزلا اه وقوله ضمن مبين أى لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لان مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لان التعريف كما قال الشهاب القاسمى متناول للمؤكد لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى انه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك فى الحواشى على ان المصنف كالناظم لم يتعرضا فى هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما اتبعا سيبويه وقوله ومراده بمن الى قوله وقال بعضهم كلام اللقانى وأتباعه فى قوله فهذه التمييزات الخ عجيب فسياتى فى كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم ان قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل انه جعله فيما ياتى فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك ٣٩٤ بل قيد الفصل الثانى كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية لحصول الغرض من اخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتى فانهما وان كانا على معنى من لكنها ليست فيهما للبيان قد يوهم بظاهره ان قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح فى اعراب الالفية انه وقع فى التوضيح ما يفيد ان قول الناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلا ثالثا باباه وأما قوله الآتى فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار اليه الشارح فيما سياتى وعبارة المصنف فى الحواشى قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما البيان شئ مبهم سبقهما انتهت وهى أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلبى لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فان كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغنى اه وفى قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لان الاجناس ليس من شانها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفى تحققه هنا نظر فتامل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضا المبهم (قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمى لقائل ان يقول قد عدوا السين من المعديات فالمانع هنا ان تكون قد عدت الفعل الى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفى المغنى بعد ان ذكر ان مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استثبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بان بناء اسم لا انما هو لتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء انما المقتضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشرى كلام فيه تامل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدا من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و (التمييز) فى الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو) ابهام (نسبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره (فخرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فان فيه ما فى حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييز العدم تنكيره (وقد مضى) فى باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد اليشكرى رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صددت وطبت النفس) يا قيس عن عمر (محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت فى * باعدام العمر وعن أسيرها * وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (بـ) الفصل (الثانى) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فانه بمعنى فى حال كذا لا بمعنى من و) خرج (بـ) الفصل (الثالث) وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثانى مفعولى استغفر (نحو أستغفر الله ذنبا) لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل (فانهما) أى رجلا وذنبا (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هى (فى الاول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس (ولذلك بنى اسم لا معها) (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ منه

والتامل للشهاب فانه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ما قرروه فى باب البناء من الفرق بين التضمن للبناء والتضمن الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثانى فانه الذى يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين الخ لانه حينئذ لا فائدة فيه لاغناء قوله بمعنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا نحو لا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخراجهما بقوله مبين الخ نعم لابد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تاويل فلا يراد ان معنى من المطلق شامل لمعنى فى ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لان كون من بمعنى فى غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لانا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخراج ٣٩٥ ماذكر لا يقال الاحتياج الى قوله

منه بالجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى ما لا يتناهى قال الموضح فى الحواشى وليس المراد من قولهم فى التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جىء به لتبيين الجنس كما جاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز النصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى (كعشرين درهما) فانه شبيه بضارب بين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للمصادر لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل أو شبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) فى النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فانه يقتضى أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسما أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل فى مميز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها الا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

مبين الخ نظرا الى عموم قوله بمعنى من وان أريد منها البيانية لان المراد لا يدفع الايراد لانا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فانه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التى التمييز بمعناها بيانية هو ما ذهب اليه المصنف فى معنى من الظاهر مع التمييز والمتبادر ان الظاهرة هى المقدرة وقيل ان الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفى التسهيل ان التمييز على معنى من الجنسية قال الدماميني المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج فى التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال اللقانى أى حكمه الاصلى النصب والا فقد يأتى ان الجر حكم له (قوله واختلف فى صحة أعماله) أى فى توجيه ذلك (قوله لانه طالب له فى المعنى) قال شيخنا الحلبى فيه ان هذا موجود فى اسم المفعول المتعدى لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود فى كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج اليه ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدرى وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدى لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح فى العدد المفرد مثل هذا وأما المركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال المصنف فى الحواشى الناصب العقد والاصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بابعد من جاء زيد وأتى عمر والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) أنظر لو كان المسند حامدا نحو هذا أبوك حنوا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انصب بافعلا وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنجة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبه أي مربع المقدار الممسوح به من المجسمات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح والجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الاجزاء ولعلهم لم يعتنوا بادخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر ان المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتامل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد انه يعرف به قدر الشئ وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضي والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجلد أولا اه وفي شرح الاشموني لمحي الزق واما كان للسمن خاصة قال في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهره ان نحو ان لنا غيرها ابلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن ان يكون في كلامه تعليلية أي لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنواني بعد سؤالي عنه (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا ان الاصل بعد الفرع تمييز (والنسبة) خلاف ما صححه في باب الحال انه حال فليتامل اه وأقول سيأتي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بانه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ولمن يرجح التمييز أدلة جموده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهور من معه ولمن يرجح الحالية انه قد يقع نعتا تابعا للاول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا للبدل لان المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقي ان يكون نعتا وكل شئ تبع النكرة نعتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

(فصل) والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كاحد عشر كوكبا) والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا يعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشئ وينقسم ثلاثة أقسام لانه (اما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لاني البقاء ومن الممسوح عندي قفيزان شعيرا الان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنية منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) برة فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشئ يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحي سمنا) فالنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو ان لنا غيرها ابلا) ووجه حمله عليه انه غيرهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار ضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بليه أصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديدا في ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) ويبنى عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقانى يرد عليه امتلأ الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول فى الاصل ويجاب بما قاله الرضى عن بعضهم انه فى الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملأ الاناء الماء وأقول الذى يصح ان ماء مفعول به لا تمييز والا فنى قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضح فى شرح اللمحة) قال الدنوشرى ٣٩٧ لم يتيسر لى مراجعة الشرح المذكور

(والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جىء بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجىء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع وتأول الشلوبين عيونا فى الآية على أنها حال مقدرة لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبى الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون ورده الموضح فى شرح اللمحة (وللك فى مميز الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ذى ونحوها اجرره اذا * أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتى بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ماشذ كخمسة أثواب ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه فى الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرى زيد فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر فيضاف الاضافة الشىء الى نفسه لان العدد هو التمييز فى المعنى قاله فى المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا ومل الارض ذهبا) فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لمل ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل مل الارض ذهبا

*(فصل * من مميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعة له أولا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا) الثانى نحو (لله دره فارسا) فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء فى الاصل مصدر درا اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما

ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال فى شرح اللمحة والثانى المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا وغرست الارض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فاثبته الجزولى وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا فى الآية على انها حال مقدرة وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع وأول عيونا فى الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أى بعيون وكذا يكون التقدير فى غرست الارض شجرا قلنا لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار فى وقت

وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هى نفس الشىء المغروس والمفجر اه بحروفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشرى عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوى (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضى امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما مجرور بالاضافة واجب *(فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقانى هذه الكلية منقوضة بقولك بالمقاصة ونحوها مما يقع بعد التعجب مميز الضمير مبهم فانه عن مفرد لا نسبة (قوله الذى نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشرى يحتمل ان الباء فى كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

مسببا عن اللبن بل الامر بالعكس وانما عبر بما عبر للمبالغة التي اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الاولوي وعبد الهادي المالكي (قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقاني ملخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وان مال زيد أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول الناظم والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقاني قضيته ان مال في أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك انه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند اليه أكثر ولا في اسناد أكثر الى الضمير المذكور فلا يصح كونه تمييزا بل هو مفضل عليه أي هو أكثر من كل مال سواه (قوله وانما جاز الخ) قد يقال انه واجب لما ذكروه ويجاب بان الجواز لا ينافي الوجوب أو ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه ازالة المضاف اليه والاتيان مكانه بالتمييز (قوله لتعذر اضافة أفعل مرتين) قال الشهاب القاسمي قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لان الجر ممكن بمعنى الاضافة كمن مقدرة اهو يجاب بان عمل حرف الجر مقدرا كمن لا يطرد الا في أما كن ليس هذا منها فتامل * (فصل) * (قوله زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض) قال الدنوشري قد يقال كونها زائدة ينافي كونها لمعنى التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة تضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وماصلة للتوكيد (قوله لان المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشري هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للمصنف اذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيما امر النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى أن المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب (لتعذر اضافة افعل مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره

* (فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) * واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت أمامة بالركبان آونة * يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد (الا في) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتي (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه) أي من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد

فاى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه فقال قد يقال انه محوّل عن المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محوّلا عن الفاعل) قال اللقانى يرد عليه نحو كفى بزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية اذ كل تمييز كان عن الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل فى التعجب وياتى ما فيه (قوله منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبى فيه انه لم يقيده بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لاخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا بغيره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه

بالرجل نفس زيد و (الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدا (نحو زيد أكثر مالا) فمالا محول عن مبتدا (اذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ريا وأبرحت جارا

(فانهما) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود

تخيره فلم نعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر فى النظم على استثناء مسئلتين فقال * واجر بمن ان شئت غير ذى عدد * والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها ويمحو بها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الاعلى متعددا والتمييز مفردا وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب

تمييز مفرد لا تمييز جملة) ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فانه قال ولا ريب فى ان التمييز جملة فى نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظنن أن الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى نعم زيد رجلا اه وبما قاله الرضى اعترض اللقانى كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الامرين فقال ما حاصله ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير فى نحو ربه رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا

وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاءنى زيد فيالله رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الاضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح فى الحواشى فمن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفى الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال الاعشى وأنشد البيت وقال أى عجبت وبالغت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل فى المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لافعل اما مستعملا فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غيره مستعمل فيه فليحرر وفى الارتشاف واختلف فى اشتقاق أبرحت فقال الاعلم من البراح أى صرت فى براح لاشتهار أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة

عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييز الذلك الضمير اه فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذا المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى أصل التمييز أو الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار

*(فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما) * جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ

(أنفسنا تطيب بنيل المنى) * وداعى المنون ينادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى) قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله فى النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال فى المغنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أتطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل وصفا

فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل

واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل

متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا

يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت

لان النعت لا يتقدم على

المنعوت قاله ابن

عصفور والله

أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله هذا باب حروف الجر)

المتعجب منها أى صرت ذا برح أى جئت بما لم يجئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دهوت

(قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذا المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال ان التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما أحسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه

(قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشرى فى كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتامل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

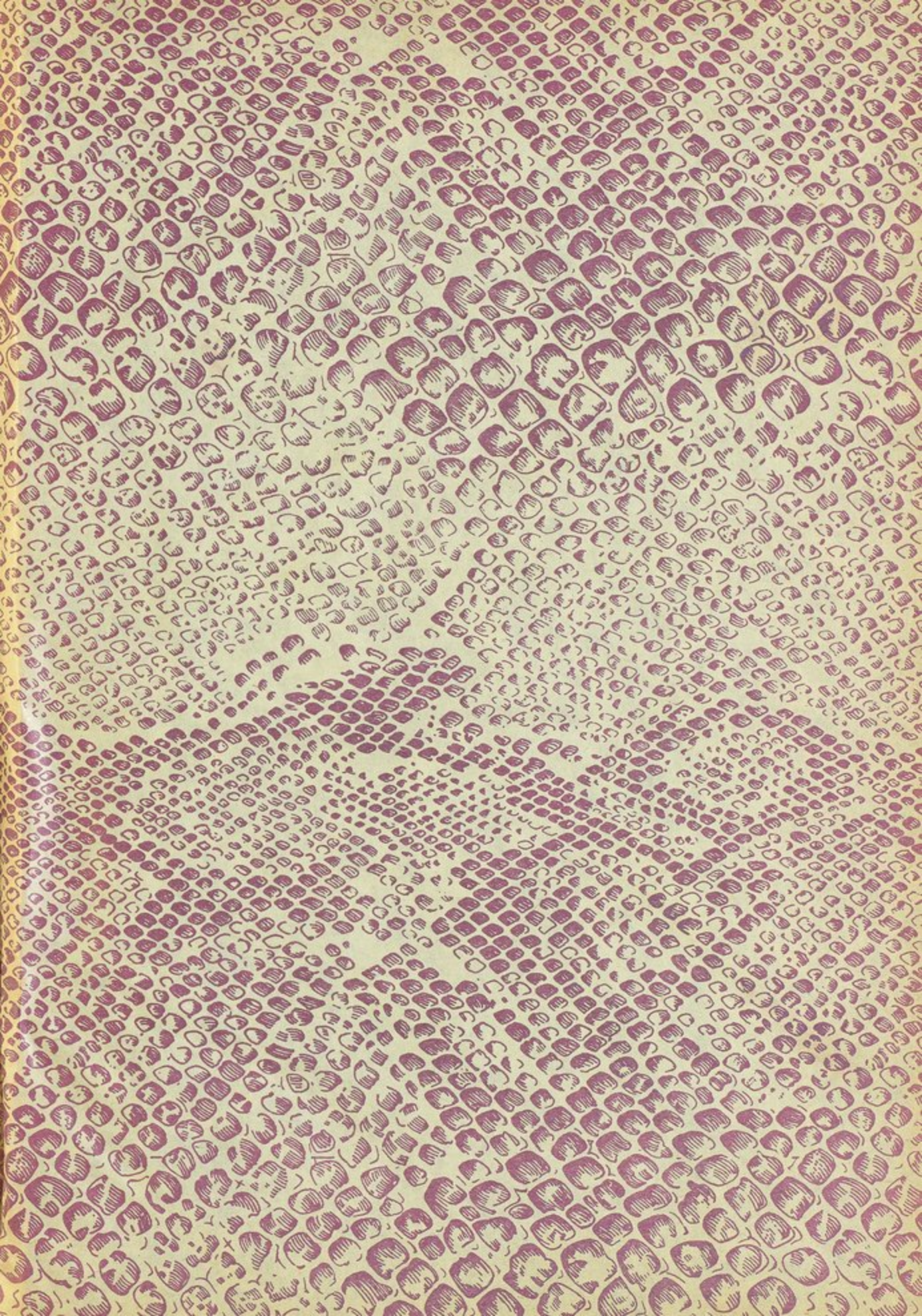

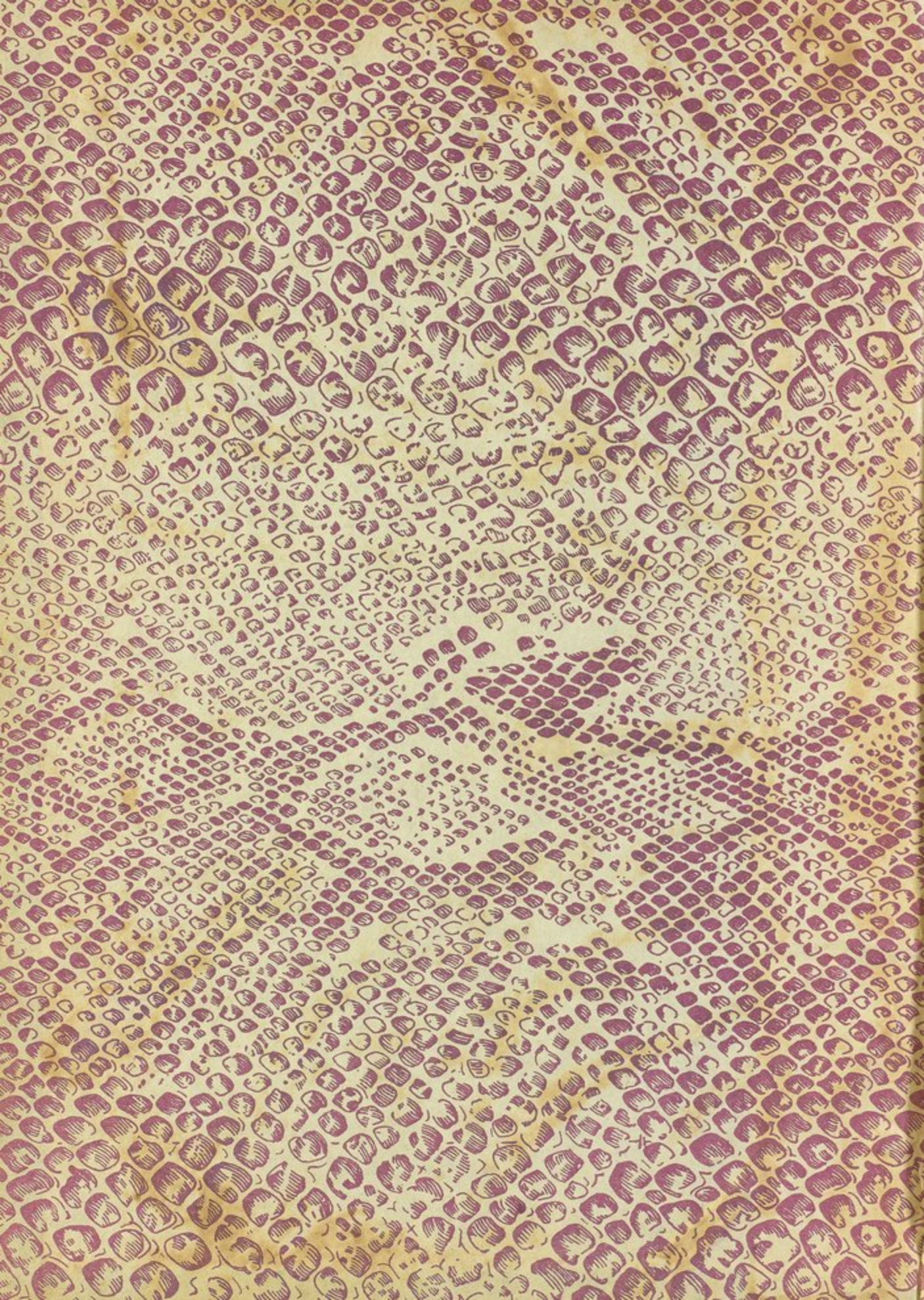

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU59576499
ME06657
Sharh al-Tasrih li-K